

الْمَجْلَدُ الثَّانِي

١٩٩٥

٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الانتخابات البرلمانية

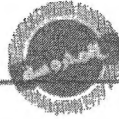
١٩٩٥

المجلد الثانى

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلة رقم ٢	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني		
العنوان			
مجلس الشورى بوافق على تعديل الدوائر الانتخابات	شريف العبد	٢٥١	٩٥-٠٢-٢٠
مجلس الشورى المصرى يستبعد ضم حلايب إلى قائمة الدوائر الانتخابية	الشرق الاوسط	٢٥٢	٩٥-٠٢-٢٠
"والى" يعلن عدم تحديد نظام انتخابات مجلس الشعب ويزعم رغبة أحزاب المعارضة فى القائمة !!	سيد الشورة	٢٥٤	٩٥-٠٢-٢١
سنطالب بإشراف دولى على الإنتخابات إذا رفضت الحكومة الإشراف القضائى	طارق عبد الحميد	٢٥٥	٩٥-٠٢-٢١
لم تحضر مثل هذه الاجتماعات ولا نعلم شيئا عنها والوفد يرفض إجراء الانتخابات بنظام القائمة	الوفد	٢٥٧	٩٥-٠٢-٢١
تطور مهم : استبعاد حلايب من الدوائر الانتخابات المصرية	الشعب	٢٥٨	٩٥-٠٢-٢١
القضاة .. والانتخابات وإخراج ابن رئيس الوزراء .. من لجنة الفرز !	جلال عيسى	٢٥٩	٩٥-٠٢-٢٢
استمرار القموض حول نظام إجراء انتخابات مجلس الشعب	الوفد	٢٦٢	٩٥-٠٢-٢٢
كلنا حريصون على سلامة الانتخابات ونزاهتها	زكريا أبو حرام	٢٦٢	٩٥-٠٢-٢٢
رغم قرب انتهاء مدة المجلس أكثر من نصف النواب مطعون فى عضويتهم !!	نبيل رشناون	٢٦٨	٩٥-٠٢-٢٤
رأى المعارضة : عين فى الجنة !! وعين فى النار !!	مصطفى كامل مراد	٢٧٤	٩٥-٠٢-٢٤
فكرة !	مصطفى أمين	٢٧٦	٩٥-٠٢-٢٤
نظام جديد للانتخابات يجمع بين القائمة والفردى	احمد عبد الله	٢٧٧	٩٥-٠٢-٢٤

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلة رقم ٢	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثانى			
كلمة حب	محمد الحيوان	الوفد	٢٧٨	٩٥-٠٢-٢٥
كيف .. ولماذا تكون الانتخابات القادمة حرة ؟	حسن حافظ	الوفد	٢٧٩	٩٥-٠٢-٢٥
كلمة العربى .. الأهم : "انتخابات نظيفة"	-----	العربى	٢٨١	٩٥-٠٢-٢٧
الحرية .. والانتخابات .. والأعداء	مصطفى مشهور	الشعب	٢٨٢	٩٥-٠٢-٢٨
الحكم على رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية بإفساد نتائج الانتخابات	محمد حلمى مراد	الشعب	٢٨٤	٩٥-٠٢-٢٨
الرئيس مبارك حريص .. على سلامة الانتخابات القادمة	زكريا ابو حرام	اخر ساعة	٢٨٧	٩٥-٠٢-٠١
نزبهة أم مزورة ؟	طلعت المغربى	الوفد	٢٩٢	٩٥-٠٢-٠١
والى .. والانتخابات	نهاد شكري	الاهرام	٢٩٢	٩٥-٠٢-٠١
المشروع اللقيط مرفوض	لطفي واكد	الاهالى	٢٩٤	٩٥-٠٢-٠١
تقرير النقض يؤكد انتخابات الدرب الأحمر باطلة	-----	الاهالى	٢٩٥	٩٥-٠٢-٠١
اسرار خطة الإخوان فى الانتخابات القادمة .. الإخوان وارهاب الحكومة	رضا حماد	صباح الخير	٢٩٦	٩٥-٠٢-٠٢
كلمات	محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٣٠٠	٩٥-٠٢-٠٢
الانتخابات القادمة .. وأوهام النزوير !	مريسي عطا الله	الاهرام المسائى	٣٠١	٩٥-٠٢-٠٥
رأى الاهرام : النظام الفردى فى الانتخابات	-----	الاهرام	٣٠٢	٩٥-٠٢-٠٥
لا مجاملة .. فى اختيار المرشحين للشورى	-----	هايو	٣٠٤	٩٥-٠٢-٠٦
تصريحات و تعليقات الانتخابات القادمة .. فردية ولا داعى للمزايدات	-----	الوفد	٣٠٥	٩٥-٠٢-٠٦

مجلد رقم ٢	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٢٠٧	٩٥-٠٣-٠٦	الاحرار	الانتخابات القادمة بين طموحات المعارضة وألاعب الحكومة مصطفى بكري
٢١٠	٩٥-٠٣-٠٧	مايو	تكرار المطالبة بتخلي مبارك عن رئاسة الحزب الوطني .. اسطوانة مشروخة / سمير رجب
٢١٧	٩٥-٠٣-٠٦	الحياة	مصر : رئيس "الوفد" يؤكد خوض الانتخابات محمد صلاح
٢١٨	٩٥-٠٣-٠٧	الوفد	أزمة بين الحكومة والرئاسة بسبب الانتخابات ! جمال شوقي
٢١٩	٩٥-٠٥-٠٧	الوفد	حول خطاب زعيم الوفد الحكومة المحايدة .. والاحكام العرفية ؟! عبد الستار الطويلة
٢٢١	٩٥-٠٥-٠٧	الشعب	تحالفنا مع الإخوان مستمر .. ونسعى لتوسيعه محمود بكري
٢٢٨	٩٥-٠٥-٠٨	الاحرار	تنسيق بين أحزاب المعارضة استعداد لانتخابات مجلس الشورى
٢٢٩	٩٥-٠٣-٠٨	الاهرام	والكشف المستور !
٢٣٢	٩٥-٠٣-٠٨	اخر ساعة	مجلس الشعب ليس دائماً سيد قراره زكريا ابو حرام
٢٣٩	٩٥-٠٣-٠٨	الحياة	حزب العمل المصري سيخوض الانتخابات بتحالف مع جماعة "الاخوان" المحظورة / محمد صلاح
٢٤٠	٩٥-٠٣-٠٨	اخر ساعة	الدكتور فتحي سرور في حوار صريح حول "سيد قراره" وبعيداً عن سيد قراره حامد سليمان
٢٤٨	٩٥-٠٣-٠٩	الاخبار	كلمات محمود عبد المنعم مراد
٢٤٩	٩٥-٠٣-٠٩	الوفد	منى يستقبل الرئيس مبارك من رئاسة الحزب الوطني سامي ابو العز
٢٥٤	٩٥-٠٣-١٠	الاخبار	كلمات محمود عبد المنعم مراد
٢٥٥	٩٥-٠٣-١٠	الوفد	كلمة حب محمد الحنوان
٢٥٦	٩٥-٠٣-١١	اخبار اليوم	الانتخاب الفردى ترحم مشاعر الشعب سعاد ابو النصر

مجلد رقم ٣	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني	العنوان	المؤلف
٢٥٧	٩٥-٠٢-١٢	فضايا وآراء : الاحزاب .. والانتخابات	رجب البنا
٢٥٩	٩٥-٠٢-١٢	أوراق المعارضة : عام المواجحات الديمقراطية	عبد العظيم درويش
٣٦٢	٩٥-٠٢-١٢	مطالب سراج .. عبر دستورية !!	-----
٣٦٤	٩٥-٠٢-١٤	الأسلوب الانتخابي "وكيف يكون" ١	محمود وهيب السيد
٣٦٥	٩٥-٠٢-١٥	هذا الزمان .. المستقلون قادمون	حامد سليمان
٣٦٦	٩٥-٠٢-١٥	رأى أساتذة الجامعات وكبار العاملين .. فيما نادت به المحكمة بضرورة مشاركتهم في لجان الانتخابات	زكريا أبو حرام
٣٧٦	٩٥-٠٢-٠٥	مدير إدارة الانتخابات : الداخلية تحجب باشتراك قيادات الإدارة العليا وأساتذة الجامعات في لجان الانتخاب	-----
٣٧٨	٩٥-٠٢-١٥	هل تشارك الجماعة الإسلامية في الانتخابات القادمة ؟!	-----
٣٧٩	٩٥-٠٢-١٥	مطلوب تعديل المادة ٨٨ من الدستور والإشراف القضائي الكامل على اللجان الفرعية	هناؤ مصطفى
٣٨١	٩٥-٠٢-١٥	الأقباط والانتخابات القادمة : مشاركة .. أم انسحاب ؟	طلعت المغربي
٣٨٢	٩٥-٠٢-١٦	انتخابات بدون ضمانات من الخاسر فيها ؟!	سعيد عبد الخالق
٣٨٤	٩٥-٠٢-١٦	الحكومة المتحاذية : ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات واحترام إرادة الشعب	سامي أبو العز
٣٨٨	٩٥-٠٢-١٦	الوفد يحاصر الإخوان في الانتخابات	رضا حماد
٣٨٩	٩٥-٠٢-١٧	كلمات	محمود عبد المنعم مراد
٣٩٠	٩٥-٠٢-١٧	الانتخابات القادمة .. بين الفيلسوف وحمار السلطان	محمد شنتة
٣٩٢	٩٥-٠٢-١٧	نزوير الانتخابات .. الجريمة والتداعيات	السيد عبد الستار

مجلد رقم ٢	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٢٩٤	٩٥-٠٢-١٧	الشعب	مفاجأة : انتخابات مجلس الشعب القادم باطلة قبل إجرائها ! صلاح النحيف
٢٩٥	٩٥-٠٢-١٨	الوفد	مستقبلية : هيئة الرقابة الإدارية .. وجهاز المحاسبات تجاه الانتخابات القادمة ! حسن حافظ
٢٩٧	٩٥-٠٢-١٩	الاحرار	هذا الزمان هجمة النقابات والانتخابات القادمة حامد سليمان
٢٩٨	٩٥-٠٢-٢٠	الاحرار	الانتخابات اشتعلت مبكراً والمحافظ يعلن أنه ممثل الحرب الوطني محمود التهامي
٢٩٩	٩٥-٠٢-٢٠	الاهرام	نظام الانتخابات بالفنمة لا يصلح في مصر والديمقراطية تدعم اقتصاديات السوق جميل عفيفي
٤٠٠	٩٥-٠٢-٢٠	الاحرار	حقيقة التحالف بين الإخوان والجماعة الإسلامية
٤٠٢	٩٥-٠٢-٢٠	مايو	رئاسة مبارك صمام أمن واستقرار مختار عبد العال
٤٠٤	٩٥-٠٢-٢١	الاعبار	فكرة مصطفى امين
٤٠٥	٩٥-٠٢-٢٢	الالهالي	تحديد سقف للإنفاق في انتخابات مجلس الشعب عبد الرحيم على
٤٠٦	٩٥-٠٢-٢٢	الاهرام	احزاب ونواب
٤٠٧	٩٥-٠٢-٢٢	الوفد	قرارات فرض الحراسة وراء عزلة إقبال مصر سعيد عبد الخالق
٤٠٨	٩٥-٠٢-٢٤	الاهرام	٨ قواعد هامة يجب ان براعيها الناخب عند اختياره لقيادات الكيان الجماهيري الذي ينتمي اليه
٤١٠	٩٥-٠٢-٢٥	الوفد	الوثيقة " غير المكتوبة " للتفاهم بين صدقي والغيومي !!
٤١١	٩٥-٠٢-٢٦	الاهرام	وقف قرار وزير الداخلية لانتخابات التجديد بالشورى بالبلينا
٤١٢	٩٥-٠٢-٢٧	روزاليوسف	رفض طلب وزير الصحة بإنشاء دائرة انتخابية جديدة بالقليوبية صلاح الحازوي
٤١٢	٩٥-٠٢-٢٧	مايو	هذه مواصفات .. مرشحين

مجلد رقم ٢	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني	العنوان	المؤلف
		من أجل انتخابات حرة نزيهة !	فادي وحدي
٩٥-٠٣-٢٨	٤١٤	الوطن العربي	
		مع من تتحالف الجماعة الإسلامية ؟	مصطفى شفيق
٩٥-٠٣-٢٩	٤١٨	الوفد	
		المال بدخل المعركة الانتخابية	سعاد أبو النصر
٩٥-٠٤-٠١	٤٢٠	اختيار اليوم	
		لا لنواب المناسبات و "المأثم" ويقدمون لهم كشف حساب	أمل الصريدي
٩٥-٠٤-٠١	٤٢١	البلاغ	
		رأى الاهرام: لا .. للتحالفات المشبوهة
٩٥-٠٤-٠٢	٤٢٢	الاهرام	
		إنقسامات حادة في المعارضة حول المشاركة في انتخابات الشورى	احمد عبد الحكم
٩٥-٠٤-٠٢	٤٢٣	السياسي المصري	
		المهمة الصعبة للنائب ا	بشرif العبد
٩٥-٠٤-٠٢	٤٢٤	الاهرام الاقتصادي	
		كيف تخرج من مأزق تزوير الانتخابات	امير ابو السعود
٩٥-٠٤-٠٢	٤٢٦	الوفد	
		ضرورة تكوين جبهة موحدة من أحزاب المعارضة لخوض الانتخابات	طارق عبد الحميد
٩٥-٠٤-٠٤	٤٣٠	الشعب	
		بدأت حرب تزوير الانتخابات .. منع أحزاب المعارضة مع الحج
٩٥-٠٤-٠٤	٤٣٣	الشعب	
		هل ينجلب الإسلاميون على الديمقراطية ؟!	محمد السيد حسن
٩٥-٠٤-٠٤	٤٣٤	الشعب	
		مجدى حسين والشهابي يطالبان بجبهة موحدة للأحزاب فى الانتخابات القادمة
٩٥-٠٤-٠٤	٤٣٧	الشعب	
		بلاغ للمحامى العام بالاسكندرية تزوير عمليات قيد الناخبين
٩٥-٠٤-٠٥	٤٣٨	الاهالى	
		نزاهة الانتخابات
٩٥-٠٥-٠٥	٤٣٩	الاهالى	
		كلام عن الانتخابات وعناب !	حسن شوكت التونى
٩٥-٠٤-٠٥	٤٤٠	الاخبار	
		حلمى : الانتخابات القادمة ستكون فرصة لمشاركة جميع الأحزاب
٩٥-٠٤-٠٦	٤٤١	الاهرام المسائي	

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلة رقم ٢	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني			
كلمة حب	محمد الحيوان	الوفد	٤٤٢	٩٥-٠٤-٠٨
"الجمهوري" تقول : الشورى ومسيبة الديمقراطية	الجمهورية		٤٤٢	٩٥-٠٤-٠٨
تغييرات بالحزب الوطنى بالاستعداد لانتخابات الشعب والشورى	الاهرام		٤٤٤	٩٥-٠٤-٠٩
الاقباط ٦ ملايين أم عشرة؟	الوسط		٤٤٥	٩٥-٠٤-٠٩
لماذا يعادى البابا شنودة حزب العمل ؟	الوسط		٤٤٦	٩٥-٠٤-٠٩
مصر : الاقباط لمن يقترعون فى الانتخابات ؟	الوسط		٤٤٧	٩٥-٠٤-٠٩
عبد الله كمال	الانادى السياسى للحزب الوطنى نافش انتخابات مجلس الشورى	الاهرام	٤٥٠	٩٥-٠٤-٠٩
لهذه الأسباب يرفض حزب العمل دخول إنتخابات الشورى	السياسى المصرى		٤٥١	٩٥-٠٤-٠٩
٢١ مايو موعد الانتخابات التكميلية للمقاعد الفردية بالمجالس الشعبية فى ١٠ محافظات	الاهرام		٤٥٢	٩٥-٠٤-٠٩
ملى الشرفاوى	الحزب .. والانتخابات (٢)	الاهرام	٤٥٣	٩٥-٠٤-٠٩
رحب البنا	الحزب الوطنى يستعد لانتخابات مجلس الشورى	الحياة	٤٥٥	٩٥-٠٤-١٠
ترشيحات الحزب الوطنى لانتخابات الشورى تعلن بعد عرضها على مبارك	الاهرام		٤٥٦	٩٥-٠٤-١٠
الداخلية تخطر مديريات الأمن بإعداد كشف الناخبين !	الشعب		٤٥٨	٩٥-٠٤-١١
صلاح الخفيف	٥٠ ألف جنبة تعويضاً لمحمد على بشر بسبب تزوير انتخابات مجلس الشعب	الشعب	٤٥٩	٩٥-٠٤-١١
فى الوسيس: صراع فى "الوطنى" قبل انتخابات الشورى	الشعب		٤٦٠	٩٥-٠٤-١١
نأجيل إحالة قانون الاسكان والعمل الموحد لمجلس الشعب	العربى		٤٦١	٩٥-٠٤-١١
مفاد لاشين				

المجلد رقم ٣	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٤٦٣	٩٥-٠٤-١١	رؤية أعضاء المجلس لكيفية الفصل بين السلطات الوطن العربي	-----
٤٦٤	٩٥-٠٤-١١	فكرة! مصطفى امين	الاخبار
٤٦٥	٩٥-٠٤-١٢	المعايير الجديدة للتجديد السياسى استعداد الانتخابات "الشورى والشعب" جمال على زهران	الاهرام المسائى
٤٦٧	٩٥-٠٤-١٢	على المائسى عبد النبى عبد البارى	الوفد
٤٦٨	٩٥-٠٤-١٢	دائرة البية الوزير النظام الرئاسى سامى ابو العز	الوفد
٤٧٢	٩٥-٠٤-١٤	للكبار فقط: فعلاً .. حزب وطنى! الشعب	-----
٤٧٣	٩٥-٠٤-١٤	وجوه جديدة فى مجلس الشورى .. بنسبة ٤٠% المساء	-----
٤٧٤	٩٥-٠٤-١٥	تقرير للرئيس حول الترشيحات لانتخابات مجلس الشورى الاهرام	-----
٤٧٥	٩٥-٠٤-١٦	قانون تنظيم الدعاية الانتخابية حبر على ورق ويستحيل تنفيذه مراد متعل	السياسى المصرى
٤٧٧	٩٥-٠٤-١٢	تقوية الحزب الحاكم لا إضعافه ضرورة للتطوير الديمقراطى وحيد عبد المجيد	الحياة
٤٧٩	٩٥-٠٤-١٧	ضياء الدين داود يدهم المعارضة للكثاف فى مواجهة تزوير الانتخابات غريب الدماطى	العربى
٤٨١	٩٥-٠٤-١٧	هل يعنى قرار المشاركة فى الانتخابات القادة اعترافاً بخطأ قرار المقاطعة ؟ الاحرار	-----
٤٨٤	٩٥-٠٤-١٧	الانتخابات القادمة .. ومسئولية الأحزاب (٣) محمد باشا	الاهرام
٤٨٥	٩٥-٠٤-١٧	النظام لا يسمح بتداول السلطة لكننا سنخوض الانتخابات سعيد الشحات	العربى
٤٨٧	٩٥-٠٤-١٧	دراسة مطالب الحزب الوطنى بإجراء حركة تغييرات بين المحافظين محمد عبد العليم	الوفد
٤٨٨	٩٥-٠٤-١٨	إعلان اسماء مرشحي الحزب الوطنى لمجلس الشورى السبت القادم بعد عرضها على الرئيس الاهرام	-----

مجلد رقم ٣	الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثاني	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٤٨٩	٩٥-٠٤-١٨	الشعب	قرارات مهمة للحزب بالدقهلية
٤٩٠	٩٥-٠٤-١٨	الوفد	كلمة حب محمد الحيوان
٤٩١	٩٥-٠٤-١٩	اخر ساعة	مسافر بلا خيال : الفرصة الضائعة محسن محمد
٤٩٤	٩٥-٠٤-١٩	الاهرام	١٠% زيادة في المعاشات
٤٩٥	٩٥-٠٤-١٩	العالم اليوم	التجمع يطالب بنقل الاشراف على الانتخابات من وزارة الداخلية إلى العدل
٤٩٦	٩٥-٠٤-١٩	الوفد	تعديل دوائر انتخابية لمجلس الشعب محمود غلاب
٤٩٧	٩٥-٠٤-١٩	العالم اليوم	الوفد يطالب بحكومة محايدة وإلغاء الطوارئ واشراف فضالى كامل محمود نافع
٥٠٠	٩٥-٠٤-١٩	الوفد	المال .. والانتخابات القادمة طلعت المغربى
٥٠١	٩٥-٠٤-١٩	الوفد	كلمة حب محمد الحيوان



التاريخ: ٢٠ فبراير ١٩٩٥

زكى أبو عامر: ليس الهدف إنشاء دوائر جديدة لكن متناسبة مع التعديلات الإدارية

تابع الجلسة .
شريف العدد



المصدر : الأهرام - القاهرة

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مطيرة؟ سواء مطارات أو قطارات حقيقية وسريعة
ووسائل مواصلات وطرق يمتد وكهولاء .. دون
لك فلا تسمية.. ارى ضرورة إسرائيل لتطاع
الخاص المصري والأجنبي في رقابة الخدمات
داخل الصعيد..

عناك عقيدة تبادلت بأن تنمية الصعيد ضرورة
لاستمرار التنمية في مصر لأن الصعيد هو منبع
استثماري جيد وإن لم تتم تنمية الصعيد فهو
سيكون له تأثيره الماي على مشروعات
الحاصصة هذه عقيدة لدى رجال الصناعة في
مصر لذا فهناك حماس للاستثمار داخل الصعيد
الطريق الخط هو البنية الأساسية أو القيت هذه
البنية لأجل المستثمر بل والعمل إقامة مشروعات
في الصعيد والصوب مكونات شخصية ابن
الصعيد الذي يمثل مع شخصية الياباني والقيم
الفرانزة التي حافظ عليها أهل الصعيد أكثر من
أهل الداي والاهلية والعمل في من عرف
الصناعة والآراء الجيدة...

ويواصل المجلس اجتماعاته صباح اليوم



۲ جنوری ۱۹۹۵ء

التاريخ:

النشر والخدمات البريدية

مجلس الشورى المصري دستعد ضم حلايب إلى قائمة الدوائى الانتخابية

الاتّحاد القاهريّة لبيان السفارة السوء دائمة واستجابة للمساواة

في ظهور جديد وصلة الدوائر السياسية
في مجتمعات إقليمية أسست الحكومة المصرية
في مشروع قانون إعلان ولحق علي حسين
السيدي المصري ابن داره حلاوي وشيخ حسين
الشيخاني من أسيوط التي كانت الدوائر
السياسية من أسيوط التمدد الجديد
والذين أصبحوا وصفا دائرة التمدد في
السياسة والإقليم وصفا دائرة التمدد في
التعليم، لهذا تخطى هذا المشروع الجديد في
التدابير الجديدة للتحصيل للطلاب في شهر
أبريل (نيسان) المقبل.

وعاميرت الدوائر السياسية ان مصر راحت
تفعل دائرة حائل، فالتجار عليها
السواحل، نوعا من التفتت على تعطل
السواحل السياسية، ان اقبال تلاق وزيد
جديد يلتقي للجمعية الاسكندرية الخاصة
بالعلوم والفنون، وزارة الخارجية، وعبد
الغفار اريام، جديده، في تكوين سواحل امام
لشوية الخلال على مادة الدراسات السياسية
الا ان مصر حكومتها اقبلت ان هذا الموقف لا
يجوز ان يحكمها عن اقبلتها، بمصر منطقة
جانبية، وتاريخها فيها، ان تخلوا من تخلوها
في اهل ساحل مدينتها، يمكن ان يوجد
التيك ادم السواحل السياسية، لا يوجد

ولم يوافق عليه. وفي الوقت نفسه لم تلتزم الحكومة بالمشروع القانون الجديد. بدأت الحركة الشعبية تجالس قبل ساعات من مؤتمر المجلس عليه. رغم استبعاد ما خلاصه المجلس، ذهب ما عاين من العالم الخارجي. تطلب الحكومة مشروعاً إلى كل من مجلس الشورى ومجلس الشعب المصري بالإضافة إلى الدائرة. ولم يوافق عليها اللجنة التشريعية. إن مجلس الشعب وأحدث مجلساً شاملاً في أن يستعاضد تشريعاً مائة من الانتخابات. يكون واجبا في اساطعة عند الاظر الى الترتيب. منذ طرح هذا الموضوع في يوم الثلاثاء السابع عشر من الشهر المذكور.

[illegible]



المصدر : السبوع

التاريخ : ٢٠١١ - ١٢ - ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والى، يعلن عدم تحديد نظام انتخابات مجلس الشعب ويزعم رغبة أحزاب المعارضة فى القائمة !!



يوسف والى

«والى، قىام الحزب الوطنى
بارسال تقرير الى القيادة
السياسية، للمطالبة باجراء
الانتخابات بالنظام الفردى
وزعم «والى، عقد اجتماعات
ثلاثية مع احزاب المعارضة،
ومن بينها الوفد» كما زعم
«والى، ان الاحزاب طلبت
خلال هذه اللقاءات الثلاثية
اجراء الانتخابات بنظام
القائمة، لانها صحتهم فرصة
كبير فى الحصول على
الاصوات والمقاعد، فى حين
انهم يملكون من خلال
صوتهم واجتماعاتهم،
رغبتهم فى اجراء الانتخابات
بالطريقة الفردية»

القوم - سيد الشورى،
أكد الدكتور يوسف والى
رئيس مجلس الوزراء ووزير
الزراعة وامر عام الحزب
الوطنى، عدم تحديد الشكل
النهائى لنظام اجراء انتخابات
مجلس الشعب سواء بالفردى
او بالقائمة. اشار «والى، الى
قىام القيادة السياسية حاليا
بتجميع آراء الاحزاب
السياسية لتحديد النظام
النهائى، وكان امين عام
الحزب الوطنى قد شهد مساء
امس الاول اجتماع الحادى
السياسى للحزب الوطنى
بقرية جوفس بمركز
سنورس بالفيوم. أعلن



المصري

المصر :

٢١١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عادل حسين في المحلة :

مطالب بإشراف دولي على الانتخابات

إذا رفضت الحكومة الإشراف القضائي

ظالم لإزالة، وإله ينتزع حقوقه بكل الوسائل، وإذا فكر النظام في بيع غزل الخبز، أو شركة القصر فإن ذلك بمثابة القرفة

واكد محفوظ على رئيس المجلس الشعبي المحلي لمحلة أن الحزب ايمد حسين سمي المسجون كمسند الاحرار لغير لايته عقد مجامع ولا يرب صاحب فكر وتلم ورأي

وأضاف حملي أن النظام المصري يشاركه اصدى لعاده الإسلام في مواجهة الصخرة الإسلامية.. فإين مصر من قضية البوسنة التي لم تكف النظام فقط بالتدخل نحوها، بل أصدر رئيس الدولة قراراً بمنع التجنيدات للمجاهدين الذين يذهبون على أيدي الصليبيين

محنة الديمقراطية

وأشار محمد السخاوي عضو اللجنة المركزية للتنظيم إلى أنه يجب علينا استلزام معاني المصمود والفعال في الشكر الكريم، ونذكر أن هناك (١٠٠) ألف معتقل في السجون أغلبيتهم مساجدة من الإسلاميين وهذه قضية خطيرة تروثها بقضية الديمقراطية، والفرير من النظام الحاكم يعني أنه لا يوجد معتقل أو مسجون رأي في مصر! وهذا تزييف لرمي الناس من جانب الحكومة التي

تتسحق بالديمقراطية، بينما تسحق، تصح الأحزاب المعارضة وتكتم الأعداء، ويحدث رفضا للبيانات التي صال حزب فعل قائلًا: أن هذه الحكومة المجاعة مسست في تنفيذ مخططات مشقوق النقد الدولي وما يتم حاليًا في شركة أسمنت الدنيا من بيع معداتنا خردة بالكيلو لروبيط يسلمها لإسرائيل - كما حدث من شركة القاهرة- يؤكد أن الهدف الأساسي للخصخصة من الإجهان في مصر والتدبير بها لصالح المباشرة حتى يستطيعوا السيطرة على مقدراتنا الامور بالقرى الأوسطا

وأضاف البيطار أن حال مصر يستطيعون منع قانون العمل الموحد وتصميم الأقسام الخاطئة في هذا

يستطيعون، ولكن إذا علمنا بالخالص وبعد فلانظام الآن يزداد انزلاً أكثر من أي وقت مضى بعد استبعاد كل الفرص للتأج له خلال ثلاث دورات، والوعي الشعبي والعالم سوف يصعب عملية التزوير.

واكد أمين عام حزب العمل أنه في حالة رفض الإشراف القضائي الكامل

على الانتخابات لضمان نزاهتها فلننا سسوف نضمي إلى إشراف دول من فيئات ودول صديقة، برز الكروا! وختم عادل حسين كلامه مؤكداً أن ما يجري في مصر جزء مما يحدث بالامة العربية والإسلامية التي ليست في محنة الآن بل تعيش في سلاخ عظمية تتحلل فيها انتصارات متتالية. أمد خمسة عشر عاماً لم تكن هناك دولة إسلامية تحكم بفرع الله منذ سقوط الخلافة العثمانية، وحرص المصريين والفرير على ذلك يوجد حكومات علمانية ولكن ظهرت ثول إسلامية بقسام ثورية إخوان الإسلام، ثم كسوة السودان واليشان كحل على أن نصر الله قادم بالجزائر.

مقبرة النظام

وإ كلمته أشار ناجر الشهاني الأمين العام للمساعد لحزب العمل إلى أن عادل حسين أحد المفكرين الإسلاميين المعالين التجوم في كل محفل. لذا كان اهتمام العالم الغربي واستيانه محاً حله من خلال وسائل إعلامه وكالاته رغم أنه قبح الغرب ومخططات، والسبب الحقيقي وراء عيسه كان شعرا الإسلام في الحلة الذي جعله حسين ثورة يومئذ الشجع.

وتقرر الشهابي في كلامه إلى أن شعب المحلة طرل تشاريفه يمثل الصعود الوطني، وإن يستطيع أي

كتب طارق عبد الحميد:

في مشاركة حسب التالي الأستاذ عادل حسين أمين عام حزب العمل السيد الماقي مع جماهير حزب العمل بالمحلة، وذلك بقصر الحزب من خلال اللقاء الذي نظمته أمانة المحلة وحضره لغير من مختلف التيارات السياسية.

وإ بداية كلمته اكد عادل حسين أنه كان حريصاً على تلبية دعوة المحلة لكل ما ترمز له هذه المدينة العظيمة من جهاد وصناعة ومصال يتم على عاتقهم أن يكونوا في الصفوف الأولى من أجل مستقبل مصر في شاء الله.

ولما يتعلق بالشباب المثارة حالياً من أهل الحكم حول الإسلام الثورية فإن إيتهم يستبدون فيما يظنون ولكن معهم ولكننا نحزب بغيرهم نسمى الحكم الليبرالية بغيرهم لايسلحون. وعن هذه القضية فإن القوا امد لا تشر إلى شيء جديد فمسألة الانسحاب الثورية وتلكها إسر اهل منذ السبعينيات والآن يقول أهل الحكم إن نسمع بتعديد الأمن القومي بسبب امتلاك إسرائيل (٢٠٠) الروت ولم يتم كروا! والفرير أن ثلثة ثورية مع أنهم سمحوا طرل

الوقت ولم يتم كروا! والفرير أن يدعى البعض أن ذلك قد حدث لأننا كنا في حالة حرب مع أن الحقيقة غير ذلك فقد كنا في حالة سلام!!

لأبد من التحرك

وتطرح عادل حسين إلى وجوب التصحر الجدي من جافه حينا لتغير هذه الحكومة المجاعة ومنع التزود والتقصير أمام مخططات الأعداء بحيث لا تكون بغيره الكلام وإن ثولة خمسة خير من أن نعلم الظلام ألف مرة، وإهم مجارة الإسلام ومن هذا لاندخل إلى الانتخابات القادمة بتقالي. سمح فلا يشارفوا إلى شيء من أن التصور سراق لكل الحرام سمعهم بغيره لتزويرها باستخدام أدوات البش والناس يعملون تماماً إتهم ولكن يجب حاتم على التحرك لتغير أو شاماً المروية لأن السموين لا يركوا ملادة الحكم إلا بالتألهام أفلاماً ويعتر ذلك أن حرية وإزامة الانتخابات لن تكون بالفرير السبل ولكن أن استطاعوا السبوف



المصدر :

١٦ ربيع ١٣٩٥

التاريخ :

للنشر والذخات الصحفية والمعلومات

البلاد إذا كان مدققاً هو الإخلاص لله
مادام لدينا شخص مثل عادل حسين.
وقال محسن أبو سعيد عيسى
اللجنة التنفيذية لحزب العمل إن عادل
تخضع ومن من رموز الوطنية
المصرية، وزعيم إسلامي قومي يسعى
لتجميع عناصر الأمة على خط واحد
هو مناضحة الفساد والمفسدين.

في حين أشار عاطف الكوفي عضو
اللجنة العليا لحزب العمل إلى أن حب
الناس الكبير لعادل حسين الذي ظهر
في اللقاء محبته لا يساويه أي شيء في
الدنيا، بينما رحب صالح الليثاني
عضو اللجنة المركزية للحزب
الناصرى بالاستella عادل حسين باسم
حزبه مؤكداً أن عادل حسين صاحب
القيم الوطني الشريف الذي لا ينام
ويستدرك الضمير في الشد حالات
الظلام.

وأضاف الليثاني أن العمل
التفاني للمشاركة هو الحتمية في تلك
المرحلة العرجة التي تواجهها.
السيرة والتجارب في حقوق العمال
والفلاحين وأفراد مصر بالفساد
وبعب القضاة العام للصهيونية
وعملها.

وأكد جمال يوسف أمين عام
الحزب بالقرية أنه لا توجد رزقة
تحتوي عادل حسين لأنه يمثل الصدق
والوطنية والإخلاص وجهاده نبراس
لنا جميعاً.

وأشار أسامة الزرقا إلى أن عمل
الحلقة يرحبون بالفكر الإسلامي
الكبير عادل حسين الذي وقف بكل
قوة أمام جولة الفساد والمفسدين.
وخشد النظام الحاكم الذي فتح
سجونه للعمال والمعتقلين.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٠ - ١٤٣٠ هـ

وفؤاد سراج الدين يرد : لم نحضر مثل هذه الاجتماعات ولا نعلم شيئا عنها والوفد يرفض إجراء الانتخابات بنظام القائمة



فؤاد سراج الدين

وأبلى فؤاد سراج الدين رئيس الوفد، بتصريحات هامة تعقيباً على ما أعلنه الدكتور والي عن عقد اجتماعات ثنائية مع أحزاب المعارضة . أبدي «سراج الدين» ، أسفه للزوج باسم حزب الوفد في هذه الاجتماعات، والتي لم يحضرها الوفد ولا يعلم عنها شيئاً. وقال «سراج الدين» : «إننا الوفد لم نتفقد مع الحزب الوطني مثل هذه الاجتماعات التي أشار إليها الدكتور والي، ولم نطلب منهم إجراء الانتخابات بنظام القائمة لأننا لم نتفقد مثل هذه الاجتماعات أصلاً. وأضاف فؤاد سراج الدين : «بل على العكس.. طالب الوفد في صحيفته أكثر من مرة، إجراء انتخابات مجلس الشعب بالنظام الفردي، ولازال الوفد يتمسك بهذا الرأي. وأشار فؤاد سراج الدين إلى أن

برنامج حزب الوفد يرفض إجراء انتخابات المجالس النيابية بنظام القائمة سواء النسبية أو المطلقة، وأكد رئيس الوفد، أن القائمة مخالفة للدستور نصاً وروحاً. كما أن برنامج الوفد

ضد القائمة، ولذلك يصر الوفد على إجراء انتخابات مجلس الشعب بالنظام الفردي.



المصدر : الش س

التاريخ : ٢١ شباط ١٩٩٥

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

تطور مهم: استبعاد حلايب من الدوائر الانتخابية المصرية

الدوائر الجديدة قد يكون
أجما لوساطات قامت بها
الطراف مربية منذ طرح هذا
المشروع في دورة مجلس
الشعب السابق، والتي
كانت على وشك إقرار دائرة
الانتخابية الجديدة في
حلايب.

المجال دائرة حلايب في
أعقاب تحول على حلمان طه
وزارة الخارجية في
السودان، وهو الرجل
الثاني للهيئة الإسلامية
بعد الدكتور الثوابي.
وذكرت مصادر سياسية
أن استبعاد حلايب من

إجراء تعديل جديد في
الدوائر الانتخابية لمجلس
الشورى لم يصبح عند ذلك
بإشالة دافعين في النخلة
بالإسكندرية ومقوف
بالمناوية.
وقد اعتبرت المصادر
السياسية أن مصر أرادت

استبعاد مجلس الشورى
دائرة حلايب وحلاوين من
قائمة الدوائر الانتخابية
المصرية فيما يعد تطورا
مهما في العلاقات المصرية
السودانية.
وقد وافق المجلس في
جلسته أمس الأول على



المصدر :

٢٢ شباط ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● من أجل مصر ●

القضاة ..

والانتخابات

وأخراج ابن رئيس الوزراء ..

من لجنة الفرز !



● بقلم :

جلال عيسى

العدل دائما أساس الملك .. ولما كان مناط ذلك .. رجال القضاء .. فإنهم بلا منازع ظل الله في الأرض .. ولا يرقى لهذه المكانة أحد غيرهم من خلقه ..

ولذا كانت لهم المهابة والتقدير .. وكانت لأحكامهم القدسية والتبجيل ..

وكان أصرار الشعب دائما على أن تكون الانتخابات .. كل الانتخابات وكافة الاستفتاءات .. تحت إشرافهم ضمانا لسلامتها ونزاهتها ..

حتى انتخابات النقابات المهنية .. وخلال التعديلات الأخيرة لقانونها .. فإن الكل طوال هذه التعديلات - المعارضين قبل المؤيدين - حرصوا على أن تكون تحت إشراف القضاء الذي يجله الجميع ويقدّره .. وإذا كانت هناك بعض الملاحظات على ممارسات القضاء في الانتخابات والاستفتاءات .. فإنها نادرة والنادر دائما لا حكم له ..

ويرى الكثير من المرشحين الطاعنين في نتائج الانتخابات أنها مسؤولية لجان الفرز .. وبخاصة الذين يطعنون في النتيجة النهائية .. يدعوى أنها لا تمثل حقيقة الأصوات التي حصلوا عليها .. وإن أصوات الناخبين التي



٢٢ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

امين عام الحزب الوطني بالقليوبية موقف رئيس لجنة الانتخابات في هذه الدائرة .. المستشار عادل علام الدريش .. عندما طالبه المستشار عادل صدقي ان يسمح له على سبيل الاستثناء بحضور ابنته الطيبة حتى تتولى علاجه اثناء حضوره لجنة فرز الاصوات .. والتي كان يتم الفرز فيها صندوقاً صندوقاً بل وبطاقة بطاقة .. اذا ما احتاج إلى رعاية طبية بسبب الضغط والارهاق الذي لاقاه طوال العملية الانتخابية .. وكذلك شقيقته الدكتورة اميرة صدقي الاستاذة بالجامعة لمعاونته في متابعة أعمال لجنة الفرز وكذلك ابن شقيقه المهندس احمد عاطف صدقي .. نجل رئيس الوزراء لذات المهمة فكان تعليق المستشار عادل علام على طلب استانه السابق المستشار صدقي ان أي طلب له من هذه الطلبات يعد خروجاً على القواعد المقررة وتمييزاً له عن غيره من المرشحين .. وهو أمر مرفوض تماماً .. وإن ملأه يقبل على سبيل التسامح أو التجاوز من أي من المرشحين لن يقبل منه على الاطلاق كاستشار سابق ورجل من رجالات القانون .. كما وإن حضور ابنته وشقيقته مرفوض ويستطيع اذا ما احتاج علاجاً ان يطلب احلال بديل عنه في اللجنة ويقادروا إلى الخارج ليعمل مياشاً .

فورا .. والا يحضر إلا اذا كان كيدبيل لعمه المرشح .. ويعوجب توكيل رسمي يسمح له بذلك . واتصاع المهندس احمد عاطف صدقي دون اعراض لطلب رئيس اللجنة وغادرها فورا .. ولم يحاول العودة إليها ثانية .. استشعاراً منه للمسؤولية واحتراماً للقضاء وحرصاً على ما يؤثر على سمعة والده استاذ الحقوق قبل ان يكون رئيساً للوزراء .

كما امتثل المستشار عادل صدقي لقرار رئيس اللجنة . وتم اجراء الفرز عدة ايام متتالية كما هو معروف للجميع .

ولم نسمع أن رئيس الوزراء غضب لطرده لاسرته من لجنة الفرز بل تقبل الامر بكل الرضا والارتياح .

● ● ●
وحول هذا القاضي الشامخ يؤكد الحضور انه اتخذ ايضاً اجراء لقي الاعجاب والتقدير .. فقد فوجئ اثناء الفرز بان مركز الشرطة قدم إليه ولعدد قليل ممن يعانون في عملية الفرز وجبة غداء مكونة من « ساندوتش طعمية » ثم اعدادها عند « طعمجي » بطوخ .. ولاحظ رئيس اللجنة ان الوجبة ليست على المستوى المطلوب له ولمعاونيه .. فرفضها وطلب الى مامور المركز ان يوضح عن طلب اليه تقديم

ادلوا بها لصالحهم ثم احتسبوا لمرشحين آخرين .. بل يزعم البعض ان النتيجة التي تم إعلانها شفافاً .. تفادى النتيجة الرسمية التي ابلاغ بها وزير الداخلية .

وينسبون هذه الأخطاء إلى القضاء الذين تولوا رئاسة اللجان العامة للانتخابات ومنهم من ايدتهم محكمة النقض اعلى سلطة قضائية عند تحقيق طعونهم بمعرفتها في هذه الدعاوى .. كما حدث في انتخابات دائرة مصر الجديدة الخاصة بالدكتور حمدي السيد .. وكذا انتخابات دائرة الزرقا محافظة دمياط دائرة الدكتور حلمي الحديدي وغيرهما .. وقد اسفرت الممارسة الخاطئة للاحاضي مصر الجديدة رئيس اللجنة إلى عزله بمعرفه مجلس النواب الخاص بجمال القضاء كما ان نقابة المحامين رفضت حتى الآن قيده في جداولها .. وابتعد عن أسرة العدالة سواء القضاء الجالس منها أو الواقف أ!

لأن الثوب الأبيض الناصع لا يسمح أصحابه لحظة ان يطلق به شائبة من الشوائب .. ونسب أعينهم دائماً تطهيره من كل ما يتهدده ووقايته من كل ما يمكن ان يلحق به من بقع سوداء .

● ● ●

وإذا كانت هناك أخطاء نسبت إلى عدد محدود جداً من القضاة بشأن الانتخابات فلا شك ان الغالبية العظمى من هؤلاء القضاة الذين اشرافوا بكل امانة وسلامة القصد على العديد من الانتخابات والاستفتاءات .. كانت محل ثقة ورضا وتقدير الغالبية العظمى من الناخبين والمرشحين .. مهما تباينت آرائهم ومشاربهم .. والناظر دائماً لا يحكم له كما قلنا من قبل .

كما ان سلوك العديد من القضاة في ادارة الانتخابات وتمسكهم بولجب الحيدة والنقاء والتجرد .. كان موضع التقدير والاعجاب من المواطنين والمرشحين والمسؤولين على السواء ..

ولقد علمت من بعض الثقات ممن تابعوا عن كثب انتخابات دائرة طوخ قليوبية التي رشع لها المستشار عادل صدقي الشقيق الأكبر للدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء .. وكان ينال فيها عطية الفيومي



المصدر : **أسماعية**

التاريخ : ١٢ من أيلول ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مثل هذه الوجبة .. وهل هي منه شخصيا باعتباره مضيفا ومكرمة منه فيشكر عليها أم أن وزارة الداخلية .. التي كلفته برعاية اللجان أثناء الفرز .. هي التي تقدم مثل هذه الوجبة لأعضاء اللجان خاصة أنهم لا يتمكنون من مغادرة اللجان أو شراء ما يحتاجونه .. فإذا كان ذلك فإن عليه أن يذكر له المبلغ الذي اعتمدته الوزارة لهذا الغرض وتسلمه السيد المأمور .. وهنا يكون لرئيس اللجنة حق تربيته إنفاقه هو وأعضاء اللجنة بالصورة التي يرونها .. وهنا طلب أحد المرشحين المتنافسين للمستشار عادل صدقي أن يسمح له بتقديم هذا الواجب لضيف دائرته أسوة بما اتبع في بعض اللجان الفرعية أثناء الانتخابات . فرأى رئيس اللجنة هذا العرض على الفور وقال : أنه وأعضاء اللجنة يقومون بواجب وطني .. وأنهم على استعداد للتضحية في سبيل تحقيقه .. وأن كل ما يريغه هو إرجاء الفرز فترة حتى يتمكن من تدبير احتياجاته وأعضاء اللجان بالصورة المناسبة لطعامهم وشرايبهم .. وهنا تبين أن وزارة الداخلية لم تأل جهدا في رعاية أعضاء اللجان أثناء الفرز والتصويت وإنما مع المحافظة المختصة قد اعتمدت المبالغ اللازمة لذلك وسرعان ما تم تقديم الوجبة المناسبة لرئيس اللجنة والتي أصر على أن يقدم مثلها لكل أعضاء اللجان مهما بلغ عددهم .. وقد تم ذلك .. أما بالنسبة له شخصيا فقد رفض تناول أي طعام أو شراب ، واتصل بأسرته حيث قامت بتدبير ذلك له أثناء رئاسته للجنة وكان يصله يوميا واحد من أسرته من خارج محافظة القليوبية يحمل إليه طعامه وشرايبه حتى انتهى الفرز تماما الذي استغرق أياما كثيرة .



هذا نموذج من النماذج المشرفة لرجال القضاء فخر بلادنا .. نسوق بمناسبة موسم الانتخابات مع كل نطلعننا إلى انتخابات سليمة ونزيهة تعبر عن إرادة الناخبين ولا يتم فيها تزيف إرادة ولو ناخب واحد .. كما كانت انتخابات محمود سالم رحمه الله .. وأبني على يقين أن انتخابات عاطف صدقي لن تكون غير ذلك .



المصدر : الوقف

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٥

لنشر الخدمات الصحفية والمعلومات

استمرار الغموض حول نظام إجراء انتخابات مجلس الشعب

تضارب تصريحات الحكومة حول الموقف ولقاءات سرية

داخل الحزب الوطني للوصول إلى حلول

عبار للسوفليين بالحزب الوطني للنظر في نظام الانتخابات، وطلب امتداد الحزب الوطني بالمحافظة إعادة النظر في قرار الامانة العامة بإجراء الانتخابات بالنظام الفردي، أشار الامتداء

الى صعوبة فوز الحزب الوطني ببرنامج متقدمة وطلبوا بإجراء الانتخابات بنظام القائمة، وكان مجلس الشعب قد شهد أمس مناقشات حادة بين أعضاء الحزب الوطني وبين المستقلين عندما طلب رئيس المجلس التصويت على مشروع قانون بتعديل بعض القوانين الانتخابية لمجلس القوي لتصبح ٨٨ دائرة بدلا من ٨٦ دائرة، اعترض النائب المستقل فاروق مجاوي، وطالب بتحديد نظام الانتخابات القائمة سواء بالقائمة او الفردي قبل النظر في تعديل الدوائر الانتخابية.

مازال الغموض مستمرا حول الشكل النهائي لنظام إجراء انتخابات مجلس الشعب القائمة، وتضاربت تصريحات للسوفليين بالحكومة حول نظام إجراء الانتخابات خلال اليومين الماضيين، أعلن الدكتور أحمد فكيحي سرور رئيس مجلس الشعب أمس إجراء الانتخابات بالنظام الفردي طبقا للقانون الحالي، أرجع سرور، موقفه الى عدم تلقي المجلس أي قانون آخر حول

نظام الانتخابات.

وكان الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطني قد أكد إجراء انتخابات مجلس الشعب بالقائمة وزعم «والى» عقد اجتماعات ثنائية مع أحزاب المعارضة ومن بينها الوفد كما زعم «والى» أن الأحزاب طلبت منه إجراء الانتخابات بالقائمة، وأحدثت تصريحات هؤلاء سراج الدين رئيس الوفد

للشورى أمس دوياما خلا بالواسط السياسية، وكان سراج الدين، قد نفى تصريحات «والى» بشأن عقد اجتماعات ثنائية مع أحزاب المعارضة، وأبدى سراج الدين أسفه لترح باسم حزب الوفد في هذه الاجتماعات والتي لم يحضرها الوفد ولا يعلم عنها شيئا، تباين الوزراء مع «والى» الاتهامات عقب نشر تصريحات سراج الدين، وكان مسئولو الحزب الوطني قد اعدوا تقارير مغلوبة بشأن موقف أحزاب المعارضة من نظام إجراء الانتخابات، وزعموا وجود اتصالات مع حزب الوفد، وح رفع التقارير الى القيادة السياسية للنظر فيها، وتجرى الآن عدة لقاءات سرية مع



المصدر : **أخبار سياحة**

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ردود الأفعال الواسعة .. للحكم فى قضية

انتخابات الحديدى مستمرة

الدكتور فتحى سرور « آخر ساعة » :

• نعم .. مجلس الشعب سيد قراره .

• طالما كانت السيادة للشعب

• كلنا حريصون على سلامة

الانتخابات ونزاهتها

• المجلس يفصل

فى الطعون .. بصفته جهة ذات اختصاص قضائى

• أجرى الموار : زكريا أبو حرام المحرر البرلمانى لـ « آخر ساعة »

• لا زالت ردود الفعل التى أثارها حكم محكمة استئناف القاهرة ، فى قضية انتخابات الدكتور الحديدى ، مستمرة . فما نالت به المحكمة وطالبت به من المبادئ الهامة .. فى صميم الحياة السياسية ، فإدانة سلبية المواطنين فى الانتخابات ووجوب ألا تسقط جرائم تزيف إرادة الناخبين بالتقدم كلها من القضايا التى يجب الوقوف أمامها ودراستها لإزالة أسباب حدوثها . كذلك ضرورة أن يتم دفع التعويضات من جيوب المزييفين أو المخطئين . ولا تدفعها الدولة من أموال دافعى الضرائب التى تدخل خزينتها ..

كما تطرقت المحكمة إلى أن مجلس الشعب ليس دائما « سيد قراره » وأن حصانة الأعمال البرلمانية تخضع لرقابة القضاء ومساءلته إذا خرجت عن الشرعية



الدستورية والقانونية . وبعد حكم المحكمة طلب البعض بوجوب دفع الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب والدكتورة فوزية عبدالستار رئيسة اللجنة التشريعية والدستورية بالمجلس للتعويض من جيبيهما الخاص الى جانب جيب اللوء عبدالحليم موسى وزير الداخلية السابق الذى تمت الانتخابات في عهده .. والا يعفيه الخروج من الوزارة من مسئولية تزيف إرادة الناخبين .. وإن هناك من بعض مواد الدستور ما تتعارض بين أعمال مجلس الشعب ومحكمة النقض .

من هنا كان لابد من أن نستمع لراى الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب فيما أثر من آراء حول البرلمان ودوره في الفصل في الطعون الانتخابية .

والأ تتدخل السلطة القضائية في شؤون السلطة التشريعية .

الفصل بين السلطات

وقال رئيس مجلس الشعب : وتطبيقا لحرص المجلس على عدم التدخل في شؤون السلطة التشريعية امتنع المجلس عن التفرغ في شؤون العدالة بل وصل الأمر الى أنه قد امتنع عن مناقشة معايير تعيين أعضاء النيابة العامة رغم إثارة ذلك من بعض الأعضاء لما رأى من أنها من شؤون العدالة . كما كلف المجلس أيضا عن مناقشة وثائق تحلفها سلطات التحقيق القضائية .. كل ذلك تقديرا من المجلس بعدم التدخل في شؤون السلطة القضائية .

ومن ناحية أخرى لا يجوز للسلطة القضائية أن تراقب أعمال السلطة التشريعية إلا بصدد الأعمال التشريعية لفظ ول حدود الدستور حين أنشأ الدستور بالمحكمة الدستورية العليا سلطة رقابية الأعمال التشريعية وقد كان الموضوع محل جدل كبير حتى أن هناك قوة مشهورة للجنرال ديهول ، إن البرلمان هو المحكمة العليا للشعب ، ومع ذلك رأى حتى يمكن ضمان أن الأعمال التشريعية تتلق مع الدستور أن توجد محكمة واحدة هي المحكمة الدستورية العليا لكي تراقب مدى دستورية الأعمال التشريعية والأعمال التشريعية لفظ دون غير ذلك من الأعمال البرلمانية .

وقال الدكتور سرور : وأبدأ الفصل بين السلطات معتبرا :

- معنى وفيلبي : وهو أن كل سلطة تشتغل باختصاصاتها بمعنى أنه لا يجوز لسلطة أخرى أن تزاحمها في هذا الاختصاص وليس للسلطة التشريعية أن تزاحم السلطة التنفيذية

أكد رئيس مجلس الشعب ، لآخر ساعة ، أن مجلس الشعب ، سيد قراره ، وسوف يظل طالما أن السيادة للشعب وأن مجلس الشعب يمارس سلطاته طبقا للدستور .. وترافقه المحكمة الدستورية وحدها فيما يتعلق بدستورية الأعمال التشريعية .. وإن الأعمال البرلمانية - غير التشريعية - لا تخضع لرقابة القضاء تطبيقا لجدا الفصل بين السلطات وأنه متفق مع ما ذهبت اليه المحكمة من إدانة سلبية المواطنين في الانتخابات .. وإن جرائم تزيف إرادة الناخبين جرائم خطيرة يجب ألا تترك للنسيان أو تسقط بالتقادم كما فكت المحكمة .. وأثنا كنا حريصون على سلامة الانتخابات وترافقتها ، وإن مجلس الشعب يفصل في الطعون الانتخابية بصفته جهة ذات اختصاص قضائي ..

وقبل أن نعرض لتفاصيل ما جاء في الحوار نشر إلى السؤال الذى وجهه عبدالمنعم العليمى عضو مجلس الشعب تمت القبة للدكتور فتحى سرور حول ما جاء في الحكم وقد رد رئيس مجلس الشعب بقوله أنه يهمنى أن أجب بما يلي : - أولا : إن مجلس الشعب بصفته السلطة التشريعية للبلاد يكن للقضاء كل تقدير واحترام . - ثانيا : إن مجلس الشعب من منطلق تقديره للقضاء واحترامه يبرز نفسه عن التطبيق على الأحكام .

- ثالثا : صدر حكم على مجلس الشعب فطلبت من هيئة قضائية الدولة أن تطعن عليه طبقا للدستور والقانون .

- رابعا : امتنع عن التعليق على الحكم تأكيداً لجدا الفصل بين السلطات ، ذلك أن مبدأ الفصل بين السلطات هو أحد علامات النظام الديمقراطي الذى نص عليه دستورنا ، بل نص إعلان حقوق الإنسان على مبدأ الفصل بين السلطات فاعتبر الفصل من علامات احترام حقوق الإنسان . ومقتضى هذا المبدأ ألا تتدخل إحدى السلطات في شؤون سلطة أخرى مما يقتضاه ألا تتدخل السلطة التشريعية في شؤون السلطة القضائية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **٢٠ يوليو ١٩٩٥**

ولا السلطة القضائية في اختصاصها .

— ومعنى آخر عضوي : معناه أنه لا يجوز لسلطة من السلطات أن تلحق نفسها بالرقابة على أعمال سلطة أخرى إلا في حدود ما نص عليه الدستور بشأن الرقابة على دستورية القوانين وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية حين تعرضت محكمة الجنتع في حيثياتها لتقرير قرار البرلمان الفرنسي قضت بإلغاء حيثيات محكمة الجنتع لما تضمنته الحيثيات من اعتداء السلطة القضائية على اختصاص السلطة التشريعية .

و قد علي مجلس الدولة المصري من خلال المحكمة الإدارية العليا في خمسة أحكام : حكم صدر في أول أكتوبر سنة ١٩٨٧ في القضية رقم ١٣٦ لسنة ٤١ قضائية وحكم صدر في أول أكتوبر سنة ١٩٨٧ في القضية رقم ٣٣٣ سنة ٤١ قضائية وحكم صدر في ١٥ يوليو سنة ١٩٩٢ في القضية رقم ٣٣٣٢ سنة ٤٧ قضائية وحكم صدر في ٢٠ يوليو سنة ١٩٩٢ في القضية رقم ٦٧٣٣ سنة ٤٧ قضائية وحكم صدر

في ٢٠ يوليو سنة ١٩٩٢ في القضية رقم ٦٧٣٣ لسنة ٤٧ قضائية .

قضت كل هذه الأحكام بأنه لا يجوز القضاء أن يراقب الأعمال البرلمانية وأن الأعمال البرلمانية هي بمثابة من دائرة الرقابة القضائية فلا يجوز للمحكمة أن تخطيء قراراً للمجلس أو أن تصوبه .

وبناء على مبدأ الفصل بين السلطات فإنني أمتنع عن التعليق على الحكم ولكن أذكر المجلس أيضاً وأطمئنه بأن المادة ٩٨ من الدستور تنص على أنه لا يؤخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء في أداء أعمالهم في المجلس أو في لجانه وعدم مؤاخذه العضو عما يبدى من آراء ، يعني ضمان عدم مؤاخذه المجلس نفسه عما يبدى من آراء لأن قرار المجلس ليس إلا حصيلة آراء الأعضاء ككل . لهذه الأسباب كلها أمتنع عن التعليق على الحكم احتراماً لبدا الفصل بين السلطات .

بداية الحوار

● ونأتي إلى تفاصيل ما جاء في نص الحوار مع الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب . وقد سألته في البداية عما أثر من أن مجلس الشعب ليس دائماً « سيد قراره » وأن الأعمال البرلمانية تخضع لسماعة القضاء ورقابته إذا خرجت عن الشريعة الدستورية والقانونية ؟

— فكان رد الدكتور سرور : نعم مجلس الشعب « سيد قراره » ، وسوف يظل « سيد قراره » طالما كانت السيادة للشعب هكذا تقتضيه

خليفة النظام الديمقراطي والنيابي ، فإن نواب الشعب يمارسون سيادة الشعب طبقاً للدستور وبلا شك فإن مجلس الشعب يمارس سلطاته طبقاً للدستور وترافقه المحكمة الدستورية العليا وحدها فيما يتعلق بدستورية الأعمال التشريعية ، أما غير ذلك من الأعمال البرلمانية ، فإنه لا رقابة لأي سلطة على مجلس الشعب ، لأن البرلمان « كما قال الجنرال ديغول — هو المحكمة العليا للشعب . وبمبدأ الفصل بين السلطات هو من حقوق الإنسان حتى لا تتسلط سلطة على سلطة أخرى ، فالسلطات تتعاون دين أن تتصادم أو تتناقض .

كما أنه لا تخضع الأعمال البرلمانية — غير التشريعية — لرقابة القضاء تطبيقاً لبدا الفصل بين السلطات وبهذا استقرت أحكام القضاء للمصري .

● ما هو رأيك فيما أثير من أنه يجب أن يكون بلغ التعويض في قضية الدكتور حلمي الصنيدى من جيب الدكتور سرور وعبد الحليم موسى والمكتورة فوزية عبد الستار وكل من شارك في أهدار إرادة الناخبين ؟

— ويقول رئيس مجلس الشعب : لا تعليق لي على الآراء السياسية أو على الآراء المخالفة للناخبين .

السلبية ضد الديمقراطية

● أدانت المحكمة سلبية المواطنين في الانتخابات ما هو رأيك في ذلك ؟

— ويقول الدكتور سرور : أشارت المحكمة في هذا الرأي فإن سلبية المواطنين ضد الديمقراطية .

● لماذا بقي تقرير محكمة النقض بالمجلس سبعة أشهر دون مناقشة ولماذا كان هناك تراخ في عرض التقرير على لجنة الشؤون التشريعية والدستورية وهل أخطأ مجلس الشعب في ذلك ؟

— ويقول رئيس مجلس الشعب : لا توجد سلطة تشك بحث خطأ مجلس الشعب من عدمه في أي عمل برلماني غير تشريعي تطبيقاً لبدا الفصل بين السلطات .. والمجلس في ضوء المسائل المرضية على يوقته ينظر جدول وفقاً لنظام معين لا ياتى عليه سوى ضميره . وفي نفس الوقت فلا يجوز مراقبة المحكمة بسبب تأنيها في نظر القضايا ولا مراقبتها في قرارات التأجيل ، ذلك أمر من أطلائها .

● جريمة تزيف إرادة الناخبين يجب ألا تسقط بالتقادم ما هو رأيك في هذا ؟

— ويقول الدكتور أحمد فتحي سرور : جرائم تزيف إرادة الناخبين هي جرائم خطيرة يجب ألا تترك للتسيان .



اتفق مع محكمة استئناف القاهرة في أن :

● سلبية المواطنين .. ضد الديمقراطية ● تزييف إرادة الناخبين .. جرائم خطيرة يجب ألا تترك للنسيان ..

أين الضالعات ؟

● يرى البعض أن هناك تناقضا بين المواد (١٢) ، (١٦٥) ، (١٦٦) من الدستور ذلك أنه ل حين تمس المادة (١٦٥) هل أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاهما المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقا للقانون . وتمس المادة (١٦٦) هل أن القضاة مستقلين لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأى سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة . نجد أن المادة (٩٢) من الدستور تعطي الاختصاص في صفة عضوية أعضاء مجلس الشعب للمجلس نفسه وتقرر اختصاص محكمة النقض على مجرد التحريك في صفة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليه من رئيسه وهذا تناقض لأن الفصل في الطعون الانتخابية هو بالأجدال أمر من شؤون العدالة . وهو الفصل بين الطاعن والطعون في أمر يتعلق بحق كل منهما ويستوجب تطبيق العدالة بينهما . فما هو رأى الدكتور سرور في ذلك ؟

ويقول رئيس مجلس الشعب : لا يوجد تناقض بين هذه النصوص ، لأن مجلس الشعب يحصل في الطعون الانتخابية بصفتها ذات اختصاص قضائي ، ونصوص الدستور تفسر متكاملة متناسقة ولا تفسر متناقضة متضادة . ● يقول البعض أن نظر الطعون يتم في ظل حرج شديد من الطعون ضدهم وهم أعضاء مجلس الشعب ولذلك يتمس المجلس واللجنة التشريعية والدستورية لأى سبب للحكم وإصدار قرار أو عدم قبول أى طعن أو رفضه تحت هذا الشعور بالحرَج فما رأيك في ذلك ؟ ويقول الدكتور سرور : لا حرج على الإطلاق فإن عضوا من ٤٥٤ عضوا هم أعضاء مجلس

الشعب لن يغير قرار ٤٥٢ عضوا . ولم يتولد الدستور المنعنى بمنح الاختصاص بالفصل في الطعن للبرلمان بل توجد نساتير كثيرة في العالم بهذا المعنى .

المواقف الانتخابية

● طالب البعض بسرعة إجراء تعديلات تشريعية للقضاء على المواقف الانتخابية متى سلّم ذلك ؟ — يرى رئيس مجلس الشعب : أنه إذا وجدت معوقات انتخابية فيجب أن نزيل ، فكلنا حرصون على سلامة الانتخابات ونزاهتها . ● أخذ مجلس الشعب برأى محكمة النقض في قضية الدكتور حمدي السيد ولم يأخذ به في قضية الدكتور الحديدي .. ترى لماذا ؟

— الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب : كل طعن انتخابي له طريقه وقائمه . والمجلس لم يرفض طعن الدكتور الحديدي وإنما قرر عدم قبوله شكلا لعدم استيفاء أحد أشكال الطعن . أخذا في ذلك برأى محكمة النقض في غير ذلك من الطعون .



التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وال هنا وينتهي الحوار مع الدكتور احمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب حول ما اثير من ردود فعل في حكم قضية انتخابات الدكتور حلمي للحديدي وحتى تكتمل الصورة فسنعرض هنا جالبا سبق ان ادلى به الدكتور سرور في دورة المحررين البرلمانيين التي نظمها المجلس الاعلى للصحافة الشهر الماضي حيث كانت اول محاضرة في هذه الدورة للدكتور سرور ووجه اليه الزملاء من بين اسئلتهم سؤالا حول الطعون الانتخابية ويذكرو ان المجلس رفض بعض الطعون رغم ان محكمة النقض طالبت ببيان المشورة وكانت اجابة الدكتور سرور على هذا السؤال :

— احب ان يكون مفهوما ان النظم الدستورية في مسألة الفصل في المشورة ثلاثة : — نظام يجعل الاختصاص في يد محكمة قضائية قد تكون المحكمة الدستورية او المجلس الدستوري كلرئسا . — نظام يجعله في يد البرلمان نفسه وهذا هو النظام المصري .

— ونظام يجعل هذا الاختصاص في يد لجنة من اللجان تختص بنظر هذا الموضوع . وينسب للنظام المصري نحن المحكمة ، والمحكمة الدستورية العليا ثالث في احد احكامها ان مجلس الشعب يعتبر محكمة عندما يفصل في صحة الطعن لكن ما الذي تقوم به محكمة النقض ؟ هي تحلق فقط وتكتب تقريراً برأيها وديورها هنا دور المحقق وليس دور المحكمة . والقضاء اما قضاء تحقيق او قضاء حكم . محكمة النقض فيما يتعلق بالطعون تباشر نشاطها كقضاء تحقيق وليس قضاء حكم . نحن نختلف مع محكمة النقض في الرأي في بعض الطعون . وهذا ليس تقليلا من شأن المحكمة . وإنما تكون المعايير الموجودة عندما غير المعايير الموجودة عندما لان محكمة النقض تقول على سبيل المثال ان اللجنة العامة مكونة من سبعين من رؤساء اللجان

الفرعية وقد وقع على محضر اللجنة العامة عشرين عضوا ولم يوقع عليه خمسون عضوا . نتيجة ان ثلاثة اعضاء انصرفوا في الصباح . هناك تقول محكمة النقض انهم لم يستوفوا كل الاعضاء وتمت ببيان الانتخابات . ومجلس الشعب يقول لا وما دام رئيس اللجنة قد وقع فقد انتهى الامر وان الاعضاء الاخرى ليست جبرية . بمعنى هذا ان شخصا ما يدخل الانتخابات ويتعب وينجح ويجوز ان خمسة او ستة لم يوقعوا تبطل الانتخابات !

اصوات الاصوات

كذلك تقول محكمة النقض هناك اموات دخروا ، يقول مجلس الشعب نعم الاموات من الكل لا يصح في الامور ايضا محكمة النقض جاءت بمكتب خبراء وهذا المكتب عمل عينة عشوائية ولاحظ ان هناك خليلة ، في الانتخابات فنقول ان النتيجة العشوائية لا تكفي وعليك ان تأتي بكل الصناديق وما دامت الصناديق قد فتحها الخبراء واخذوا منها صندوقين كمية عشوائية وقالوا انها سليمة . ونتيجة الصناديق مخالفة لتقرير اللجنة . فلكه باطل اقول له لا . عملت في نتيجة عشوائية ليست كالمية . فهل اطلعت على الباقي . والباقي لا امان له لان الصناديق عبت بها وفتحت ولا تستطيع ان تأتي بها لاحدا ومن هنا لا نضمن ورقش الطعن .

واختلاف رأى مجلس الشعب مع محكمة النقض يأتي لان معايير محكمة النقض كانت معايير إما قانونية بمعنى أو أنها اعتمدت على آراء وخبراء غير دقيقة . ومن هنا جاء وجه الخلاف في الرأي . ليس لأن مجلس الشعب « سيد قراره » بمعنى أننا متحكمون . وإنما معاييرنا السياسية غير معايير المجلس الدستوري في فرنسا بأن الصيرة أن يضمن المجلس إلى أن إرادة الناخبين قد احترمت بفرض النظر عن وجود أخطاء في الاجراءات .

وقال الدكتور سرور : وسيتسأل أحد لماذا برلمانيون دعوى تعويض عن وزارة الداخلية بسبب الحكم بصحة الانتخابات ؟
والقول إنه أولا لا أحد يصرف التعويض من مجلس الشعب لأن المجلس حر في ابداء آرائه . والتعويض يصرف من وزارة الداخلية حيث يقدمون تقريراً لمحكمة النقض ويقولون إن وزارة الداخلية أجرت الانتخابات بطريقة خاطئة ويريدون تعويضا فيحصلون على تعويض بسبب أن هذا الخطأ الذي ثبت لهم والذي تسببت فيه وزارة الداخلية ولا يحصلون على تعويض من مجلس الشعب .



السمور

المصدر :

٢٤ ذى الحجة ١٤١٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكم لصالح ، الحديدي ، يفتح ملف الطعون الانتخابية رغم قرب انتهاء مدة المجلس أكثر من نصف النواب مطعون في عضويتهم !!

●● فجر حكم محكمة الاستئناف بتعويض الدكتور حلمي الحديدي بمائة ألف جنيه في دعواه ضد رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية مطلقاً كاملاً برزق الآن داخل لجان مجلس الشعب ولجان خبراء محكمة النقض تحت عنوان مضخم هو ، الطعون الانتخابية ، ●●

تحقيق : نبيل رشوان



المصدر : **المستند**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **٢٤ فبراير ١٩٩٥**

وهذا الباب يفتح المجال واسعاً أمام قضايا التعويض التي يقوم بها الطاعنون استناداً لحكم محكمة النقض.

للطعون نظام

ووفقاً لللائحة الداخلية التي تنظم أعمال مجلس الشعب تنقيد الطعون المقدمة إلى رئيس المجلس وفقاً لأحكام الدستور بسجل الطعون بـ لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، ثم يحيلها رئيس المجلس إلى رئيس محكمة النقض خلال ١٥ يوماً من تاريخ ورود الطعن لتقديم المحكمة بتحقيقتها.. ويرافق بالطعن المستندات التي قدمها الطاعن وأوراق الانتخابات الخاصة بالعضو المظنون في صحة انتخابه إذا كانت قد أودعت المجلس، ويحيل رئيس المجلس إلى لجنة الشئون الدستورية والتقارير التي ترد إليه من محكمة النقض نتيجة التحقيق في الطعون التي أحيلت إليها خلال ثلاثة أيام من ورودها لتتظرمها اللجنة في اجتماع تعقده خلال شهر من إحالة نتيجة التحقيق إليها.. وعلى اللجنة عند تحقيق صحة العضوية أن تقر استثناء العضو (المظنون فيه) واتخاذ ما تراه من إجراءات لازمة لظهور الحقيقة.

وإذا تبين للجنة ضرورة تحقيق بعض جوانب الطعن قبل إبداء رأيها للمجلس في ذلك أعدت تقريراً برأيها للمجلس، على أن تعدد الموضوعات التي تطلب استثناء تحقيقها لإحالة الأمر إلى محكمة النقض لإجراء شئونها فيها.

وعلى اللجنة في جميع الأحوال أن تبني الرأي في الطعن وتعرض تقريرها على المجلس بعد إحالة تقرير محكمة النقض عما طلحه إليها.. وتقدم اللجنة تقريرها عن تحقيق صحة العضوية وعن التحقيقات التي أجريتها محكمة النقض في الطعون المحالة إليها بإلى رئيس المجلس خلال سنتين يوماً من تاريخ ورود أوراق الانتخاب أو نتيجة التحقيق، وعلى اللجنة

على الرغم من قرب إنتهاء الفصل التشريعي الحالي للمجلس الذي يكمل سنته الخامسة بعد ثلاثة أشهر فقط إلا أن الطعون الانتخابية لاتزال تتوالى على اللجنة التشريعية - في صحة عضوية النواب الذين يشرمون ويراقبون أداء الحكومة منذ ما يزيد على أربع سنوات.

وحتى الآن فإن الطعون قد وجهت إلى أكثر من نصف أعضاء المجلس الحالي (٤٥٨ عضواً) ووصلت جملتها إلى ٣٦٨ ملحقاً تقدم بها المرشحون في انتخابات ١٩٩٠ أمام محكمة النقض والتي أخذت طوال هذه السنوات في نظر الطعون والأوراق والوثائق والأوراق ومحاضر اللجان العامة.. وحتى الآن لاتزال محكمة النقض تنتظر ٨٥ طعناً في نواب قد يخرجون من المجلس الحالي بعد انتهائهم في يونيو القادم دون أن يتم الفصل في صحة الطعون المقدمة ضدهم.

اللجنة التشريعية بالمجلس وصعدت الطعون التي تقدم بها المرشحون وبلغت ٣٦٨ طعناً في صحة عضوية نواب المجلس، وتم إرسالها إلى محكمة النقض للتحقيق فيها وقد قبلت المحكمة ٤٥ طعناً وإعادةتها إلى مجلس الشعب لاتخاذ القرار بشأن عضوية النواب الذين شملتهم الطعون، ورفضت المحكمة ١٣٨ طعناً، ولاتزال المحكمة تنتظر ٨٥ طعناً.

ويعد الطعن المقدم من د. حمدي السيد نقيب الأطباء ضد بدر الدين خطاب من أشهر الطعون التي قبلها المجلس في فصله التشريعي الحالي، كما قبلت اللجنة طعن عبدالجابر عثمان ضد نائب ملون عبدالشكور حمزة، غير أن المجلس رفض تقرير اللجنة.

وطوال الفصل التشريعي الحالي ورفضت اللجنة التشريعية برئاسة د. فوزية عبدالستار ٤٣ طعناً في نواب حاليين رغم تأكيد محكمة النقض بطلان الانتخابات فيها شملت أسماء لامة من النواب الحاليين ورؤساء اللجان،



للنشر والخدشات الصدفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٩٠٠

المصدر :

الصحف

الانتهاء من تحقيق صحة العضوية بسبب الجمع بينها وبين أحد الوظائف أو بسبب الصفة على وجه السرعة.

ولايحوز النظر في تقرير اللجنة إذا تضمن الاقتراح بطلان انتخاب عضو إلا بحضوره الجلسة، والعضو أن يبدى أقواله ويغاضه ويؤذن له في الكلام كلما طلب ذلك .. ووطن الرئيس قرار المجلس بصحة العضوية أو بطلانها ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي عدد أعضاء المجلس.

طعن الحديدي

تقدم الدكتور حلمي الحديدي مرشح دائرة الزنقا - دمياط بطعن في نتيجة انتخابات الدائرة التي تمت في نوفمبر ١٩٩٠ إلى مجلس الشعب مبيها أن العملية الانتخابية وقعت فيها عدة أخطاء وشابتها عدة ثغرات وخفا في جمع الأصوات أدلى إلى أن النتيجة التي أعلنت أولى الأمرات إلى الاعادة بين شخصين ليس بينهما الدكتور الحديدي بينما لو احتسبت النتيجة بصورة صحيحة. لتنت الاعادة بين الحديدي وآخر... ورفض مجلس الشعب الطعن المقدم منه لأنه لم يستوف الشكل القانوني الذي اشترطته المادة ٧٠ من قانون مجلس الشعب والتي اشترطت لقبول الطعن الانتخابي أن تحقق ثلاثة شروط هي أن يقدم الطعن إلى رئيس مجلس الشعب خلال الـ ١٥ يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب وأن يكون الطعن مشتملا على الاسباب التي بنى عليها وأن يكون مصدقا على توقيع الطالب عليه في الشهر العقاري، وإذا تخلف أي شرط من هذه الشروط فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ومن ثم لا ينظر في الموضوع، والطعن المذكور لم يكن مصدقا على توقيع الطالب عليه في الشهر العقاري، أي غير مستوف الشروط الشكلية. وأمام المحكمة تابع الدكتور الحديدي القضية طوال السنوات الأربع الماضية وقررت

المحكمة في المرحلة الأولى من نظر القضية مسئولية وزارة الداخلية عن العيوب والثغرات التي سجلها تقرير محكمة النقض بنتيجة التحقيق وحكمت بالزام وزارة الداخلية بطع تعويض الطاعن (د. الحديدي) مقداره ٥٠٠ ألف جنيه، واستأنف الطاعن الحديدي وزارة الداخلية أمام محكمة الاستئناف التي قررت مسئولية وزارة الداخلية ومسئولية مجلس الشعب حيث أن الأخير تراخى في عرض تقرير محكمة النقض بنتيجة التحقيق على لجنة الشؤون التشريعية والمستنوية به، كما أن عدم التصديق على عرضة الطعن لا يؤدي إلى رفض الطعن شاملا وحكمت محكمة الاستئناف بتعويض ١٠٠ ألف جنيه.

القضية على هذا النحو تلقى ملف الطعن الانتخابية بكل ما تحويه وتطرح العديد من التساؤلات المهمة هل المجلس سيد قراره؟ وما هي الحدود القانونية والحدود السياسية التي يتحرك فيها المجلس إزاء تقارير محكمة النقض؟ ولماذا يرفض المجلس في كثير من الأحيان تقارير لمحكمة النقض وذلك بطلان الانتخابات في الفواتر بالامتناع والأدلة وهل يمكن للمجلس أن يضطر؟ وهل المستقر ترك الأمر كله في أيدي ثلثي نواب المجلس وهل يمكن أن يقرروا بالإبقاء على عضوية نائب أكت محكمة النقض بطلان انتخابه؟

المجلس محكمة

ويرى الدكتور أحمد فتحي مبرور رئيس المجلس إن النظام البرلماني المصري هو نظام نيابي، وأن نواب الشعب هم الذين يمثلون الشعب أي أن الشعب يصدر قراره من خلال نوابه المنتخبين منه ويوضح رئيس المجلس أنه يجب التمييز بين اختصاص محكمة النقض واختصاص مجلس الشعب، فالمحكمة تحقق وتبدى رأيا ولكنها لا تصدر حكما أما القرار فيصدره مجلس الشعب، وعليها أن تتذكر ما



● د. فتحي سرور : مجلس الشعب ، محكمة ، سياسية ومحكمة النقض قانونية ● د. فوزية عبدالستار : ندرس الاستنزاف بالمدد الزمنية للطعون حتى يتحقق الاستقرار البرلماني

قبره المحكمة العليا التي كان لها اختصاص
المحكمة الدستورية العليا - برئاسة المرحوم
المستشار بدوي حموده أن مجلس الشعب
يعتبر في الفعل في الزمن محكمة وأن له
إختصاصها قضائي في هذا الشأن وبالتالي
فإن المحكمة هي مجلس الشعب.
ويقلل الدكتور سويد مدام الاستدراك
بالمجلس الفصل في الطعن وطبقا للدستور

فإن المجلس له تشكيل سياسي، إذن قد قيل
أن يكون من احد معايير التقى في الطعن
المعيار السياسي ومحكمة التقى عندما تبدي
رأيها، فإنها تبدي على أساس معيار قانوني
يحت لا تشكلها قضائي قانوني، والمحكمة أي
مجلس الشعب باسم الدستور، تشكلها
سياسي لأن فللمعيار سياسي.
التعويضات من الداخلية
ويوضح رئيس مجلس الشعب أنه بالنسبة

التعويضات التي يحصل عليها البعض فإنهم
يحصلون عليها من وزارة الداخلية وليس من
مجلس الشعب لأن قرار مجلس الشعب قرار
برائلي لا يسأل أمام القضاء، يحكم المصانة،
ويحكم حرية الرأي، وإنما ترفع الدعاوى على
وزارة الداخلية لتسببها في إجراءات خاطئة،
وقد يسأل سائل إذا كانت وزارة الداخلية قد
أثبتت من القضاء لارتكابها إجراءات خاطئة
كيف يفصل في صحة الطعن؟، ويوضح د.



المصدر :

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعتبر القضية باملاة إلا بقرار يصدر بتغذية
لثلى أعضاء المجلس.

وتوضح رئيس اللجنة التشريعية
والدستورية إن المشرع أصلى للمعون

الانتخابية أهمية خاصة باعتبارها تتعلق
بكيان السلطة التشريعية نفسها ، وحمل من
محكمة النقض سلطة تحقيق وإيست سلطة
حكم فى الطعون الانتخابية، ويختص مجلس
الشعب - وحده - بالفضل فى صحة هذه
الطعون فى ضوء التحقيق الذى أجرته محكمة
النقض ومن هنا يمكن أن يخالف المجلس ما
جاء فى تقرير محكمة النقض فقد ترى
المحكمة إن إجراء معيناً يترتب على إغفاله
بطلان الانتخاب بينما يرى المجلس إن إغفال
هذا الإجراء لا يترتب عليه البطلان استناداً إلى
أن هذا الإجراء ليس إجراء جوهرياً، والمعايير
هنا هو الإرادة الشعبية حيث لا يجب بطلان
مادام لم تزيّف الإرادة الشعبية، وتعطى
المكتوبة فوزية مثلاً شهيراً حيث نص القانون
على ضرورة توقيع رئيس اللجنة العامة على
محضر الفرز كما يتطلب توقيع رؤساء اللجان
الفرعية وقد يصل عددها إلى أكثر من ١٠٠
فرد فى الدائرة الواحدة فإذا تخلف بعض
رؤساء اللجان الفرعية من التوقيع سبب أو
لاخر هل يتصور أن يترتب على هذا الخطأ
اليسيط بطلان العملية الانتخابية بكل ما أنفق
فيها من أموال وجهود ومطروحات ومؤتمرات
انتخابية .. بالطبع لا .. لانه إجراء غير
جوهري ولم يؤثر فى حقيقة الإرادة الشعبية.

ومن هنا قلنا نعد دراسة فى اللجنة
التشريعية لإعمال نصوص الدستور فى هذا
الشأن وفق الدد الزمنية التى حددها، حيث
نص الدستور فى مادة ٩٢ بأنه يختص
المجلس بالفضل فى صحة عضوية أعضائه،
وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة
الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها
من رئيسه، ويجب إحالة الطعن إلى محكمة
النقض خلال ١٥ يوماً من تاريخ علم المجلس
به ويجب الانتهاء من التحقيق خلال ٩٠ يوماً
من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض، وتعرض
نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه

مردود أن هناك فرقاً بين وجود خطأ فى
الإجراء وبين سلامة إرادة الناخب، ووفقاً لما
راه مجلس الشعب بناء على قرار اللجنة
التشريعية والدستورية ، قد يحدث الخطأ بالا
يرجع جميع رؤساء اللجان الفرعية أو أن يثبت
أن عدداً من الناخبين من المتوفين ثم يثبت أن
العدد الباقي كاف رغم خصم عدد المتوفين
كما أن عدد توقع عدد من رؤساء اللجان
الفرعية لا يبيط الانتخابات مادام رئيس اللجنة
العامة قد وقع.

ويؤكد رئيس مجلس الشعب إن مثل هذه
الإجراءات القانونية، إذا خولفت يرى المجلس
بحكم تشكيكه السياسى إنها لا تمس إرادة
الناخبين ولكن القضاء له معياره القانونى فى
محاسبة وزارة الداخلية بسبب هذا الخطأ
وذلك لا يمس قرار المجلس.

إعمال الدستور

من جانبها ترى د. فوزية ميدالستار
رئيس اللجنة الدستورية والتشريعية إن
استمرار الطعون بهذه الصورة طوال الفصل
التشريعى وحتى الآن بل إن هناك ٨٥ طعناً لا
تزال لدى محكمة النقض لم تحقّقها بعد رغم
قرب انتهاء عمر المحكمة الذى ظل مستمراً
لخمس سنوات، لا يعطى للبرلمان استقراره
المطلوب، ولا يعطى للنواب خصوصاً المعنوية
فى صحة عضويته الاحساس الكامل بتمكّنه
من أداء دوره التشريعى والرقابى.

وحول التزام مجلس الشعب بتقرير
محكمة النقض تقول د. فوزية إن المادة ٩٢
من الدستور تقدر أنه يختص المجلس بالفضل
فى صحة العضوية وتختص محكمة النقض
بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى
المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه، ويجب
إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال ١٥
يوماً من تاريخ علم المجلس به ويجب الانتهاء
من التحقيق خلال ٩٠ يوماً من تاريخ إحالته
إلى محكمة النقض وتعرض نتيجة التحقيق
والرأى الذى انتهت إليه المحكمة على المجلس
الفصل فى صحة الطعن خلال ٦٠ يوماً من
تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ولا



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٣٠ أبريل ١٩٩٥

الحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن
خلال ٦٠ يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق
على المجلس وإلا نظرتنا إلى المدد الزمنية
التي حددها الدستور وتم جمعها لوصلت إلى
خضعة أشهر ونصف الشهر تقريباً وهي مدة
لا تتجاوز الدورة الأولى من الفصل التشريعي
للبرلمان، وهذا يحقق كل الطعون ويفصل في
صحة المفضية خلال السند الأول من عمره
وهو ما يحقق الاستقرار النيابي، أما أن تظل
الطعون مستمرة طوال عمر المجلس كله وعلى
مدى خمس سنوات كاملة ولم تنته بعد من
تحقيق صحة عضوية كل الأعضاء المظنون في
اخرامات انتخاباتهم فهذا لا يحقق استقرار
البرلمان.

نبيل رشوان



المصدر : **الفرont الوطني**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٤ جويلية ١٩٩٥



٥٥ بقلم : **مصطفى كامل مزراة**

عين في الجنة !! وعين في النار !!

يبدو أن الحزب الوطني الديمقراطي مازال حتى الآن حائراً بين نظام القائمة النسبية ونظام الدوائر الفردية في الانتخابات العامة القادمة!!

والفرق بين الأمرين أن الحزب الوطني قد أعلن على لسان الرئيس محمد جميلى مبارك وعلى لسان الأمانة العامة للحزب الوطني أن الأمر قد استقر على الدوائر الفردية وبدأت الأحزاب السياسية تعد نقضها وقيادتها على أساس النظام الفردي وفجأة خرجت علينا بتصريحات غريبة وجديدة وهي احتمال إجراء الانتخابات القادمة بنظام الدوائر الفردية والقوائم النسبية معاً!! وذلك بالرغم من أنه قد ثبت على وجه اليقين وأحد ذلك الدكتور فتحي سرور أن نظام القوائم مع الدوائر الفردية مخالف للمستور لأنه يحرم المستقلين من نصف عدد الدوائر وهي الدوائر التي يتم الانتخاب فيها بالقوائم النسبية!!

وقد استنتجنا منذ بدء الحوار الوطني أن الحزب الوطني يميل إلى الانتخاب بالقائمة النسبية وهو الذي أوعز لأعضاء المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع وكان رأي الأحرار أنه إذا كان الحزب الوطني مصراً على تطبيق نظام الانتخاب بالقائمة النسبية فإن الأمر يتطلب ما يأتي:

أولاً إلغاء نسبة الـ ٨٪ كلية.
ثانياً تكون النسبة المطلوبة للحصول على أي مقعد متوقفة على عدد المقاعد في الدائرة فإذا كانت الدائرة تضم ١٠ مقاعد فإن النسبة المطلوبة من أي حزب للحصول على مقعد واحد ستكون بـ ١٠٪ من الأصوات وإذا كان عدد المقاعد في الدائرة خمسة مقاعد فإن أي نسبة مطلوبة من قائمة أي حزب للحصول على مقعد واحد هي ٢٠٪.

ثالثاً: أن يسمح للأحزاب بالدخول بقوائم منقوصة أي بأقل من العدد المطلوب.

رابعاً: أن تلغى الأسماء الاحتياطية التي كانت تشكل عتبة كبيرة أمام الأحزاب لصعوبة موافقة المؤيدين على ترشيح أنفسهم في الأسماء الاحتياطية في القائمة.

خامساً: أن يسمح للمستقلين بتكوين قوائم بجانب الأحزاب السياسية.



المصدر : الاجمعي

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٥

وفي ختام المقال لايسعني إلا أن أقول للقطين الكبيرين د. يوسف
والى وكما الشاكرى.. لضموها سيرة!! وثقوا على الله ولا داعى
للتردد ولعله قد فاتكم أن المعارضة قد انتهت منذ البداية إلى حركات
الحزب الوطنى!! وأعدت نفسها للقوائم النسبية والدوائر الفردية
وللاكتئاف معاً!! تحسباً لثغرات الحزب الوطنى التى تكرر فى كل
انتخابات!!

مصطفى كامل مراد



المصدر :

٢٠١٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة!

صقلنا ومنتقنا وإبدنا الحكومة يوم قررت أن تكون الانتخابات قريبة ببل نظام القائمة البليغ . وبعد أن قبلت الحكومة النهائي وأصدق التمثيل عدلت فجأة عن الانتخابات القريبة وعادت إلى الانتخابات بالقائمة التي رفضها الشعب واستنكرها وهزأ بها وسخر منها . ولم تفل لنا الحكومة لهذا عدلت عن رأيها . وميزة هذه الحكومة أنها على كفيها تعمل ما تشاء وتقرر ما تريد دون إبداء الأسباب . وهكذا سيكون مجلس الشعب القادم بالتمثيل بدلاً من الانتخاب وسيخرج من المجلس كل نائب قال لا أو سأل لثالث الثلاثة عام وستخلو كشوف الحكومة من نواب الحزب الوطني الذين عارضوا أو لم يطبقوا الحكومة طاعة عمياء . وسنرى مجلساً مؤثماً مطعماً يضرب السلام للحكومة كلما خرجت أو دخلت وكلما جلست أو قامت وسيكون المجلس الجديد مجموعة من المؤيدين والمصلين واللواقين . ولو حدث هذا فتكون رجحنا إلى الوراء بدل أن نتقدم إلى الأمام . وكذا نرجو أن يكسب الشعب كل يوم خطوة جديدة وحفاً جديداً ولكن يظهر أن تلاميذ حكم الفرد لا يزالون أغلبية بين أصحاب النفوذ والسلطان !

وتقول الحكومة أنها أخذت رأي أحزاب المعارضة فاختارت نظام القائمة ، وقد كتبت أحزاب المعارضة الصغيرة هذا الزعم ولم تلب إلا الأحزاب المصنوعة التي لا يزيد عدد اعضائها على أصابع اليد . وقالت الحكومة أنها اتصلت بحزب الوفد الذي رحب بالقائمة ودهش اعضاء الحزب وكسب هؤلاء سراج الدين رئيس حزب الوفد أن أحد اتصل به وأكد أنه يرفض هو وحزبه كله الانتخابات بالقائمة . من مزايا الانتخابات بالقائمة أنها تسهل مهمة قادة الحزب الوطني لسوق يختارون النواب الذين يدفعون أكثر لخزائمه الحزب وتختار النواب المهديين المؤيدين المصطنعين الذين يجيبون التصفيق والتهليل والفتيات اللاتي تحصن أطراف الزغاريد !

وسوف تترجم الأمة على مجلس الشعب الحالي الذي كانت ترتفع فيه كلمة : لا . من وقت لآخر !

مصطفى أمين



المصدر :

٢٠٠٢ - ١٩٩٥

التاريخ :

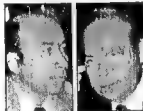
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظام جديد للانتخابات يجمع بين القائمة والفردى

الفيوم - احمد عبد الله:

يعرض على مجلس الشعب خلال الأشهر القليلة القادمة مشروع قانون جديد يجمع بين العمل بنظام القائمة والنظام الفردى تجرى على أساسه انتخابات مجلس الشعب القادمة وذلك بنسبة ٥٠٪ للفردى، ٥٠٪ للقائمة في الدوائر.

وقال رالى خلال اجتماع للنادى السياسى للحزب الوطنى بمركز ابشواى بالفيوم مساء ليلة أمس الأول -إذا كان رئيس الوزراء قد أعلن خلال لقائه لبيهان الحكومة أمام مجلس الشعب - عدم امكانية تعديل نظام الانتخابات القادمة فمن الجديهي ترك هذا المشروع للقيادة السياسية لائها صلاحية الرأى والقرار الدولى. وكانت التصريحات التى ابدى بها يوسف رالى خلال لقائه بالنادى السياسى للحزب الوطنى بمركز سنوس بالفيوم منذ عدة ايام قد اثار جدلا كبيريا فى الأوساط السياسية فى البلاد حيث أكد رالى ان الدولة لم تصمم حتى الآن لموقف بالخصية لنظام الانتخابات القادمة لمجلس الشعب وإن احزاب المعارضة طالبت بمعودة نظام القائمة الشعبية.



د. لقضى منور د. يوسف رالى

احزاب المعارضة تسعى الى التضييق فيما بينها خلال الانتخابات الفردية معاً يسهل ايضاً من تصرب بعض عناصر جماعة الاخوان المسلمين الى مجلس الشعب. وأكدت للمفكرة ان اجراء الانتخابات بطريقى الفردى والقائمة معاً لن تمثل الفرصة لأحد للظن فى نتيجة الانتخابات. الى ذلك رفض د. يوسف رالى الاتي العام للحزب الحاكم التحدث عن نظام الانتخابات القادمة لمجلس الشعب.

وصرحت مصادر سياسية عليا بالحزب الوطنى الحاكم للأحرار بأن د. رمزي الشاعسر رئيس جاسمة الزنازيق قد كلف مع نشية أخرى من القانونيين باعداد مشروع قانون الانتخابات القادمة والذي سيتم عرضه على مجلس الشعب قبل انقضاء دورته العالية بشهرين.

وذكرت المصادر ان الحزب الوطنى الحاكم امد من جانب مذكرة رلعت الى رئيس الجمهورية أعرب فيها عن مخالفته من اجراء انتخابات مجلس الشعب بالطريقة الفردية تمشياً من سيطرة الراسماليين على مجلس الشعب وفرض نفوذهم على المجلس لتعطيل العمل ببعض الاتفاقيات الاقتصادية المهمة بين بينها اتفاقية الجات التى ستعطل خطوة كبيرة على مستقبل النشاط الاقتصادي الراسمالى فى البلاد. وأكد الحزب الوطنى فى مذكرة ان



كلمة حب

● قبل الاستقلال هبكل.. أن الانتخابات القائمة سوف تكون تحت الإشراف القوي.. سواء رخصت الحكومة أو رفضت.. وقد عارضت هذا الرأي.. وطلبت الإبقاء على الشرائع المصرية وحسنه على الانتخابات.. وطلبت من الحكومة أن تضع بنفسها ضمانات الانتخابات الحرة.. وأنه سيكون يوما سودا عندما يتم الانتخابات تحت إشراف دولي.. لأن ذلك يعني إغنا دولة لم تبلغ سن الرشد.. وتحتاج إلى رعاية سياسية.. كما تحتاج إلى وصاية اقتصادية.

● ولكن القاريوم للجنس أبون المعاد من الشرعية له رأي آخر.. ويقول إن الاستماتة بالاجانب في الانتخابات ليست مسبوقة وليست مثالا يوما أسود بل هو الخير للحزب.. حتى تضمن عدم تدخل السلطة في الانتخابات.. ويقول أن معظم دول العالم تستعين بالخبير الاجانب في كل شيء.. ما عدا السياسة.. وهو يرى أن ذلك استثناء ضروري.. ونحن في مصر نستعين بالاجانب في الرياضة والصناعة والاستثمار والزراعة والسياحة.. ولم يعترض احد.. فلماذا نعترض كقولنا ان نستعين بالخبير الاجانب في السياسة ايضا.. هل لأن أهل السياسة يستكبرون.. ويرفضون أن يتألمهم احد.. ولذلك يرى أن الاستماتة لصالح الجماهير التي تعاني من تدخل السلطة في الانتخابات.

● وواقع الامر ان الانتخابات القائمة تشغل كل الناس.. في الداخل والخارج.. لأن استمرار الحزب الوطني في امتلاك السلطة عن طريق التزوير يمكن ان يؤدي إلى بديل خطير.. وكل الشكوك تصاحب أي تغيير.. فلماذا تم عن طريق الانتخابات قبله الشعب.. ولماذا استمر التزوير والاختلال ظهرت بذلك أخرى غير شرعية.. لأن التغيير بالانتخاب هو الطريق الشرعي الوحيد..

وغير ذلك قد يكون تخريبيا.. لتحقيق التغيير القائمة آخر فرصة تحت إشراف الشعب.. بدلا من تغيير آخر قد لا يمكن للسيطرة عليه.. وخير للحزب الوطني أن يكون بالظنية بسيطة في الانتخابات حرة.. من أن يكون بالظنية مسلطة في الانتخابات مزورة.. لأن ذلك يشوه صورة الديموقراطية في مصر تماما.. ولا مانع أيضا أن يكون بالظنية مسلحة إذا كان ذلك هو رأي الشعب دون ضغط أو تزوير أو تزيف.. وكل ما تطلبه الحزب المعارضة أن يعطى الناس حق الاختيار في حرية كاملة.. بصرف النظر عن النتيجة.

● وهناك مشروع قانون للانتخابات قدمته لمراتب المعارضة.. ومشهور عن مجلس الشعب أنه بصرف القوانين التي ترميها الحكومة بسرع وبموت دراسة.. فلماذا لا يحاور مجلس الشعب أن يبدل هذا القانون.. وأن يترك الحكومة باحتلال الصلابة والمساواة في العملية للأحزاب.. وأن تلغي الحكومة قانون الطوارئ.. حتى لا يلقى قسوم الأسود وتخسري الانتخابات تحت إشراف دولي.

محمد الصيوان



كيف.. ولماذا تكون الانتخابات القادمة حرة؟!

بقلم : حسن حافظ

عضو مجلس الشعب السابق

أولي بدأ أن أقول: لماذا تكون الانتخابات حرة هذه المرة... من أن أقول أو أتوقع أن تكون حرة ولتخلص لنفسها بصراحة.. ونلقي بالأسئلة لتجيب علينا التجارب السابقة.. وليست البعيدة بل القريبة جداً.. لقد جرت الانتخابات في عدة نوازل تكميلية في فيليبس - في ميدا البصل بالأسكندرية - في بورسعيد.. وقد انتهت جميعها كما كنا نتوقع - وليس كما ينتظر للثقاتلون أصحاب الدوايا الحسنة - وليس هذا معناه أننا نضم سوء الفهم بل أننا كنا نجيب على هذا التساؤل: وكيف تجري الانتخابات حرة؟ ولماذا؟ هل تغير الحال؟ فالجواب الذي نضمه في ذات اليد وهي التي تلمس... وتصدع لها على التو والفور وبجملات الأداة التي تنطقها وجميعها هي هي لم تتغير؟ ولم تتحسن ولا تزداد حتى أن تتحسن أو تتجمل صورتها بل بالعكس تزداد شراسة وضراوة.

إن الإجابة على أي سؤال، أبحث عن أصدق أصدقائك وأخرج بالنتيجة الحتمية؟ إن أصدق الأصدقاء خمسة أحرف أو الفاظ: هي: من؟.. وهل؟.. ومق؟.. وكيف.. ولماذا؟ هذا بالنسبة لنتيجة الانتخاب في نوازل كانت منها الدتان المستقلين كان من المستحيل أن يفتقد مفعليهما بحالاً ولكن هذا عند حسني الحية، فالرأي والتأييد الشعبي شيء.. والنتيجة الحتمية الحتمية شيء آخر! الأمر الثاني الذي يبدد الأصل.. وصديق للمجلس والنص والفن هو ما طالعنا به رئيس مجلس الشعب رئيس الاتحاد البرلماني مجدداً إعلاناً تليفزيوناً من عدم تنفيذه حكماً قضائياً بالتعويض لأحد المرشحين بمائة ألف جنيه. وهو عدم مؤاخذة مجلس الشعب على أي إجراء أو أي تصرف لأنه بقدرة قادر وبخبرة برلمانية مستحذلة بني ذلك على أنه مآثم - مستنداً في ذلك إلى نص دستور - العضو يؤاخذ على ما يبدئه من أقوال وأفكار تحدث قلبه للمجلس فيالغالي مجلس الشعب لا يؤاخذ لأن المجلس هو مجموع آراء الأعضاء تخريج غريب يثير الأعصاب ويدعو للشبهة، هناك فرق بارتيس مجلس الشعب بين الأفكار.. وبين ما يخذ من إجراءات وتصرفات وهل تحولت الأقوال.. وكيف إلى تصرفات وإجراءات لتفرض الأحكام وإن كان حتى هذه المرحلة لمجلس الشعب أن يتنقض حكم محكمة الاستئناف ولكن ما يمنعني أن يقول رئيس مجلس الشعب أنه يستند إلى نص الدستور وإلى مواليق حقوق الإنسان حماية لبدأ فصل السلطات - فهل باتري أدخلنا ومررنا عدم تنفيذ الأحكام إذا أصبحت نهائية.. وهذا الكلام موجه إلى السلطة القضائية التي ستعجز الحكم في الطعن بالنقض على حكم الاستئناف أن المجلس لا يؤاخذ عما يبدئه من أفكار قياساً على عدم مؤاخذة العضو وفقاً للمادة ٩٨ من الدستور. ولكن هناك فرق كبيراً بين حصانة الفكر بياسادة رئيس الاتحاد البرلماني التولي وحصانة الأعضاء في عدم تنفيذ الأحكام حقيقة قد لا تستطيع مؤاخذة أعضاء المجلس كله.. ولكن ليس هذا استناداً إلى الدستور.. ولكن عدم تنفيذ الأحكام القضائية من المجلس الذي يفترض فيه أن



يكون القدوة في تنفيذ الأحكام القضائية واحترامها وليس في عدم تنفيذها؛ والديمقراطية ليست أفعالاً ثقلاً.. قضية القضاء ومع هذه الحفظة حداث الأحكام وتكون.. إن أساس الشرعية الدستورية لكل سلطة هي احترامها الدستور والقانون والأحكام القضائية من تلقاء نفسها دون أن تكون هناك قوة مادية تضطرها إلى تعجز أي قوة عن ذلك؛ أم أن الأحكام القضائية فقط تطبق على الأفراد دون السلطات؟

وأخيراً كانت هذه الأنباء والأخبار الجديدة.. فعزل الحرس أو التخمين هو الذي يسيطر على أسلوب الانتخاب الذي سيجري عليه الانتخابات القادمة، ولقد كتبت منذ عدة أشهر مقالاً تحت عنوان يجوز أو فرد متسائلاً عن نوع الانتخاب هل هو بالقائمة أو بالفردية وقيل إن الموضوع قد انتهى بالمرأى فيه حيث أقر الحزب الحاكم حزب الأقلية أنه بالإجماع صلب صهيبة الانتخاب بالأسلوب الفردي وأن الأمر رفع للمسيد رئيس الحزب للمصادقة عليه. ولكن لم يعلن التصديق وحيث كان قد أعلن الرئيس لأكثر من مرة أنه وإن كان صهيبة الانتخاب الفردي.. إلا أن هناك أفكاراً مطروحة في التفكير بالقائمة وها هو الحزب الوطني بالكامل وبالإجماع أعلن وفي الصحف القومية وبصورة رسمية بأنه بالإجماع يطالب بالانتخاب الفردي ثم يتنام النشاط السياسي للحزب مدة شهر أو يزيد لمواجهة الهجمة الإسرائيلية الخووية الدعائية ليمسند الحكم وقيادته وإلا بأمر عام الحزب الوطني والذي قيل أنه من انصرار الأسلوب بالانتخاب الفردي يخرج بتعمد آخر.. مستنداً في ذلك لا إلى دستور أو إلى قانون إنما لأن كحسب قوله إن أحزاب المعارضة طلبت منه أن يكون الانتخاب بالقائمة.. فجرد عليه رئيس حزب الوفد بأن هذا غير صحيح وإن حزب الوفد بالذات لم يطلب ذلك!

هذا مايجوز على الساحة السياسية.. فهل يطعن أحد إلى سلامة الوضع السياسي وصنفته؟ ولم يبق على الانتخابات سوى بضعة أشهر ولم يحدد أسلوب الانتخاب.. ثم قد تمضي ستة أشهر ولا يبقى إلا شهر أو أقل ثم يعلن الحزب الحاكم أو يهاجم المعارضة الحقيقية بأنها فردية! وهكذا ليقفل النشاط السياسي بين الأحزاب! فهل أحد يطعن إلى هذه التصرفات؟ ومع وجود سيف الكفر والهمج وفوقه مع جماعة الحكم! إن هذه المقدمات تؤكد قول الشاعر:

ومن لم يبق للمضحضاح زلت به قدامه في البحر العميق!

الكلاب.. في ظفر الخبي!

يقول الرسول صلوات الله عليه وسلم: كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثاً هو لك مصدق.. وانت له كاذب!!



المصدر : **السياسة**

التاريخ : **٢٧ فبراير ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة العرف

الأهم: «انتخابات نظيفة»

عادت التساؤلات من جديد حول أسلوب انتخابات مجلس الشعب المقبلة.

والبعض يؤيد نظام القائمة النسبية، وآخرون يفضلون النظام الفردي، وطرف ثالث يريد الجمع بين النظامين في صيغة متكاملة. وبالطبع، توجد لكل طرف أساليب وتقنيات وأهدافه، ومطالباته أيضاً، وإن كان الكل يعلن حرصه على التوافق مع الدستور الذي يتيح حريات الترشيد للكافة، حزبيين ومستقلين.

ونحن لا ننكر أهمية الاستقرار على نظام تجري به الانتخابات، وإن كان ذلك ليس مبرر دمج الفرص، فالأهم: ضمانات نزاهة الانتخابات، والإشراف القضاء عليها بالكامل، وقد سبق للانتخابات أن جرت بالقائمة سنة ١٩٨٧، ثم جرت بالنظام الفردي سنة ١٩٩٠، ولم تظهر الفوائد المفترضة نظرياً في كل نظام، وجاءت النتائج باغلبية ميكانيكية للحزب الحاكم، وجرت على دورتي الانتخاب طعون بالتزوير أيدتها تقارير محكمة النقض.

لذلك، إن فتح قسمة الانتخابات بكاملها، تريد ضمانات في الحكومة التي تصرف على الانتخابات، وتريد ضمانات لسلامة التصويت الانتخابي، وتقنية جداول الناخبين، وتريد ضمانات ضد التزوير الوظيفي، الذي يمارسه المحافظون ورجال الإدارة بالتنسيق مع جهات الأمن، وتريد لبدء الإشراف القضائي - الذي دافعوا عنه في قانون النقابات - أن يكون القاسم أيضاً في انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس المحلية.

نحن نطلب الضمانات، فمن نريدنا لطرف أو لحزب، بل نريدنا لمرئيتها، مصر التي بلغت أزماتها حدود الكارثة، مصر التي تتنفس طريقها وسط مخاطر تدافع من كل اتجاه مصر التي تخاف أن تمسح إلى مجهول لا يرضيه أحد، مصر التي لا أمل لها في تطور سلمي بغير الانتخابات النزيهة.



المصدر : الشهر سنة ١٩٨٥

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٨٥

الحرية... والإستقلالية... والأمن



يقام:
مصطفى
مشهور

لما أوجعنا في مصر إلى أن نضارع في حل مشكلاتنا الحل السليم وإزالة العدوان الاستثنائية. وأن تتم الانتصارات المستقبلية في التنازلات، وأن الجاسوس التفرعية في جو من الحرية والتمسك، والأناضيل الحكومية ضد الثوار لا يتحقق استقرار وأمن ولا أمان. خاصة أننا نواجه هذا العدو الذي غرس كيانه بالإرهاب والنفذ، ثم بإصبعه مصرية بالهيب والنفوذ وقد كفر من أنباهه عدواً.

هذا العدو الصهيوني

طاما نذكر الإخراش بظفورة هذا العدو وحده، وذلك ما استبقناه من كتاب الله ومن تاريخهم مع الإسلام والمسلمين. وما قامت به عصاباتهم من قتل الفلسطينيين وتخريبهم، وكان مولفنا هذا لا يجب الساسة وعمايتنا الكثر بسبب ذلك منذ عام ٤٨ حتى الآن.

لقد حاربناه في ٤٨ وأجهض هذا الجهاد وعارضنا اتفاقية كامب ديفيد، ولم يستجب لنا وعارضنا اتفاقية أوسلو وأقبل لنا إننا ضد السلام وتعرضنا ومازنا لعنف شديد بسبب ذلك. وزارنا السيد ياسر مرفات وأرضعنا له نظرتنا وحذرنا من أي مصمم بين الفلسطينيين بعضهم نفسه، وأكدنا له أن هذا العدو لا يعني السلام كما تلهون ولكن الفخاخ والمخاطبة والعمل الجاهل لتهدية كل فلسطين وخاصة القدس.

والآن وقد كشف العدو من حقيقته نوابه، وأنه يستعد للحرب، وأنه لن يوقع على اتفاقية منع الأسلحة النووية. وهذا الهجوم على وزير خارجيه مصر لتسريحه بعدم توقيع مصر على هذه الاتفاقية ما لم يوقع العدو عليها.

نحن نقدر كل التقدير مواقف مصر الوطني الصحيح من هذه القضية وندين بكل شدة هذا التعتت الصهيوني، وقد

الحرية غالبية ولزامة لكل إنسان فيها يثبت وجوده ويحقق مطالبه وهي الطريق إلى العزة والقوة للأفراد والشعوب والأقطار، والإسلام يقرر حق الإنسان في الحرية وإن إيمان لدوق ويرفض القهر والظلم ويحارب الاستبداد ويشجع على تحرير العبيد.

وأي نظام حكم يحترم إرادة شعبه ويحميه حقه من الحرية يتحقق له الاستقرار والحياة الكريمة ويكسب ثقة شعبه، ويتم التعاون الكامل مع كل أفراد الشعب لإنشاء الدولة وحمايتها والدفاع عنها من كل غافة أو عدوان. هذا بخلاف نظم الحكم التي تمارس القهر والتسلط على شعوبها فلنأخذ الثقة بينها وبين شعوبها وبالتال لاثق معها شعوبها في الأزمات ورد العذران، ولن يحدث استقرار ولن يطول عمر الشعوب على الظلم والظلمان فتعطل على ثيل حرياتنا. والتاريخ يثبت لنا أن إرادة الشعوب غالبة حتى تصل إلى النهاية إلى ثيل حريتها.

وقد عاشت مصر فترة طويلة تحت الاحتلال الإنجليزي، لم يات بعدد تمت حكم عسكري وصدرت خلاله عدة قوانين يقيدت الحريات محسب سارت هذه القوانين الاستثنائية هي الغلبة، ومسارت الحاكم العسكرية هي السادة خاصة في قضايا الرأي، وصار هناك متفحصون في تعيين هذه القوانين الاستثنائية وما أسهل تعريضها من مجلس الشعب الذي يكاد يكون خاليا من الأحزاب المعارضة. فعلا قانون الطوارئ الذي حال بقاءه، وكثرت مساهرة وقانون الأحزاب وقانون الصحافة وقانون تعيين العمد وقانون ١٠٠ للتنازلات وتمديله وقانون تعيين العمد والعمدة في الجامعة وغيرها من القوانين. وهذا ليس في صالح المواطن والمواطن في شيء. وقد أثر ذلك على الحياة العامة وتسبب في أزمات متعددة، حيث تعطلت الطائرات والمواهب، ولم تذاكرك التنمية للثروة وزيادة السكان، ولم يتحقق الاكتفاء الذاتي وأرغمت الأسعار وزادت تسبب البطالة، وكثرت جرائم النهب والسلب والمخدرات والقتل وكثمت الانفاس ونهض الشباب المظنون المحروم من كل ضروريات الحياة من غذاء ومفيس ومسكن وزواج وغير ذلك. وبدا الصدام ونزيف الدم الذي استمر حتى الآن. ولم يظهر في الأفق حل جذري لهذه الأزمات غير الوعود التي لا تتحقق والتي العهد الأكبر على وزارة الداخلية لمل هذه المشكلة بالقوة والعنف الذي يرسل الحلف وانضمت السجون بالمعتقلين ومزارع الشعب يترس من رجال الأمن وكأهم جاسار رجال فرع لا رجال أمن وامطمان.

كل هذا يحدث ونحن نعيش عام انتخابات، وكما يقال فإن الانتخابات هي الطريقة الديمقراطية الصحيحة لتحقيق الاستقرار والأمن والإصلاح إننا تمت بصيرة وزمنا لأنها تقرر الملتحق الحقيقي للشعب، والحكومة التي يرفض عنها الشعب ويتمان منها في حل للمشكلات والأزمات. وللأسف تحدث البطالة حول الانتخاب بالقائمة أو الفردي.

ونحن نأسف كل الأسف لما حدث ويحدث في الجزائر فعندما تمت انتخابات حرة نزيهة ونجح في الجولة الأولى الإسلاميون تحركت عناصر من الجيش، وأمدت الجيش انقلاباً والتي الانتخابات وبدأ الصدام ونزيف الدم الذي وصل إلى ثلاثين ألفاً. وأخر الأحداث ما حدث في أحد السجون وزاد فيه عدد القتل على مائة قتيل. ومصار الموقف أكثر تعقيداً، وقد لجمعت أراء من يذهبون من حل لهذه الأزمة على أنه لا حل إلا بإجراء انتخابات حرة ويترك للشعب اختيار فيها من يملكه ومن يحكمه.



النشر والخدمات الصحفية والعلاقات

التاريخ : ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٩٥

المصدر : السبأ

جاء بيريز لمقابلة الرئيس حسني مبارك لعله يصل إلى حل وسط فيه مصالحة وخداخ، ولذلك تحذر المسؤولين في بلدنا مصر الحبيبة من أن يستجيبوا لطلب العدو بتأجيل توقيعهم على هذه الاتفاقية إلى ما بعد إتمام السلام الشامل في المنطقة. ونقول إن ما يسمونه سلاماً ليس بسلام، وأن يتحقق ذلك لهم أمل خد وخبائة ولا تزال خريطة إسرائيل الكبرى معلقة في الكنيست. بل وقيل إن أمريكا تكرر في نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس التي يعتبرها العدو في كثير من تصريحات المسؤولين عندهم أنها العاصمة الأبدية لدولتهم. ما امرأنا بعد أن كشف العدو عن نواياه أن تراجيع حكومتنا سياساتها إزاء شعبها، وإن تستعد وتعد هذا الشعب لمواجهة هذا العدو ولا تفل في خدمة السلام معه. ولكني تود الحكومة شعبها سناً سوريا لها في مواجهة العدو لا بد أن تطلق الحريجات، وإن تجرى انتخابات حرة نزيهة، وأن تزيل أزمة الثقة بينها وبين شعب مصر الشاهد الذي له تاريخه الجيد في مواجهة الأعداء. ويطم الله أننا من منطلق حبنا وإخلاصنا لوطننا نتقدم بهذه النصيحة التي نرجو أن تجد تجاوباً من المسؤولين، وقيل فحوا الأولاً فالأحداث تتسارع والزمن لا ينتظر وكاننا إعراساً عن مثل هذه النصيحة منذ ما يقرب من نصف قرن.

أيها المسلمون في كل مكان

انتبهوا إلى ما يحاك ضد الإسلام والمسلمين عامة وكرونا حراساً يظعن لعقيدتكم معتزبين بأسلامكم مقدسين ملتصقات بتمائمكم لئلا الدين الحق، وأطمأن أن ما يحدث في البوسنة ليس حرباً عربية، ولكنها حرب دينية، وكذلك ما يحدث في فلسطين والفلبين وكشمير وغرنا، يؤيد ذلك ما أعلنه مسئولون في حلف الأطلسي عن نيّتهم في مقاومة الأصولية الإسلامية بعد انتهائهم من الشيربية بإدعاء أنهم يقاتلون الإرهاب والتطرف الذي يهدد السلام في منطقة الشرق الأوسط وهذا بإيعاز من العدو الصهيوني. هنا الإسلام الزائف الذي يفرق بين بعض حكومات المنطقة ويذهبون بعضهم للتشويق على التجمعات الإسلامية. في حين أن الإسلام دين السلام والامن والعدل والرحمة، والمسلمون لا يعضون حقاً لأحد بل يريدون الخير للبشرية جمعاء بهذا الدين الحق الذي ارتضاه الله للناس جميعاً.

هذا العهد..

أيها المسلمون قبل علينا هذا العهد، وأحوال المسلمين كما ترون محن وباتلاوات وحرب وكيد من الأعداء، كنا نود أن نلحز في عبيده، ولكن كيف نلحز ونلحز وأخوان لنا يتكلمون ويعذبون ويشربون ويتهم أطفالهم وتربل نسائهم.

وأضرون غاب عنهم عالمهم وراء الأسوار قلنا وهذا حق. ولكن علينا أيها المسلمون أن نصبر ونحسب ولا بدخلنا بأس أو إحباط مهما ثابت علينا كل قوى الباطل فالتاريخ يعيد نفسه، لقد بدأ الإسلام في مكة بين عدد قليل من المسلمين وحولهم أعداء كثيرون، فالمشركون عبدة الأصنام واليهود يهتفون بكيدهم والفرس والروم، ومع ذلك فقد نصرهم الله على كل هؤلاء الأعداء وتطورت الجزيرة من الشرك وأجل اليهود واتصحت الفرس وطلب الروم وتبدد الظلام ومع الفلور فالق الحق أن يتبع والباطل زرع مهما انتفض.

فلعلنا أن نساك الطريق إلى نصر الله بأن نصلح أنفسنا نكون مؤمنين حقاً ونؤمنوا بحوثنا بالحكمة والى عظمة السنن: وأن نلحم وترايس وتزيل الخلافات التي أثارها الأعداء بين دولنا ليصارب بعضها بعضاً، فلتعصم الأصل للفرق للإسلام والمسلمين بين المسلمين، وخاصة فيليب جيل المستقبل ولطمحن إلى أن الله حالط دونه وإنا نحن نزلنا السكك وإنا له لمانفرون، وللمسلم أن الحسن سنة الله في الدعوات لتتصمخ المؤمنين وتزدهم قوة وعزاً وسلاية. وصديق الله العظيم، "ولقد كذبت ورسلي من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأولوا حتى أتاهم نصرنا لا مبدل لكلمات الله ولقد جاءه من نبي المرسلين فوجدنا وجرحنا الضعيفين سيكون بصر الله بآئتي الله.

ويومئذ يفرح المؤمنون بصر الله بصر من يشاء يخي العزيز الرحيم.



المصدر : **الاستفتاء**

٢٨ ذى الحجة ١٤١٥ هـ

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكم على رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية بإفساد نتائج الانتخابات



بمقام الدكتور

محمد حلمي مراد

اصدرت محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار ولعلت السيد ومضوية المستشارين فوزي نعمان وطفي سليمان حكما تاريخيا في الدعوى المرفوعة من الدكتور حلمي المحمدي الأستاذ بكلية الطب جامعة القاهرة ووزير الصحة الأسبق ضد كل من الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب والواء عبدالعليم موسى وزير الداخلية السابق بمقتوما بالتشامس فيما بينهما بان يؤديا إليه مبلغ ألف جنيه تعويضا أبنيا عما حال به من اضرار نتيجة للظايع التي أخذها على انتخابات الجولة الأولى لمجلس الشعب التي أجريت في ٢٩/١١/١٩٩٠ بملكرة مركز شرطة الزرقا محافظة دمياط، والتي أسفرت عن إفساد الانتخابات بين اثنين من المرشحين ليس هو من بينهم حيث كان أحدهما بمضوية مجلس الشعب.. ولقد تم بطلان في نتيجة تلك الانتخابات إلى رئيس مجلس الشعب ناعيا على انتخابات الجولة الأولى حدوث افساد في فرز الأصوات ورفضها جميعها بحيث أصدر أكثر من ألف صوت فخصه وأعطيت لغيره مما حرعه من فرصة الإعادة ومنها لأخرين بالإضافة إلى مظالم أخرى.

وإذا أعمل رئيس مجلس الشعب الوطن إلى محكمة النقض للتحقيق في صحة وانتجت محكمة النقض إلى قبول الوطن شكلا و للوزير بطلان عملية الانتخاب بالدائرة المذكورة لعدم استكمال الشكل القانوني لمخاض

والالتزام بأحكامه بكل دقة - عمل حد تبعير الحكم - ولد أصاب هذا الإجراء الاستئناف بالقرار أدبية ونفسية، وهو يقرب وينتظر أن يصل إلى حقه الذي طالب به، وساتده فيما طالب به محكمة النقض في تقريرها الخاص بتحقيق طمحه - مما تتوافر معه أركان المسؤولية التقديرية سيما حدثها المادة ١٦٢ من القانون المدني، وتستوجب حصول التسايفات على تعويض من هذا الخطأ.

الخطأ الثاني - لم يعرض رئيس مجلس الشعب الدكتور فتحي سرور هل المجلس نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت إليه محكمة النقض للفصل في صحة الطعن وإنما قام حكما به في صحة الطعن - مما تتوافر معه أركان المسؤولية التقديرية سيما حدثها المادة ١٦٢ من القانون المدني، وتستوجب حصول التسايفات على تعويض من هذا الخطأ.

سجل هذا الحكم التاريخي خطاين في حق الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب استوجبا ما قضت به عليه بمضوية - وليس بشخصه كما جاء خطأ في بعض الصحف اليومية - بالتعرض للنقض بمبلغ مائة ألف جنيه بالتشامس مع وزير الداخلية الذي كان مسؤولا عن إدارة العملية الانتخابية:

الخطأ الأول - مخالفته نص المادة ٩٢ من الدستور التي تقرر: وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون للقمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه، ويوجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به... وتعرض نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس.

وقد تأخر رئيس مجلس الشعب في الالتزام بما نصت عليه هذه المادة وهو للوقت به الحفاظ على الدستور

بعض اللجان الانتخابية وأوقع خطأ في الرصد والجمع حرعه من أن يكون الأول بين المرشحين وأرسلت تقريرها إلى مجلس الشعب في ٢٩/١١/١٩٩٢ غير أن رئيس المجلس لم يقدم عرض التقرير على المجلس خلال الميعاد المحدد في الدستور ولم يتخذ أي إجراء في شأنه مما أعاد هذا القرار السلسي جميع الضمانات الدستورية وجعل من نفسه سدا يعلو دون ومصرح الضامن إلى حقه الأمر الذي دعا الدكتور المحمدي إلى اللجوء إلى ساحة القضاء طلبا للاضطلاع بهذا القرار السلسي مجلس الشعب في أداء واجبه الدستوري سبعة أشهر كاملة دون مبرر أو مسرع يستأهل إرجاء العرض على المجلس، ولم يتم عرض الأمر على مجلس الشعب إلا بعد ربع مدهاء للفتاء.

الأخطاء المنسوبة إلى

الدكتور فتحي سرور

رئيس مجلس الشعب:



استردت إلى مستوى العمل المادي واقتضت مستورتيها ما يجب يتحقق بكون الخطأ في المسؤولية التصريعية.

لما كان ذلك وكان الدستور لم يسلب المحاكم حق رقابة هذه الإجراءات وتقرير الدستورية عنها ولم تخصص بها مؤسسة دستورية أخرى، فلأنها تبقى في نطاق الاختصاص العام للمحاكم ذات الرقابة العامة... وتختص المحاكم بنظر دعاوى التبرؤ من هذا الأساس.

توصيات ومناشدات أوردتها المحكمة في ختام حيثيات حكمها:

وقد خلقت المحكمة أسباب حكمها بمجموعة من توصيات تستهدف منها إعمال القواعد الدستورية السليمة وتحقيق سلامة الانتخابات العامة بوردتها لئلا يقع مع التعطيل عليها بوجاهة:

(١) ذكرت المحكمة أن مسلك بعض القاضيين على إعمال الانتخابات من رؤساء وأعضاء اللجان العامة والفرعية، وما يقع منهم من إخطاء وتصرفات وسلوك من شأنه أن يؤدي إلى بطلان الانتخابات، فغسلا من تزيف إرادة الناخبين، وتقديم من لا يستحق شرف تولي عضوية المجالس الانتخابية بغير حق- تمتد في حقيقتها اعتداء صارخا على الحرية الشخصية للمواطن أن يقتصر من يشاء من الانتخابات أو الاستقادات لأهم بملوكهم هذا يطعن إرثاتهم محل إرادة المواطن بتزيف نتائج الانتخابات، وهي جريمة لا تسقط الصوري الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقدم ويقتضي ضرورة مساهمة مقارنوها عنها جنائيا ومدنيا، والا تطبيق في شأنها أحكام المادة ٥٠ من القوانين تنظيم مباشرة الصوري السياسية التي تسقط الدعوى الجنائية المدنية عنها باعتبارها من الجرائم الانتخابية بمعنى سنة الأخير من عدم إعلان نتيجة الانتخاب أو الاستقادات، وذلك حتى يظل سيف الاتهام مسلطا عليهم أيد الدعوى والمعللة تطارد في كل وقت مما يعد كثيرا من هذه الجرائم والأخطاء.

كان خطأ هؤلاء القاضيين على لجان الانتخابات الفرعية العامة في جمع ورصد الأصوات الصحيحة للناخبين قد ثبت على وجه القطع واليقين... ولما كان هؤلاء القاضيين على رمد وجمع الأصوات من رؤساء وأعضاء اللجان العامة والفرعية قد تم تعيينهم بمعونة وزير الداخلية، وأن الأخطاء التي قارنوها قاسوا بها في أثناء تبادلية وتقييمهم وبسببها وكان من المقرر أن يكون التبرؤ مسغولا عن الشرع الذي يحدده تاليه بعمل غير المشروع بناء على خطأ مقارن في جانب للتبرؤ فرضا لا يقبل إثبات العكس مرجعه سوء اختياره لتأنيبه وتقصير في رقابته... وقد أرتفع هذا الخطأ الذي قارنوه هؤلاء القاضيون الشرع بالاستئناف وأدى إلى حرمانه من دخول الإعادة في الانتخابات وورث عليه الفرصة والأمل في تشكيل الناخبين والفوز بعضوية مجلس الشعب، وتنتج عن سلوكهم بكل الأسف تزيف إرادة الناخبين بتقديم مبرح لغرض معرقة الإعادة لأحق له في خوفها وما تنتج من ذلك من بطلان لعملية الانتخاب ذاتها مما يعد مساسا بسيادة القانون والفرعية الدستورية.

الرد على الدافع بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى:

ولما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى الذي تقدم به الدفاع عن رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية السابق، فقد ردت عليه المحكمة بأن المسائل لم تعرض للطنن في قرار مسمة عضوية منالسه بحيث يثار الإدعاء الخاص بالمجلس سيد قراره، وإنما كانت دعواه المطالبة بالتعويض بسبب ما لحق صلية فخرن الأصوات وإعلان النتيجة من إخطاءه في تعطيل عرض التفتيح الذي أجرت محكمة النقض على مجلس الشعب في وقت مناسب... وهذه جميعها إجراءات لم يصحها سوى أن تكون مستقلة إلى الشرعية الدستورية... فإذا فقت سنجها الدستوري أو العرف من أحكامه

حين أن تحمجة النقض قبلت الطعن المقدم شكلا لأنه جاء مشعولا بتواقيه وأن كان غير صادق عليه حيث إنه من المقرر- كما جاء في الحكم- أن عدم القيام بعمل إجرائي كالتمسديق على التواقيه لا يرقط عليه البطلان ما لم يرتفع ذلك القانون، وهو ما لم يصر عليه، فاقنون مجلس الشعب الذي نص على التمسديق على توقيع الطعن هذا وقد ألد الدكتور لفتحى سرور ببيان أمام مجلس الشعب بعد صدور هذا الحكم وأعلن فيه أنه لا يريد التعرض لهذا الحكم احتراميا للأعضاء، وأنه عهد إلى هيئة قضائية الدولة بالطنن فيه أمام محكمة النقض... غير أنه تنازل عميدا الفصل بين السلطات، بما يؤدي إلى عدم جواز الانتباه إلى القضاء ضد لقرارات السلطة التشريعية... وهو ما سنعرض لتنازله بالرد في مقال مادم إن شاء الله.

حيثيات مسئولية وزير الداخلية عن أخطاء النتيجة العلنية:

ولما يتحقق بمسؤولية وزير الداخلية بصفته -رؤساء الدولة عبد الطليم موسى الذي كان وزيرا للداخلية وقت إجراء الانتخابات العامة لمشروع الدعوى- فقد أوجبها الحكم إلى ما حاق بالدمى الدكتور العنيدى نتيجة سلوك وتصرفات تلجمية من رؤساء وأعضاء المجلس الفرعية العامة الذين تم تعيينهم بقرارات منه حيث ارتكبوا العديد من الأخطاء أهمها تزيف إرادة الناخبين بإسقاط ١٢٩٥ صوتا حصل عليها المستأنف مما أدى إلى إظهار النتيجة النهائية على غير حقيقتها، وأنه لهذا هذا الخطأ المساس لكان المستأنف (الدكتور حلسي العنيدى) هو الضامن في التزيف ولتكن من المسؤول في انتخابات الإعادة... هذا فضلا عن أن النتيجة العامة للانتخابات أعلنت طبقا لقانون مباشرة الحقوق السياسية بقرار من وزير الداخلية.

وردد في حيثيات حكم المحكمة أنه قد ثبت من التحقيقات السياسية بقرار من محكمة النقض أنه قد وقعت بعض الأخطاء المادية الخاصة بالرصد وجمع الأصوات ونتج عن تلك الأخطاء عدم احتساب ١٢٩٥ صوتا للطنن، ولما



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

٢٦ مارس ١٩٩٥

وتأسست المحكمة المخرج وهو ممثل في هذه الجمعي (حسب تعبير الحكم أي أن الخطاب موجه لأفريقي مجلس الشعب الدكتور لثني سرور بالذات) أن يسارع إلى تأكيد هذه الحقيقة تدريجياً.

فهل يستجيب رئيس مجلس الشعب لماخدة القضاء علماً بأنه يوجد لدى لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس اقتراح بمشروع قانون بتنظيم ممارسة الحقوق السياسية وألقت عليه أحزاب المعارضة والقوى السياسية والإجماع ويضمن ما يطلب به الحكم، ومجده تقليده في هذه الدورة من الأسلاك خاد محيي الدين غفسي المجلس ولا يزال حبيس أدراج اللجنة المذكورة، كما هو المتبع في العراق كلما يهدد تقديمه في كل دورة برلمانية في مصر السئير والأعوام!!

وإن كنا نرى أن تصم المادة ٥٠ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المشار إليها يسقط الجرائم الانتخابية بمضي ستة أشهر أصبحت مفسوخة بموجب الدستور القائم المعمول به بعد إصدار هذا القانون حيث نص في المادة ٥٧ منه على أن: «كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة

الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وكفل الدولة تعويضاً عادلاً إن وقع عليه الاعتداء... ويمكن وبالتالي ملاخلة المعتدين على حرية الانتسابات العامة في أي وقت باعتبارها جرائم لا تتقضى بمضي السنة.

(٧) طابعت المحكمة لا تحتمل النزالة العامة والاعرف الفراقب قيمة التعويضات التي تقضى بها للمضربين نتيجة إخطاء وسلوكيات الناخبين في أصال الانتخابات، حتى لا يكون دفعها على حساب المصالح والخدمات العامة التي تؤدي للضمير وإنما يتحمل بها المظلمون حتى يكون ذلك رادعاً لكل من تسول له نفسه العبث بنتيجة الانتخابات أو بأي شأن من شؤنها.

ونرى في هذا الصمد أنه يتعين على وزارة الداخلية بعد دفع التعويضات للحكم بها للمضربين أن ترجع على المتسببين في جرائم التزوير الانتخابية

إلزامهم بدفع ما تسببته بسبب أعمالهم، حماية لمال العام ولا اعتبارت متعاضدة ومراقبة مع السامعين الأصليين - ذلك دون حاجة للانتظار صدور تشريع يقضي بذلك.

(٨) تأسست المحكمة وزير الداخلية أن يختار رؤساء اللجان الانتخابية وأعضاءها من القيادات العليا للعاملين في الحكومة والهيئات العامة وأساتذة الجامعات وأن يوزل لهم المكائن حتى يقيروا على أداء مهمتهم دون اعتذار عنهم، ويكون لديهم الإحساس بالمسؤولية دون انحراف نتيجة إرهاب أو زلالي أو استقار وعدم إدراكه للحد المهمة.

ونرى أن حسن اختيار أعضاء اللجان على الشخص الذي طابعت به المحكمة مطلوب أما رئاسة اللجان العامة والفرعية على السواء فيجب أن يكون رجال القضاء تطبيقاً للمادة ٨٨ من الدستور.

(٩) وأخيراً شأست المحكمة المواطنين الإقبال على أداء الواجب الوطني للمشاركة في إبداء الرأي في الانتخاب والاستفتاء.

وإنما كان التعديل الذي اضطر أخيراً على قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية في غيبة مجلس الشعب بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٤ موافق عليه المجلس على اعتقاده قد رفع قيمة الغرامة التي يحكم بها على الناخب المخطئ للعشر من الإذلاء بصوته في الانتخاب أو الاستفتاء من مائة قرش إلى مائة ألف دينار عشرين جنيهاً (أي لا تقل عن جنيه وهو الحد الأدنى للغرامة في المخالفات ولا تزيد على عشرين جنيهاً وأليس بمفردين جنيهاً مقطوعة كما بتصور البعض)...

فإنه لمن يظن أنه لا خطر للناخبين على أداء واجبه الانتخابي طالما ظلت العملية الانتخابية مجردة من ضمانات كفالة نزاهتها رهبتها لأن للوقوف السلي على الناخبين في نوع من المخاطرة النذل على أنفسهم للسبب لتنتجتها المظلمون في صمتها... وهو ما تطالب القضاء بأن يؤيد جمهور الناخبين في المطالبة بتقرير ضمانات نزاهتها كما وردت في مشروع قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية التي تطالب به الأحزاب والقوى السياسية في البلاد.



المصدر : الحرية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٥

ردود الأفعال الواسعة .. للحكم في قضية انتخابات

الحدیدی .. تتزايد مع قرب الانتخابات

كمال الشاذلی « لآخر ساعة »

الرئيس مبارك حريص .. على

سلامة الانتخابات القادمة

وأن تكون المنافسة

بين الأحزاب والأفراد

مصرية في دعايتها ..

مصرية في حواراتها

أجرى الحوار زكريا أبو هرام - المحرر البرلماني لآخر ساعة



المصدر : الخرساعة

للتشهير والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٥

لأزالتة لخرساعة ، مستمرة في فتح ملف الانتخابات .. مستهدفة تحقيق سلامة ونزاهة العملية الانتخابية في جميع مراحلها .. من أجل مصر .. مصر الديمقراطية .. مصر سيادة القانون واستقلال القضاء .. وذلك بمناسبة حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر لصالح الدكتور حلمي الحيدوي الذي انقربت بشهره كاملا وما تضمنته حيليات الحكم من نكبات ومطالب بضمائلات او تحفظات كلها كانت العملية الانتخابية كما نرجوها جميعا .. غاية في الطهر والنزاهة حتى نفاخر بها ونباهي الدنيا كلها .. وحتى لا نترك الادعاء الصهيوني وإعلامه .. يركز دائما أن إسرائيل وحدها وأمة الديمقراطية والحريات في المنطقة ! ولهذا احتفلت ، لخرساعة ، بالحكم الهام كما قل رجل القضاء الكبير الشامخ المستشار عبد الحميد يونس في مقالته بالزميلة العزيزة ، أكتوبر ، وحركات بذلك ، الاحتفاء ، الماء الراكد ليد العوار حول ما يتطلع إليه الجميع من

ضمائلات وإجراءات كما وصفها العالم الجليل والبرلماني العتيق والنقابي الأصل الدكتور حمدي السيد .. حيث أن العام الحالي ١٩٩٥ هو عام الانتخابات .. إذ تشهد الحياة البرلمانية والسياسية حدثين هامين هما انتخابات مجلس الشورى في أبريل ومايو وانتخابات مجلس الشعب في أكتوبر ونوفمبر القادمين . من هنا فإن الحديث عن الانتخابات لن ينقطع خلال عام ٩٥ في كل أنحاء مصر والسؤال عن ضمائلات نزاهة الانتخابات القادمة ومطهراتها .. سيظل قلما فنية الطعون الانتخابية في المجلس الحالي والمجالس السابقة كانت كبيرة والكلام حول تزيف إرادة الناخبين كان محل جدل في كثير من الأوساط السياسية والحزبية والمحلية بالمزيد من الضمائلات بل وعمل تشريعات تكلل إزالة المعوقات من أمام العملية الانتخابية حتى تتم بسلاسة ويسر .. كل حديث الكثيرون .

● جميع الضمائلات مكفولة ..

لحرية ونزاهة الانتخابات

والمواطن هو خير

ضمان .. لتحقيق ذلك

● مجلس الشعب الحالي .. من أقوى المجالس

.. والمعارضة لم تكن هامشية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٥ م

المصدر: الحرس ساعة

وفي اختلاط آخر ساعة ، للحوار هذا الاسبوع البرلماني الحريق كمال الشاذلي وزير شؤون مجلس الشعب والشورى .. الذي أكد أن تزييف إرادة الناخبين ليس من صالح أحد وأن المواطن المصري هو خير ضمان لنزاهة الانتخابات وإن الأحزاب كلها بما فيها الحزب الوطني مسئولة عن تحريك المواطنين للمساهمة الإيجابية في اختيار من يمثلهم داخل البرلمان .

وأتى أهمية الحوار مع كمال الشاذلي في هذا التوقيت بإحداث لعدة أسباب فالفرضية التي أثارها ، آخر ساعة ، على مدى الأسابيع الماضية لجرت العديد من القضايا الهامة في مجال الانتخابات مثل إدانة سلبية المواطنين والمزيد من الضمانات لنزاهة الانتخابات وعدم تزييف إرادة الناخبين .. خاصة أن عام ٩٥ هو عام الانتخابات ، وقد كثف كمال الشاذلي في حوار ما يطمئن المواطنين على نزاهة الانتخابات المقبلة .. مؤكدا أن الرئيس مبارك مطالب بأن تكون المنافسة بين الأحزاب والأفراد صورية في دعليها وصورية في أساليبها وحواراتها وأن تكون منافسة حرة نزيهة . ولم يكن اختيار كمال الشاذلي للحدث في هذا التوقيت لأنه الوزير المسئول عن شؤون مجلس الشعب والشورى فقط ولكن لأنه الأهم برلماني ٣٦ سنة يمثل إرادة أهل دائرته - خاص أكثر من تجربة انتخابية .. يمر تماما أصول اللعبة الانتخابية وكيف تدور ومن هنا تكمن أهمية أن نستمع إل كل ما يقوله :

• ونبدأ برأيه في سلبية المواطنين وعزولهم عن المشاركة في الانتخابات والتي أدانتها محكمة استئناف القاهرة في حكمها .
— يقول كمال الشاذلي وزير شؤون مجلس الشعب والشورى :

هذه الظاهرة من وجهة نظري تقع مسئوليتها على الأحزاب بالدرجة الأولى ومنها الحزب الحاكم الحزب الوطني الديمقراطي .. فكل الأحزاب مسئلة عن تحريك المواطنين في الانتخابات العامة . من جهة أخرى فإن للمواطنين أنفسهم

دورا .. فللواطن يجب أن يشارك بدلا من أن يكون في موقف الناقد فقط .. يجب أن يشارك ويساهم برأيه في قضايا البلد ولكن كيف يساهم المواطن برأيه هذه مسئولة كل الأحزاب والقطاعات والهيئات الشعبية والسياسية في خروج المواطن عن هذه العزلة وخاصة في المدن .. لأن هذه الظاهرة موجودة في المدن فقط ومن وجهة نظري أنها غير موجودة في القرى .. فاعلمنا من اللامعين والعمل يساهمون مساهمة كبيرة في هذا العمل .. فبينما نجد أن نسبة كبيرة من أهل المدن لا يساهمون بالدرجة المطلوبة نجد أن أهل الريف أكثر إيجابية في الانتخابات .. ونأمل في الانتخابات العامة القادمة لمجلس الشعب والشورى هذا العام الذي أسميه عام الانتخابات .. أن تجد مشاركة أكثر من كل مواطن هل أرى مصر سواء في المدن أو القرى من أجل أن يساهم المواطن برأيه في اختيار من يمثلهم في القضايا الهامة التي تهمهم ولهم أولئك .. ومسئوليتنا جميعا أن نخرج الناخب أو المواطن من عزلة وعدم مشاركته وسهله ونساعده للمشاركة الإيجابية في الفواص السياسية والقضايا العامة ولنا اختيار من يمثله داخل مجلس الشعب أو مجلس الشورى .

• كيف يمكن أن يتم ذلك ؟
— هذا ممكن أن يتم ببساطة شديدة عندما يشارك كل حزب مع أعضائه ومن خالهم يشرح أهمية للمشاركة والمساهمة في الحياة العامة والسياسية واختيار نواب الشعب وأن يظل كل حزب راية في أهمية ذلك ويقنع أعضائه ومن حوله .. هذا هو الأسلوب الأساسي في تعريف الناخبين بأهمية دورهم .

المواطن خير ضمان

• مع اقتراب موعد انتخابات مجلس الشعب والشورى يتسائل الكثيرون عن الضمانات التي تكفل أن تكون هذه الانتخابات سليمة ونزيهة ودون أي تزييف لإرادة الناخبين ؟

— يريد وزير شؤون مجلس الشعب والشورى :



● إذا كل الأمر كذلك فيملاّ تفسر كثرة الطعون الانتخابية التي تقم ؟

— يقول الوزير كمال الشاذلي :

الطعن يقدم من شخص لم يشارك في الانتخابات .. فليس أملاه إلا أن يطعن ، وهذا حق مكفول له .. وإذا حدث وأن كان على حق فإن القانون يحميه حقه كاملا .

● البرلمان ودوره في الفصل في الطعون الانتخابية .. يجري كلام كثير حوله خاصة في قضية التعارض بين أعمال المجلس ومحكمة النقض في مواد الدستور الاحتجاج المسالة إلى إعادة نظر ؟

— وهنا رد وزير شؤون مجلس الشعب والشورى قائلا :

لقد نظم القانون والدستور هذه الاجراءات وأعطى محكمة النقض سلطة التماحيق في الطعون الانتخابية التي يحيلها إليها أو رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الشورى بشرط أن تكون مستوفاة للشكل القانوني الذي ينس عليه القانون .. وقد أعطى أيضا الدستور لكل من مجلس الشعب ومجلس الشورى حق الفصل في هذه الطعون بعد تحليفها بمعرفة محكمة النقض .

الوطنان المصري ومخير عثمان لنزامة العملية الانتخابية وذلك بالمشاركة الإيجابية .. بالخروج من عزلة والانزلاء بصوته في الانتخابات .. فحرص الوطنان على قيد أسمائهم في جداول الناخبين والتوجه إلى منطابق الانتخاب عامل مهم في هذه القضية والمبالغ بالطلبية بالمسمات الانتخابية لا مبر لها لأن جميع الضمانات مكفولة لنزامة العملية الانتخابية وأهمها هو دعي الناخبين وحرصهم على الانزلاء بأصواتهم .. وأحب أن أؤكد أنه ليس من صالح أحد أن يتم تزيف إرادة الناخبين ونحن نريدها انتخابات حرة ونزيهة .. والمنافسة بيننا وبين باقي أحزاب المعارضة منافسة شريرة .. لأننا جميعا مصريين ووطنيين .. والكل يسعى لخدمة بلده .. ومن هنا فنحن نطالب بأن تكون المنافسة كما أرادها الرئيس مبارك في خطابه الذي ألقاه في افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب والشورى .. منافسة حرة وأن تكون المنافسة بين الأحزاب والأفراد مصرية في دعايتها ومصرية في أساليبها ونحن مع الرئيس مبارك في هذا التوجه السليم لنظرة للانتخابات القادمة ، ففي إطار المنافسة الشريفة سيكون رأي الشعب هو الحكم والوصول فيها لأن الاختيار سيكون لمرشح مصري وطني .

● نقول أنه ليس من صالح أحد تزيف الانتخابات والسؤال إذا حدث تزيف لأرادة الناخبين كيف يكون الحساب ؟

— وكان رد كمال الشاذلي : القوانين القائمة تحاسب أي موظف عام على خروجه على واجبات وظيفته .

المشاركة ضرورية

● الناس تأمل في فعل يؤكد أن الانتخابات القادمة ستكون حرة ونزيهة والسؤال تقم من مدى طهارة ونزامة الانتخابات القادمة ؟

— ويقول كمال الشاذلي وزير شؤون مجلس الشعب والشورى :
عندما يشارك المواطن سواء في حزبا أو في احزاب المعارضة فإن ذلك خير ضمان لنزامة الانتخابات للمشاركة مسألة ضرورية لازمة الحياة السياسية في مصر .

● ولكن البعض يرى ضرورة إجراء تعديلات تشريعية تساهم في القضاء على المعوقات الانتخابية والخروج بها حرة ونزيهة ؟

— يقول وزير شؤون مجلس الشعب والشورى :

لا اعتد أن هناك ضرورة لإجراء أي تعديلات تشريعية .. لأن التشريعات القائمة تكفل الضمانات والحماية الكاملة لأرای الناخب بحيث تجعله يعبر عن إرادته الحرة .



الانتخابات بالنظام الفردي .. وتم حسم ذلك من قبل وأعجب لإثارة المعارضة .. لهذا الموضوع من جديد

● **انتخابات في ليرة واحدة**
● **حركة الطغران تكتسب الكلام حول**
● **الانتخابات .. لها هي معالج الانتخاب في المرحلة**

— **وقول عمل الشاقل :**
تجهيزات الرئيس مبارك في مسابقة الانتخاب والخدمة ومهرية وهي شديدة مراعاة عدة ضوابط عند اختيار مرشحي الحزب لئلا أسيء حسن السمعة والنظام بالسياسي وميليتها والقدرة على حل مشاكلها وأن يتبع البرنامج الشعبية كبيرة وسد ثغراته .. وتجهيزات الحزب تتم من خلال مستشفيات القاعدة في اللاذقية والمناطق وترسل هذه الأوامر إلى الأمانة العامة ليست مدنى تواتر وتشير إلى تكتيها عن الكرشين وأنه كله قبل الرئيس على رئاسة الحزب .

● **رئيس مبارك**
● **نظام الانتخابات القديم**
رغم التكتي على في الانتخابات القديمة بأكملها للفردي إلا أن البعض عزال يريد ما هو الأسلوب الذي يستمرى عليه الانتخابات القديمة قبل حسم الأمر تبعها ؟ — وكان رد وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى على السؤال .

لكن يسبق أن أكتنه في بيان الأمانة العامة للحزب اليمني الديمقراطي بأن الانتخابات ستكون بالنظام الفردي .. وأنه بعد أن استلمت الأمانة العامة رأي مجلسي الحزب وتوافقهم في جميع أنحاء مصر .. وقعت تلك الـ

سياسة الرئيس مبارك بسطة رئيس الحزب — وقد حسم الرئيس مبارك ذلك .. وأعلن مرورا أن النظام الفردي على الذي اعتاد عليه الشعب المصري .. وهو أنسب نظام يتفق وريثة القومية العظمى من الأوربيين .. ونحن نعد أنفسنا الآن داخل الحزب الوطني على أن انتخابات مجلسي الشعب والشورى ستكون طبقا للنظام الفردي .. وهذا شيء يهين الحزب وأعجب لالتزم من جديد من بعض الأحزاب المعارضة

● **في تصويت لك علم ٩٠**
● **مجلسي الشعب والحزب**
البرلمانات المصرية .. هل ستأتي على رايك ونحن نقرب من نهاية أعمال المجلسين وبداية الانتخابات لمجلس جديد ؟ — قل عمل الشاقل :

هذا صحيح وأقول إنه من التري البرلمانات التي عاصرتها يسبق من قسم النواب حتى الآن منذ الذي أعشاره للناطقة وأصدر عددا كبيرا من القوانين والمراسم التي تمت القية بين توريه للمراسم والمستقل وترايب الحزب الوطني مجلسه حل مستقرى على من المبررة .
رغم ما تقول إلا أن البعض يرى أن تواجد المعارضة داخل البرلمان تواجد فعلي يقلل من الشكوك في جنوى التعديدية الحزبية ؟ —

— **وقول وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى :**
لا أعتقد أن تكون المعارضة وحيدة وإنما هي مشاركة موسمية ويحدث الحال أن هدف الجميع هو الصالح العام وأيضا تؤيد للتصا

دورا كبيرا في هذا المجلس مثقلة في التكتوير فحسب سؤدد رئيس مجلس الشعب .
● **البرلمانيات وحزبها هذا الدور**
الاستجوابات في هذا البرلمان فورا ؟ — يسأل في ذلك المستجوبين .. فلنا لانيب عن المعارضة أو المستقلين في ذلك ويذكر سزا لهم .

● **المجلس يرى لإجراء السيرة الذاتية**
يستجيب لتوالي الأسئلة بتقديم الاستجوابات فورا ؟
— **عمل الشاقل :**
الاستجواب هو اتهام الحكومة والشورى من حكومة الحزب الوطني الحاكم .. من هذا الحق للكون للناظر هو تقديم الأسئلة واليات الإجابة وبليات المناقشة .. أما إذا كان لدى ما يشبه الاستجواب أو الاتهام في أمر ما فإن ذلك تتم مناقشته داخل النهج البرلماني للحزب .

● **المجلس القديم من وجهة نظرك**
● **شكل المجلس القديم من وجهة نظرك**
● **كيف يكون ؟**

— **وقول عمل الشاقل :**
نأمل أن المجلس القديم .. وهذا لمرحوب أن يستلم الحزب اليمني بالأنظمة .. وتكتي كبيرة في الشعب المصري .. هو الذي سبق كلكت في الإصرار على من يتبعه داخل البرلمان .. وفي النهاية القول أن حوصنا في الحكومة ودخل الحزب على أن تكون هذه الانتخابات حرة نزيهة وأن تكون كما لن تقتل شريحة بين الأحزاب بشرط أن تكون كما طالب الرئيس مبارك مناقشة مسعرة في مدعيتها وجازعها وكل هذا لصالح مصر وشعب مصر .



المصدر :

١٩٩٥ مارس

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتخابات القادمة

نزيفة أم مزورة ؟

طلحات المصري

الانتخابات القادمة في مصر، نزيفة أم مزورة؟ سؤال تبدو الأجوبة عليه مسمية فعلا ولكنها مطروحة بأي حال نظرية فلسفية، حيث تمت الانتخابات ١٩٩٥ لجلسي الشعب، والحدود من أهم الأحداث السياسية على الإطلاق في بر مصر في هذا العام، كما وصفها خبراء أسياسية والانتخابات القادمة اهتمام العالم الغربي بالانتخابات القادمة في ١٩٩٥ يسوق اهتمامه لخلق نظريات للتنبؤات المالية والاقتصادية والدولية التي اتل ما يوسف به أنها متغيرات كثيرة ومتلاحقة، لتصبح المعركة أمام خياريين كلاميين، أما الانتخابات نزيفة تلقد معها الحكومة من أهمها يمشواها خاصة أنها حكومة مرفوعة.

ولما انتخابات مزورة وهذا معتد استعمار الوضع للزوم في المصميد السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما ينبغي بألسنا المصالحات.

ولسب سراج الدين عيسى الهيبة العليا ورئيس لية الولد بالقاهرة يؤكد أن تزوير الانتخابات في زوايتها أمر يتوقف على توافر العناصر التي يطلب الولد بتحقيقها لضمان نزاهة العملية الانتخابية بشكل مقبول لأنه لا يمكن قطع دابر لتزوير نهائيا، وبشرط الولد معروفا ومعتقدا وهي لا تتطلب حتى لتعديل الدستور الذي ندمر إليه ومن أهم هذه الشروط تنقية الجداول الانتخابية من كشوف الليبراليين والى الإدارات الجهوية الانتخابية على العملية الانتخابية وإزالة كل من عدل للفساد أو رجال السلك القضائي كائنا بتم الاعتداء وأسادة الجاسات وإزالة كل من يفرغ العدد الكافي لتزوير الانتخابات على يمين أو الأخر، ولأن من الفكرة من حرية الناخب ويتم هذا بأي جهات للحرية سواء بطلاقة شخصية أو مادية أو شخصية سلا، كذلك لابد أن يسلم لكل مرشح إسماء وعضوين الناصحين في دائرته حتى يتصل بهم مع بلغ الرسوم المطلوبة، ولتغير قدر قدر مقبول من التزوير للعملية الانتخابية لابد من تعميل قانون الطوارئ أثناء الانتخابات لابد من تحقيق الكفوف في الفرص الاعلامية في الانتخابات والتزوير لكافة المرشحين في مختلف الأحزاب كذلك طلبت وزير الداخلية أن يسلم للمرشحين

مناوين كلواين التي تضم مستحق الانتخاب قبل الانتخابات بفترة على الأقل، ويتنسى للتزوير في لبنان لمسهيات فلنك ضمت هذا لفتي اختصر أن يتم خدم

كل الية بيسير لا يزول إلا بعد ٢٤ ساعة كذلك تطلق بعدم عقد ليلن لاختصية في المصالح أن شركات قطاع العام، أما الكائن الصلبي ملاح عيسى ليوترج أن تكون الانتخابات للقائمة نزيفة مزورة الشعراء، للحكومة تستمع بنسبة ميرة من مقامه اللباس لتمثيل الحزب للمعارضة والقائمة والمستقلين مع استبعاد أو التقليل من فرص الترشح الأسلامي، يحدث لا تتجاوز نسبة مؤلاء جميعا والمعارضة والمستقلين والإسلاميين الثلث فقط وتكون للحكومة نسبة الثلثين لأن الحكومة حريصة على أن

تصطف للنسبة لكل الأغلبية القائمة للتخصص عليها في الدستور وعلى هذا لنادي كواين أن الحكومة ستستحق في تروحيات الأحرار للمعارضة لكي تستفيد من حين ويقيم يمكن أن يثيروا لها بعض الفلافل، وأخيرا لعل أن الحكومة لم تستقر بعد على النظام الانتخابي الذي ستجوز عليه الانتخابات القادمة، ليدري أن قائمة سلاطة في قائمة نسبية، ومعتقد أن عدم الاستقرار هذا منه تلتلج الفرص الانتخابية للحرار الأسلامي وثا ضحيا من يرحبون بنظام الانتخابات القائمة لأنه لفضل لحزب

للمعارضة، وبالقصة لإصرار القضاء على العملية الانتخابية لهذا أمر وزير خاصة في حال مسار العلاقات للنسبة - الأسيوية كقوى صرة أن، فالحكومة ستستحق على شكل من أشكال الأضرار للمعارضة، كما أن بعضهم الأمر بأن الانتخابات مزورة لكن ليس أجد الذي يخل بالزورة، ولما كانت الحكومة تريد استسلا الأحوال هذا ليلن من إطلاق حرية التامسة السياسية بين جميع القوى السياسية وأن تعلم أن مشاركتها من التزوير الأسلامي مبلغ ليلن أي حد ما وأن تعلم أن ليلن عقد من الاحتفاظ بالأغلبية للحد من التزوير ووب أن تتخلص منها إذا كانت تريد الحفاظ على الصلح العام وعلى مصالح الجاسرين.

الكتاب العملي لعمد به يلقى بالكرة في ملين للمعارضة مرفوعة أن لا يوجد أحد يستطيع أن يقرر أن الانتخابات القادمة ستكون نزيفة وأجست مزورة والعكس صحيح فبالسلة برمتها تتوقف على نسبة الحزب، المعارضة على استثنائي قشبي للمعارضة والتمسك وإذا كان البعش يشكك

في قانون الانتخاب المصري من أنه لا يضمن سلامة عملية الانتخابية ولا يراي في لتزوير لنادي أسيو مسراة أن التزوير موجود في الانتخابات وقد حدث وسوا يحدث ولعلنا جميعا لذكر الانتخابات التي حدثت في عهد ممدوح سالم والتي وصفها البعض بأنها كانت أنة انتخابات، هذه الانتخابات حدث فيها تزوير ولكنه كان معاديا وبالقصة للكون الانتخاب المصري فهو من القليل لقرابين الانتخابات في العام، باستثناء الة ٢٨ شه لتي تنص على أن للتزوير يكون من لية لليلة.

القراء حسن بن أبشاش وزير الداخلية الأسبق الذي جرت في عهده لتلفيات ١٩٩٤ التي شهدت شليل أكبر نسبة مغارفة في مجلس الشعب منذ سنوات طويلة ونشأ أن ترعى انتخابات ١٩٩٥ كافة القوى السياسية لأن الرضاء الشعبين من مسار عملية الانتخابات سيكون هناك انقلابا لشاكود المعارضة للديمقراطية ولذا كذا الاستمرار في مصر، بل أكتد أجبر أن رضاء القوي السياسية عن مسار هذه الانتخابات سيكون بيلغ حصار والتي لتصاعد عمليات التزوير.

والى.. والأخطات



يوسف والي

فہال شکری

القائمة كأساس لانتخابات مجلس الشعب القائمة .. وقد قيل في هذا النظام الانسعار ، و هذا بالطبع مع ابداء البعض التحفظات من جانب المعارضة ..

ويعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني
ظهر الجزء الثاني من لفر الانتخابات،
وهو التناقض الرأى وأجماعه داخل
الحزب الوطني على الأحاد بالنظام
الفردي كاساس للانتخابات القادمة.
والطبع تنكس الكثير من أحزاب
للمعارضة لواقفه السابقة مؤكدا أن
النظام الفردي هو النظام الأسفل
الذى يعبر بحق عن الجماهير
أمتها والأمل.

وقامت اللجنة العامة للحزب الوطني برفع تقرير شامل برای الحزب واجمعائه لاختار بالانقسام الفردي في الانتخابات إلى الرئيس مبارك كرسيلس للحزب الوطني الديمقراطي. وبمعهما ساد صمت طويل فطعم سؤال النائب البرلماني الخبير الانتخابي الذي يتكلم صفا للعارضة حول التلاق بين قيادات الحزب الوطني على الأخص بنظام القائمة كأساس للنظام الانتخابي في الفترة القادمة وبون حقيقة وراء هذه الاقتراحات المستمرة .

ويبقى اللغز حائرا وجماهيره
صائرة ، وإن يستطيع احد ان يجد له
حلا سوى الرئيس مبارك، والآن الأمة
تلها في انتظار كلمة مبارك ليخط
فريقا جديدا للديمقراطية في مصر ...

انكثرت ايام وليالي الشهر الكريم في عجالة
اعتدنا عليها كل عام .. ويبقى في فكري دائما
العشق المبارك لتسايرحه .. بلى حباياته
ولمحصه ونواجره والغايه .. ولكن مع انقضاء
بقي لغير اجتهد الامة كلها في ولا يستطيع
حصى الله .. ولا يستطيع ان يرجع ذلك الى
مقصود في فكر الامة .. ولكن لان حله يوجب عن
جميع

بإز هذا التفرع الذي يحرم على الاختلاف جيداً جلسات مجلس الشورى الأخيرة، والتي شرح فيها الدكتور عاطف صديقي أبعاد بيان الحكومة. وقد طرح هذا التفرع فسحة عندما سأل أحد النواب رئيس الوزراء عن نظام الانتخاب الجديد الذي تم الاستفتاء عليه وهل هو نظام القائمة أم النظام الفردي...؟

[illegible]

ويجب علينا ان نقسم الغزالي
نسمين احدهما يظهر في الموافقة
الجماعية من الاحزاب. خلال مؤتمر
الحوار الوطني. على الاخذ بنظام



المصدر : الإحصائيات

٢١ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشروع القبط من نصوص

تحدثت مرة أخرى، الدعوة إلى نظام الانتخابات والقوائم على لسان
مستشارين في الحكومة والحزب الوطني رغم الأحكام القاطعة للحكومة
الاستثنائية العليا، ورغم تأكيدات الرئيس مبارك حول فضلية نظام القواعد
القرينة

ويؤيد فكرة وأخرى تتم محاولات لإجهاضها من خلال تصريحات شامخة
تحاول نسف هذا القبط (القوائم) إلى أحزاب المعارضة.

والهدف أن الدوائر التي تصدر عنها هذه التصريحات وتحاول التظاهر
بالاستئصال لإرادة المعارضة قد أصعبت كل ما أثارته المعارضة من مقترحات
بشأن الإصلاح للديمقراطي الشامل كمنع لواجهة الإرهاب والفساد، سواء
تعلق الأمر بإلغاء القوانين الاستثنائية- سيئة السمعة- وإصدار قانون جديد
إبائشيرة الحقوق السياسية، أو إطلاق حرية تكوين الأحزاب والجمعيات
وإصدار المصحف وكل أشكال التعبير السلمي وهذه الدوائر نفسها هي التي
وسعت الإصلاح الديمقراطي على الريف تحاول نسف هذا القبط الذي يحقق
لها مصالح انتخابية ضخمة إلى قوى المعارضة، التي رفضت نظام القوائم في
كثير من مناسبات وأهتت رأسها إجمالا لأحكام المحكمة الدستورية.

ولكنني ما هي الأحزاب أو الأحزاب التي أريد هذا المشروع ؟ لقد كان
حزب التجمع سيالاً في رفض هذا المشروع، ولم يسمح بأن يصحح بموقفه
التباين بشأن هذه القضية، عندما قامت هذه الدوائر بإثارة الجدل حول
موقف المعارضة من النظام الانتخابي بعد جلسات مؤتمر الحوار الوطني.

وفي اجتماعها في ١٣ أغسطس عام ٩٤ أصدرت الأمانة العامة للتجمع،
وفي القيادة الجماعية للحزب، بين دورات اجتماعات اللجنة المركزية بياناً
قاطعاً بشأن موقف الحزب من النظام الانتخابي ، وموقفه من جاسات
المؤتمر، جاء فيه :لقد أعلن موقف التجمع في مؤتمر الحوار الوطني أنهم
يلخصون نظام الانتخاب القرينة، وفي موضع آخر تؤكد ممثلوا أنهم لا
يعطون مكام على بياض لاعد، وأنهم لا يوافقون من حيث المبدأ على نظام
انتخابي لا يفرقون تلامسها، خاصة وأنه قد سبق تطبيق نظام القوائم في
انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ وبخلافه لأحكام الدستور، وكان واضحاً أن الهدف
منه هو تحجيم أحزاب المعارضة بصفة عامة، وقد حكمت المحكمة الدستورية

العليا بعدم دستورية هذا النظام مرتين
وأكدت الأمانة العامة في اجتماعها في ١٣ أغسطس الماضي على عدة
نقاط أخرى منها تركيز الجهود على ضمانات قانونية لتزايمة الانتخابات
لجذب المواطنين إلى ساحه العمل الديمقراطي بعيداً عن العنف والسياسة،
وإصدار قانون جديد إبائشيرة الحقوق السياسية، وقد تقدمت أحزاب
المعارضة بمشروع لقانون الرئيس مبارك، كما قدم خالد مهيبي الدين إلى
مجلس الشعب باسم اللجنة البرلمانية للتجمع

ولهذا نقول لكل الدوائر التي تحاول إجهاض المشروع القبط أن التجمع كان
سباقاً في رفض نظام القوائم وأن يقبله ويحضر من ظاهرة التلاعب بالقوانين
لحساب مصالح شريحة تطلق أبواب الأمل في التغيير الديمقراطي.

لطفي واكد



المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٥

تقرير النقض يؤكد انتخابات الدرب الأحمر باطلة

اصدرت محكمة النقض تقريراً بنتائج تحقيقاتها في الملن القديم من وجهه عباس الحامي حول ما شاب الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب والتي جرت بدائرة الدرب الأحمر في اول مارس ٩٤ وكان مرشحاً بها. اكد تقرير النقض ان إجراءات الانتخاب والتصويت والفرز جات بعيدة عن الشفافية والحيادية بما يعيد الثقة والمشاركة من النتيجة التي انتهى إليها. اشار التقرير إلى أن كشورتي الشاويين تضم تكراراً للأسماء وتكراراً لألوانهم ياسوراتهم. كما ثبت أن محضر إجراءات الفرز لم يوقع عليه سوى رئيس اللجنة العامة وخمسة فقط من أعضائها من مجموع ٥٥ عضواً بالمحالفات للتعليمات وزارة الداخلية. وأضاف أن نتائج التحقيق لم يثبت مخالفة ما تم في هذه الانتخابات لل مواد ٩ و ٢٠ و ٢٤ و ٣٦ من القانون ٧٢ لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية إلى جانب مخالفة المادة ٥٥ من تعليمات وزارة الداخلية الخاصة بإدارة اللجان لانتخاب أعضاء مجلس الشعب.

كان وجهه عباس قد ترشح في انتخابات الدرب الأحمر التي تم تزويرها لصالح مرشح الحزب الوطني فتقدم بالملن عليها.



صحيفة الاخوان

المصدر:

التاريخ: ١٩٨٥ / ٣ / ٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسرار خطة الإخوان في

الانتخابات القادمة

الأخوان

وارهايب الحكومة

أعدائهم التاريخيين « الناصريين » وهو الأمر الذي أكده القريون من كلا الطرفين وهو ما يوصف بالمجانة، حيث اشارت المصادر في هذا السياق إلى أن هذا النوع من التسييل لن يكون فعلياً وإن تكون له أشكال مباشرة، لكنه يأت ضمن بنود الخالية « الاتصال » التي جرت بينها في أحد مؤتمرات المؤتمر القومي العربي، في بيروت

والتي شاركت فيها عناصر عربية من الإخوان

● مفاجأة ١

التبرير ل لعبة تحالفات الإخوان ل الانتخابات أن مسألة التحالف تلك لم

هل سيكون اللازمة المشتعلة مؤخراً بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين ، المخطورة ، تأثير في مواقف الأخيرة في الانتخابات البرلمانية القادمة المقرر إجرائها في نوفمبر القادم ؟ كل الشواهد تؤكد أن الإخوان مصممون على خوض الانتخابات بكل ما أوتوا من قوة والدليل قرارهم بعدم خوض انتخابات مجلس الشورى التي ستجرى قبل الانتخابات البرلمانية بخمسة أشهر توفيراً للجهد والمال وعدم اقتناعهم بجودى مجلس الشورى .

لكنهم هذه المرة يدخلون الانتخابات وهناك اتهامات تحاصرهم بمساعدة فصائل الإرهاب ، ولهذا كانت هناك رغبة شديدة لدى قياداتهم لكسر الحاجز النفسي لدى عامة الناس بسبب الاتهام بالقتال .

التحالف والتسيق مع الأحزاب المعارضة رغم عدم الحاجة إليها .

وقد جاء هدف تنظيم النتائج خلال الانتخابات أو ما يطلقون عليه ضمن أبنائهم مسجلة « التكنون » للجماعة دائماً إلى استقراء رأى قيادات الجماعة على السعي إلى التحالف مع أحزاب المعارضة .. وقد أصبح في إطار ذلك المعتمد من هذه الساسى سواء في طريق الإبقاء على التحالف التقليدي الذي يضمهم وحزب البعث وحزب الأحرار الذي غاضوا به انتخابات عام ١٩٨٧ أو بالقاء حزب الوفد أو حتى ناحية

خطة الإخوان هذه المرة تكمن في تنظيم النتائج التي حققها خلال دورى البرلمان الوجدتين اللتين شاركوا فيها عامى ٨٤ ، ١٩٨٧ ، ولذلك لأن استئناسهم جاء مبكراً قبل عدة شهور ، عندما تم اعتبار الدكتور عصام المريان عضو مكتب الإرشاد (والموجود حالياً بالسجن بعد القبض عليه مع ٢٧ قيادياً آخرين من الجماعة) بنهمة تشكيل تنظيم سرى بهدف قلب نظام الحكم (اختياره كمشرف عام للجماعة للإعداد للدمرة الانتخابية واختيار المرشحين الإخوان وعاولات



رسالة للحكومة لفرمان أن الحركة الإسلامية بكل توجهاتها وإمكاناتها أن تجرد وتصلين وإمكاناتها خلق جبهة إنقاذ في مصر شبيهة بتلك الموجودة في الجزائر.

لكن التأثير في هذه المعلومات هو موقف الجبهات الإيرانية من الإخوان المسلمين كجبهة لم يؤمنهم من مسألة الانتفاضة ذاتها وهي المواقف التي قد تنسب في فشل الثورة الإخوانية للضغط على الحكومة.

في البداية يمكن وصف موقف الجبهات الإسلامية التي تستعمل العنف في التأثير والإرهاب بأنه موقف العقدة من جماعة الإخوان المسلمين التي كانت صياغتهم الأولى وشاهدوا ذلك تنظيماً التي سببت لهم بعد الانشقاق من الجبهة والمقاومة معاً في أخرى تحمل إلى العنف والإرهاب، هذه خلق تنظيماً مماثلة لتنظيماً الإخوان، ثم بدأ موقف هذه الجبهات يكون أكثر حدة تجاه الإخوان وامتزجهم بالفتن ومصادرة المحاكم والتخلف، وأهم لا يمثلون الحركة الإسلامية وطرحوا هذه المواقف في كتاباتهم مثل كتابات ناجح إبراهيم، ولأشرف كاسيت مثل شرائط كرم زمني للمحكوم عليها بالزويد في قضية الخليل السادات. أما من موقف هذه الجبهات من فكرة مجلس الشعب والانتخابات فقد كان سبباً قوياً في اشتداد خلافها مع الإخوان، وذلك لأن هذه الجبهات لها موقف يتلخص في رفض المجتمع والمجال، - حل عد وصلهم - بكل أشكال ومؤسسات، وبالتالي رفض فكرة الانتخابات، والدخول لمجلس الشعب باعتبارها مشاركة في الجهادية.. وكان رد الإخوان المسلمين على هذه الأفكار بأنهم يعلنون بظريفة الصريح، واحتكموا إلى ذلك لأن التي لا تستعمل عرف الجوار في الجهادية، وقبل بدخول مكة تحت حاية القاتل المجهل حتى مكته اللو من أن يجرى ويصير للثورة الإسلامية.

واستد الإخوان إلى هذا الموقف في إجهاد دعوهم مجلس الشعب،

حزب الولد من أجل التنسيق الانتخابي حيث التي مؤرخاً مصطفى مشهور نائب الرشد العام للجماعة ومفوض الحضيبي المتحدث الرسمي باسم الجماعة بالدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الولد مكتبته بالحزب وانفصلا سوية على التنسيق بين الجماعة والحزب في الانتخابات على أساس تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس قوة المرشح بما يضمن لكلا الطرفين نجاح مرشحه بمساعدة من الطرف الآخر.

لكن هذا لا يهدئنا إلى التسليم بحذوث التنسيق المثلج والذي قد لا يكون الولد في حاجة إليه ظناً استطاع الباشا ورئيس الحزب ترميم جبراته المصدرة بمل معاول الخلاف التقليدي بين الأجنحة المارشة مثلة في. نعمان جمعة وبتجاع النظام مع الحكومة مثلاً في شقيق الباشا ياسين سراج الدين وخاصة أن بلوه نعمان إلى إجراء اتصالات من أجل التنسيق الانتخابي مع الإخوان لم يكن إلا رد فعل على تنسيق مشابه جرى بين رئيس الحزب وقيادات الحزب الوطني ونسق له ياسين سراج الدين.

ولذلك فإن حسم هذه الخلافات من شأنه إجهاد محاولة الإخوان لتوسيع دائرة التحالفين معهم في الانتخابات.

● استقلال

أما الاتجاه الثاني أو للتحالف - فهو استقلال نقابة المحامين التي تسيطر عليها أغلبية إخوانية من أجل فتح قنوات اتصال مع عناصر جماعات الجهاد والجماعة الإسلامية - خارج السجن - من خلال أحد اللجان الإخوان بالقبالة ثم أسفر هذا الظرف عن تسريب معلومات من مساندة وتأيد الجبهات الإخوانية للإخوان المسلمين في الانتخابات القادمة.

المراقبون للتبوع وانتشار هذه المعلومات وصفوها بأنها لا تتجاوز محاولة في ذراع الحكومة من أجل إيهام المجهوم على الجماعة من طريق توصيل

تكن مطروحة ضمن خطة الجماعة لحوض الانتخابات وأما برزت مع المجهوم الأمن الذي بدأ يتصاعد ضد قيادتهم بعد أن تأكد النظام من استحصال خطر الجماعة وإزالتها الوثيق بجبهات الإرهاب ومساندة لها مادياً ومعنوياً، وهي المسألة التي تخوف قيادات الإخوان بسببها على النصار دورهم التكريري في الشارع السياسي فقد تمكن الغرور من الجماعة في الفترة الأخيرة بعد سيطرتهم على كثير من النقابات المهنية واستطاعتهم التغلغل داخل الجامعات والمسجد وتقديم بعض الخدمات البسيطة للفقراء وتزويجهم أن بإمكانهم حوض الانتخابات يفرهم دون تحالف مع أحد خاصة بعد الاستفزاز على إجراءاتها بالنظام الفردي، لكن ومع الضربة الأمنية الموجهة إلى رجبته لم وبعد اكتشاف تورطهم في مساندة قيادات الإرهاب مادياً تأكدت قيادات الجماعة من ضعف موقفهم في الانتخابات، ولذلك بدأ مسيرهم في عدة اتجاهات كشفها أحد المراقبين من الجماعة.

الاتجاه الأول : هو التمسى لحوض هذه الانتخابات يتحالف بمنهج بين تحالفاتهم في انتخابات ٨٤ و١٩٨٧ ماً... حيث أحداث قيادات الإخوان التأكيد على حرصهم على التحالف الإسلامي التقليدي الذي يهضم حزب العمل وحزب الأحرار بعد أن أصيب هذا التحالف بحالة شديدة من التزلزل بسبب تخوف قيادات من حزب العمل على رأسها عادل حسين الأمين العام للحزب من تغلغل الإخوان في الحزب وسيطرتهم على مسيرته التنظيمية.

ثم أحداثت قيادات الإخوان الاتصال بالعناصر القريبة إليهم في



والاحتكام للقرآن الجميلة - هل حد قناعتهم - من أجل الوصول للحكم ، وتقليد حكم الله .

وحيال هذا التبرير المقتضى الذى خرج به الإخوان اتبرت قيادات الجبهات بالسجين إلى تأميل واهل هذا المنيح الإخوان ، واهلوا في دراسات غير منشورة ، وكتب (ميتاق

العمل الإسلامى - لتايح إبراهيم وهمام درباله) إن الإخوان يريدون الاحتكام للمرحلة الكلية وحدها ، وأهم بأهلون من الذين ما يروق لهم .

لكن سنة ١٩٨٧ حدثت مفاجاة في هذا المؤلف حين اتقد الشيخ عمر عبد الرحمن مفتى جامعة الجهاد بالإفاد بجواز مسائلة الإخوان من أجل دخول مجلس الشعب ، وكان رد فعل قيادات الجبهة في السجن مثل - كرم زهدى وهمام درباله وهامس عبد المجيد - مؤيد لى اختيار السادات - أن أصدروا بياناً شديد اللهجة جلدوا فيه رؤسهم لفكرة مجلس الشعب ، وقاموا بتوزيعه على أعضاء الجبهة مما تسبب في حدوث خلاف لى مجلس شورى الجبهة حول الفتوى ورد

لعلها ، وهو الأمر الذى دفع صفحات عبد الفتاح - المحكوم عليه لى قضية اغتيال وقتل المحبوب - وهمود شعب الذى تربطه علاقة مصاهرة بامر عبد الرحمن لى محاولة إلتاق عبد الرحمن بالتشوق عن هذا الموضوع ، والتقت الشيخ عمر ، وأغلقت هذه المسألة لى حينها ، لكن لم تتوقف حتى الآن آلاف الكتب والمخطوط التى تهائم للعمل لىزوى ، وفى من شأنها أن تنسف مناورة الإخوان الأخرى لى ذراع الحكومة لتركهم سائرين لى خططهم .

● حروب الانتخابات ١

وأسام هذه المسامى والمخطوط والمناورات الإعرابية ، ودلها لطويو حرب الانتخابات قبل الأوان بكثير لأن أبرز التساؤلات التى تدور فى الأوساط السياسية يتركز حول كفاءة الإخوان على

الوصول لى مقاعد مجلس الشعب ، ورأى عدد ، وخصوصاً أن هذه الانتخابات المقبلة لى المرة الأولى منذ اتدلاع موجة الإرهاب باسم الإسلام عام ١٩٩٢ ، ووقوف كل قوى

المجتمع لى مواجهته لى الوقت الذى تكتفت مؤخرأ مسائلة الإخوان هذه الجبهات الأرعالية ، مما أدى لى تلجير أزمة دالمة بينهم وبين الحكومة ، آخر تفاصيلها اتهام ٢٨ كياناً بارزاً لى « الإخوان » بمسائلة الإرهابيين ، وتشكيل تنظيم سرى يهدف لقلب نظام الحكم .

المراقبون يرون أن التيفس حل عناصر الإخوان لى هذا التوقيت وما يصنع منهم هؤلاء الديمقراطية ، وربما يساعدتهم كثيراً لى كسب تعاطف الناشطين حل اعتبار أن عددا كبيرا من التفتيحات التى جرت مع عناصر كثيرة من الجبهة لم تكن مكتوبة من حيث العناصر القانونية ، وأغرها قضية تنظيم لسيل الذى أخرج من جميع المتهمين ليه .

لكن مصادر أمنية أكدت أن القضية الأخرى المتهم لىها ٢٨ من قيادات الإخوان ربما تكون أكثر القضايا التى اهم لىها الإخوان تكتالاً من حيث العناصر القانونية ، وأشارت نفس المصادر لى أن أوراق التحقيق تثبت تحرك المتهمين من خلال تنظيم سرى تم رصد اجتياحاته ، وأن لى أولئك القضية ما يثبت أن المتهمين عقدوا اجتياحات خارج مصر لا يسمى بتنظيم الممل لى الإخوان ، وأهم بعد عودهم لشرقنا حل انتخابات سرية جرت بين الإخوان لى انتخاب مجلس شورى الجبهة .

هذه هى الوقائع والتولعات ، ولكن هل من الممكن التنبؤ لعلما بئى تأثير المتضاح خططات الإخوان حل مؤلفهم الانتخابى القادم .

قيادتهم تؤكد أن هذا الذى يجرى

لهم لن يزيدهم إلا قوة ، وأنه من شأنه أن يخيف لى أسهمهم لى الانتخابات .. لكن الواقع تمتناحق الجبهة لىفسال : لى الاجتهاد لى توسيع دائرة تحالفاتكم الآن بالتحديد .. ولقد كتم ترفضونهم من قبل ١٢

مثلك استطلاع رأى قد يؤكد مصداقية ما تقوله حيث أنه بعد من أهم قياسات الرأى حول المؤلف من التيارات الإسلامية والتعددية الحزبية ، أجرت « الأرقام وكال » لى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر من العام الماضى ، وأشرف عليه د . نادر فرجاء أستاذ الإحصاء ، اعتمد الاستطلاع حل أهل رأى عينة عشوائية عددا ١٥٠٥ أفراد من مختلف الأحزاب والمسويات التعليمية ، وعملت لىها النساء بنسبة ٤٤٪ ، والعيه لى جميع الأفراد الذين يتم الاستطلاع عليهم يشكلون نموذجاً مصغراً للمجتمع المراد بهته بكل ثباته واختلاله حتى يمكن تعميم النتائج حل كل المجتمع ، ولقد أشار الباحث لى أنه رأى فشل أكبر فذكر ممن من الانتخابات الاجتياحية والانتصالية .

مكان البحث هو عطة قطار رئيسى ، وعطة قطار الجيزة حتى يمكن الباحث من الالتقاء بمواظمت من الوجهة القبل والوجهة الجوى . وبسؤال العينة من الأجتماع والأحزاب التى تظمهم ، وتبرع معهم خرجت النتائج كالتال : ٢١,٣٪ حزب وطنى ، ٢٠,٧٪ ولد ، ٢٠,٥٪ إجمال الأجتماعات البرلمانية مقسمة كالتال : ١٠,٣٪ تامرين ، ١١,٢٪ تجمع ، وكان إجمال الانتصليات الإسلامية ٥,٩٪ ، تصب جامعة



المصدر : صباح الخير

٢٠٠٢ م

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإخوان المسلمون من هذه الحجة
٤٠٪ ، وهي نسبة تجمع الإخوان
جميعهم الطبيعي في المجتمع ، وتضع
مؤلفاً لتأجيل حوضهم الانتفاخات
القليلة رغم كل ما يسعون إليه وما
يشغلونه من شغطات .
لكل ذلك فإن مساهمهم للمصالف
والتنسيق مع الأحزاب الأخرى ،
وحق تلك التي لا تتأخر معها في

أية خطوط
ولكنها لمبة السياسة وربما لمبة
الانتهازية التي لا شيء عنها ، والتي
يبدعها الإخوان بالغان ..
أما مصر هذه المتناقضات فهذه هو
التساؤل ، وليس لنا الآن أن نجيب
عنه !!
تقارير :
ورضا حمادة .

[illegible][illegible]

محمود عبد المنعم مراد



المصدر : الأهرام اليومي

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتخابات القادمة... وأوهام التزوير

بقلم: مرسى عطا الله

لقد أن الأوان لكى يكف البعض عن تلك النغمة الممجوجة التى تتحدث عن تزوير الانتخابات ، لأن استمرار الدق على هذه النغمة لا يمثل إفتئاتا مسبقا على الحقيقة فحسب ، وإنما يمثل دعوة صارخة لنشر السلبية وفع المواطنين الى الإحجام عن التوجه الى صناديق الانتخابات.

لقد أن الأوان حقيقة لكى تتغير لغة الخطاب العام، وأن تسعى الأحزاب لكسب أرضية حقيقية من خلال طرح جديد للأفكار واجتهادات وبرامج علمية وعملية تستقطب اهتمام الناس وتخلق شعورا فى الشارع المصرى بأن لدينا بالفعل أحزابا حقيقية لا تهتم فقط بمجرد سرد المشاكل وتشخيص الأزمات وتخفيف الهموم، وإنما أحزاب تملك الرؤية وتقترح الحلول فى إطار من العقلانية ومراعاة مآئلكه من إمكانيات وموارد.

لعلى أكون أكثر وضوحا وأقول أن الرأى العام قد سئم ومن كثرة الإحاح على تحويل المعركة الانتخابية الى مباريات فى التجريح والتشهير ، وكأن هموم الناس وأحلامهم وطموحاتهم غائبة ومغنية تماما عن إذهان الرموز الحاملة بمقاعد البرلمان الطامحة فى مقاعد الحكم.

ان نزاهة وحرية الانتخابات لن تتحقق بقرار من السلطة . أى سلطة .

ماذا بعد أن حسم الرئيس مبارك الأسر وأعلن بكل الوضوح أن الانتخابات البرلمانية القادمة ستجرى بالنظام الفردي باعتبار أنه النظام الذى ترتاح إليه الغالبية العظمى من الشعب، فضلا عن أنه النظام الذى يستحيل التشكيك فى دستوريته؟ ماذا بعد ذلك حقيقة؟

ماذا بعد أن سقطت كل الحجج والذرائع التى كان يتعل بها البعض للأحجام عن المشاركة فى المعركة الانتخابية بدعوى أن النية متجهة للأخذ بنظام القائمة الذى يعنى استمرار احتكار الحزب الوطنى لكل مقاعد البرلمان تقريبا؟

ماذا بعد أن أعلن الرئيس مبارك بكل صراحة أنه لا قيد ولا حصر على أى مواطن يتقدم للترشيح تحت مظلة الأحزاب الشرعية أو بصفتة مستقلا مهما كان فكره ومهما كانت عقيدته؟ هذه كلها أسئلة ينبغي أن تكون محور اهتمام الشارع السياسى فى المرحلة القادمة سواء داخل الأحزاب أو فى إطار النخبة السياسية المهتمة بتدعيم وتأمين مستقبل التجربة الديمقراطية فى مصر.

لقد أن الأوان بالفعل لكى تبدأ فصائل العمل السياسى والحزبى مرحلة جديدة بلغة جديدة تركز الى مفردات جديدة تعكس واقع الرغبة الصادقة فى الاسهام البناء من أجل أن تكون الانتخابات القادمة نموذجا نفخر به جميعا أمام الدنيا كلها ، وأمام أنفسنا أيضا.



المصدر : الأهرام - القاهرة

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٥

للفنر والخدمات الصحفية والمعلومات

وانما يتم ضمان ذلك بمدى قدرة الأحزاب الفاعلة في الشارع المصري على تركيز جهودها في حشد مؤيديها ودفعهم إلى الوقوف أمام صناديق الانتخابات ، بدلا من الإدعاء بتسويد اللباقات!

ثم إن نزاهة وحرية الانتخابات لا ينبغي أن تكون محل شك طالما أننا لا نشك - جميعا - للحظة واحدة في نزاهة الأسرة القضائية التي تتولى الإشراف على العملية الانتخابية وتحت مظلة ضمانات عديدة لعل أهمها هو حق وجود مندوب لكل مرشح في كل لجنة انتخابية

وإذا كان البعض يرى أن وجود الرئيس مبارك على رأس الحزب الوطني يعطى لمرشحي هذا الحزب رصيدا وقوة، فإن ذلك يمثل شهادة لرحلة حكم الرئيس مبارك واعتراقها من الشعب بحجم ماتحقق من إنجازات في عهده ، وفي ظل حكومات تمثل الحزب الوطني الذي هو في البداية والنهاية رئيسه الشرعي والمشارك الأساسي في إنشائه وتطوير برامجه لكي توائم بين جذور الانتماء الحقيقية للثورة ٢٣ يوليو ، وبين مرونة التكيف مع لغة العصر ومتغيراته حاضرا ومستقبلا

ولست أظن أن أحدا من الذين يتحدثون عن ضرورة تخطي الرئيس مبارك عن الحزب الوطني ، يمكن أن يجادل للحظة في أن الرئيس مبارك نفسه هو أكثر الناس حرصا على قيام ديمقراطية حقيقية تعبر عن نفسها تحت قبة البرلمان بتمثيل صادق وأمين لجميع التيارات السياسية الشرعية التي تخاصم الأحزاب وتتقصر للديمقراطية .

ولست أظن أن أحدا يمكن أن يصدق مايزعمه البعض بأن قانون الطوارئ

يمثل قييدا على حرية ونزاهة الانتخابات لأن الكل يعلم علم اليقين أن هذا القانون لايجري استخداؤه إلا في مكافحة الإرهاب وحماية الوطن من خطر المخدرات

وأظن أنه من العيب أن يقال إن الانتخابات التي تجري في مصر عملية زائفة هدفها تغطية الحكومة أمام الرأي العام العالمي، لأن القائلين بذلك أول من يعلمون أن مصر منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن لاتخضع لوصاية أحد ، ولايضع حكامها الوطنيون أي اعتبار لآية قوة أجنبية . معنوية كانت أم مادية . وانما يتحركون بدوافع الحرص على استقلال الوطن واكتساب رضاء الغالبية العظمى من الشعب . لقد انتهى في مصر منذ ٢٣ عاما عهد الوصاية الأجنبية.. وتغيرت وإلى الأبد معالم الخريطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ولقد أن الأوان ليدرك الجميع هذه الحقائق وأن يعملوا على أساسها

مرسى عطا الله



الأسماء

المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى النظام الفردي في الانتخابات

مع العودة إلى النظام الفردي في الانتخابات القنابية ينتهي الجدل الذي ثار حول طريقة الانتخابات والذي تسبب في أرباب المسار الديمقراطي، ونهذه الأرض لتستعد الانتخابات القادمة على الوجه الذي نرجوه والذي تتوقع أن يتم في جو أكثر رحابة من الديمقراطية وأكثر استقراراً حيث لن يكون هناك مبرر من جهة أو أخرى للشك في سلامة الانتخابات.

ولأن النظام السياسي حريص على إنجاز التجربة الديمقراطية، فإنه كان رغب الصبر مع كل الانتقادات بل والحملات التي شنتها المعارضة اعتراضاً على نظام القائمة النسبية رغم ما كان يلقه هذا النظام الانتخابي من فائدة للديمقراطية حيث كان يدفع بمشاكل جوفى للقرى السياسية محم وبنها الأعلى في المجتمع لأجوب براعة المرشحين في الفوز بالعدلية الانتخابية وكان دليل النظام في تعامله مع الاحتياجات على أسلوب القائمة النسبية هو نتائج التجربة ذاتها ومدى تفاعلها مع طبيعة المجتمع وباعتباره من أساليب بل والممارسة السياسية غير الزمن ولم يفلح النظام باب الحوار بل أتاح الفرصة للجميع بأن يشارك ويدلي ببلوه في مدى الفائدة من هذا الأسلوب وإمكانية العمل منه إلى نظام الأسلوب الفردي

إن العودة للأسلوب الفردي في الانتخابات دليل صحة على الممارسة السياسية أنه كان مقبلاً للمجتمع والأحزاب السياسية، والفنية الحقيقية في العملية الانتخابية هي في مشاركة المواطنين وإزدياد وعيهم لتقديم العمل المناصر التي تمثل الأنا بغير النظر عن مزاجها أسلوب أو آخر فهو في البداية إجراء، شكلي، وأما الجوهر فهو في المشاركة والتسامح والتزعة في تطبيق قواعد الممارسة السياسية.



المصدر : **ساي**

يوس ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توجيهات رئيس الحزب للأمانة العامة :

لا مجاملات .. في اختيار المرشحين للشورى

الشانلي : الحزب يخوض الانتخابات في كل الدوائر اليوم تبدأ الأمانة العامة .. في استعراض الأسماء

تبدأ الأمانة العامة للحزب في عقد سلسلة اجتماعات اعتباراً من اليوم (الاثنين) لاستعراض أسماء المرشحين لمجلس الشورى . قال كمال الشانلي الأمين العام المساعد للحزب ، وأمين التنظيم أن الحزب قرر أن يخوض الانتخابات في جميع الدوائر وعددها تسعون دائرة على مستوى الجمهورية .. وأن توجيهات الرئيس مبارك رئيس الحزب تكفي بأن يتم الاختيار وفقاً لثلاث قواعد أساسية .. الأولى السعة الحصنة ، والثانية القدرة

على التكيف مع الجماهير ، والأحاساس بنض الشارع .. والثالثة الثقل السياسي .. وقد أكد الرئيس على ألا تكون هناك محاولات إطلاقاً من أي نوع

اضحك كمال الشانلي أن الأمانة العامة سوف تنتهي من إعداد قوائم المرشحين في نهاية الشهر الحالي .. على اعتبار أن مجلس الشورى سوف يرفع جلساته من نوال الشهر القادم لإتاحة الفرصة للمرشحين للعام بالدعاية الانتخابية اللازمة .

قال أمين التنظيم .. إن الأمانة العامة للحزب قد بدأت في تلقي ترشيحات لائحات المحافظات اعتباراً من منتصف ليلة أمس .. حتى تكون كافية للبولات مرفوعة عند الاختيار .

من ناحية أخرى .. سوف يعقد مجلس الشورى دورته الجديدة يوم ٢٤ يونيو القادم بأن الله بعد الانتهاء من عملية التجديد النضلي .. وهي الدورة التي يتم فيها اختيار هيئة المكتب الجديدة التي تضم الرئيس والوكلاء .



● كمال الشانلي



المصدر : ماي

التاريخ : ٢٠١٢/٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تصريحات

٩

تعليقات

الانتخابات القادمة .. فردية ولا داعي للمزيد

- يحلو لبعض الكتاب حيناً أن يتحدثوا عن « مؤامرة » تهاجم بها ضدهم .. وحسب أمثالهم .. ويشلقون الناس كثيراً ببحث هذه « المؤامرة » العزومة .. لكن ليس لها وجود إلا في عقول من يتحدثون عنها .
- ونظريه « المؤامرة » أو « تهم للمؤامرة » هي أقرب وأسوأ « شناعة » يطلقون عليها فخلهم .. ويبررون بها سلبتهم وعزلتهم .. ويصورون بها للناس أنهم « شهداء » وما هم بشهداء أبداً .
- أمثالاً .. الأستاذ الطفي وكذلك رئيس حزب التجمع ورئيس تحرير « الأمل » تحدث في صحيفته الأسبوع الماضي عن « مؤامرة » كبرى في الخفاء للعودة إلى نظام الانتخابات بالقرعة .. وأقر .. على غير الحقيقة .. أن الدعوة قد ترديت مرة أخرى للأخذ بنظام الانتخابات بالقرعة .. وأن هناك محاولات لإحياء ما أسماه « المشروع القوط » من خلال تصريحات غامضة ، على حد قوله .
- ويكرر « وأكد » ما قالته الإمارة العامة لحزبه بشأن « تركيز الجهود على ضمانات قانونية لنزاهة الانتخابات لجذب المواطنين إلى مساحة العمل الديمقراطي بعيداً عن الخلاف والصليبة » .
- ولأنه صدق أن هناك « مؤامرة » للعودة إلى نظام القوائم فقد أعلنها كلمة منقولة وافضة لهذه « المؤامرة » حيث أكد : « ولماذا نقول لكل الدوافع التي تحاول إحياء المشروع القوط أن التجمع كان مبدئاً في رفض نظام القوائم ولأن يكيله ، ويحطن من القاهرة الانتخاب بالقوانين لنصاب مصالح ضيقة تطلق أبواب الأمل في التغيير الديمقراطي » .

التعليق

- لقد حسم الرئيس مبارك ، رئيس كل المصريين ، قضية النظام الذي سيجري به الانتخابات القادمة ، وأعلن بكل صراحة ، ولم يترك من مناسبه ، أن الانتخابات ستجري بنظام القوائم ، وأن لكل فرد حظاق الحرية في أن يروج نفسه ، وأن ينجح ويصحب ضوا في مجلس تشريعي في ظل احترام الشريعة وال دستور .
- ولما كانت قيادة الحزب الوطني ، حزب الأغلبية ، كلما كثيراً يصر هذا الخط السياسي الذي رسمه فكان ، فقد أثبت التجربة أن الانتخاب الفردي هو أسوأ لنظام لظروفاً الرأفة .
- والمبالغات التي يابرها الكتاب وأصحابه المشكلة في السطحية بمشكلات انتخابية جديدة ، فلا مبرر لها ، لأن جميع المشكلات معقولة لتزاحة المسألة الانتخابية ، وأهم ضئان هو وضع الناخبين وحريتهم على الإطلاق بأصواتهم .



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥ مارس

- أما عن تكوين التشرعيات والقوانين لجوئها لخدمة مصر، إلى المجتمع المصري، وإنما كما أنه استطاعنا أجبوا للتغيرات الزمنية في الانتخابات الداخلية، وأقبلت الداخلية وفق للتشريعات والقوانين القائمة قديماً نسمى إلى التغيير.
- أن البعض أنه تدرج علينا، لأنفس، على ممارسة سياسية مغلقة .. إلا أننا في الانتخابات يكون أن الانتخابات مغلقة، وأننا نرجو يكون أن الانتخابات لا يهبط .. وأننا نحن الحكومة لا نتدخل في الانتخابات، ولا نملك أن يوافق في ذلك القانون، بل الأثار من ذلك، فإن القانون يحرم عليها ذلك، ووضع أيدينا عليها، وسواء عادية لمن يوافق أنه زور الانتخابات.
- لأن الانتخابات القائمة ستجرى والنظام القديم الذي يكسبه المجتمع وكافة الأحزاب السياسية، ولا داعي لذلك هذه النقطة مرة أخرى .. والتشريعات الدستورية قائمة لتشتمل إجراءات الانتخابات الزمنية.
- على أن وعلى الجسائر وحرسها على البلاد وأصولها هو، بالقطع، أمير شمان الزايدة الانتخابات .. لأن هذا الزعي وذلك الحرس موجهة أصحاب القانون المشجعة ممن أنه تفرعهم مصيرهم المعاكسة إلى ظروف الانتخابات.
- وقد دعا الترابس مبارك كل الأحزاب والاتجاهات السياسية أن تتكاتف جميعاً لتكون الانتخابات القائمة حرة لا يهبط، نكرم على المنافسة الشريفة، فالجميع مصريون ومواطنون، وبشكل يسمى الخدمة بالده.
- ولو قرأ كتاب مصحف المعارضة قانون الحقوق السياسية بأمر عوا أنه يحسن على شمسكات كاملة لجميع الانتخابات، لهذا الراف كضمان على العملية الانتخابية حيث يتم انتخاب عدد من أعضاء الهيئات القضائية لهذا الغرض، ويؤاتي كل شخص رئاسة إحدى الهيئات الانتخابية العامة .. ويكون مسئولاً عن جميع الأخطاء التي تقع في ذلك، ومن تمام الإجراءات الانتخابية وفقاً للقانون، وبشكل لزاماً وحيداً كاملة .. ونطلب أية شكوى للتأجيل والمراجعة لنقل الانتخابات، ونطلب التأجيل لها وحيداً على القانون.



المصدر :

٦ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتخابات القادمة بين طبوحات المعارضة والأعيب الحكومة

بأفد

مصطفى بكري

ان مبارك قد حسم

الطريقة التي ستجرى

بها الانتخابات

البرلمانية القادمة

لصالح الانتخاب

الفردى وهو ما أكده

الرئيس فى حديث أدلى

به مؤخرا لمجلة الحوادث

اللبنانية

فى النصف الأول من الشهر الماضى كنت على موعد مع الأستاذ والكاتب الكبير محمد حسنين هيكل فى مكتبه الطال على شارع النيل بالجيزة.

وذهبت الى الأستاذ لاستمع منه عن تصورات مستقبل الوضع فى مصر خاصة بعد المعلومات الضطيرة التى أتت بها خلال ندوته فى معرض الكتاب وهى المعلومات التى صدمت الكثيرين فى واقعهم وأصبحت مادة للحوار والجدل بين أوساط المثقفين فى البلاد.

واستمتعت مجدداً الى تحليل الأستاذ وتوقعاته بما يشير الى مخاوف حقيقية على أمن هذا الوطن اذا ما استمرت الأوضاع على ماهى عليه. وقد ترقلت كثيرا أمام مقولة الأستاذ بأن عام ١٩٩٥ هو

عام حاسم فى تاريخ هذا الوطن وأن نتائج الانتخابات البرلمانية القادمة ستؤثر على مستقبله إما باتجاه الانقاذ أو باتجاه الفوضى والانهيار. وقد لفت الأستاذ إنتباهى الى موقف صحافة الغرب التى تقف لترصد كل شيء على الساحة ، وكانت أمامه صحافة فى هذا الوقت صحيفة الجارديان البريطانية ، والتي نشرت مقالا خطيرا ، كتبه الصحافى الشهير ديفيد هيرست حول مستقبل الأوضاع فى مصر.

لم أكن قد أطلعت على هذا المقال ولكننى كنت حريصا على الإطلاع عليه ومعرفة ماذا كتب ديفيد هيرست عن الأوضاع المصرية.

وفى اليوم التالى وجدت ديفيد هيرست فى مكتبى ، فقد جاء فى زيارة الى القاهرة لإجراء تحقيق صحفى حول ما يجرى فى ملوى ، وقد دار بيننا حوار حول مصر



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

1994

والمستقبل زعوق صحافة الغروب ، وكان هيرست متشائما للغاية حول مستقبل النظام. وقد اتفق هيرست مع كثير مما طرحه الأستاذ هيكل حول أزمة الحاضر وسيانويو المستقبل وإن كان لديه اعتقاد بأن الإسلاميين خاصة تيار الإخوان هم الأوفر حظا في احتمال تولي السلطة في البلاد . وفي هذه النقطة يتحفظ عليها الأستاذ هيكل كثيرا والذي قال في أكثر من مناسبة أنه لا مستقبل للإسلاميين في حكم مصر.

وحاول أن يستفسر من هيرست عن الأسباب التي تدور إلى هذا الاعتقاد ، فكانت إجابته تقليدية تماما ، فالإسلاميين في رأيه هم القوة الأكثر تنظيما والأكثر شعبية والأكثر تأثيرا على الساحة. وضرب هيرست مثلا بفترة الإخوان في السيطرة على النقابات المهنية وتنحية جميع التيارات السياسية الأخرى ، وهو أمر له دلالة التي لا تخفى على أحد!!

وتوقع هيرست أن يحقق هذا انتصار نتائج كاسحة في أية انتخابات برلمانية نظيفة قائمة ولهذا فإن الحكومة تسعى من الآن لضرب هذا التيار الذي سيطر على بعض مؤسسات المجتمع المدني واعتقال بعض قيادات المؤثرة!!

وقال هيرست إن النظام الذي أعلن في أكثر من مرة أنه مع زيادة جرعة

الديمقراطية خطرة ، أصبح الآن يشمل هذا الضمار ولكن بالاتجاه العكسي ، أي بالارتداد حتى عن المكاسب التي حققها طيلة السنوات من الحكم.

وقد اختلفت مع هيرست في بعض هذه التحليلات ولكن عندما قرأت مقاله في اليوم التالي في صحيفة الجارديان شعرت أنه قد كتب هذا المقال بلهجة أقل ما توصف أنها

تستند إلى الكياسة والموضوعية ، فقد راح يشن هجوما عنيفا وخصفيا على الرئيس بطريقة تستفزك أيما كان حجم خلافك مع هذا النظام!!

وبعيدا عن دواعي هيرست التي دفعت إلى كتابة هذا المقال العنيف الذي كثرته في تقديرى واقعة السجاس له بدخول القاهرة وطرح الصحيفة في الأسواق وهي دليل على أن هناك حيزا من الحرية وليس كما يدعى ، بعيدا عن كل هذا وجدت نفسي أمام محاولة الاستشراف للمستقبل في ضوء ما يتروى حول طبيعة الانتخابات البرلمانية القادمة والتي بدأ الاستعداد لها مبكرا من الآن!!

الانتخابات القادمة

بداية من الواضح أن مبارك قد حسم الطريقة التي ستجرى بها الانتخابات البرلمانية القادمة لصالح الانتخاب الفردي وهو ما أكدته الرئيس في حديث أدلى به مؤخرا لمجلة الصوائد اللبنانية .

وحسم الرئيس لهذا الموقف جاء بمثابة مؤسمة للتيار الحكومي الداعي إلى الأخذ بطريقة الجمع بين النظام الفردي ونظام القائمة النسبية بنسبة ٥٠٪ إلى ٥٠٪ في كافة الدوائر .

وكان اصحاب هذا التيار يدين أن الانتخابات الفرعية سوف تشمل المصالح الحاكم عينا ثقيليا في مواجهة منافسيه في الدوائر الانتخابية بعكس الانتخابات بنظام القائمة والتي ستضمن أولا نجاحا مؤكدا لرؤساء القوائم من الشخصيات العامة التي يسعى الحزب إلى انتاجها بعيدا عن لعبة التنافس المباشر مع مرشحين آخرين وقد سعى الحزب هذا التيارات إلى مصارعة لتيار الرئيس لوجهة نظره إلا أن الرئيس اتخذ قراره وفقا للاعتبارات القانونية السليمة والتي تضمن عدم الطعن في الدستورية ومن ثم اشغال البلاد في حلقة مفرغة من جديد تنتهي بعمل مجلس الشعب وإعادة انتخاب مرة أخرى ربما قبل أن يكمل مدة القانونيه .

ولاشك أن موقف الرئيس هذا قد جاء استجابة لآراء الكثير من الأصوات العاقلة بما فيها أصوات من الحكم والمعارضة اعتبرت أن الانتخاب الفردي هو النظام الذي يضمن المساواة بين المرشحين أيا كانت اتجاهاتهم أو توجهاتهم ..

— ونحن نعتبر هذا بلاجدال بداية مشيئة لاعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي بعد فترة من التخطيط أضرت بالنظام وأضررت بمصمعه — وتصبحت في حل مجلس الشعب السابق قبيل أن يكمل مدته الدستورية !! هناك من يتسائل حول مدى امكانية إجراء الانتخابات القادمة بعيدا عن عمليات التزوير التي اتسمت بها العملية الانتخابية طيلة الفترة الماضية، خاصة أن هناك حالة من التشاؤم سيطرت على أجواء الشارع في أعقاب إسقاط كل من رشاد عثمان وأحمد سرحان في الانتخابات التكميلية التي جرت في دائرتي منيا البصل وريورسعيد لصالح مرشحي الحزب الحاكم .. !!



المصدر :

٦ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إراته على مدى سنوات طوال ولا اعتقد أنه يمكن أن يفت متفرقة هذه المرة بعد أن تصافحت أزماته وعجزته الحكومة وحزبها عن حل مشاكله، وتعرضت موارده لأكبر حملة نهب على يد الفاسدين والمفسدين.

وإذا كانت هناك شعوب لا تمتلك أية مقومات حضارية أو تاريخية أو جغرافية مما يستلزم الشعب المصري قد لرضمت إرثاتها واجبرت الحكومة على احترام رغباتها في التغيير وليس أقل من أن يكون لهذا الشعب العظيم الحق في انتخابات نزيهة وتبادل سلمي للسلطة في البلاد.

إن هناك قوى عديدة سوف تقاوم أي تغيير يحدث، وسوف تصف بذات الرجس البالية إلى ساحة البرلمان، ولكن مصلحة النظام الحقيقية واستمراره هي في فتح الأبواب على مسرعاتها للجميع وإعطاء الفرصة للشعب لاختار نوابه بحرية ولو مرة واحدة.

إن الجميع ينتظر من الرئيس مبارك قرارات تدفع الاتجاه الديمقراطي وتضمن نظامية الانتخابات وتفتح المجالس إلى المشاركة في اللعبة السياسية والخروج من حالة السلبية والحزب.

أما إذا ترك الأمر للحكومة وحزبها فسوف تأتي الانتخابات القائمة أسوأ من أية انتخابات سابقة، وهو أمر يفتح الباب على مصراعيه أمام سيطرة قوات خطر عديدة قد تلحق كما قال الاستاذ هيكل إلى حالة من الفوضى التي تهدد أمن واستقرار الوطن.

الناخبين . لقد طرحت المعارضة خلال مؤتمر الحوار الوطني عددا من الاقتراحات التي تضمن نزاهة العملية الانتخابية والبدء بها عن الشبهات والتزوير، ومن الواجب على الحكومة أن تستجيب لهذه المطالب إن كانت جادة حقا في إجراء انتخابات بها شيء من النزاهة قبيل نهاية العام الحالي.

ويكفي في الوقت الراهن أن تستجيب الحكومة لطلب واحد وحيد وهو أن يوقع النخب أو ينضم بنفسه أمام اللجنة الانتخابية قبيل التصويت وأن تدون أمام خاتمة بيانات بطلانته الشخصية أو العائلية حتى يمكن الرجوع إلى ذلك في حال إساءة أحد المرشحين حديث

ثوري في عملية الانتخابات . قد تقول الحكومة نحن لانتجا إلى التزوير بل للرشوة أنفسهم هم الذين يلجأون إلى ذلك، وهذا أمر صحيح في عمومياته، ولكن الجهاز الإداري كثيرا ما يفسر إمكاناته ويمارس ضغوطه على العمد والمشايع والأعيان لدفعهم إلى التزوير بجانب مرشح الحكومة وإسقاط الآخرين بكل السبل.

وأظننا نعرف أن الحكومة تلجأ أحيانا إلى لعبة تبديل الصناديق والسعي إلى التزوير في لجان الفرز نفسها، وكثيرا ما أعلن عن نجاح أسماء مرشحين للمعارضة أو للمستقلين ثم فوجئوا في اليوم التالي بسقوطهم ونجاح منافسيهم من أعضاء الحزب الحاكم.

وإذا كانت الحكومة تنوي تكرار السيناريو مجددا لهذا في تقديري أن يزداد الأمر سوءا الكرام وسوف يشكل أكبر الخطر على مستقبل النظام الحاكم عن البلاد، بل ومستقبل الوطن كله كما قال الاستاذ محمد حسنين هيكل : إن الشعب المصري سلبت

وهنا لا يستطيع أحد أن يجزم بنزاهة العملية الانتخابية المقبلة نزاهة كاملة حتى وإن التزمت الشرطة جانب الحياء، ذلك أن أحدا من أركان هذا النظام لن يتنازل إطلاقا عن ضرورة الحصول على ثلثي مقاعد البرلمان كحد أدنى وهي النسبة المطلوبة لترشيح رئيس الجمهورية ثم بعد ذلك يمكن التفاهم أو السماح بنجاح أعداد بعضها من مرشحي المعارضة والمستقلين ..

إن الحزب الوطني يدرك أن رمعيه في الشارع أصبح صغرا، وأن سياساته دفعت بالبلاد إلى الهواية وبهذا سوف يلجأ -أربنا أم لم نرد - إلى سياسة تسويد الصناديق واستخدام أساليب البلطجة لصالح مرشحيه بعيدا من أية اعتبارات تتعلق بسلمة النظام أو حدوث رويد أفعال من شأنها أن تهدد الأمن والاستقرار في البلاد طالما أن الجميع على يقين من ذلك فلا خيار أمام الرئيس لإجراء انتخابات حرة ونزيهة إلا أن يصدر قرارا بإقالة الحكومة الحالية وتشكيل حكومة انتقالية لإجراء الانتخابات على أن تجري أقالمتها في أصناف الانتخاب من العملية الانتخابية وتشكيل حكومتها من حزب الأغلبية. وهذا الاقتراح لا يمثل بدعة أو شيئا جديدا على أرض الواقع فالانتظمة التي تحترم إرادة شعوبها كثيرا ما تلجأ إلى تشكيل حكومات انتقالية يكون أعضاؤها من المشهود لهم بالنزاهة واستقلالية الموقف بعيدا عن اللعبة الحزبية وأطرافها.

وهذا الحل في تقديري سوف يدفع الجماهير إلى المشاركة في الانتخابات والخروج من حالة العزوف التي أصبحت سمة من سماتها، حتى أن التصويت في بعض الدوائر المهمة داخل القاهرة والإسكندرية لم يتعد أكثر من ٥٠٪ من مجموع



المصدر : من :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٥

**تكرار المطالبة بتفلى مبارك عن
رئاسة الحزب الوطنى.
اسطوانة مشروخة.**

**الرئيس - باعتراف الجميع - قاد بقدرة
واقترار ومعه حكومة الأغلبية.. أهم القضايا
الوطنية المصرية**

**الحزب الوطنى.. يرفض أن يتدخل كائن من كان فى إرادة أعضائه
هل يعرف فؤاد سراج؟؟
حكاية الوزارة الحايدة.. لايتطلبها الدستور..!**



المصدر : **سايه**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **1990**

وفاء الش... لا يعطي... !!

بقلم : **سمير رجب**

اجتمع فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد بعدد من أعضاء حزبه بمناسبة عيد القطر .. لإبلاغهم بأن الحزب سوف يخوض الانتخابات التشريعية القادمة بعد غيابه عن الساحة طيلة خمس سنوات كاملة .

أثار فؤاد سراج الدين خلال لقائه بأعضاء حزبه .. عدة نقاط يرى أنها يجب ألا تمر دون تعليق لاسيما وأن معظمها إن لم يكن كلها .. تجافي الحقيقة ولا تتفق مع المنطق .

من أهم تلك النقاط :

- الزعم بأن الحزب الوطني لا وجود له في الشارع ، وأنه يستمد قوته من رئاسة الرئيس مبارك له .
- المطالبة بتخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني .
- الاشراف الكامل للقضاء على الانتخابات حتى ولو اقتضى الموقف إجراؤها خلال يومين أو ثلاثة أيام .
- فرز الأصوات خارج أقسام الشرطة .
- تشكيل وزارة محايدة أثناء عملية الانتخاب .

● ● ●

و بدون تحامل على أحد .. وبعيدا عن الأثارة .. أو التهويل .. أو « الشوشرة » ، أو الخروج عن التقاليد في الممارسة السياسية .. فإننا نقول لرئيس حزب الوفد :

● أولا : الحزب الوطني ، وحكومته .. يملآن الشارع السياسي المصري .. ليس بالتكلمات أو الشعارات .. ولكن بتصديهما لكافة المشاكل الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية التي يواجهها المجتمع .. ولا جدال أن التجاوزات الكبيرة التي تمت سواء في مجال تجويف البنية الأساسية أو الإصلاح الاقتصادي أو الرعاية الاجتماعية خير شاهد وأبلغ دليل .. على أنها تجاوزات قادمة ونفذها بنجاح الحزب الوطني بقيادة الرئيس مبارك وحكومته .. ومن يدعي بغير ذلك .. ينبغي عليه أن يسان نفسه أولا :

● ولماذا عجز حزب الوفد .. مثلا .. عن تقديم قوائم بمرشحيه في معظم دوائر الانتخابات في المجالس المحلية .. بل لماذا سقطت معظم قوائمهم في هذه الانتخابات .. ؟؟

إذا كان الحزب الوطني .. لا وجود له في الشارع كما يدعي رئيس حزب الوفد .. فإن موقع حزبه وهو الذي



المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استمتع عن دخول الانتخابات التكريرية منذ خمس سنوات .. وكل ما يملكه مجرد صحيفة تعتمد على « الجبهة » .. وتأليف الحكايات التي ما أنزل الله بها من سلطان .. ١٩

أين حزب الوفد من مواجهة الازهاب .. ١٩
أين حزب الوفد من معركة مكافحة الأمية .. ١٩
أين حزب الوفد من معركة السلام مع إسرائيل .. ١٩
أين دور حزب الوفد في برنامج الإصلاح الاقتصادي .. ١٩
باسادة .. إن الشارح السياسي ليس مجرد صحيفات اطلاق دخان في الهواء .. إنما هو عمل حقيقي ، والأحزاب السياسية هي الوعاء الذي يتم فيه الممارسات سواء من جانب حزب الأغلبية أو أحزاب المعارضة .

أين الجهود التطوعية التي قدمها حزب الوفد في المجال الاجتماعي من أجل خدمة المواطنين وتخفيف الأعباء عليهم حسيما تقتضيه واجبات العمل السياسي الوطني .
هاهي شهادة الدنيا كلها التي تقول : إن حزب الوفد يقتصر نشاطه على النقد ، والتجريح فقط .. أما العمل الجاد البناء المخلص .. فلا وجود له .
عموما .. إن الذين يبهتهم من زجاج .. يجب ألا يقدفوا الآخرين بالحجارة .. لأن طوبى واحدة .. تكفي لتعطيل هذه الأبواب الهشة .

● ● ●

● ثانيا : تكرار المطالبة بتخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني .. إنما أصبح دورا مملأ لاسطوانة مذبذوخة وإن كان هذا يدعونا للتساؤل :

ألا يستمد حزب الوفد بقاءه واستمراره من رئاسة فرادى مرار الدين .. شأنه شأن بقية الأحزاب الأخرى في مصر .. ؟؟ وهل يطمعن نفسه إلى قوة حزبية .. لو تخلى عن رئاسته .. ١٩

ورغم ذلك فإن هذا ليس عيبا في التنظيم الحزبي .. لكننا نعود إلى لب الموضوع لنقول : إن الرئيس مبارك بشخصيته العالمية لا يستمد قوته من مجرد رئاسته للدولة فحسب .. بل أن إنجازاته ومواقفه القوية الوطنية النادرة .. جعلته زعيما سياسيا على المستويين

الداخلي والخارجي .. وتخصيصه دورية مرموقة تقود عملية السلام في الشرق الأوسط بعد حرب استمرت خمسين عاما .

على الجانب الآخر .. لو فرض وأراد الرئيس مبارك أن يتخلى عن رئاسة الحزب الوطني .. فسوف تهب مصر كلها مطالبة بإياه الاستمرار زعيما وفاندا .. كما هبت من قبل لتعيد انتخابه رئيسا للجمهورية .

إن زعامة مبارك للحزب الوطني هي - بكل المقاييس - مطلب جماهيري .. وليس قرارا فوقيا .. وإذا كانت زعامة كل من سعد زغلول ، ومصطفى النحاس لحزب الوفد تستند في حقبة زمنية معينة إلى قضية تحقيق الاستقلال الوطني لمصر .. فإن هذه

القضية قد انتهت بسلام بقاء القوات الإنجليزية على يد ثورة يوليو ١٩٥٢... ثم جاء الحزب الوطني برئاسة الرئيس الراحل النور السادات .. ويعد الرئيس مبارك لبحر البلاد من آثار العدوان الاسرائيلي .. لتبدأ بعد ذلك القضية الكبرى التي انشغل بها حسنى مبارك وهي قضية الإصلاح الاقتصادي عن طريق تحريرها من المموقات ، وتحقيق الرعاية الاجتماعية ، ورفع رايات السلام العادل الشامل في الشرق الأوسط ، وتأكيد قيادة مصر العربية في كافة المجالات .

لا يستطيع أبداً أن ينكر أحد .. أن الرئيس مبارك بصفته رئيسا للحزب الوطني .. قد قاد هذه القضايا الكبرى بحكمة سياسية بالغة ، وصبر ، وطول بال .. ومعه حكومة الأغلبية .. مما حقق له زعامة هذا الحزب بجدارة واقتدار .

● ● ●

وفي جميع الأحوال فإن تزايد المطالبة بتخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني .. إنما هو قول سخيف وتدخل في سياسة الحزب ، وإرادة أعضائه الذين يمثلون أغلبية شعب مصر .. في نفس الوقت فإن في كثير من دول العالم يستمر بعض الزعماء بعد انتخابهم في رئاسة أحزابهم .. مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية من يتم انتخابه رئيساً .. قد لا يكون وقت انتخابه رئيساً للحزب غير أنه يرأس الحزب ، ويقوده في فترة رئاسته للجمهورية .

أيضا .. رئيس الوزراء في بريطانيا هو رئيس الحزب .. وليس مقبولا عقلا ومنطقاً .. أن يتخلى رئيس الوزارة عن رئاسة الحزب أثناء توليه مقاليد الحكم في البلاد .

هذا ما لم يقل به أحد .. بل ولا يجرؤ حزب معارض على الإشارة إليه من قريب أو من بعيد .

حتى ضلما تجري الانتخابات في بريطانيا .. من الذي سيتولى تلك المهمة ؟؟

إنها - طبعاً - حكومة حزب المحافظين التي يرأسها جون ميجور مع زعامته في نفس الوقت للحزب .

لذلك ما يتم تطبيقه في أعرى الدول ديمقراطية .. أما عندنا لنسمع لغة مختلفة سواء من الوفد أو غيره .. فمتى يتعلمون ؟؟

● ● ●



مساهمة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٥ مارس

● ثلثاً : ما ذكره فؤاد سراج الدين بالتمعية للاشراف
القضائي للكمال على العملية الانتخابية حتى ولو
استمرت يومين أو ثلاثة أيام .. فالحق .. والله .. فعند
قال .. لأن المن مهما كان الأمر له حكمه .. !!
هل يريد رئيس حزب الوفد أن تدور المعركة الانتخابية
بعض المحافظات في يوم .. ثم في محافظات أخرى في
أيام تالية .. بحيث يتكفل القضاة المشرفون على
الانتخابات من المحافظات الأولى ثم إلى المحافظات
الثانية لكي يشرفوا على الانتخابات .. !!

إن هذا ما لا يتصوره « عاقل » .. إذ كيف يستطيع القاضي ..
المرمق جسدياً وفكرياً من جراء الاشراف على العملية
الانتخابية .. أن يتوجه في اليوم التالي إلى محافظة أخرى ..
لاسيما أن الاشراف على العملية الانتخابية يتضمن تحضيراً مسبقاً
على يوم الانتخاب .. وبالتالي فإن الفكرة « الفبالوسة »
المطروحة من قبل رئيس حزب الوفد .. تحتاج من أجل تنفيذها
إلى أسبوعين .. حتى يتسنى انتقال القضاة الذين أشرفوا على
الانتخابات في المحافظات الأولى إلى المحافظات الثانية .. وهكذا
دواليك .. ومن المصمم به أن التراخي في إجراء العملية الانتخابية
يؤدي إلى شلل تام في مرافق الدولة وألقاف عجلة الحياة فيها .

البيان ص [٥]



المصدر : **مبايع**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **1990**

**الحزب الوطني .. يرحب بقرار الوفد .. بخوض
الانتخابات القادمة .. لكننا نسأل**

نؤاد سراج الدين :

- أين حزبك من مواجهة الإرهاب

والأممية وماذا عن دوره في معركة

السلام ..؟!!

هل تقول لنا عن جبهة تطوعى واحد

تت به من أجل خدمة الجماهير ..؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥ م

الحزب الوطني .. يرحب بقرار الوفد .. بخوض الانتخابات القادمة .. لكننا نسأل فؤاد سراج الدين

بقية المنشور من ١٩

باختصار .. إن ما ينادى به رئيس حزب الوفد .. إنما هو أمر غير مسبوق بالنسبة لأي مكان في العالم .. اللهم إلا في خيال فؤاد سراج الدين .

يجب أن يكون واضحاً .. إن الانسحاب على الانتخابات إنما يتم بالأسلوب الممكن تحقيقه .. وطالما أن القضية يشرفون على الانتخابات .. فإن رئاسة إحدى اللجان الفرعية بواسطة شخص آخر ليس قاضياً .. لا تمنع من تحلق الانسحاب عن طريق اللجنة العامة التي يرأسها عادة أحد القضاة .. فالمعروف أن الانسحاب إما أن يتم عن قرب أو عن بعد .. ولعلنا نذكر رد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أثناء مناقشة التعديل الأخير لقانون انتخابات النقابات المهنية في مجلس الشعب عندما سئل ما إذا كان يوجد عدد كاف من القضاة لرئاسة

اللجان الفرعية في النقابات المهنية .. فكان رده بالاجاب .. نظراً لأن عدد أعضاء تلك النقابات .. محدود .. عكس الحال فيما يتعلق بمجلس الشعب .. حيث يصل عدد الناخبين إلى الملايين !!

● ● ●

● راجعاً : أما عن المطالبة بفرز الأصوات خارج أقسام الشرطة .. فإني أقول : قد لا يعلم فؤاد سراج الدين .. أن هذا الفرز يتم في أحوال كثيرة .. خارج تلك الأقسام بالفعل .. في المدارس ، ودواوين الحكومة وغيرها .. حتى إذا جرت عملية الفرز داخل أقسام الشرطة .. فإنها تتم تحت إشراف القضاة .. وبحضور مندوبين عن المرشحين الذين يراقبون العملية جيداً .

● ● ●

● خامساً : تبقى حكاية تشكيل وزارة محايدة تقوى إجراء الانتخابات .. وأنا بداية أوضح لفؤاد سراج الدين .. أن هذا أمر لا يتطلبه الدستور .

هذه ولادة .. لما الثانية .. فإن أية وزارة محايدة .. سوف يكون أعضاؤها من « التكنولوجيا » أي غير السياسيين .. (إن كيف يمكن الاطمئنان إلى وزراء لا يمارسون السياسة للقيام بأكبر عملية سياسية .. وهي الانتخابات التشريعية .. ؟؟
إن فائد الشيء لا يعطيه .. أي الذي لا يتمتع بالخبرة السياسية .. لا يفلح على إجراء أية عملية سياسية ضخمة مثل الانتخابات

● ● ●

وفي النهاية .. تبقى كلمة ..

إن الحزب الوطني .. يرحب بقرار حزب الوفد بخوض المعركة الانتخابية .. لأننا نؤمن بأهمية المشاركة الإيجابية للمعارضة .. أكثر من ذلك .. كم تمنينا لو أن حزب الوفد كان قد قرر ذلك منذ خمس سنوات .. لسبب بسيط أنه لا يوجد فصام بين الحزب

الوطني وبينه .. بل أن حزبنا مع كافة أحزاب المعارضة نركب في البنيان الديمقراطي .. وإذا كان الحزب الوطني يتمتع بثقة الأغلبية .. فإنه سمعه أن تكون هناك معارضة وطنية موضوعية .. يستمع إلى آرائها على أساس أن الديمقراطية تلتصق الرأي للجميع .

.. ونحن نطمح أن حزب الوفد إلى أن المعركة الانتخابية القادمة برز أن الله سوف تكون حرة نزيهة .. لكننا نحذر من الآن .. أن يتباين « الساطون » بسبب فشلهم بحجة وقوع عمليات تزوير .. لأن تلك دائماً شاعتهم !!
إن الرئيس مبارك حريص على أن تجري الانتخابات بكل حرية ، ونزاهة .. لأنه يسعى دوماً إلى ممارسة ديمقراطية حقيقية .. من أجل مصر ، وشعب مصر .

سيد عبد



مصر: رئيس الوفد يؤيد خوض الانتخابات

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ أعلن السيد هادي سراج الدين رئيس حزب «الوفد» المعارض أن الحزب يجب أن يشارك في الانتخابات البرلمانية المصرية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل وطالب بتشكيل حكومة محايدة للأطراف على الطوارئ أثناء فترة الانتخابات وإجراء عملية فرز أصوات الناخبين بعيداً عن الأسماء الشريفة.

وقال سراج الدين الذي كان يتحدث في مؤتمر عقد مساء أول من أمس في مقر الحزب في حي الجيزة في القاهرة، إن المرحلة الحاسمة من تاريخ مصر هي وفاة حسنة، فمن لا تحارب حزياً بل تحارب دولة بكامل قوتها وبكامل هيبتها، ولو أننا تحارب الحزب الوطني لكان الأمر لأن هذا الحزب يفتقر إلى نبض الجماهير، وإذا دخل الرئيس (حسني) مباركة عن رئاسة الحزب الوطني يؤكد أنه لن

يكون هناك شيء اسمه الحزب الوطني، وهم يستمرسون بهذه الحقيقة.

وتناول النظام الذي سيعتمد في الانتخابات المقبلة وقال ليس الإشكال في أن تكون الانتخابات بالنظام الفردي أو بنظام القائمة بل الإشكال في أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة أو زائفة ومزورة، فالتزوير وارد في النظامين وحينئذٍ ذلك فيهما وسأنتخب وإيهما في النظام الأول حرية الانتخابات ونزاهتها (....) كنا قدعنا مطالب مكتوبة إلى المسؤولين بأن تجري الانتخابات وزارة محايدة لأن رئيس الحزب الحاكم هو في الوقت نفسه رئيس الدولة، يتولى اختيار الأسماء المرشحة وأرسالها للمحافظين ومن غير المتصور أن يتولى أي محافظ في بلد جهد لتجاذب هذه الأسماء (....) وتجري الانتخابات في ظل قانون الطوارئ لأنه يؤدي إلى القبض على مندوبي

المرشحين المعارضين في الجبان ويستغل في إخلاء الجبان من المشيدين. أنهم في الحزب الوطني حريصون تماماً على منع أي ضمان يمكن أن يؤدي إلى شيء من الحرية ونزاهة الانتخابات.

وجدد رئيس حزب الوفد مطالبة حزبه بأن يتولى رجال القضاء الإشراف الكامل على الانتخابات وقال: محجهم في عدم استجابة هذا الطلب عدم توفير العدد الكافي من رجال القضاء للإشراف على الانتخابات والتحقنا عليهم أن قدم في يومين أو ثلاثة أيام كما يحدث في بلدان العالم أو إن تكون هناك انعكاس من لجنة انتخابية في مقر واحد، بشرط عليها أساس، ولو كانت نيته حسنة لنم العمل بهذه الإجراءات، لكنهم حريصون على تزوير الانتخابات كي يكون لهم أكثر من قلمي عبد النواب في مجلس الشعب ليعملوا ترشيح رئيس الجمهورية بالنيابة عنهم في المجلس.



المصدر : الوفاء

التاريخ : ٢٠١٥ ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أزمة بين الحكومة والرياسة بسبب الانتخابات! تعليمات بعدم فرض ضرائب جديدة استعدادا لانتخابات مجلس الشعب والحكومة تسعى لتطبيق المرحلة الثانية لضريبة المبيعات لسد عجز الموازنة!

كاتب - جمال شوقي:
تواجه الحكومة أزمة خطيرة بسبب
الانتخابات القادمة من رئاسة
الجمهورية بعدم تطبيق ضرائب
أو رسوم أو زيادات جديدة في

الاستثمار لعدم الانتهاء من
الانتخابات قبل الثانية ١١:
تسعى الحكومة في تطبيق المرحلة
الثانية من ضريبة المبيعات في
يوليو القادم، ولكن في ظل

في عملية اقتراض قوتها حوالي
٧ مليار جنيه:
يتم استخدام الحصيلة في سد جزء
من عجز الموازنة ومن للتوقع ارتفاعه
هذا العام لانخفاض حصيلة التصدير

وثبات كميات الإنتاج وزيادة مصروفات
الحكومة بالاضافة في تطبيق زيادة
الاجتماعية في يوليو وتعاقد خلال
الايام القادمة سائسة من الاجتماعات
لدراسة الخروج من هذا المأزق.



حول خطاب زعيم الوفد

الحكومة المحايدة .. والاحكام العرفية ؟ !

بقلم : عبد الستار الطويلة

يعني أيام الحياة الحزبية قبل الثورة ان يكون اعضاؤها غير متحمسين في حزب من الاحزاب للقائمة. ولو اقم ان التزيم السياسي المصري يبرون جميع الانتخابات لكي احزابها هذا النوع من الحكومات كانت انتخابات حرة حقا. ادت إلى سقوط الحزب في جمعية ونجاح حزب الوطنية بالقوة في جميع الاحوال.

وما كان النظام للنكي الاستعماري يلجأ إلى الحكومات المحايدة الا تحت ضغط شعبي كبير. بعد فشل حكومات في جمعية وجمعية واتحاد الوطن مع الاستعمار.

والسوء الذي يرد تشكيل حكومة محايدة فكمحي ذلك انها لا يجب ان تضم عضوا من اعضاء احزاب مصر الثائرة عشر الوجودية حليا. وانما تضم عناصر مستقلة.

ووجه الخلاف بين موضوع الحكي والوضع فيما قبل الثورة. ان الحكي السياسية ايها انما كانت حياة حرة وحرة فقد ظهرت على السطح السياسي عناصر لا تنتمي في الحزب ما عليها عناصر بارزة ومؤثرة وانها مكانة حتى بين الجماهير.. مثل حسين سري ومحمد هاشم بحتي هذه العناصر عند ما كانت تتولى الحكومة تصر على الاستمرار في استقلالها. ولا تتشوب بالحكم. لانها حرة ان مهمتها محبوبة ومؤثرة. وتريد تحقيقها على الملأ وجه.

اهل في مصر الآن عناصر مستقلة من هذا النوع

انه الاول مرة منذ ثورة يوليو ويسمح لعناصر كانت في الحكم والصحة منه وكما هو في الحياة العامة بل وحظوظ الاحداث في سيطرة التي يحضرها رئيس الدولة. وذلك في عهد مبارك فقط. وان كان السكات انه دنا بامساح بذلك التقيد بشكل محدود. لا قبل ذلك كان من يخرج من الحكم والحزب الحكم يدين سياسيا. ولا يقد اسمه في صحيفة ما لا عن يتولى.

ولكن مع ذلك فإنه توجد عناصر

يعالج على الصحف الحكومية انها لم تنشر بل تم نشر ولو بمتوسط إلى خطاب السيد فؤاد الدين زعيم حزب الوفد في عيد النصار حول الانتخابات القادمة. فلو ان هذا من لاجلها للجنة لبحثه خبر علم بهم لشعب كله لا يتناول موقف القوى احزاب المعارضة من تلك الانتخابات واقتراحاته بشأنها.

من ناحية اخرى ان حزب الوفد يلعب دورا هاما جدا في مواجهة لخطر الازم يلعب بمحكم موقفيته وسياساته التكتيلية في الدفاع عن الديمقراطية مضافا مضافا جاء بالي نصار ثورة ١٩١٩ للحياة. وبذلك فإنه ليس حزبا مستقليا للتطاول. بل انه يخوض تلن معركة النظام ولو لا سلفا بان التكتيل فصحفية لافضى بتجاهل احزاب وشماخ الخصوم. مع ان اللزوم ان تتسود لاجلها مقدسة في حق القاري في ان يبرر.

هذه ملاحظة لابد منها قبل ان ندخل في صميم الموضوع الذي اشره زعيم الوفد الذي يشهد له بقلبي اسمع لشهيد والقوسية. لا دائما هتف احد الحاضرين به زعيم لاجل لال له. وان زعماء الأمة انتهت بموت لزعيم خلفه لذي مصطفي كحسان وانني لا اكون زعيم لوالده.

تقدم طرح رئيس حزب الوفد لادراكات صريحة لضمان سلامة ونزاهة الانتخابات القادمة. فقد طلب بان تجري الانتخابات حكومة محايدة. كما طلب بيفاء العمل بقرارت اعوان ي.

وامتلاص الحكومة المحايدة كان

السياسية في مصر ومستقلة. وحريصة جدا على ان تجري انتخابات نزيهة في البلاد. ولعل من اهم ذلك المتعصر التي يطمح اليها كاتبة هذه السطور شخصيا هي جمعية كنداء الجديد التي يرأسها سيد جمال زعيم اهل لا انتشر ايها ولا تزعج بها اية علاقة خاصة في عامة. لكن بما ان اهلها وهذا الاعتقاد انها حرة على تقديم صورة حقيقية للحياة السياسية في مصر عن طريق الانتخابات حرة. وهذه عناصر اخرى مثل د عزيز صندلي. ولواء احمد رشدي. والاستاذة لمي الطمحي وسيد سرخسان وسعيد الدين ابن ابيم وغيرهم.

ووجهة نظر حزب الوفد متطابقة جدا في ان رئاسة رئيس الجمهورية للحزب الوطني جبري ان محافظ ولو كان مكانا ينسحب لوى الدولة كلها لصانع سياسي الحزب الحكم. وجود حكومة محايدة ستمنع ذلك لولا في ستمنع منه على الاقل كثير.

على اننا في الحقيقة نكون حاثين لو تصورنا ان الحزب الوطني قد يسمح بحكومة محايدة وعنده حجة جبري الاحزاب المحكمة الانتخابات ولا تلجا لحكومة محايدة. طبعا لرد هذا جميعا جابر ان هذه البلاد ان شمع ما نضعه في مصر دائما من زير الانتخابات وهذا بالقرر الحكم للحكم العالي.

ولكن تركز القوى السياسية ان يسمح بحكومة محايدة. وعلى الوفد وغيره من الاحزاب ان يوطع نفسه على ذلك.

لن ما يبدل. لتدليل في الحقيقة سهل. وهو ان تعطى القيادة السياسية تعليمات صريحة واسمعة لكل الاجهزة بان تجري الانتخابات حرة. وقد نشرت جريدة البلاغ الجديد خبر بهذا المعنى تحت عنوان كبير. ان لرئيس مبارك بصراحة لاني لها حرة ستكون حرة. وسيل لفرز ولانزيف إلى حد كبير جيد.



المصدر : السوفيت

النشر والذخعات الصدفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٩٥٥

وعيب خبثهم ان توهم كل انتخبات تجري في مصر في عهد مبارك بأنها انتخبات غير حرة.. في الوقت الذي اتسعت فيه التعددية الحزبية.. واطلقت حرية التعبير.. وحسنت الصحافة.. وهي مكان من حريتها.

وليس من مصلحة النظام على الإطلاق تزوير الانتخبات لأن مثل ذلك لتزوير هو في مصلحة النظام وأمر هام قطعاً.. لأنه يفسد أهم متحد للتغيير والتعبير عن طريق القنوات الديمقراطية.. ويعمل هذا التزيير سلاحاً دليلاً جديداً على عدم جدوى استخدام تلك القنوات ويكفي لليس أهله سوى اللجوء للعنف والأمر هام.. والوضع في مصر خائباً ليس هزلاً.. والدول الموجهة لا يجب أن تكون مشرورة بقصر نظام من أجل هذبة من ملأه لبرلمان زيفاً.. بل لتكفل إلى إمام.. إلى استغلال مستقبل مصر كلها وليس مستقبل الإنشابة والصالح الخائبة

وليس مبعياً إجراء انتخبات حرة في ظل ما بعد الثورة.. فقد حدث ذلك مرة في عهد ممزوح سبام.. لأن السبات أرفها حرة في لا كان يريد استكشاف خريطة مصر السياسية بعد أن كان له فرد.. تطبيق نظام الدائر كخطوة للتعددية الحزبية.

ويستتبع ذلك الوقت توسيع

النسبة القسامة.. وعدم اجرام التصويت في السام أشربة كما لترح رئيس لواء.

تأتي بعد ذلك الاقتراح إيقان العمل بالإحكام العرفية.. أن السيد كمال المشالي خرج للبلاد الجديد بأن هذا ان يحدث.. وأل أنها موجهة ضد الزهاب لقط.

حسدا إذا كانت الحكومة لا تريد إيقان العمل بذلك الإحكام مؤقتاً خيل الانتخبات فلا قل من أن تتخذ القرارات التي تكفل سلامة العملية الانتخابية..

مثل عدم جواز القبض على المرشحين وتزويرهم.. وعدم منع الاجتماعات العامة للجمعية للمرشحين.. وعدم منع طابع لواء الديمقراطية لهم.. وعدم منع لسيارات الانتخابية بل حمايتهم من الاعتداء.. بالتمسك بحي ألا تتحرك أجهزة الإحكام العرفية إلا لحقوة الأمر هام في يوم خطره.

وهذه الإجراءات ليست متعاقبة مع الساحة الديمقراطية التي لروها القلون للانتخابات.. وهي حق كل حزب في شرح وجهة نظره في الاثاعة والتفويض.. كما أن لكل حزب في الوقت الحكي الصعب التي تدبر عن وجهة نظره.

وبهذه الطريقة تكون له حقلات أكبر في مناخ في الظروف الحالية لإجراء انتخبات في جو من الحرية كثر من أي وقت مضى.



يتم التمسك إبراهيم شكري رئيس حزب العمل - كعاقبة في شهر رمضان بجنوة في
 بروج البلاد للقاء الجماهير، والتصريحات التي تم من آخر التطورات السياسية، وموقف
 الحزب منها.. وأيضا الاستماع إلى نضجهم ومطالباتهم، وقد اتسمت الجولة هذا العام
 بعمقها خاصة لأنه عام الحسم في مجال قضية الحريات وحقوق الأمة في انتخابات حرة
 وعادلة. وخلالها في تطوير نظام المشاركة السياسية التي كاد الاختناق يصيبه..
 حالات القبول في المطالبة بالاستقالة إبراهيم شكري هذا العام.. لكنه خاصة.. فقد كانت
 إشارة البنية جماهيرية عريضة يقوضها الحزب.. استعدنا المازلة الكبرى

إبراهيم شكري يتحدث لـ «الشعب» عن قضايا الساعة.. ويحدد موقف حزب العمل من التطورات الداخلية والخارجية

تحالفنا مع الإخوان مستمر.. ونسعى لتوحيده

ندعو أحزاب المعارضة للمشاركة في اجتماعات الاتحاد

البرلماني الدولي للمطالبة بضمانات الانتخابات

أفضل إجراء للانتخابات بقانون يجمع

بين النظم الفردي ونظم النظم القسوام

في الانتخابات العامة آخر العام.. والتي تستهدف كسر احتكار الحزب الحاكم
 السلطة.. وعملياً صانعة القرار في هذا البلد..
 وسط انتقادات الحادة التي يشهدها المجتمع.. والتطورات المتسارعة التي تكاد
 تعجز.. باتت الاستماع إل ما يقوله إبراهيم شكري أمراً بالغ الأهمية لأن فيها يكمن
 إلقاء الوطن من أزمة تسلك بنا.. وتكاد تقتل أو أضرب..
 في بلد من أقاليم رمضان الكريم.. راحت «الشعب» تعاور رئيس حزب العمل
 حتى وقت متأخر من منتصف الليل.. وتطل إلى جماهير العصريين بولته قضايا
 الساعة وتطوراتها الديمقراطية..

الساعة وموقف حزب العمل من التطورات الداخلية والخارجية



المصدر :

التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علينا أن نتعامل مع السودان كدولة مستقلة لها شخصيتها

اجرى الحوار: محمود بكرى

● العنف يولد العنف.. ولابد من
معالجة تلك الظاهرة بكل
الوسائل التي تقلل فرص نموها

● جولاتي بالمحافظات أكدت
لي أن التيارات السياسية
والجماهيرية المختلفة مجمعة
على ضرورة التفسير

**حزب العمل وصحته لا يدعمان الإرهاب..
ونحن ندين الإرهاب بمختلف أنواعه
الاعتداء على قيادات العمل والإخوان.. وملاحقة
النقابات.. لا يبشر بخير في الانتخابات المقبلة**



من الشعب: يتعرض حزب العمل، وجماعة الإخوان المسلمين للمخالفة مع لهجمات حكومية متواصلة.. تمثلت له : تعرض له الأستاذ عادل حسين الأمين العام للحزب مؤخراً من اعتداء.. إضافة لما تعرض له د. حلمي سرادق والأخرون قبل نحو العامين.. لم شهدت الفترة الأخيرة تعرض عناصر من النقابات من المثمنين لجماعة الإخوان المسلمين لإجراءات تعسفية.. ترى ما هي أسباب تلك الهجمات؟

● شكركم هذه الهجمات المتتالية تمثل أبشع ما يمكن تتجده من العدوان على حرية الرأي في البلاد.. فهناك المعتاد لبعض القضايا كما حدث مؤخراً مع الأستاذ عادل حسين.. وما سبق ذلك من إجراءات تم التحقيق فيها متى واسيت معاملة د. حلمي سرادق نائب رئيس الحزب والمصطفين بالشعب.. وتصاعدت تلك الممارسات والبشع على عمال كل الدوائر من إقطاع حزب العمل تمت زعم إلقاءهم صور الأستاذ عادل حينئذ.. ونحن الفرحت معهم التلبية صندرت بحقوقهم تكرارت اعتكالت.

إننا نهمسة عن الإخوان المسلمين.. حيث رصدت السلطات الأمنية اجتماعات قالت إنهم يستعدون فيها لغرض الانتخابات المقبلة.. وهو أمر طبيعي ولا يعاتب عليه القانون.. والهجمات توافست كذلك على النقابات بتعدلات القانون ١٠٠ من المونة لاهتمام الشأن.. وهناك أيضاً بعض المحرمات على الانتخابات



التاريخ : ٧ مارس ١٩٥٥

ولمن تسمح الآن عن مصادر قول بتفكيك وزارة محادية لإشراف على الانتخابات أو الاستعانة بمساعدين دوليين. ول اعتقادى لهذا ستوفر على انفسنا ذلك إذا ما رسلنا الضمانات اللازمة للانتخابات.

ومن طالب د. فتحي سرور -يسلمه- رئيسا للاتحاد البرلماني القوي. وأن يبالغ من الضمانات التي أصدرها الاتحاد البرلماني القوي. والتي توجب توافر نزاهة حقيقية للانتخابات. ومن هنا قلنا انهم احزاب المعارضة للمشاركة بوفود غير رسمية ل انتخابات الاتحاد البرلماني الدولي ل شهرى مارس وسبتمبر. وأن تكون هناك وثائق مرفجة عن سبلات المصلحة الانتخابية مصر. ول اعتقادى ان كل الاحزاب التي طبقت الديمقراطية خاضت العديد من الممارك للحرول إلى هذه الغاية.

● O الشهدى للمر الكفر من الاقوي حول مطالب المعارضة السياسية للناشون الذى ستجرى بمقتضاها الانتخابات القادمة. ما حقيقه مولف حزب العمل من تلك الحقيقة؟

● ● شكرى: لاشك ان الانتخابات بالدرجات الغربية كانت بالضرورة التي امتد الناس عليها منذ تطبيق نظم الديمقراطية في مصر. ومن هنا كانت التصاريح تمتد عن النظام الفردي. ومع ذلك. فإن تلك الطريقة ليست المثلى لتحقيق التمثيل الصحيح بالنسبة للاحزاب المختلفة أو المستقلة. لقد تكون القوائم الانتخابية غير المشرقة وسيلة ملائمة. واقل إنها ليست بالضرورة أن تكون حزبية أو متكاملة أو تربط بطريقة خاصة. بلهم أن يكون هناك توزيع صحيح ومعايير للأصوات التي لم تفرغ نتيجة أنها أقل من الضمان الواجب توافره لفوز النائب أو لتفرض بمصرى البرلمان.

الاتصالات مع الحكم

● O الشهدى: قال بعض قيادات الحزب الحاكم إن الاتصالات شجرت معكم للتسليم فيما يتعلق بالناشون الانتخابى الجديد. ما حقيقه تلك الاتصالات؟

● ● شكرى: لم تفر أحداثى منتفحة أي مرفجة بل قد ما كانت

بنت المصادرة لاجتماعات لا تكون أصلا مودة لبحث مثل تلك الأمور. ولكن الأول أن تكون هناك اتصالات بين احزاب المعارضة وبعضها البعض. ونحن بالفعل لاورينا اتصالات ببعض الاحزاب والاتصافات. وسنعمل على تكوين تصور عام حول المصدرة الاقليات التي تجعل المعارضة كفضل على اكبر مساحة ممكنة وريادية في مجلس الشعب القادم.

وباستقرار التكتل المصيف لأخر انتخابات خضاعا في العام ١٩٥٧. فقد تأكد أنه كان يمكن للمعارضة المصول على تمثيل ل حول ٢٠٠ مقعد. ولكن عمليات تزيف قد تمت

من خلال أحطام ل تطبيق القانون. حكم مجلس الدولة

بإبطالها وحكم لصالح

للمعارضة بإبطال ١٨

عضوا وإبعاد ٧٨

المتهمين للمحسوب

الماكم. واستبعدهم

بأكبرين. لذا ليس

غريباً أن للمعارضة

كانت ستحتل ٥٥

الجلسات وكانت

تتمتع على ٢٠٠

مقعد في البرلمان.

● O الشهدى: هل

لا تزال المعارضة

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

العملية التي جرت مؤخرا. واعتقد أن كل هذه ظواهر لا تثير اختيار خاصة ونحن في سنة انتخابات.

تحالف العمل والإخوان

● O الشهدى: في ضوء ذلك. هل التحالف بين حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين سيصلى مفاصلا في المرحلة المقبلة؟

● ● شكرى: باسترجاع ما مر بنا من تجارب. سواء في انتخابات ١٩٥٧ أم الحليات فقد تأكد لنا والتجربة أن التحالف الذي كان قائما في تلك الممارك. كانت له نتائج طيبة وإيجابية. ول قام هذا التحالف في العام ١٩٥٧ بين حزبي العمل والأحرار وجماعة الإخوان. ول اعتقادى أن التفسير في الانتخابات القادمة يجب أن يتسع لأحزاب أخرى.

● O الشهدى: وهل استعداد حزب العمل لخوض الانتخابات

المقبل؟

● ● شكرى: استعدنا فعلا على قيد ل جناول الانتخابات. وإمرنا اللجان والأمانات المختلفة للمسمى لهذه الصالحية. وكعمرها أن أراجمة الجاول. وتقديم طلبات بتعديل هذه الجاول. ونحن نتمسك أن غير عمل الحزب ل للصالحات كتحديد الإجراءات والخطوات اللازمة فيما يتعلق بقضية الانتخابات المقبلة.

● O الشهدى: هل تكلم في العام ١٩٥٠ مؤلف للجامعة من الانتخابات البرلمانية التي شهدتها البلاد آنذاك. وأن ترمسون للمشاركة في الانتخابات التي ستجرى ل قبل نهاية العام الجاري. ترى ما الممارك التي دفعت بكم إلى تبديل دولتكم؟

● ● شكرى: نحن مازلنا نطالب -كما هم وأساسيا- بتوفر ضمانات أساسية لإجراء الانتخابات. لكي يكون بها الكثير من الانتخابات السابقة. وبداية يجب أن تكون هناك دعوة عامة بوجوب مشاركة الناخبين للإدلاء بأصواتهم وأن يكون هناك إحساس بتأثير الثقة في الانتخابات القادمة. حيث أن الكثير من المواطنين لا يتجهون إلى مصانيق الاقتراع لشعورهم بأن جهودهم ضائع.

ومن الضمانات التي نطالب بها كذلك التحقق من إرشادات شخصية الناخب وإثبات حضوره من خلال تقديم بطاقته الشخصية أو العائلية. وبالنسبة للزوجة أو الابنة فعليا أن تذكر رقم بطاقة زوجها أو والدها. وهل الناخب أن يوقع في الجول إذا كان يعرف القراءة والكتابة. وإذا لم يكن كذلك فعليه أن يضع بطلان ذلك فقط تقلل عدد الناخبين ل كل لجنة إلى النصف مثلا حتى يتاح لكل ناخب تدوين المعلومات المطلوبة. من نطالب كذلك بإشراف الضام. ولإزالة النقص للوجود ل القضاء ويمكن الاستعانة بأمانة جامعات لراثة اللجان. ومع تن الفئات الواسعة التي تدرك أهمية العملية الانتخابية. ويمكن كذلك إجراء الانتخابات على أكثر من يوم لتوفير العدد للناخب من القضاة للجان المطلوبة.

ضمانات الانتخابات الغائبة

● O الشهدى: ولتكم ستخوضون الانتخابات دون استجابة الحكومة ل ضمانات تزامنا؟

● ● شكرى: نحن ستخوض الانتخابات لأن مجلس الشعب أخلال ل يمثل بالفعل اتجاهات الشعب. ومن مصلحة النظام ل مصر أن تتوفر المعارضة للانتخابات في ضوء بحث جدوى الضمانات التي طلبت للمعارضة توافرها. وإلا فما معنى أن يمت أفرس يمارك احزاب المعارضة على المشاركة في الانتخابات دون توافر تلك الضمانات؟



المصدر :

المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأمل الحصول على مثل تلك النسخة ؟
الانتخابات المقبلة ؟

●● شكرى : واقع

الامر.. اقول إنه ليس

بالضرورة ان تأخذ

المعارضة الاغلبية في

الغروب الحالية التي

تجرى فيها

الانتخابات في ظل

استمرار قانون

الطوارئ.. والذي

تستغله الحكومة

ضرب المعارضة من

تمت الحزام كما حدث

في انتخابات ١٩٨٧.. حيث تم

القبح على مستوى احزاب

المعارضة اذ ٢٤ ساعة ليلة

الانتخابات.. وبلغ عددهم

حوالي ١٦٠٠ مندوب في كثير

من الدوائر.. من بينها دائرتي

الانتخابية.. كما تخلص

الحكومة عقد المؤتمرات

للمعارضة الانتخابية لشرح

اتكاز الحزب وبرايمه..

وتحرره من طرح الفكرة عبر

التلفزيون والاذاعة اسوة

بالحزب الحاكم.. حيث لا

يسمح الحزب بكثير من ٢٠

دقيقة على مرتين في الحملة

الانتخابية كلها.. بينما تهم

اجهزة الاعلام الحزب الحاكم

ومناصره ليل نهار.. وهو ما

يتعارض مع ما هو متعارف

عليه في البلاد الاخرى.. حيث

هناك تقاليد تحترم الجميع وتسوي بين استخدام كل منهم

للاماكنات للثورة بدولي في فرص متكافئة للجميع.. حكما

ومعارضة.

ومن هنا نحن نطالب بان يتم اعتماد المنويين عن طريق

الشهر العقاري.. والغاء دور الشرطة في اعتمادهم.. لانه كثيرا ما

شهدنا محاولات لمرحلة اعتمادهم من جانب ميقات الشرطة.. كما

نطالب بإلغاء النص الذي كانرا قد وضوه بان يكون للنتوب

مقيدا بنفس لجهة الانتخاب للتمسك فيها.. والاكتفاء بان يكون

مقيدا في الدائرة ذاتها.

لجنة تسسيق الانتخابات

○ الشعب: لالام لجلسة نشاطا للجنة التسسيق بين

احزاب المعارضة حول الانتخابات؟ وماذا عن الدور الذي

لقد به للتقريب بين مواقف الاحزاب للمعارضة من قضية

الانتخابات؟

●● شكرى: لم تأخذ هذه الجهود صورتها النهائية..

ولكن جرت احاديث تمهيدية ستتواصل بعد عيد الفطر.. حيث

نعتزم الدعوة لاجتماعات تمهيدية للاحزاب لمناقشة قضايا

الانتخابات.. وبالفنية في اتميز ان هذه مهمة اساسية يستلزم
الواجب الوطني ان يبدل كل جهد ممكن من اجل انجاح
عملها.

○ الشعب: في حال اجراء الانتخابات المقبلة ولحق نظام

القوائم النسبية.. هل يعتزم حزب العمل الصعي لخوض

الانتخابات في قائمة موحدة مع بقية احزاب المعارضة؟

●● شكرى: في اعتقادي ان الدولة لن تأخذ بنظام القائمة..

ولكن تصور ان يكون هناك حل وسط.. وهو الاخذ بصنف

القاعد بنظام للقاعد الفردية والنصف الآخر بنظام القوائم.. وفي

هذا تكون هناك سهولة اكثر في التنسيق مع الاحزاب والاتجاهات

الاخرى.. وليس بالضرورة ان تكون هناك قوائم باسم حزب

واحد.. بل يمكن ان تتنوع القوائم بين الاحزاب المختلفة كالعمل او

الولاء او الناصري مثلا.. وذلك في مواجهة مرشحي الحزب

الوطني.

تحرركات حزب العمل

○ الشعب: في ضوء استعدادات حزب العمل للانتخابات

الليبية.. مالا عن تحركات الحزب خلال الفترة السابقة على

الانتخابات؟

●● شكرى: هناك تجهيزات عامة لتنظيم الجهور.. كجهور

الشباب والمرأة التي تركز في حياة القرية الى السى.. ونحن نشجع

اعضائنا بدلعهم للمشاركة فيما هو موجود.. وإضافة واستكمال

هذا بالنشئة اخرى لعلاج مشاكل المجتمع.. ومن هنا نستعمل على

الدعوة لعقد مؤتمر للمرأة في يونيو القادم ومركز للشباب في

يوليس.. وستكون هناك برامج اصعد الامانات

المختلفة المخرج من هذه المؤتمرات الى

تصورات عملية لادماج الشباب

ومشاور المرأة الى التوسع في

التربية.. ورسم اعضاء جدد..

وان يكونوا مع مجتمعهم

باستمرار في كل مشكلاته..

إضافة الى العمل لاجل

مصفوف الحزب مسئلة

ومصارنة لتطبيق افضل

النتائج في أية انتخابات

ستجرى خلال المرحلة

الليبية.

○ الشعب: لخسارون

شهر رمضان من كل عام

لتكليف جولا تكسم

بالحاقيات والقاء

الجماعي.. تسري مسالا

تستفهمون من وراء هذه

الحوارات للكلية؟

●● شكرى: منذ سنوات

ومن تنجرول بكتسالة في

للمحاضرات خلال شهر

الروحياتنا.. حيث تتبادل مع

الجماعي سبل تادية واجباتنا

بشكل الفحل نمر بلدا.. ولم

تكن البولات الرمضانية

مستورة على جماهير حزب العمل

لفطر.. بل كانت هناك عمليات

تنسيق مع بقية قيادات احزاب



المصدر :

٧ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للمعارضة في المحافظات. ولأننا نستهدف مقاطعة كل أبناء الشعب المصري.

وقد أكدت لي الجولات أن هناك هموماً من المواطنين المتدينين لمختلف التيارات بضرورة التفتيح، وقد شعرت بارتياح لهذا التوجه، وأمسحت أن ندرسنا وأحاديثنا قريبة جداً مما يحسه الشعب. فهناك إحساس لدى الجماهير بأن الوضع غير طبيعي من حيث التمثيل للنائب الحال في البرلمان، لكنه لا يفكر حقيقة في التوجهات على الساحة السياسية.

قضايا

ومشكلات الجماهير

الشعب، وماذا عن أبرز القضايا والمشكلات التي استعصموا خلال لقاءاتكم بالجماهير في المحافظات

المختلفة؟

● شكرى: المشكلات التي تعانيها الجماهير من جراء تلك الهوة السحيقة بين مستوى الدخل والأسعار المرتفعة تشكل هاجساً مشتركاً لجماهير المناطق، وكذلك انتشار البطالة، وغيرها من المشكلات الأخرى الملحة.

● الشعب: تدهم الحكومة المعارضة بأننا لا تقدم حلولاً لمشكلات المجتمع، وإن هذا نسلتكم عن رؤيتكم لتجاوز بعض المشكلات التي تعاني منها المجتمع، كمشكلة البطالة في سبيل المثال؟

● شكرى: علينا بالترتيب مع اللجنة الاقتصادية والمجلس على وضع دراسات، والخدمة الأثرية يبحث عن المزيد من الإسهام الشعبي على كل المستويات ليبدأ يمكن إيجاده من أرض عمل للطلاب والدراسات بأفكار تيسر الأمور. فسبحر الأمر للنتيجة والمشاريع الصالحة يمكن أن يمل بعض المشكلات، كذلك إقامة ورش ملحقة ببعض الصانع سواء مبيعات طاع عام أم خاص، بحيث يمكن أن يكون هناك تدريب على مهارات مطلوبة للمجتمع.

وتتناول اجتماعاتنا كذلك سبل تطوير مرافق التلخيص والصحة من تكاتف الجهود، وتشجيع القادرين على فعل الخير لاسمعة غير القادرين، ودمرة المواطنين للحفاظ على البيئة، وكل ذلك من أجل تحسين صورة المجتمع، ونحن في هذا نجد يد التعاون مع الجميع بغض النظر عن طبيعة القادعين على تلك الأعمال الخيرة، ونسعى مع لجان المذهب في المحافظات لتقديم كل الخدمات للمكانة للمواطنين.

صنوبر «الشعب» اليومية

● الشعب: في إطار التلاحم مع الجماهير والتواصل معهم تلعب الأداة الإعلامية دوراً فاعلاً، وقد اعتمدت أكثر من مرة عن عزيم إصدار «الشعب» بشكل يومي، هل تعتقدون أن ارتفاع أسعار الورق وتكاليف الإصدار قد عرقلت إصدار «الشعب» اليومية؟

● شكرى: هناك بالفعل ارتفاع كبير في أسعار الورق، كما أن الصحف اليومية تحتاج مطبع الإعلانية، بحيث لا تبقى الصحافة الحزبية فرصة الحصول على إعلانات تسد بها عجز التكلفة. ولكننا سنعمل إن شاء الله على تغطية المعايير، بحيث يمكن أن تتواجد «الشعب» بشكل أكبر بين الجماهير في ظل المعركة الانتخابية القادمة.

● الشعب: في رأيكم، لماذا لم يلزم الحوار الوطني نتائج فاعلة رغم ما سبقه من ضجة إعلامية وطول تحضير؟

● شكرى: كان للتصديق بالندوة للحوار هو التعرف على انكار الأحزاب وطرح العديد من القضايا للنقاش، ولكن للأسف لم يؤخذ بتوصيات الحوار الوطني بالقرى الكمال من الالتزام بتوجهات الرئيس مبارك التي أعلن عنها عشية بدء الحوار. بل إنني أرى أن نتائج الحوار قد عرقلت بصورة غير متوقعة، حيث صدرت قرارات جمهورية في لواء القانون قبل انعقاد مجلس الشعب بأيام، مما حرم المجلس والكتاب والمفكرين من إبداء رأيهم في تلك القوانين.

تصاعد أحداث العنف

● الشعب: يشهد المجتمع حالة من العنف التصاعد بين الحكم والجماهير الإسلامية، ما رؤيتكم للتصاعد تلك الأحداث؟

● شكرى: كسي، مطلق أن تكون هناك أحداث خلف تزياد لحياناً وتقل من أحيان أخرى، ولكن من الواضح أن استعوار فرض حالة الطوارئ، وإصدار تحذيرات على قانون الإجراءات الجنائية يؤكد أننا نعيش حالة غير طبيعية، فنحن نعيش منذ ١٤ عاماً تحت حكم الطوارئ، ولأننا أن ذلك يؤثر على الاستثمار والسياحة وغير ذلك من المجالات الاقتصادية.

ولقد استمدت فترة تقرير في راوي لندن نقلاً عن إحدى الصحف الإنجليزية حول الإجراءات التي تتخذها أجهزة الأمن المصرية لحماية السياح، ومن بينها اصطحاب سيارات الشرطة للأجانب السياحية، حيث تسير بسرعة مائة تسعيناً إلى ١٠٠ كيلو متر في الساعة، وتتسلق أضراراً مزعومة، وهذا ليس في مصالح السياحة بالطبع، بل يبعث الرعب في نفوس السياح ويصيبهم بالقلق من ملية ترزهم لأحداث طارئة أو فجائية. وإن أعقبت أن ٧٩٪ من الإجراءات المتخذة في الصعيد يجب أن تتوقف، فتجارة انتشار السلاح في الصعيد ليست مرتبطة لفقط جماعات إرهابية، وإنما هو عرف وتقليد اشتهر به الصعيد، وتنتشر في الصعيد عمليات النثار وتلك عادة سيئة.

والأسف لقد انتقل النثار ليصبح ظاهرة في بعض الأفراد والأسر الذين انحسروا بأن الشرطة لم تكن منفصلة في عمليات اعتقال أقرابهم، بل هناك شعور بأنه يتم في بعض الأحيان استعمال وسائل لا تعرض على قضاء الشبهة فهم أجيال، ولا يوجد شيء أن تتكشف حقائقها معها حائل البعض إغفامه بل إن تقارير حقوق الإنسان - التي تصدرها جهات رسمية - ذكرت العديد من الوقائع.

ول هذا السبيل لا أود الإشارة، ولكنني أعتبر أن العنف يولد العنف، ولابد من معالجة تلك الظاهرة بكل الوسائل التي تقلل فرص نموها.

الخروج من المازق

● الشعب: إنني كيف أسبيل الخروج للبلاتين مازق العنف الذي هو؟

● شكرى: لا شك أنه في التوعية الصحيحة حقيقة لدينا الخيف البعيد من الدعوة للعنف والعدوان، بالإضافة



المصدر :

التاريخ : ٢٢٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبادرات الصحافة العربية

○ الشعب: لما تولقت مبادرات حزب العمل للصالحات العربية، خاصة أننا شهدنا في الماضي لمبادرات ومبادرات عديدة لمتهم بها لتحقيق الصالحات ورأب الصدع في الصف العربي؟

● شكره لأنه أن عدم وجودنا في مجلس الشعب كمنظمين للشعب ككل بالعلم، أو أضاعف صورة ما نسميه بإرهابيات النبلر سياسية الشعب، ولكنني مؤمن تماماً بالديمقراطية الشعبية، وأتوقع أن تكوني من أداء هذا الدور ولا شك أن زيارتي للسودان خاصة الزيارة الأخيرة كانت بهدف إيجاد فرص للتكريب وتجاوز الخلافات، ومن هنا لم أكني سأواصل هذه الجهود مع التنسيق باستمرار مع كل الجهات التي تعمل في هذا الإطار، سواء كانت الديمقراطية العربية أم الجامعة العربية، أم إنياد المصالح لبعض النقاط التي يمكن استغلال حقيقة المشاكل فيها.

○ وأرد الإشارة إلى أن هذا الصدع إلى أن رحلتي الأخيرة للسودان جاءت ضمن وفد ضم ٢ رؤساء أحزاب (العمل) - (الأحرار) - مصر (العربي)، وكذلك عضو المجلس العليا لمرحى الوفد، فقد كان هؤلاء يمثلون هيئة من وفد شعبي يمكن أن يكون له تأثير، والهدف هو الدفع باتجاه إيجاد قناعة مشتركة لدفع الجهد الذي يمكن أن يثبته تلك الأحزاب وقد قدنا عدة اجتماعات مع بعض المسؤولين السودانيين، وكذلك مع رئيس الوزراء السوداني الأسبق - الصادق المهدي، وهذا يعني فكرة أننا لسنا متحيزين للنظام، إن السودان مجرد أنه في الحكم، إنما نحاول أن نتعاون مع السودان كمشعب.

○ لشعب: وكيف ترون تطورات الأوضاع في السودان بعد مرور قرابة الست سنوات على حكم ثورة الإنقاذ؟

● شكره: الأرباح في السودان تستبدل إلى حد كبير، إلى الوقت حالة من التجميد، وضاعت حركة التنمية إلى نشاطها، ولم التطلب على أزمة الترف، وضاعت الكثير من الوفود الأجنبية التي جاءت للتعاون على إقامة المشروعات المختلفة، كما شهدت معدل النمو انخفاً بلغ من ٨ - ١٠٪ في خلال العامين الماضيين، وزاد الإنتاج في المصانع الزراعية، وإن كان من الواضح أن هذا ارتفاعاً في الأسعار بصورة كبيرة، قد لا تكون مقبولة مع المواطنين من متوسطي ومعدري الدخل.

الانضمام للمغرب العربي

○ لشعب: هناك اتجاه يبرز في السياسة المصرية مؤخراً يرمي إلى انضمام للانضمام إلى اتحاد المغرب العربي، فما رأيكم بهذا الاتجاه؟

● شكره: أرى أن الألفيد من ذلك هو العمل لتسهيل موقف الجماعة العربية، وإعطائها طاقية، وعلى مصر أن تفرم بدور مهم في ذلك، وأن يكون دور الهدف مير عمليات التنسيق الاقتصادي والثقافي وما إلى ذلك.

○ لشعب: وكيف تتفكرون في عمليات التنسيق التي تتم بين الحين والآخر، بين كل من مصر والأردن ومملكة البحرين والمملكة العربية، وبمشاركة إسرائيل وإثنية أمريكية؟

● شكره: في اعتقادي أن هذا التكوين يشكل أول جنبة لفكرة السوق الشرق الأوسط، وأرى أن الاتجاه الصحيح الذي يجب أن تقدم عليه مصر هو أن تفرق علاقتها بالسودان، وتجعل هناك إكسكانات أكبر للاتفاق وتنسيق متكامل يضم الجامعة العربية، مما يمكن أن يشكل للمغرب العربي كدلاً علىه، فالإتباطؤ الثلاثة تكمل بعضها بعضاً، وتحمل كل منها ميزة خاصة بها لدعم العمل في المنطقة لشكل أفضل.

للتصرف على الكيفية التي جندت بها تلك الجماعات الشباب صفع السن، والعمل على توضيح الأمور لهذا الشباب، دون الاعتماد فقط على الطرح الأمني، وأرد أن أشير هنا إلى ما كتبه سعيد سنبلي بالأخبار لتدقيق على ثلاث حوادث وقعت في ليبيا حين قال إنه كان من الواضح أن المهاجرين كانوا يطلقون النار على أفراد الشرطة فقط بعد تفتيش الركاب، وأصبح يتساور في ذلك الشك من الخيف مع الجند في السائق لسيارة الشرطة، وأرد تصاعد العنف إلى إفناء نشاط التفتيش على الكثير من طرق الصعيد لأنها أصبحت عرضة للهجوم.

كل هذه الأمور تظهر الحاجة لمعالجة يتوافق فيها كل ما تحدثت عنه من معالجة إشكالات المجتمع المختلفة.

○ لشعب: يحلو لبعض المسؤولين أن يوجهوا بين الحين والآخر اتهامات لحزب العمل وصحيفته والشعب، بأنهما يدعمان الإرهاب، فما ردكم على تلك الاتهامات؟

● شكره: نحن ضد الإرهاب بأنواعه المختلفة، سواء كان ذلك ناشياً من تصرفات خاطئة من قبل الشرطة أم من صغار كان ضحايا لا يقدر للشرطة، ونقول: إن على الشرطة أن تتحلى الأحداث بصورة لا تترك لدى الأهل مشاعر عدم لها، خاصة بعد تردد الأهل عن عمليات قتل عمدة لضرر لها بعض الأشخاص الذين أكت الشواهد أنهم كانوا ومن الاحتجاج قبل مقتلهم، ثم أعلن أنهم قتلوا من مواجهات هذا يجب أن يعالج، ومعالج لا تكون بالسكوت من تصرفات خاطئة، بل يجب بحث سبل الوصول للعلاج الصحيح.

العلاقات المصرية السودانية

○ لشعب: نلاحظ في بعض السياسات الخارجية، ونبدأ بالحديث عن التوتر في العلاقات المصرية-السودانية، فكمذا هناك أجواء لتوتر في تلك العلاقات حدث ما يمكن صلوها، وبلى وأندكاستات في البليمن، كيف ترون مواجهة حالة التوتر في تلك العلاقات؟

● شكره: السياسة لا تعد تلبس على المواطنين أي رنود الأفعال، وعلمنا أن لتعامل مع السودان كقوة مستقلة لها كيانها وشخصيتها، ومن هنا يجب أن تخضع التصرفات للصالح العام، وليس إلى قلة بهذا النظام أو عدم قلة، وقد ما تكون هناك معالجة مبنية على منعة حسنة بالانسبة لمصر.

○ لشعب: هناك اتهام موجه لكم بأنكم لجهتم للاستعمار في السودان، بينما المجال مفتوح في مصر للإندام على خفوة من هذا القبيل؟

● شكره: أنا شخصياً لست مستشاراً، ولست مساهماً في شركة الدويم المصدرة، وإنما هي شركة تشارك فيها مجموعة من المصريين لهم صلة بالانقتصاد، ومتقدم قناعة بأهمية تنمية الزراعة في السودان، خاصة في بعض المصالح، التي لم تستشر في السودان، مثل الأذن.

من هنا ليس في اختيار في هذا، ولكن حتى في كانت في إمكانات لوظفتها كلها في السودان، لأن الناتج سيكون ذا فائدة ومشجعة، وستكون هناك فرص عمل للمصريين في السودان، ونصو أنه يمكن أن يكون السودان حلاً لكثير من مشاكل مصر، حيث يمكن أن يعيش هناك ما يقارب ما بين ٥ و٧ ملايين مصري للاستثمار في المشروعات، وسيخلق ذلك الكثير من مجالات العمل، ويمكن أن يتحسن الميزان التجاري لمصر والسودان من خلال هذا التعاون الذي أدمو إليه.



الاندفاع نحو التطبيع

○ الشعب: هناك حالة من الاندفاع العموم في بعض العواصم الغربية تجاه تطبيع العلاقات مع السعدو الصهيوني، كيف تقيمون تلك التطورات المتسارعة؟

●● شكرتي: في اعتقادي أن هذه التطورات ليست في المصلحة العربية ككل، خاصة أن إسرائيل لم تقدم أية تنازلات خاصة بإقرار الحقوق العربية، خاصة بالنسبة للفلسطينيين، وإن اعتقادي أن هذا التصريح في التطبيع سيوفر بالتحفة بمسيرة عامة، وهذا ما يشجع إسرائيل على القيام بتممرقات تستهدف إظهارنا وكأننا مخطرون للتسامح بكل شيء بالنسبة للسيطرة الاقتصادية على المنطقة، ذلك في الوقت الذي نمتلك فيه كل أنواع التسليح للتقدم سواء كان تقليدياً أم ذرياً، وهو ما يجعل المنطقة كلها ول ملامتها مصر تمت الفضلوة، ويحدث خلال كبراً في مصادر التسليح.

لذلك نحن نطالب بوقلة واضحة أمام محاولة إسرائيل إخضاع المنطقة لسيارتها.

○ الشعب: كيف تقيمون التطورات الأخيرة على صعيد توصيل اللجنة الميدانية - السعودية لاتفاق لحل المشكلات الحدودية بينهما؟

●● شكرتي: ماحدث بين الأشقاء في اليمن والسعودية أمر نرحب به ونرى أنه يمثل نموذجاً طيباً لسبل حل الخلافات بين الأشقاء.



المصدر : الأنباء

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

✓ مصطفى كامل مراد :

تنسيق بين أحزاب المعارضة استعداداً للانتخابات مجلس الشورى

صرح مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار بأنه يتم حالياً التنسيق بين احزاب المعارضة في إطار الاستعداد للانتخابات مجلس الشورى القادمة مؤكداً أنه سيتم ترشيح المعارضة في معظم الدوائر الانتخابية.
وقال رئيس حزب الاحرار في تصريحات لوكالة انباء الشرق الاوسط أمس ان استعدادات الحزب تأتي في إطار التنسيق مع الاحزاب الاخرى تمسباً لاي نظام للانتخابات سواء كان بالقيامة أو بالفردى أو بالنظامين معاً مؤكداً ان جميع الاحزاب مستعدة للمشاركة في الانتخابات القادمة سواء لمجلس الشعب أو لمجلس الشورى.



الزمان

المصدر :

التاريخ : ١٢ / ١٠ / ١٩٦٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والكشف المستور!

نزل الرئيس مبارك على إرادة الشعب ليصعد ويجدادة إلى الكفانة الثلاثة بالزعيم الذي يستلهم روح الشعب، فلا يكون قراره سوى إقرار الشعب.. وذلك من أجل أن يفتح الرئيس بإصلاح قلة غابت تراود نفسها بالعودة مرة أخرى إلى نظام القوائم متعاسية أو متجاهلة أنها سبق لها الموافقة

مجلس يعكس نظامه
بمقراتيا حقيقيا يحرس
أحزاب المعارضة الحقيقية
والقوى السياسية الشرعية
على المشاركة في انتخابات
نزيهة تعكس الوجه الحقيقي
للمقراتية مبارك.

فأنتهم أيضا. لكنه لم يفت
الرئيس. أن الناس في مصر
وهي تخرج بصناديق
الانتخاب لا تختب عيارات في
برامج حزب، ولكنها تختب
إنسانا عرفته وعاشته، وهي
تعرف أيضا أنه قادر على
العمل هؤلاء الأفراد يمكن أن
يشكلوا قوة فاعلة يمكن أن
يستلمها الحزب في النهاية
دليلا على مصداقيته.. إن لا
تخل لإدعاء بعض القيادات بأن
النظام الفردي يشكل خطورة
بالغة على مستقبل الأحزاب في
بلدنا لكن يجب على الأحزاب
وبخاصة أحزاب المعارضة أن
تقف مساندة لبرسحها حفاظا
على وحدتها وفوتها وحتى
تستوعب الدرس من الرئيس
وهو الذي كشف عن حرصه
على نزيهة الانتخابات حينما
أصدر القرارات الجمهورية
بقوانين قبل انعقاد مجلس
الشعب بإمارة تنفيذية الجداول
الانتخابية في إطار دعوته إلى
الإيجابية والمشاركة السياسية
لشعب حيث قرر فور تنفيذ
من أجل التمسك في جداول
الناخبين بدءا من أول نوفمبر
حتى آخر يناير من كل عام
د ٣ أشهر.

كشفت عن نفسها في موالب
هذه القيادات أنها قيادات
إدمت والتكويش الذي يتميز
بأنه يضاعف أعداد ذوي
الحاجة إليهم الذين يصبحون
قوة يستعملون منها سيطرتهم
ونفوذهم ويقامعون. من غريب
جدا حتى الحاجة السياسية
التي هي المتنفس الوحيد
للشعب، فإنهم يرغبون في
السيطرة عليها.. لعدم
تكوينهم التخل كما كان في
الستينات مصدر) وحيدا
ويتما لتصنيع القيادات.
لكن لكل جماعة إجابيات في
هقيمتها في نظري وقد أكون
مخطئا.. أنها أكدت أيضا
الازدواجية الفكرية لدى بعض
القادة ففي الوقت الذي
تتصايح فيه بالدعوة إلى
الانفتاح إلى عالم أصبح قرية
كونية تطف وقفة أخرى مضادة
تماما عنهما حينما سعاة
الاختيار فقد شهدا الحزين
إلى نظام القوائم ليس لأنه
يطبق في الدول الديمقراطية
أعزقة ولكن لأنه هو نفسه
نظام التشريع من خلال
الاقتصاد القومي والاتحاد
الاضراكي الذي كان يحرم
التشريع من خارجه ليخلق
بفرقاء وجماعات دوسية،
ضاربت الوضعية على حق
التشريع الذي كلفه الدستور
نكل مواطن رغم أن الرئيس قد
الهي ما كان يسمى بالمساعة
السياسية. وللأسف فقد قاتم
لكن لم يفت الرئيس.. أنه يريد
فجسلا لا يخضع للتهديد
مالمعن في عدم دستوريته.

وبالإجتماع على رفض نظام
القوائم في الانتخابات القادمة
لكن الرئيس حسم الأمر وأبقى
نهائيا على النظام الفردي الذي
أكد أنشراح الرئيس إلى حرية
المشرعين في التشريع
باوراقهم دون سيطرة مراكز
القوى السياسية عليهم
والخليفة أنما كذا قد صعد
أنفسنا يوم أعلن الحزب
الوطني الموافقة بالإجماع على
النظام الفردي ووجهنا التحذير
لحزب عنما رفض أن يطبق
نظاما للانتخابات هو في
حقيقة «دبعة» من صنع يده.
ولقد وقها. ولعلم يتكرون.
أن هذا القرار قد كسر موجة
الاحتياط لدى البعض من
مستقبل الانتخابات يعلق عليها
الجميع أملا كبيرة في التغيير
ونهيئة المناخ لاختبارات
سليمة توفر الضمانات
الحقيقية لنزاهة الانتخابات.
لكن الأمر المثير للنمشة
والاستفزاز من تلك «الغمامة»
المفاجئة التي غطت سماء
حياتنا السياسية حول
وتراجع الحزب الوطني عن
قراره وهو في الواقع جاء
انعكاسا لحالة غريبة ظهر
عليها بعض قيادات الحزب
الوطني التي تصر لأول مرة
على إعمال قرار «التغيير» رغم
أنه يتعارض مع الاستقرار..
فبدأ الأمر وكأن النظام
الانتخابي في بلدنا هو النظام
الوحيد الجدير بالتغيير.
وحتى لا ننظم الناس فأنسى
أرى أن السمة الجوهرية التي



وحتى نستوعب الدرس من الرئيس فائذا لا بد أن نكمل مشواره بتحقيق الأماني الأنية:

● اعتبار المساس بنزاهة الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون وهذه الأمنية لم تأت من فراغ فقد انتقلت جريمة تزوير الانتخابات من مرحلة الاتهام إلى مرحلة الثبوت في أحكام قضائية نهائية طازجة مثل حكم الاستئناف لصالح الدكتور حلمي الحديدي ويجب ألا تقلل ونحن نحسب جوا سياسيا شجيع على ممارسة الحرية واحترام الديمقراطية من خطورة جريمة التزوير التي تتعارض مع الشرعية البرلمانية والفرعية السياسية. ناهيك عن آثارها المدمرة في علاقة الناخب بمرشحيه ورؤيته لحوقف السلطة منها.. فالعادم والسخط الشعبي في العادة قد ترسبا في وجدان الناخب عندما يلقى بأنه يعطى صوته لمرشح ما ولكنه يفاجأ بمرشحين آخرين يحتلون المواقع.. وتندب الشعب قائلا: يبدو أن السالة «مقسمة» بين أناس يأخذون الأصوات، وآخرون يأخذون الكراسي. ● عظم المسئولية وجسامتها في الترشيح

لانتخابات الفردية تمسك في النهاية برقية الأحزاب وليس من صالح أي حزب خاصة حزب الأغلبية الحاكم أن يرشح من نخوم حولهم الشبهات مهما بلغ حجم راسمالهم وجاههم ونفوذهم.. بل وعلمهم.

● أيضا فإن هناك مسؤولية سياسية تمسك بريقة الحكومة التي ينسب لها شرف إجراء انتخابات نزيهة أو غير نزيهة.. وهي مسؤولية إصدار قرارات ملزمة حول فرص النعابة للكفافة للأحزاب والتجمع الشرعي المسؤول لاعلان عن برامج وأفكار المرشحين وماذا لا نشأ بوائز

للمتقون الانتخابية في محاكم مجلس الدولة تعمل ليل نهار خلال فترة الانتخابات للفصل خلال ١٨ ساعة.

أيضا لماذا لا يطبق في بلادنا نظام الصناديق الشفافة ناكيدا لعودة الشفافية إلى صندوقنا الانتخابي.

أيضا لماذا لا يوضع نظام واضح وقاطع للتحقق من شخصية الناخب.

● إن يعطى المواطن أيضا من مسؤولية اختيار مطلبه في ظل هذا المناخ.. عليه ألا يتخذ بالشعارات فقد ذاق مرارة طعم مرارة الاختيار حينما اختار من انصرف عن مصالحه وانفرد لصالحه هو وحده في الانشغال عنه. وما هو يعود اليوم لفتح صفحة جديدة صفحة انتخابية مليئة بالأسراف في السعود والأمانى.. والتقرير القروض لواقف غير آلفة تحت ألقية..

ناهيك عن سلوكيات عديدة يرمسها المواطن في صمت.. وإنما لا أشك لحظة في جدارة الوعي الانتخابي لدى المواطن المصري الذي هو سياسي بالقطرة التي فطره الله عليها يلتقط الحقيقة بحس المعاناة قبل أن تسعي إليه كاشفة عن نفسها لكنه في كل الأحوال لا يبوخ بها كثيرا.

فالقضية.. من وجهة نظرنا.. تكمن في أزمة «التصديق» الانتخابي التي أصابت المواطنين.. خاصة المثقفين.. بالإيجابيات في ظل شعور بغضب بأن القرار قد اتخذ سلفا وأن كل مايجرى هو عبارة عن ديكورات لتعميق الشكل الديمقراطي.. لكنني في نفس الوقت أتوجه إلى هؤلاء المواطنين بأن كل المؤشرات تتجه إلى أن هناك رغبة صادقة في توفير النزاهة للانتخابات بشرط الإتيان عن الفوضى والشعارات الخادعة التي نهز الاستقرار.. ونحن نتمسك بالاستقرار الذي يضع كل شيء في عينته.

ذلك هي قضية القضايا.. فهناك من يفسر الاستقرار على أنه الكبت للحريات دون تفرة بين ماهو للمصلحة العامة وماهو للمصلحة الخاصة وأيضا هناك من يسي فهم طبيعة الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد..

لكننا نريد أن نضع حدا

واضحا بين: — من يرغبون في خلط الأوراق

لمصالح شخصية

وبين من يحرصون في حوارهم ومعارضتهم على تحقيق الأصلاح.. كمانا خلطوا للأوراق.. وكمانا استثمارا لزامات فالشعب يؤمن بأنه لا يصح إلا الصحيح.

وفي النهاية فأنني لست بحاجة إلى أن أكرر الإصداء الإيجابية الواسعة لقرار الرئيس ومغزى القرار.. لكن الأمر يحتاج أيضا إلى قرار يطبق النظام الفردي في المجالس الشعبية المحلية حتى لا تكون مصر هي الدولة الوحيدة في بلاد العالم التي تطبق نظاما مختلطة للانتخابات في مجالسها النيابية والشعبية.

محمود معوض



المصدر : **السلامة**

التاريخ : **١٩٩٥ مارس** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على مسئولية كمال الشاذلي

التعب لم مقاعد مجلس

الشوي كيف تواجهون المشكلة؟
● فعلا نحن في مشكلة اعترف بوجوبها.. العضلة هي كذرة الكوادر الصالحة للموقع الواحد.. والحزب غني بكوادره وقياداته

● قلت له: هل هناك فروق بين المرشحين للشعب والمرشحين للثوري وهو المجلس الذي له طبيعة خاصة في ممارسة اختصاصاته المخصوص عليها في الدستور؟

● قال مستخدما عبارات التشويق التي تهم عن جديد.. الفرق هو ان شرط الترشيح لمجلس الثوري هو شرط السن التي يجب الا تقل عن ٣٥ عاما.. بينما الشرط في المرشحين لمجلس الشعب هو ٣٠ عاما.

● قلت له: ذلك مخصص عليه في القانون.. انا اسأل عن الفروق الموضوعية التي تتناسب مع طبيعة الممارسة تحت قبة المجلس؟

● ضحك.. وقال لا جديدا
● مادام الامر كذلك.. ما هي المبررات الزمنية لهذه الانتخابات؟ وهل تتوقع ان ينفرد الحزب «التكويش» على كل الدوائر أيضا؟

● قال في استغاضة: انتخابات مجلس الثوري ستجرى في اوائل يونيو القادم ومن المفترض ان مجلس الثوري سيرجع جلساته فور اقراره خطة الدولة للعام القادم في اول ابريل القادم.. كي يتفرغ الأعضاء للدعاية والتحرك الانتخابي في دوائرهم. اما كناية «التكويش» فهي عبارة لا تعبر عن الحقيقة فهناك انتخابات مفتوحة أمام مرشحين من كل الاحزاب والمستقلين والجميع تتاح له الفرصة لأفراح النخب.. ولا مصلحة للحزب في اجبار أي

بصفته مسئولا حزبيا قبل ان يكون مسئولا زاريا قال لنا كمال الشاذلي في اول تصريح له حول معايير الاختيار في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الثوري وهي وشيكة.. قال حسن السمعة.. ثم حسن السمعة.. ثم حسن السمعة.. بعدها تأتي الشعبية ومعايشة الجماهير والقدرة على حل المشاكل.

في رده على سؤالنا بان القرار في النهاية سيكون قرار من قاطعنا قائلا:
القرار هو قرار القاعذة الشعبية التي تترشح من المنبع.
● قلنا له ان اياكم مقبول

اسم اي
راغب في ان يبدأ رحلة الترشح من القاهرة؟
● قال

يسنون لسف ولا دوران لا مجاملات في الاختيار لان الهدف الذي يؤكد عليه الرئيس دائما بصفته رئيسا للحزب الوطني هو الصالح العام.

● قلت: الصالح العام للحزب ام؟

● قال مقاطعا: الصالح العام لمصر الذي هو فوق الاحزاب.

● قلت هل الحزب ينوي الدخول بمرشحين له في جميع الدوائر في مجلس (الثوري أيضا)؟

● قال: ان الدوائر الخالية التي ستجرى فيها الانتخابات التكميلية ٩٠ دائرة منهم ٨٦ عضوا هم نصف المنتخبين و٤ أعضاء جدد للدائرتين الجديدتين في المنوفية والإسكندرية.

● سئره جميل.. لكن المؤشرات يا أستاذ كمال تقول: ان هناك نهما اخذ شكل المصراع والتهاوت من قياداتكم على الترشح.. في ظل حسية تزيغ قياداتكم على مقاعد



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٨ مارس ١٩٩٥**

تأخب على اختيار مرشحي
الحزب والعبرة في النهاية
بالصندوق ان لا تكويش.

● قلت هل سيعلن الحزب عن
اسماء مرشحيه في المساعات
الاخيرة التي تسبق لانتخابات
كما هي عابته؟

●● قال لا.. الحزب سوف
يعلن اسماء مرشحيه في
أواخر مارس القادم.

● قلت هل سترفع مجلس
الشعب هو الآخر جلساته في
هذا التوقيت لمساندة مرشحي
الحزب؟

●● بالطبع.. لا.. فمجلس
الشعب له منته الدستورية
التي يلتزم بها.

● لا اعتقد انه سيكون هناك
انتظام للجلسات في ظل هذه
الانتخابات التي سيكون لها
تأثيرها على انتخابات مجلس
الشعب؟

●● هذه امور طبيعية
تحدث في كل بلاد الدنيا لكن
بعد اقرار المجلس للموازنة
العامية والخطة العامة للدولة
سوف يقوم اعضاء مجلس
الشعب بواجبهم الحزبي
لمساندة زملائهم في انتخابات
الشورى.

● طالبتكم في الحوار
الوطني بفتح مجلس الشورى
اختصاصات تفويض له
الفرصة.. وهو بملك الخبرات
العلمية.. لكن الواقع يقول: ان
هذا المطلب لم ير النور؟

●● هذا غير صحيح فإن
مجلس الشورى يكلف من
الرئيس بإبداء رأيه في بعض
القضايا وقد أحال إليه
الرئيس بعض التشريعات
الهامة.. وسوف يعرض على
مجلس الشورى لأول مرة في
هذه الدورة ملامح الموازنة
الجديدة للدولة بالإضافة إلى
الخطة.



المصدر : الصحافة

التاريخ : ١٩٩٥/٣/٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ردود الأفعال .. للحكم في قضية انتخابات

الحديدي .. تتزايد بمناسبة قرب الانتخابات

الدكتور صوفى أبو طالب رئيس

مجلس الشعب الأسبق

مجلس الشعب ليس

دائها سيد قراره

• أجرى الحوار : زكريا أبو هرام المحرر البرلماني لـ « آخر ساعة »

من المؤكد أن تباين الآراء واختلافها وتنوعها في أي قضية يفرى المناقشة فيها ودالما يأتي بلجديد .. وعندما تكون القضية المثارة . هي قضية الانتخابات وعزوف الناخبين وسلبيتهم .. وتزييف إرادة الناخبين وضرورة القضاء عليها . فإن الأمر مهم ويحتاج إلى المزيد من الآراء خاصة وإننا في عام الانتخابات فعام ١٩٩٥ سيشهد انتخابات مجلس الشعب وأيضا الجديد النصفى لمجلس الشورى .

وقد اختارت « آخر ساعة » .. هذا الأسبوع الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق والبرلماني الكبير لتستطلع رايه للاستشارة به في رسم خريطة المستقبل لحياة سياسية أفضل .. دعائها انتخابات حرة طليعة ونزيهة .

• **إذا خرجت السلطة التشريعية ..**

عن الشرعية الدستورية والقانونية ..

جاز الطعن في عملها أمام القضاء



العالمين في الدولة وقال إنها تحرية جديدة، بالاعتناء لضمان سلامة العملية الانتخابية والارتفاع بمستوى أعضاء اللجان ..

● أدانت المحكمة سلبية المواطنين في الانتخابات لها رايك في هذه الظاهرة وكيف يمكن القضاء عليها ؟

● يقول الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق : سلبية الناخب المصري ترجع لعدة أسباب منها تقضي الامة السياسية وإن كانت قد تناقصت هذه الظاهرة بعد انتشار الراديو والتليفزيون ومنها ما يرجع إلى نظام الحكم فمنذ قيام الثورة إلى دور النخب أو كاد في المشاركة في القرارات العصرية وهو ما عرف في حين باسم الشرعية الثورية وبتمثل هذا المعنى بسيادة نظام الحزب الواحد وسلب حق المرشحين في الترشيح وإعطاء هذا الحق للتظيمات المتعاقبة وكان أبرزها للاتحاد الاشتراكي فهو الذي يوافق أو يرفض ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الامة أو غيره حتى النقابات

وفي عام ٧٦ ، بدأ الاتجاه نحو إلغاء نظام الحزب الواحد بقيام الثنائيين ومن بعدها قيام الأحزاب غير أنه لم يكن لها فاعلية في الشارع السياسي نتيجة لتعود الناس على مدى ربع قرن أو يزيد على نظام الحزب الواحد وسلب حق المرشحين في الترشيح وإعطاء هذا الحق للتظيمات المتعاقبة وكان أبرزها للاتحاد الاشتراكي فهو الذي يوافق أو يرفض ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الامة أو غيره حتى النقابات

وإذا علم ذلك في عدم فاعلية الأحزاب كلها باستثناء الوفد نشأت من عيامة الاتحاد الاشتراكي فظل نظام الحزب الواحد والنظام الشمولي مسيطرا على عقلية القائمين بالأمر في الدولة . كل هذه الأسباب دفعت بالناخب المصري إلى السلبية التي نشكر منها وجبنا لخدنا بنظام الانتخابات بالقائمة منذ سنة ١٩٨٢ أحس المواطن بأن دوره هامشي في الانتخابات والحزب الذي ينتمي إليه هو الذي يحدد المرشحين بينما هذه العوامل كلها ورايتي قبلها أيضا أن النظام الحزبي في مصر يظل عديم الفائدة وعدم الفاعلية طالما ظلت الدولة قائمة على نمطية الأمور الاقتصادية . لأن النظام الحزبي يعنى تمديد وتباين المصالح والأيديولوجيات .

والنظام الحزبي منذ قيامه عقدنا في ٧٧ خرج الأحزاب بأيديولوجية معينة لايجوز الخروج عليها .. وهي متعارف بالبداهة الأساسية التي يلتزم بها الحزب ومنها النظام الجمهوري والشرعية الاسلامية والسلام الاجتماعي وعدم

وقد أكد الدكتور صوفي أبو طالب على أن خروج المواطنين عن سلبيتهم في الانتخابات لا يكون بالقانون وإنما يأتي ذلك مع التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي . وأيد استاذ القانون الكبير والبرلماني البارح ما انتهت إليه محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد في حيثياتها في قضية انتخابات الدكتور حلمي الحديدي بضرورة عدم سقوط جريمة تزوير إرادة الناخبين بالتقدم لأن ذلك سيؤدي إلى تخويف وردع من يفكر في القيام بهذه الجريمة البشمة .

وقال أن تعود الناس على مدى ربع قرن أو يزيد على نظام الحزب الواحد يحتاج لوقت طويل لكي يتغير مفهومهم عن التعددية الحزبية وممارسة دور فعال في النشاط السياسي . وإن النظام الحزبي منذ قيامه ألزم الأحزاب بأيديولوجية معينة لايجوز الخروج عليها ومن ثم الاختلاف بين الأحزاب لا يظهر إلا في تفاصيل من الناحية الأيديولوجية بل الخلاف فقط في التطبيق !!

وأضاف أنه أن الأوان لعدم جواز الجمع بين الوظيفة وبين عضوية البرلمان لأن ذلك انعكس على ولاء النائب وجعل الناخب يرى أن هناك فريقا من النواب أدوات في يد الحكومة في البرلمان .

وقال إنه إذا خرجت السلطة التشريعية في عملها عن الشرعية الدستورية جاز للسن في عملها أمام القضاء وهو ما يعني أن المجلس ليس دائما سيد قراره فهو يخضع لرقابة جهات أخرى في بعض ممارساته مثل القضاء كما أن لرئيس الجمهورية الحق في عدم التصديق على أي قانون يصدره مجلس الشعب وله الحق في أن يرده إلى المجلس لإعادة النظر فيه ورحب الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق والاستاذ الداعمي الكبير . استاذ القانون - رئيس جامعة القاهرة الأسبق - بما طالبت محكمة استئناف القاهرة بضرورة مشاركة أساتذة الجامعات وكبار

● لابد من تشريع بإلزام المرشحين بدفع التعويضات من جيوبهم



● نعم .. يجب ألا تسقط جريمة تزوير الانتخابات بالتقادم

الذي كان مطلقاً كان طبيعياً أن يسمح للموظفين بمعضية البرلمان لأن كل الكفالات كانت موظفين ولكن بعد التحرير الاقتصادي اعتقد أنه أن الأمان لعدم جواز الجمع بين الوظيفة وبين عضوية البرلمان لأن وراء النائب في ظل الوضع القائم سيكون موزعاً بين مصلحة الشخصية وولائه لوزيره وبين ولاءه لمصلحة البرلمانى كائناً مما أدى إلى وجود انطباع لدى الناخبين بأن فريقاً من النواب هم أدراك في يد الحكومة في البرلمان ولائمة لمسئولهم الانتخابي في الاختيار لأن النائب سيكون ممثلاً للوزير أكثر من تمثيله لمصلحة الناخب .

الخروج من السلبية

● كيف يمكن الخروج من هذه السلبية وهذا العزوف ؟
وعن ذلك يرد الدكتور صوفى أبو طالب :
يقوله : إن الخروج من هذه السلبية في نظري لا يكون بالقانون وإلزام الناس بوضع أصواتهم بل تتولى التلقائية ذلك مع التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي . فكلما خلت قبضة الدولة على النشاط الاقتصادي - وهو ما بدأناه في السبعينيات ومعتقنا تطبيقه بعد التحول الاقتصادي - إلى نظام الاقتصاد الحر منذ عام ٨٦ - أدى ذلك إلى تحرير إرادة الناخب بحيث يختار الحزب الذي يستطيع أن يرفع من مصالحه الاقتصادية ومن ناحية أخرى يضمن إعادة النظر في قانون الأحزاب بحيث يسمح لها بأن تتباين برامجها واعتقد أن هذا التطور يشق في الاقتصادى والأيدىولوجى سيحتاج إلى جيل

جواز قيام أحزاب على أسس فئوية أو دينية وعدم جواز المنافسة بيماءة تخالف الدستور القائم ومن ثم الاختلاف بين الأحزاب يكون في التطبيق لهذه المبادئ ولذلك لا يظهر أثره للناس من الناحية الأيدىولوجية أما من الناحية الاقتصادية فطالما أن النشاط الاقتصادي في يد الدولة فالنائب لا يجد له مصلحة في إعطاء صوته لغير الحزب الحاكم فلي يده إثارة القارى وبمدها بالمياه والتعليم والتشوين والتوظيف . الخ . كل ما ذكرته من قبل يؤدي ولاشك إلى سلبية الناخب المصري .

أشرف إلى ذلك أن توعية المرشحين للانتخابات ساعدت على سلبية الناخب فمنذ قيام الثورة سمح لفريق من الموظفين الذين وصلوا إلى درجة مالية معينة بالجمع بين وظيفتهم وعضوية البرلمان مما أدى إلى ضعف البرلمان في مواجهة الحكومة وتراخى الحزب الرقابى للبرلمان على الحكومة فلى ظل النظام الاشتراكى

● اشتراك أساتذة الجامعات وكبار العاملين في الإشراف على الانتخابات .. تجربة جديدة بالاهتمام



● سلبية المواطنين .. تكمن في الاعتقاد بان صوت الناخب .. عديم الفائدة ولا تأثير له !

● آ ن الأوان .. لعدم الجمع بين الوظيفة وعضوية البرلمان لأن هناك فريقا من النواب يعتبرون .. أدوات في يد الحكومة !

الحديث منها ولاتنفيها فإذا ما انحصر دور الدولة في أداء الخدمات الأساسية وسمح بجانبها للقطاع الخاص بالتدخل متفلسة يكون لدى الناخب في هذه الحالة حرية الاختيار بين ما تزوده الدولة من خدمات وما يقدم به الأفراد والقطاع الخاص من خدمات إذا لم يجد مكانا في المدرسة الحكومية سيد في مدرسة أهلية وإذا لم يجد مواد تموينية أومستلزمات إنتاج في شركات الحكومة سيدها في القطاع الخاص . ونتيجة لكل ذلك ترد لدى الناخب العدوى لانتخاب بأن صوته عديم القيمة في العملية الانتخابية ومن ثم يعزف عن المشاركة فيها وخاصة أن اللجان التي تشرف على الانتخابات تتكون من صفراء الموظفين ليس لديهم وعي سياسي كامل وتمت تربيتهم في ظل النظام الشمولي ويعتبر أن إشرافه على الانتخابات به يحاول أن يؤدي بأى شكل وينتهى منه .

الانتخابات وأسلوبة الجامعات

● علي ذكر صفراء الموظفين فإن إشرافهم في الانتخابات يسهل التأثير عليهم من المرشحين والمعلمة نادت أن يكون في عضوية اللجان بجانب القضاء كبار العاملين في الدولة وأسلوبة الجامعات وهو أمر يطعن الناس على سلامة الانتخابات وحديثها فما رأيك ؟

— يرى الدكتور صوفي أبو طالب : أن إشراف رجال القضاء والذات والقصد رجال القضاء هنا وليس الهيئات القضائية الأخرى يؤدي بلا شك إلى جديفة العملية الانتخابية وإلحاق ذلك أن اللجنة العامة برأسها قاض وفي نفس الوقت يشرف على لجنة فرعية في نفس مقر عمله كمشرف عام على اللجنة العامة تجد أن عدد المفسرين في اللجنة الفرعية التي يشرف عليها القاضى عند محدود جدا لأنه يمثل الصورة

بأكمله لكي يتعود الناس على نظام الحرية الاقتصادية ومايستتبعها من استكمال مسيرة النظام الديمقراطي .

شراء الأصوات

● هناك خوف من البعض بأن يتم السيطرة لأصحاب رأس المال وشراء الأصوات وأن يدخل البرلمان من هم يملكون أكثر فما رأيك ؟

— يؤكد الدكتور صوفي أبو طالب : بأن هذا الرأي يعبر لدى انصاره عن نظرة شمولية ناتجة عن تربيتهم السياسية في ظل النظام الشمولى السابق لأن شراء الأصوات هو أمر يحدث في كل انتخابات في كل بلاد العالم بصورة متفائلة لاتكون فقط ببلغ مبالغ مالية للناخب بل يأخذ صورا متعددة منها أداء خدمات معينة للناخب وفي ظل نظام الاقتصاد الاشتراكي واجتراك الدولة للخدمات والأشعة الاقتصادية فهي تستطيع أن تدفق على من تشاء وتكاف يدها عن تشاء ومن ثم يكون شراء الأصوات هنا ليس من جانب أفراد بل من جانب النظام الحاكم وهو أشد أنواع القهر والديكتاتورية .

فالناخب الذي يرغب وجود مكان لابنه في المدرسة أو لثلاثة قرية أو توظيف أحد أن نلقه من مكان لأخر سيكون باليقين تحت رحمة السلطة التي تتولى هذه الأمور بصفة مستتية أما شراء الأصوات من جانب المرشح فيكون لفترة عارضة أثناء الانتخابات وفي حالة محددة وفي الانتخابات ويؤزل أثرها بانتهاؤها وقد يستجيب الناخب وقد لا يستجيب وأهم من ذلك أن شراء الأصوات الانتخابية من جانب المرشح كأحد يمكن معالجته بقانون يمنع ذلك ويحد منه أما بالنسبة لتأثير السلطة على الناخب فلا يمكن



للشعب والخدمات الصحفية والمعلومات

الحقيقية للحاضرين في الانتخابات بعض اللجان الأخرى حيث تصل في الريف بأكثر إلى ما يقرب من ٩٠ ٪ حضورياً .
والأمر يقتضي أن يكون الإشراف على كل لجنة فرعية لأحد القضاة وهذا مستحيل إلا إذا أجريت الانتخابات في عدة أيام متتالية . الأهم من ذلك في نظري الوعى الانتخابي لدى المرشح ولدى الناخب بمعنى إذا كان لدى المرشح وعي انتخابي جيد فإنه يختار مندوبين عنه في اللجان الفرعية على مستوى عال في الكفاءة وفى هذه الحالة لا يمكن تزوير إرادة الناخبين لأن مندوب المرشح سيحصل دون ذلك أما أن كان مندوب المرشح ليس على المستوى المطلوب أو استحال عليه اختيار مندوب له في إحدى اللجان الفرعية فإنه تجرى عملية تزوير لإرادة الناخبين لصالح مناس ذلك المرشح ..

وسلك اشتراك أساتذة الجامعات وكبار العاملين في الدولة في الإشراف على الانتخابات تجربة جديرة بالاهتمام وإن كنت أشك في جواز

إقبال مثل هذه النوعية من الشخصيات في الإشراف على الانتخابات إنما اعتقد أنه إذا احس هؤلاء بجديرة العملية الانتخابية وإمعية دورهم فيها فقد يؤدى ذلك إلى قبول بعضهم في الإقبال عليها ويمكن الاستفادة بهم إذا قبلوا الإشراف على بعض اللجان .

تزييف إرادة الناخبين

● طالبت المحكمة بعدم سقوط جريمة تزوير إرادة الناخبين بالنظام شأنها شأن جرائم التعذيب فما رايك ؟

— يقول الدكتور صوفى أبو طالب : اعتقد أن هذا الرأي له رجاءته ويؤدى إلى تخويف ودفع من يلكر في القيام بهذه الجريمة البهيمية ومن ثم لابد من تعديل التشريع مما يجعلها جريمة مؤبدة لا تسقط بالتقادم .

● يجب إلزام المزينين في الانتخابات بدفع الغرويضات من جيوبهم ولا يتحملها عنهم دافعوا الضرائب هكذا نالت المحكمة فكيف يمكن تطبيق ذلك ؟

— على الفور قال الدكتور صوفى أبو طالب : عقوبة التزييف في الانتخابات يمكن أن تتضمن عقوبات مقيدة للحرية كالخمس أو غرامة مالية ويمكن أن يضال إليها إلزام من ثبت في حقه التزييف أن يدفع التنويرش الذى يقضى به القضاء لصالح المرشح الذى سبقت فى الانتخابات بسبب تزوير إرادة الناخبين وهذا بطبيعة الحال يقتضى تعديل التشريع القائم وهذا يساهم في الحد من التزييف ويدفع ضعاف النفوس الذين يشتركون في الإشراف على الانتخابات إلى الإبتعاد أو إبعادهم عن الانتخابات .

تعديلات ترميمية

التاريخ : مارس ١٩٩٥

● يطالب البعض بسرعة إجراء تعديلات تشريعية للقضاء على الموقفات الانتخابية ، فهل في رايك تحتاج إلى مثل هذه التعديلات ؟
— قال الدكتور صوفى أبو طالب : الموقفات التى تمنح حرية الناخب في التعبير عن رايه لا يعالجها التشريع إنما تعالج بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى وإزدياد الوعى السياسى ويوجد مناخ عام للحرية السياسية والاقتصادية ، والمناخ العام يتكون من مجموعة إجراءات ونظم وقوانين تهيء للمواطن أن يعبر عن رايه بصراحة دون خوف أو وجل إنما الموقف الذى يقضى من فصله أو معاقبته من جانب رئيسه إذا لم يدل بصحته ، هل تتوقع من مثل هذا أن يدل رايه بحرية وكذلك الموقف في الإدارة المحلية أو في الداخلية الذى يحاسبه

رؤسائه على أساس نجاح مرشح حزب بعينه أو سقوطه هل تتوقع من أن يكون محايداً في عمله .

سيد قراره

● مجلس الشعب ليس دائماً سيد قراره ، هكذا قالت المحكمة ماركه في ذلك ؟

— وهذا رد للدكتور صوفى على الفور قائلا : « سيد قراره » جملة تدعى صاحب الاختصاص ولكنها أسهل في النطق وأقرب لعامة الناس من فكرة صاحب الاختصاص ، وكل جهة في الدولة وكل من يتولى عملاً عاماً في الدولة حدد له القانون اختصاصاً معيناً هو صاحب هذا الاختصاص في الحدود التى رسمها له القانون ، والمستقر أن مجلس الشعب اختصاصات معينة تشريعية ورقابية دون أن يشارك فيها أحد ومن ثم فهو صاحب الاختصاص المطلق في هذه الأمور وهو ما يعبر عنه بتفسير « سيد قراره » بجانبها توجد اختصاصات أخرى تخضع لرقابة جهات أخرى فهو هنا لا يتفرد بالقرار بل تشارك جهات أخرى أو ترتأيه جهات أخرى مثل مجلس الشعب صاحب سلطة التشريع غير أن قرارات في هذا الشأن تخضع لرقابة المحكمة الدستورية فإذا ما أصدر قانوناً فيه مخالفة للدستور تستطيع المحكمة الدستورية أن تقضى بعدم نفاذ هذا القانون كذلك يجب أن يصدق رئيس الجمهورية على القانون الصادر من مجلس الشعب ومن حقه أن يرده إلى المجلس وإعادة النظر وفي ذلك ليس دائماً سيد قراره .. لأنه يخضع لرقابة جهات في بعض مراسلاته وفى مقاديرها القضاء .

الرقابة الدستورية

● قالت المحكمة إن حصانة الأفعال البرلمانية تخضع لرقابة القضاء ومسائله إذا هي خرجت عن التشريعية الدستورية والقانونية فما رايك ؟

— قال رئيس مجلس الشعب الأسبق : إذا



التاريخ : ١٩٩٥ مارس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● كل عدد الطعون في المجلس الحالي ما هو رأيك فيها وما هي أسبابها ؟
— قال الدكتور صوفى أبو طالب : الطعون باستمرار هي طعون في صحة العضوية ، كل مرشح يسقط في الانتخابات يطعن في ذلك ، وبالنسبة لهذا المجلس فقد وجد أن عدد الطعون كبير ، وأهل هذا العدد الكبير ونشر قرارات المحكمة في التحقيقات ومناقشتها في مجلس الشعب هو الذي جعل الناس تنتهى إلى أن المجلس سيد قراره وخاصة أن المجلس لم يستجب لعدم صحة العضوية التي انتهت إليه محكمة النقض في تحقيقاتها إلا لحالات قليلة . ومعظم الحالات لم يأخذ المجلس برأي محكمة النقض .

في العدد القادم
أستاذة الجامعت وكبار المحامين
بالدولة يرحبون بالمشاركة في
الإشراف على الانتخابات

خرجت السلطة التشريعية في عملها عن الشرعية الدستورية أو انخرعت فيما تصدره من تشريعات جاز الطعن في عملها أمام القضاء وهنا يفرق العلماء بين نوعين من نشاط البرلمان العمل البرلماني والعمل الإداري . أما عن الأعمال الإدارية فهي تخضع لرقابة القضاء والعمل البرلماني فهو النشاط السياسي والقانوني الذي يمارسه الأعضاء داخل البرلمان وإلى حدود اختصاصه منها الفصل في صحة العضوية وهو عمل برلماني أما على نشاط عضو البرلمان خارج المجلس مثل ارتكاب جريمة أو بيع وشراء ، فهو

ليس من الأعمال البرلمانية فيخضع مثله مثل الآخرين للقضاء وفي خصوص العمل البرلماني اللغة والقضاء مستقل على أنها بتدريجي محضة للبرلمان ولا يتدخل فيها القضاء ويظهر اتجاه جديد منذ وضع سنوات بيع إخضاع العمل البرلماني لرقابة القضاء وهذه الرقابة لا تمتد إلى القرار نفسه وإنما إلى إبطائه بل نظر القرار صحيحا ولكنها تقضي بتعويض من أصابه ضرر في هذا العمل وهذا الاتجاه هو ما طبقته المحكمة بالنسبة لقضية التعويض التي رفعها الدكتور العميدى وتم الحكم لصالحها فيها وهو اتجاه موجود في مجلس الدولة أيضا وصدرت به عدة أحكام .

الفصل في صحة العضوية

● يرى البعض أن صحة الفصل في العضوية ثلاثة بين محكمة النقض ومجلس الشعب نفسه فما رأيك ؟

— يقول الدكتور صوفى : الدساتير والنظم السياسية تختلف بعضها يجعل التحقيق والفصل في صحة العضوية من اختصاص البرلمان نفسه باعتبار أنه عمل سياسي في المقام الأول والبعض الآخر يمنح ذلك لجهة قضائية والنظام المصري يجعل التحقيق في صحة العضوية من اختصاص محكمة النقض كجهة محايدة لتتأكد الحقيقة دون مجالسة أو تأثير لما الحكم بصحة العضوية من عدمها فيكون للمجلس نفسه بأغلبية معينة ومن ثم يكون التحقيق وقرار محكمة النقض أشبه بتطبيق النهاية وقرار الإصالة إلى المحكمة . والمحكمة قد تأخذ بذلك أو لا تأخذ وكذلك بالنسبة لمجلس الشعب يأخذ بما انتهت إليه محكمة النقض وقد لا يأخذ وهو يخضع في ذلك لموازين سياسية أكثر منها قانونية ، فمثلا قد يكون عدم توقيع موظف على أحد كشوف الانتخابات سببا يؤدي إلى إعلان الانتخابات في نظر محكمة النقض وقد لا يأخذ المجلس بهذه النتيجة باعتبار أن ذلك لا يؤثر في صحة الانتخابات .

والدك فإن سيد قراره مسألة سياسية قانونية . بمعنى أن المجلس هو صاحب السلطة التقديرية فيما يصدر عنه من أعمال طالما لا توجد مخالفة للدستور ولا انحراف في السلطة .



حزب العمل المصري سيخوض الانتخابات بتحالف مع جماعة الإخوان المحظورة

□ القاهرة - من محمد صلاح:

أكد المهندس إبراهيم بشري رئيس حزب العمل المصري المعارض أن التحالف القائم بين حزبه وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة سيتم خلال الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، مشيراً إلى أن التحالف مع الإخوان خلال انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧، كانت له نتائج ايجابية وعلمية، ورأى أن التنسيق بين قوى المعارضة السياسية للوقوف امام الحزب الحاكم يجب ان يتسع، وتابع بشري في حديث نشره امس صحيفة «الشعب» التي يسنرها حزب العمل أن جماعة الإخوان المسلمين تتعرض لهجمة، حيث رصدت السلطات الأمنية اجتماعات قامت انهم يستعدون فيها لخوض الانتخابات المقبلة، وهو امر طبيعي لا يغالب عليه القانون، وكرر مطالبه حزبه بأن تؤمن الحكومة ضمانات لسلامة العملية الانتخابية من بينها أن يتولى القضاء الاشراف الكامل عليها.

وتساءل عما معنى ان يحض الرئيس حسني مبارك احزاب المعارضة على المشاركة في الانتخابات من دون توافر تلك الضمانات، وقال: «ستخوض الانتخابات لأن مجلس الشعب الحالي لا يعمل بالفعل اتجاهات الشعب ويسمع الآن دعاوى تقول بتشكيل وزارة مصفاة للإشراف على الانتخابات أو الاستعانة بمراقبين دوليين، وفي اعتقادي أننا سنوفر على انفسنا ذلك اذا وقرنا الضمانات اللازمة».

ونفى وجود الصلات مع الحكومة للتنسيق في شأن النظام الذي ستجري الانتخابات البرلمانية على اساسه، وشدد بشري على ان حزبه يناهض الارهاب سواء كان ناجما عن تصرفات خاطئة من قبل الشرطة أم صادرا من شباب لا يقدر المتطوعة، وعلى الشرطة ان تتألم الأحداث في صورة لا تترك لدى الاهالي شعاع عداة لها خصوصاً بعد تردد الدوائر عن عمليات قتل متعدد تعرض لها بعض الأشخاص ممن أكدت الشواهد انهم كانوا محتجزين.

وأعلن السيد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار المعارض ان جهوداً تبذل للتنسيق بين احزاب المعارضة في إطار الاستعداد لانتخابات مجلس الشورى، مؤكداً انه سيتم ترشيح ممثلين للمعارضة في معظم الدوائر الانتخابية.



المصدر : الحرة

مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدكتور فتحى سرور

فى حوار صريح

حول « سيد قراره »

و بعيدا عن سيد قراره !

طمعت فى حكم التمويض ..

وحكم النقض لايقبل النقض

مصر دخلت النادى الديمقراطى

.. منذ زمن بعيد

● التجربة الحزبية .. ليست

هزيلة .. وتبشر بالخير

● الإنسان هو الذى يخلق الموقع

و .. ليس العكس ..

وخاصة عندما يكون رجلا من طراز د . فتحى سرور الذى يجمع - إلى جانب -
خبرته القانونية الرفيعة روحا مقاتلة تمتلئ بالحماس العاقل .. والتحدى
المحسوب .

حدث هذا عندما احتل الرجل موقعه فى وزارة التعليم .. فحاض معركته
الشهيرة ضد « الغش » .. حتى تراجع الغش فى المدارس إلى كهوف
المحرمات .. وعندما وصل إلى منصة مجلس الشعب .. رفض أسلوب



١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• النهضة ، على صوت المعارضة .. وأعاد لهذا الصوت المساحة التي تليق به تحت قبة برلمان عريق ..
والرجل الآن يستعد لتكرار نفس التجربة .. إلى النطاق العلي بعد أن اختارته برلمانات العالم العريضة .. بالانتخاب .. ليكون رئيساً لاتحادها ..
فمن هو هذا الرجل ؟
وملأ في جعبته .. وما الذي يشغله الآن .. وماهو رايه فيما يوجه له
أو للمجلس من اتهامات ؟؟

• حوار : حامد سليمان • مدسة : محمد سعيد

● ولكن ماذا إذا صدر حكم (نهائي) من محكمة النقض (لصالح) الدكتور الحديدي ؟
— الدكتور سرور : دبلوماسياً قانونية :
شديدة :
احكام محكمة النقض غير قابلة للنقض ..

● وهل يعني ذلك - بصراحة - أنه إذا خسر مجلس الشعب القضية - في النقض - أنك ستوافق على أن يدفع المجلس التعويض ..

— الدكتور سرور ودبلوماسياً قانونية اشد :
مجلس الشعب حرص على تطبيق الدستور واحترام القانون قالوا بما اشعروا أنه يحتفظ في جيبه القانوني بالكثير من المطالبات ..
وسارت أحاول الكشف عما يخفيه بمسؤول غير مباشر :

● وهل تعتقد أن هذا الحكم للقضاء المصري .. يعبر عن « رد فعل عنيف » للقضاء .. إزاء عدم احترام يمثل بداية صدام شديد وعلمي بين السلطين القضائية والتشريعية ؟

— الدكتور سرور : « بهدوء شديد » :
لا اعتقد مطلقاً .. سلطات الدولة - رغم استقلال كل منها عن الآخر - حريصة على احترام حديق المصالحات الدستورية بينها .. والسابق كلها تشير إلى ذلك الاحترام الشديد والتعاون بين السلطين التشريعية والقضائية بما حده الدستور والقانون المصري ..

● هل اطلع في تفصيل أكثر .. بعيداً عن هذه التعميمات .. وبما يقرب من صلب قضية « الصدام » بين السلطين ؟ ... وخاصة أن قرارات مجلس الشعب في الطعون تستند في النهاية لأحكام قضائية خاصة بوقوع تزوير أو إختفاء في عدد الأصوات أو غيرها ..

— الدكتور سرور وقد بدأ في كشف بعض مايفتح :
بتوضيح أكثر اتزل لك .. إن الدستور المصري - شأنه شأن العديد من الدساتير - جعل الكلمة (النهائية) لمجلس الشعب وخاصة

أجرى حامد سليمان حواراً صريحاً مع رئيس مجلس الشعب حول « سيد قراره » ويعوداً عن سيد قراره ..
والدكتور فتحي سرور لا يبرح إلا من القرب منه ..

والذين عرفوه جيداً .. لا يتكلمون - مهما اختلفوا معه في رايه أو مبادئه أو اتجاهاته السياسية - إلا أن يحبهوا لمرواحه وشجاعته .. عندما ذهبت له في الميدان المعلق عليه كان عائداً لتيه من المطار قائماً من المرة .. وكان مستغرقاً في نقاش ساخن مع بعض أعضاء اللجنة التشريعية برئاسة الدكتور فوزي عيد الستار .. ويبدو أنهم كانوا يتشاركون معه .. في حكم محكمة الاستئناف الخاص بتعويض الدكتور الحديدي .. وانتكاسات صدور قانون النقابات المهنية الجديد وتعديلاته .. التي أثارت الكثير من الجدل والنزاع .. ووجدت نفساً أيدا معه الموارد من حيث انتهى نقاشهم حول هذه

الموضوعات التي شلت الشارع المصري أولاً فكان سؤالى الأول :

تعويض الدكتور الحديدي

● بعد أن حكم القضاء المصري .. (بالتعويض) للدكتورين حلمي الحديدي واحمد شوقي المحامي فمن سينال هذا التعويض .. الدكتور فتحي سرور .. واللواء عبد الحليم موسى .. أم الشعب للمصري .. من خلال ميزانية مجلس الشعب .. نعماً لأعضاء « سيد قراره » الذي تتمتع أنت به .. بعد أن أبدعته سلك الدكتور محبوب ؟

الدكتور سرور :
— الحكم صدر على وعلى وزير الداخلية السابق (بمصلحتها) لا (بشخصيتها) ومن ناحيتها هنا فقد طرحت من هيئة قضائية الدولة الملن في الحكم بطريق النقض .. وهذا حق لرئيس المجلس وأعضاء المجلس ..



• ديكتاتورية الأغلبية ظاهرة عالمية .. والأغلبية الصامتة في أعرق الديمقراطيات

في أمور (الطعون الانتخابية) ويقتصر دور محكمة النقض على (التحقيق) ولكن دون إصدار (حكم) في هذه الطعون ولكن للأسف الشديد فقد حدثت (بأية) في هذا الشأن في الرأي العام هنا بسبب ما أثارت الصحف .. فظهر مجلس الشعب وكأنه (مخالف) للأحكام القضائية بينما الدستور صريح وأن محكمة النقض (ليس لها صلاحية) إصدار أحكام في الطعون الانتخابية .. فهي بالتسمية لها مهمة قضاء (للتحقيق) وليس قضاء (للكم) وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا هذا المعنى في كثير من أحكامها .. كما أكدت المحكمة العليا

التي كانت تختص بالرقابة على دستورية القوانين وأقرت بأن مجلس الشعب (هو الذي يصل) في الطعون الانتخابية .. لهذا .. يجب وضع حد لهذه (البأية) التي يتصورها البعض بين السلطتين التشريعية والقياسية .. حتى يعرف الناس (حدود) سلطات الدولة وإن السلطة التشريعية (لم تتجاوز) حذما يوما .. وأنها تصدر أحكامها طبقا للدستور .. وليس مخالفة للأحكام القضائية .. **هل تعتقد أن المحكمة الدستورية .. هي الجهة المختصة بفرض ذلك والإشتباك .. الخفي بين السلطتين .. أم أن هناك جهة أخرى .. وما حدود سلطاتها .. وحقنمية الاستصااع لأحكامها ؟**

— الدكتور سرور وقد ارتفعت نبرة صوته :
أولا : لا اعتقد أن هناك (إشتباك) بين السلطتين القضائية والتشريعية .. وحتى في الحالة الرأفة .. التي صدر فيها الحكم على مجلس الشعب بالتعويض ولكن في المجلس أمام محكمة النقض .. فإن ذلك لا يعني وجود أي إشتباك بين السلطتين .. وإنما سيكون لمفلا بين (حكيمين قضائيين) .. حكم صدر بالتعويض وحكم بمسح قراره لورقته ..
والد سبق لمجلس الدولة — عن طريق المحكمة الإدارية العليا أن أكد في سبعة أحكام بأنه لا توجد (رقابة قضائية) على الأعمال البرلمانية ..
هذه واحدة ..

والثانية : أن المحكمة الدستورية ليس لها أي اختصاص في التنازع بين سلطتين من سلطات الدولة .. وكل ما يحدث أنه إذا صدر حكم من جهة (قضائية) وفيه ذات اختصاص قضائي .. وكان الحكمان متناقضين فإن المحكمة الدستورية تفصل في هذا النزاع (القضائي) .. ومعنى هذا أن هذه المحكمة لا تنتظر إلا في نزاع (داخل السلطة القضائية) وليس بين سلطتين من سلطات الدولة (11) • ولما أبدت دهشتي .. وطلبت توضيحا أكثر :

عاد الدكتور سرور يشيل قائلا :
— لك حق في دهشتك .. فهي مسألة قانونية دستورية عويصة بل تاريخية .. ولأهمية هذه أثرت في فرنسا بنسبة بحث « دستورية القوانين » .. وأياما .. رفض البرلمان الفرنسي أن توجد أي سلطة ترافق سلطته باعتبار أن البرلمان يمثل الشعب كله ويخرج عن إرادته .. مما لا يجوز معه (لأية سلطة) أن تراقب إرادته الشعب .. بل وصل الأمر إلى رفض البرلمان الفرنسي رقابة القضاء على دستورية القوانين باعتبار أن الشعب الذي يمثل البرلمان هو مصدر كل السلطات ..

ثم .. في النهاية التوصل لحل وسط بإنشاء (مجلس دستوري) للتحقق من دستورية القوانين الفرنسية .. قبل .. صدورها .. أما في مصر .. فقد أخذ الدستور المصري بمسلك معظم السانتر الأوروبية في إنشاء محكمة دستورية عليا تراقب نوعا واحدا من أعمال البرلمان (وهي مدى مطابقة القوانين الجديدة الصادرة من البرلمان للدستور) .. وهذا واضح .. فلا رقابة عليا فيما تحكم به من طعون .. حتى من المحكمة الدستورية ..

• وعند هذا شغرت أن الدكتور سرور قد أوفى هذا الموضوع الصالح حقه على الأقل من وجهة نظره القانونية والدستورية .. فانتقلت بالبحث لموضوع آخر قلت له : الرجال هم الذين يحركون المواقع .. وليس العكس .. وهم الذين .. يجتذبون لها الأضواء .. أو الأول .. حدث لك هذا عندما أصبحت وزيرا للتعليم .. في معركته مع الفش .. وعندما أصبحت رئيسا لمجلس الشعب .. بتغيير أسلوب الحوار مع المعارضة .. فهاذا في جمعتك بعد أن جاست على كرسي اتحاد البرلمانيين الدولي ؟

— الدكتور سرور :

في جمعتي الكثير وليس هذا مجرد كلام أو « بيرولياندا » .. فمذ أول اجتماع للجنة التنفيذية .. قدمت القترحين .. جديدين .. تقرر البدء في تطبيقهما .. لأول مرة في تاريخ هذا البرلمان العالمي :

أولهما : أن يصدر هذا البرلمان العالمي : إعلانا دوليا .. عن الديمقراطية بحيث يشمل هذا الإعلان .. الحدود الدنيا .. للممارسة



المصدر : الأسبوعية

١ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« سلق » القوانين مجرد رأى .. تطلقه المعارضة على مالا يعجبها

**الذين اشكوا لانتهاج البرلمان الدولي
.. أساءوا لأنفسهم ولبلددهم**

الديمقراطية في أي دولة من دول العالم مهما تعددت أشكال نظم الحكم من اشتراكية أو رأسمالية أو بوزية .. احتراماً لكيان الإنسان .. وحله في المشاركة ، ولي الحياة ..

والثاني : عقد اتفاق يفتح باب التعاون لأول مرة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة .. وقد التقيت فعلاً مع السكرتير العام للأمم المتحدة وتم الاتفاق على وضع مشروع للتعاون الدولي بين المنظمين .. وسوف تعقد - تنفيذاً لهذا الاتفاق - جلسة خاصة لمجلس اتحاد البرلمانات الدولي .. في ٣١ أغسطس القادم - داخل مقر الأمم المتحدة - لإعداد وجهة نظر البرلمان الدولي في تطوير نظام الأمم المتحدة .. بما يشملها من مجلس الأمن وغيره - بحيث تكون أكثر عدالة في تمثيل دول وقوى العالم ومبادئ لها من منتهيات بعد الحرب العالمية الثانية ..

« سلق » القوانين ..

وفاجأت رئيس مجلس الشعب بسؤالني الثاني :

● المعروف أنك - قبل أن تكون وزيراً وثانياً ورئيساً لمجلس الشعب - محام (شاطر) فما هي « حيليات » دفاعك عن تهمة « سلق القوانين » و« ديمقراطية

الأغلبية » التي توجه دائماً لمجلس الشعب .. ؟

— وبعد ابتساماً خاطفة لاحظت أنه يشطط على ثيرة صوته لكن أكثر مودراً .. ويعدنا لم يتردد أن يقول لي :

أولا حيثيات دفاعي من « سسالة » (سلق القوانين) لهذا الاصطلاح مجرد (رأى سياسي) تطلفه قوى المعارضة هنا - وإلى الخارج أيضا - على صدور القوانين التي (لاتعجبها) .. وفوليس في النهاية اصطلاحاً قانونياً أو تشريعياً .. والذي يقرأ مضايك الجلسات يجد أن القوى المستقلة أو المعارضة تأخذ حظها في الرأي بالاضافة للأغلبية ..

● ولكن هناك قوانين لم تأخذ سوى يوم وليلة .. ؟

— ورد الدكتور :

وهناك أيضاً قوانين أخذت مدة شهرين وأيام .. وكل قانون يصدر له طريقه .. والذي لا يهرله الكثيرين .. أن هناك قوانين - كالحكم القضاة - يطالبها الأعضاء (على وجه الاستعجال) .. واللائمة الداخلية للمجلس هي التي تعدد نظام اجراءات نظر مشاريع القوانين بعد دراسة مستبفضة أو (على وجه الاستعجال) نظراً لطرف شائعة كما حدث في تعديل قانون النقابات المهنية .. وإذا كنت تعدد بالسؤال القانون رقم ١٠٠ فاسمع لي أن أريش ثلاث حقائق :

أولها : أن اقتراب موعد انتخابات معظم النقابات المهنية في مارس ٩٥ يتطلب سرعة إصدار القانون قبل هذا الشهر ..
ثانياً : بالنسبة لتعديل قليس في جديد سوى أن (يفسل) أكثر اختصاصات اللجان القضائية التي نص عليها القانون رقم ١٠٠ ..
ثالثاً : هناك ثلاثة تباين مهينين في المجلس وقد اتلى اثنان منهما برأييهما كاملاً في القانون .. في التعديلات المقترحة عليه ..
بالنسبة للجان القضائية التي تستعين بموظفين إداريين تحت إشرافهم ..

● **القضاة هم الذين سيختارون الإداريين وليست هناك أية شبهة تدخل حكومي في انتخابات النقابات**



١٩٩٥ مارس

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● النقابات المهنية تقاسعت عن تقديم مشروع لقانونها ونحن لا نحتكر إصدار القوانين

وجهة التحمل

في انتخابات النقابات

● المخاوف كلها في هؤلاء الإبراريين .. ولعلنا إذا كان اختيارهم ومشاركتهم في عملية فرز الأصوات .. يأتي معه وبشيء ، تدخل حكومي .. أو تزوير لصالح الأعضاء الموالين ..

— اختيار هؤلاء الإبراريين سيكون من القضاء .. وصلهم في فرز الأصوات سيكون تحت الاشراف المباشر للقضاة .. وهذه التصورات مجرد أوهام ..

وعنت القول : ولكن ما يهاك عن الإتهام الثاني الخاص به .. ديكتاتورية الأغلبية .. ! — ريد الدكتور سرور من صيغة المرافعة القضائية :

أما بالنسبة للاثام الثاني الموجه لمجلس الشعب .. والمتعلق بمراقبة سيطرة الأغلبية أو .. ديكتاتورية .. الأغلبية فإنه (مردود) لأمرين هامين : (الأول) لأن طبيعة النظام البرلماني — وصعب إرادة الناخبين — توجد أغلبية وأقلية .. وهذه ليست بدمية اخترعناها .. فهي ظاهرة برلمانية موجودة في أعرق الدول الديمقراطية كالبريتانيا وفرنسا والولايات المتحدة .. (والثاني) أن بعض نواب الأغلبية كثيرا ما يهزمون مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة — شأنهم شأن المستقلين والمعارضين — بل كثيرا ما اقترح المعارضين تعديلات تم الأخذ بها .. بتأثير معارضة الأغلبية مع المعارضة .. ولكن في النهاية .. فإن (الرأي) للجميع .. (والقرار) للأغلبية .

أغلبية .. موافقة !!

وحسبته أنه سيفض عندما أسأله :

● لاحظ أنك عندما تأخذ الرأي النهائي على القوانين أو القرارات .. تقول لحيانا وانت مشغول بتقليب الأوراق (- أغلبية) ..

(موافقة !!) .. دون أن ترى عبد الأبيد المرفوعة أو تطلب وقوف الأعضاء الموالين .. أو تستعين بأية لوحة الكترونية ؟

— ريد الدكتور سرور :

هذا السؤال الاستفزازي متوقع منك .. وأقول لك .. دون استفزاز .. إن موقعي على المنصة يمكنني بوضوح من رؤية الجميع .. ويهمني تساعدي في معرفة أغلبية الأبيد المرفوعة بنظرة واحدة .. وعندما يصعب علي الأمر فإنني أطلب وقوف المؤيدين والمعارضين (بالتبادل) .. وأحيانا يطلب أحد الأعضاء النداء بالاسم .. فاستجيب .. والنداء بالاسم إجباري في أحوال شديدة حصول الأغلبية الخاصة على القانون .. كما في حالات رجعية القوانين أو صحة القضية ..

وعندما أقول أغلبية .. موافقة .. فتأكد أنني وأنت .. والدليل أنه لم يعترض — لمرة واحدة — أحد الأعضاء المعارضين على كلمة موافقة .. أو شك فيها أو طلب مراجعتها .. أو تكرار عملية التصويت ..

● ولكن حسنا لكل هذا .. لماذا لاتطور العملية .. بتركيب اللوحة الالكترونية ؟ — هذا مستحيل .. من الناحية الفنية — في المبنى الحالي .. فالقاعة ضيقة والـ ٣٦٠ عضوا يجدون لهم مساحة بصعوبة .. واللجنة تستلزم دجوه (زيارين) لكل عضو للموافقة ، وأخر

للفرض .. وهذا متعذر الآن .

وعندما تبني قاعة جديدة للمجلس سول يراعى المساحة الكافية للعضو لتركيب الأثر .. ووضع اللوحة الالكترونية .

هزيمة التجربة الحزبية

— وسألت الدكتور :

● التجربة الحزبية في مصر .. حتي الآن .. هل هزيمة لأنها لإيحاء لها فرصة للمناقشة في البرلمان .. أو طرح وإبها هناك للشروع السياسي المصري .. أم لأن هناك قيودا تمنع قيام أحزاب حقيقية تحرر من القوى الجنيحة التي هيبتها المتغيرات السياسية الجديدة في بلادنا .. لم أن لك رأيا آخر ؟

— الدكتور لتمي سرور :

التجربة الحزبية في مصر ليست هزيمة في رأيي لأنها تبشر بالخير والأحزاب لها مناهرها القوية التي تمكنها من طرح رؤيتها على الشارع المصري فلكل (حزب معارض) صحيفة يومية أو أسبوعية .. وعلى منطلقاتها تدور أعنف الممارك والمناقشات والانتقادات دون أي تدخل رقابي حكومي ..

وإذا كانت (بعض) الأحزاب لاتجد دعاء كبيرا من المؤيدين فذلك يرجع إما لضعف برامج الحزب أو طبيعة الممارسة الحزبية داخلها وليس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥

لوجود أي قيود على حرية الحزب أو حركته في الشارع السياسي .

● ولكن حركتها ممنوعة في الشارع .. ومتمرانها تكون غالباً داخل أسوار مبانيها .. وتمنع حتى من المصيربات السلمية ؟

— هذا يرجع لأسباب سياسية وإنما لظروف أمنية وأحداث إرهابية تمر بها البلاد .. وأحكام عرفية لا بد أن يخضع لها الجميع .. طوال هذه الفترة المؤقتة .. ولكن لا توجد أي أسباب سياسية أو حكومية أصيلة .. فلاحزاب حرية الحركة في إطار قوانين البلاد المؤقتة حتى نزل والدائمة حتى يطرا عليها تعديل ..

● هل تعتقد أن هذا الوضع من أسباب ظاهرة .. الأغلبية الصامتة .. في البلاد حتى يتجهز عن .. وجمع الدماغ ، أم إنها ظاهرة عامة .. وفي بلاد العالم الثالث بالذات ؟

— الأغلبية الصامتة .. في رأيي .. ظاهرة عامة وليست مقتصرة على مصر وربما توجد في بعض الدول العربية في ديمقراطيتها .. وترجع أسبابها .. من وجهة نظري .. إلى عدم المبالاة أو عدم الاهتمام بالمشاركة السياسية لدى البعض والامتناع بالحياة الخاصة أو المدنية أو تمتعها النخل لدى البعض الآخر .. وأحياناً توجد هذه الظاهرة .. وخاصة في بعض الدول الإفريقية بسبب عدم الثقة في النظام الحاكم .. خاصة إذا كان هذا النظام معادياً للديمقراطية ويمارس أساليب استبدادية ديكتاتورية ..

التقنيات المهنية كوة

وعدت أسأل رئيس المجلس :

● لماذا لم يعرض قانون التقنيات المهنية الموحد الأخير .. كما حدث بالنسبة للتقنيات العمالية .. على الجمعيات العمومية للتقنيات المهنية وهي الأدي بمشاكلها وظروفها ؟؟

— وأجاب الدكتور سرور :

قانون التقنيات المهنية .. الذي قدمه بعض أعضاء المجلس .. جاء لنا بعد دراسته في اتحاد نقابات العمال .. ونحن لا نحتكر أصداق القوانين .. بل نرحب بما يأتينا من الهيئات والمنظمات والأفراد .. بتأيل أنه قد ورد إلينا مشاريع قوانين من نقابات الأطباء والتجاربيين وتعديلات على قانون المعلمين من نقاباتهم العامة .. وسرف نبحثها ..

وهل ورد إلينا مشروع قانون من نقابة المحققين مثلاً عن طريق أحد أعضاء مجلس الشعب أو المهندسين .. ؟ لم ندرسها أو نتناقشها .. أو حتى نرفضه .. هذا ما لم يحدث ..

فإذا كانت التقنيات المهنية المحتجة .. لم تمكن أن تقدم نائياً .. بأن يقدم لنا مشروع قانون أو تعديلاً بناء على رغبته .. فلا تلوم إلا نفسها

لأنه من المعروف أن مشاريع القوانين إما أن تقدم من طريق الحكومة أو أحد الأعضاء .. وقد وصلت إلينا عدة شكاوى .. عن الانتخابات في النقابات المهنية .. وكان على النقابات المهنية أن تكون بلغة .. وتصارع في تقديم مشاريع قوانينها .. ولكنها لم تفعل وهذا كسل منها .. وأجس توصد لها من المجلس كما تصدور ..

حكاية سيد قراره

● ولكن ماضي حكاية « سيد قراره » .. ولماذا لم تكن نسمعها قبل أن يطلقها المرحوم دكتور مصحوب .. ولماذا يتكرر ذكرها هذه الأيام .. وهل تعني أن للمجلس سلطات أخرى غير سلطاته التشريعية والرقابية ؟

— حكاية « سيد قراره » تحولت إلى تعبير دراج بعد أن قالها المصحوب .. ولكنها عبارة قديمة لها مدلول دستوري لم يكن محل جدل .. لأن هذه المسائل كانت لها قديمة داخل المجلس البرلماني لفظ .. وهي تعني استقلال المجلس في ممارسة سلطاته الدستورية .. إذن فهي حكاية تعبير سياسي يستند إلى معنى دستوري ..

وقد اتخذتها المعارضة .. كما ذكرت - موضعاً للجدل السياسي .. بينما أساسها الدستوري لا يمكن الجدال فيه وهو استقلال السلطة التشريعية في ممارسة اختصاصاتها طبقاً للدستور .. وهي لا تمنى - إذن - أن المجلس له سلطات أخرى خارج هذا النطاق الدستوري .. ولاتمنى أن المجلس سلطات أخرى غير سلطات التشريعية والرقابية التي حددها الدستور بوضوح ..

● هل هناك نص في الدستور بأن تحديد موعد الانتخابات وإجرائها وفرض أصولها .. هو من اختصاص مجالس النقابات ؟

— لا يوجد هذا النص .. وكما ذكرت للبلية القضائية في التي سفتتار الإداريين .. وهي التي ستصرف على عمليات الفرز واعلان



● المحكمة الدستورية .. ليس لها صلاحية البت في النزاع بين سلطة القضاء .. والسلطة التشريعية

في النهاية إن مثل هذه الصيحات (خارج)
حدود بلادهم تسمى إليهم وإلى بلادهم أكثر مما
تتعلقهم ..

حجم الديمقراطية المصرية

● وقت له : مايمنا نتكلم عن الخلق ..
ماذا تكون اجابتك إذا سالك أحد عتاة
البرلمانيين في الاتحاد البرلماني الذي ترأسه
عن حجم الممارسة الديمقراطية على معص
ومسيرة هذه الممارسة من أيام الحكم
الشمولي إلى تجوية السادات وإلى الآن ؟
— وضحت الدكتور سرور قبل أن يجيب :
لقد رجيت إلى احدم هناك (فعلا) هذا
السؤال وبالث لا أتبل لك إن الاجابة على هذا كاه
« هو » إنتخابي رئيسا للاتحاد الدولي للبرلمانيين
والذي يضم ممثلين برلمانيين للعالم كله .. وهم
هناك ليسوا سادسين .. ولا يوجد أدنى شك إن
عملية الانتخاب سبقتها دراسة مستفيضة للتجربة
البرلمانية في بلادنا وهذا الانتخاب البرلماني
الأمالي هو شهادة ثقة على مسيرة الممارسة
الديمقراطية العالية في مصر ..

فمن نعيش في ظل ديمقراطية عاتلة
متوازنة ، لسيادة القانون مكمولة بحرية الرأي
تشهد بها صفح المعارضة وبعض الصحف
الحكومية ، والانتخابات أساسا الوصول إلى
مقاعد البرلمان .. كل ذلك يجري هنا رغم ظروف
المشكلات الأمنية والأرهابية التي تمر بها ..
● وسألته نفس السؤال ولكن في صيغة
أخرى :

سأريك في تجربة « مانيديلا »
الديمقراطية .. الذي سمح أن تمارس في بلاده
بممارسة ديمقراطية كاملة وغير مشروطة ..
رغم أن الشعب هناك لم تلم « فترة ظلمه »
بعد تجربة طويلة مع الحكم الاستعماري
المتعصري وعقب صراع ليس مع البيض
لفظ .. ولكن مع السود أيضا بما كان يهدد
— ومزائل — بحرب أهلية ؟

— تجربة مانيديلا فريدة وجاءت بعين كاح
طويل .. تمسح عن تعددية حزبية كاملة حملته
إلى مركز الرئاسة .. عبر انتخابات حرة .. بعد
انتصار ساحق على البيض ونظام ذكي مع
منافسيه من السود .. وهو شخصي تاريخي ..
استطاعت أن تخفي بجاذبيتها وإقترانها سرعات
كثيفة .. ولكن الخوف (بعد مانيديلا) فلا زالت
الديمقراطية هناك معلقة بيجوده وإنما لا تتطور

التجربة .. ولا يوجد أي اتجاه (التمهيد) دور
التقايات والإشراف القضائي في لضبط العملية
الانتخابية .. لا لتزويرها .. عن طريق إشراك
الإرهابيين .. كما يشيع البعض .. والحرية
التقايية مكمولة .. فالنقابات المهنية تعتبر من
« أشخاص القانون العام » وهي تمارس بعض
سلطات الدولة .. فهي التي تسمح لأعضائها
بممارسة منهم أو تحريمهم منها .. وهي التي
تضع لوائح المهنة والجزاءات والواجبات .. ولذلك
فقراراتها ملزمة فيها أمام مجلس الدولة لأنها
تتعرض لمصائر الأشخاص وأرزاقهم .. والأمور
غير ذلك في النقابات العمالية .. فلا يتوقف
ممارسة العضو فيها لعمله على « قيده » في
النقابة العمالية .. فالمسألة في « المهنة »
متعلقة بالمصائر والأرزاق لهذا يجب أن يكون
القانون دور في نزاهة الانتخابات بالنقابات
المهنية بالذات ..

● ظاهرة توثيق طلبات الأعضاء وخاصة
من أعضاء الحزب الوطني .. أثناء نظر
الجلسات .. هل مازالت كما هي .. خاصة بعد
أن ثار حولها الجدل والغضب منذ بلذات
كرئيس للمجلس ..

— للأسف .. الظاهرة مازالت كما هي .. ولم
يتغير شيء .. وبفكر في نظام يحتم عدم شغل
الجلسات والتوقيع .. وأولى في مجلس الشعب .. في
حجرات الوزراء بالوزارة أو المجلس ..

● وكان سؤالى التالي :
ماذا كان (وقع) الشكوى .. التي أرسلتها
بعض النقابات .. ليكم إلى الاتحاد الدولي
للبرلمانيين الذي ترأسه الآن .. وهل تعتقد أن
هذا كان نوعا من « نشر غسيل » الداخلي في
الخارج .. أم مجرد تكتيس ؟
— وأجاب د . فتي سرور :

لا شيء على الإطلاق .. لأنه في وسط
التشنجات يغيث على المتشنجين معرفة الجبهة
المتخصصة بفحص شكواهم .. ويغيب عنهم
— ماعرفته بعد احتكاكي بالخارج — أنهم هناك
لا يهتمون بمثل هذه الصيحات .. كما يغيب عنهم



المصدر : الخبير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٥

الصراعات بعد رحيله .. وفي تجربة نأمل لها كل نجاح .. وإن تتخطى كل المتاعب والمخاطر التي قد تواجهها ..

ثم .. كان سؤالى الأخير :

● في كل عام يدخل النادي الديمقراطي الكمال أحد بلاد العالم الثالث .. أحياناً تكون عملية الدخول مثيرة كما حدث في اليمن وأحياناً سهلة كما حدث في جنوب أفريقيا .. وأحياناً ثابتة كما حدث في الهند .. وأحياناً شبه مستحيلة كما حدث الآن في الصين .. ولكن (الكل) يدخل في النهاية ..

فهل ترى إن مصر قد دخلت ساحة هذا النادي .. أم أنها ما زالت تطرق الباب أم أننا نعيش فيما يسمى البعض «عاشقاً ديمقراطياً» .

— ورد الدكتور وهو يجمع أوراقه بسرعة لارتباطه بمرعد هام :

في رأيي .. إن مصر ضلّت ساحة هذا النادي منذ زمن طويل وكان ذلك في المرحلة المعاصرة منذ دستور ٢٢ .. وإذا كانت (ثورة يناير) قد أتت لمواجهة بعض الفساد السياسي ولتحقيق مبدأ اجتماعي وعدالة توزيع على حساب الحريات .. مما عكس هذا الصلب على الممارسة الديمقراطية في مصر لفترة من الزمن .. فإنه بعد عودة (الشرعية الدستورية) .. بدستور ١٩٧١ م بدأت الديمقراطية البرلمانية المصرية في الانهيار .. وبضت مسيرتها إلى تقدم أكثر بعد الأخذ بهذا التعددية الحزبية .. والمسيرة ما زالت تمشي للامام وسوف يكفل لها النجاح والازدهار يوماً ما .. فنحن لانعيش عاشقاً ديمقراطياً .. ولكننا نعيش مسيرة ديمقراطية نتمو وتتقدم يوماً بعد يوم ..

● ● ●

هذا هو الرجل .. وهذه هي افكاره واجباته المصرية على استثنى التي حاولت - باستقراطية بعضها - وسهولة البعض الآخر .. أن أعبر عن رأي من يختلفون مع هذه الشخصية الهامة .. ورأي من يؤيدونها ويعجبون بها ..

والرجو أن أكون قد نجحت في محاولتي ..



كلمات

و قد شاع بين الناس . وهم على حق . ان المرشحين الذين يتفلقون عترات الالوف او مثلتها في الدعابة لكسب اصوات الناخبين ، انما يدخلون في حمايتهم ان هؤلاء المرشحين يعقرون تعويض ما انظفوه عندما يتم انتخابهم ويسحبون قذرين على استغلال عضويتهم النيابية في تحقيق المصالح الشخصية . وبعضهم قد يرتكبون بذلك اعمالا غير مشروعة . اعتمادا على تمسكهم بالحصانة البرلمانية . وكل هذا السلوك المخرف ، ينبغي ان ننزه المجلس الجديد عنه . وعندنا الآن من الامل في تحقيق ذلك مائل على البوارء التي ظهرت قبل موعد الانتخابات بشهور كثيرة . ومن هذه البوارء ، ان احزابا كثيرة قد اعلنت عن عزمها على خوض الحركة مهما تكن الظروف . من هذه الاحزاب حزب الولاء الذي قطع الانتخابات الماضية ، ولم يكسب شيئا من هذه المقاطعة . وقد بدأ الاستعداد للانتخابات القادمة من الآن . في حزب الوفد وفي الحزب الوطني الحاكم وفي غيرها من الاحزاب . فعمل امالنا لتحقق في انتخابات مجلس جديد بمعنى الكلمة ، بمعنى لغة الجماهير في مجالسها النيابية .. ونحن متفلقون .

محمود عبدالمنعم مراد

من حقا ان نامل في ان يكون لنا مجلس شعب جديد يضع حدا لكل مايقال عن ضعف بعض الاعضاء . وعن تزوير الانتخابات في بعض الدوائر .

والخطوة الاولى التي جعلتنا نامل فيما لكناه ان الرئيس مبارك قرر ان يصمم اللوائح بالصفة لتربية الانتخابات القادمة . فقد صرح الرئيس بتصريحها حاسما قاطعا واضحا بأنه لاعودة الى نظام القوائم . وان الانتخابات القادمة ستكون بالنظام الذي تعودنا عليه وهو نظام الانتخابات الفردية . وقد كان نظام القوائم على سبيل ان جريده . يكاد يلازم من النخبين . وينتقد عن الانتخابات . لان الحزب عندما يختار اسما مرشحيه . ويضع بعضهم في اول القائمة .

وبعضهم في اخرها . فمعنى ذلك ان الحزب هو الذي يقرر مصير المرشحين الى حد كبير . فلو كان القوائم او الاسماء الاولى في قوائم المرشحين . تكون فرصتها في النجاح شبه كاملة . بينما يكون الذين تجيء اسمائهم في المؤخرة معرضين اكثر من غيرهم للتسقوط .

هذا بخلاف تعديلات اخرى كثيرة ظهرت عند تطبيق نظام القوائم . يسبب انقسام الاعضاء الى عمال وفلاحين وهيئات اخرى . والمرشح الفرد الذي يشعر بأنه اهل للثقة . يطلب من الحزب الذي يتنمي اليه ان يرشحه . هذا اذا كان حزبيا . وعندما يرى المرشح ان حزبه فشل عليه مرشحا آخر . قد يكون اكثر شغيا واثرة . فانه احيانا يرشح نفسه مستقلا متجاهلا قرار الحزب الذي يتنمي اليه . وهذا يجعل الاحزاب حريصة على ترشيح افضل العناصر التي تكسب ثقة الناخبين . دون نظر الى مراكزهم المالية . وهكذا تكون الفرصة مهيأة لتكوين مجلس جديد يضم العناصر الوطنية المخلصه النظيفة التي تؤدي دورها الوطني كواجب يلقي عليها . ولا تلتزم المقاعد النيابية وقليلة ووسيلة للتعب وتطبيق المصلحة الخاصة .



المصدر: السويد

التاريخ: 9 مارس 1990

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مركز البحر الوطني



المصدر : **الوفد**

للتشور والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٥**

الرئيس الناصر لياسيس

طموح فسر رياسيس للجمعية

● لواء سراج الدين يطالب بإنشاء
وزارة محاربة للأشغال علي
انتخابات مجلس الشعب القادمة،
وضرورة تخلي الرئيس حسني
مبارك عن رئاسة الحزب الوطني
وتقديم الضمانات اللازمة لفرز
العملية الانتخابية

تحقيق :
سامي ابو العز

**الناصريون
والاخوان
المسلمون**

يؤيدون
مطالب

**زعيم الوفد
لإجراء
انتخابات
نزيفة**

الحكومة

**المحايدة
للاشراف علي
الانتخابات**

مطلب
يجب
ألا
يخاف
أحد



كورازون اكينو زوجة زعيم المعارضة الفلبينية سلطات بعد اغتيال زوجها بعد عونه من المضي ان تقوم الشعب حولها لتجبر اكبر الثورات الى اطاحت بحكم الديكتاتور ماركوس و حكمت شعبها بديمقراطية لم يشهدها من قبل ونقلت عن الحكم عندما اراد الشعب ذلك. الرئيس الأمريكي بيل كلينتون رئيس الحزب الديمقراطي في هذه نجح الجمهوريون واصبحت لهم الاغلبية في مجلسي النواب والشيوخ.

شمس للديمقراطية سطعت على العالم أجمع
حتى البلاد التي غابت عنها الشمس أشرق
بها. ورياح التغيير غمرت أنحاء المعمورة.
الديمقراطية الحقيقية هي الأمل لإنقاذ
شعوب العالم من المستعبدات الجهول وإشغال
موارد الدولة لتنتهي إلى الأبد عصر الظلم.
وحسن في مصر تتشوق بالديمقراطية
وتتخفى بها، وحولها كلمات براءة بلا
مضمون أو معنى.

قطار الديمقراطية في آخر محطاته.. ربح
التغيير أوشكت على الرحيل.. فهل نلحق
بالركب ونحس اغلال الديمقراطية؟ أم نكتفي
بالتفخي بالديمقراطية والرأى على انعام
الطوبى!!

[illegible]

ويستمر الدكتور عبد النعم الشورتى
تلا لقد قرأت كتابكثيرا الى جريدة الوند
معمو مكتشفه طالب فيه باصدار قانون للنش
سياسى اسوة بقانون انفس التجلى وانا
بد هذا الرأى واصدو مثل هذا القانون لأن
شخص السياسى ككبر تاجرا على مستقل

عاش طلباء في
سراج الذين رفضوا
الوند منذ أيام من طلب
الدراسة في طابقت به
الفراسة في كل بيتاته
واكتت على خروقة
فخلى القوس جشني
بهارك من راحة حزين
عطني، وان يكون
ليسا لجميع
نصيرين، راكد الكنود
بعد لخم الشراوى
استد بكنية الحق
بمصر ليقين عليها
ولود ان اول مرة رجه
فليس هذا الطلب كان
تقب الاسراج عن
تكتلن سياسيون في
١٩٨١

وإن الفلوسه ههه
 وانه اشترى بهي وجهه
 ههه ههه ههه ههه
 للرحمن عبد الرحمن
 شرفي في اشتر
 اتعاه له مع لرفيس
 د عبد الرئيس مذك
 ٨١ بهه سبستجيب
 ههه ههه ههه ههه
 وقال انكلكون عده
 م اشترى في ان ههه
 م الوطنى تمت

لجنة الرئيس مبارك سوجه
حكم في كل الانتخابات وها
لأنه من ركود في الحياة
الآن من الأحزاب في الشارع

منذ أيام ومناشدة هود القبط للبرابك ملك
السراج قبط رئيس حزب قبطي لقيام
الجمهورية طلبت إليه وتشكيل وزارة جديدة
لإجراء انتخابات مجلس الشعب والهيئة
القانونية من أجل الانتخابات وهيئة الحكمية،
مطلب بقرع البصل بالثمن العلوي في
انتخابات على الأقل وإجراء انتخابات
بسرور على الأقل خليفة بعدد من التماس
البرابك وتمت الانتخابات والقضاء إلى طلب
لإجراء الانتخابات حتى عدا أيام كما حدث
بعض أول العام، كما طلب بتخلي
الحزب حسمي ميركان من رئاسة الحزب
بني الذي فسره إلى كل أسكنات الدولة
بمصر مرشحة المصنوع إلى أقلية
في رئيسه رئيس المصنوع.

[illegible]

جدة طيبة بحمد
سأكل للصوميين
تشتاق نفوسهم
إلى الديمقراطية
لنأخذ بركب
...



الآن ومسيرها من لفيف قناجرى أو يثلى
في أبحاث الانتخبات بأسيوط والقلون
يكتفل بلاة القزوير في الانتخبات ويجعل ذلك فله
جريمة التسلط وبخس الله وبع ذلك فله
فصوص نارا ما تظفر ، راقع لها نصوص
جوبن ن مضمونها وكس الشعب ويحرس
قناطين على الباطح من حواظهم في لشيار
من يمشيهم

وزارة محاربة
رئيس الجمهورية في حق ككل مباحين
مصريين ن يكون عضوا في الحزب الذي

يختار. وإن يكون رئيسا لذلك الحزب. هذا
من ناحية الحق الدستوري لعام إلى مؤلف
مصري لكن ما عندما يكون رئيس
الجمهورية متوليا لمسئلة الدستورية
باعتبار رئيسا للجمهورية ويؤلى في ذلك
لوقت رئاسة حزب من الأحزاب يوجب من
هذا التفسير لاختصاص بعض الجمل مثلا:
لوقسم هذا الحزب أن لعل قناجرى أو يثلى
يؤلى في الحزب كذا هذا الحزب. على سائر
الأحزاب الأخرى وأعماله مئة قد لا تصح له
في رئاسة السببية وذلك لعدم فيما لم
يكن رئيسا للجمهورية في ذلك الوقت رئيس
الحزب. ومن ناحية أخرى لولا في ذلك فله
الثبات وفي مصر بقاء ذلك منصب رئيس
الجمهورية هو المسؤول الذي تدور حوله
سلطات الدولة. مع المسئلة لاختصاصه بسلطة
الحكم. وهذا الحزب يوجب من التفسير أن
ينظر البرلمان لعدلى في حزب يشارك
الجمهورية ويخضع مذهب السببية مع
الأحزاب الأخرى. والخبر من هذا أنه على
البرلمان الذي يصون رئيسا للجمهورية أن
يعلم من وقت عضوية الحزب خلافا من يخلى
رأسا للجمهورية فلا زالت عت هذه المسئلة
عد إلى حزب معززا مكررا. وهذا ما يحدث
في بلد مدمر مثل فرنسا لفرئيس مخابرات
الأن هو رئيس لكل الفرنسيين ويحكمونه
باعتبار الانتمى إلى الحزب الاشتراكي الذي
يحتوي لواء الفرنسي وهو يشارك في مهام
حزب الدولة مع رئاسة الجمهورية
التي لا تتصل بوزارة مخابرات الإنسان
تذاه الانتخبات العامة. يذكر الدكتور يحيى
الحول أن المسئلة برهال هذه المسئلة العامة
في اللزوة في القارة مطالب إضفاء الرغشة
لعد أن كان يقا من نفسه ومن رضا الشعب
عد عاقبة ذوق التفسير أن تكون المسئلة
لخارجة من بعض رؤساء الهيئات العامة التي
القائمين وبعض رؤساء الهيئات العامة التي
ليس لها اقتدار حزبي وإنما لها وزن لدى القوى
العام ويكون كقائدها العرضي معده وهو لواء
لا لا يملك تشكيل الحكومة أو تعيين رئيس
الحكومة ولكن يشارك بأمران به في ظل
هذا الحزب والذين يشاركون في الحزب
لعد الحكومة لاختصاصه بكون لاختبار
العدلية ونن يخلق خلق البرهان

مطالب عارلة
المطالب على طرف بها لواء سراج لعين
رئيس حزب لواء هي مطالب عامة لا يهتم
عليها كل القوى الحزبية في قضية في لشارع
المصري ويقتطع من حصة لواءين ومن رئيس
الحزب المصري. القاسري لالان أن لشارع
كلا تدير في مسحة هذا المطالب ويخوضها

لأن الحزب السببية وأخرها تدير
الانتخبات في المسئلة الانتخابية
مجلس الشعب كعت أن هناك لسيروا على
الاعراب في عمليات الانتخبات واعتزل
بطرق مختلفة لتزوير لواء القناطين
والرجلة العامة نتاج لاء كانت هناك جهة
رغبها حقيقية في تعجيل انتخاباتها
انتخبات تعسر لواء القناطين ليعلمها
للك ذات يثبتن القناطين ويخضعهم على
للرسلة القبطانية عتضا ويخبرون بأن
هناك مذبذبا جديا وأبحاث سببية تحس
اصولهم ويتكسبا في لنتاج العامة

ويستمر ضربة نفى مذهبها إلى أن
مجموعة القناطين التي هي بها لواء سراج
لجون رئيس لواء لى مذبذبا سرف لول
وذلك لواء العام القسي لاجراء انتخبات جديدة
يأبل عليها القناطين والمطالعة رقة. ويصل أن
تخذلنا في مذبذبا مختلفة على مجلس
الشعب حول هذا الموضوع

وأوسع له في ذلك قضية لول القزوير
كانت تدور في زوايا مسئلة كك والذاه
القناطين وكذا ذلك القناطين تحس لانتخبات
الجدي والسياسي. ويخبر في ذلك في
الانتخبات العامة بل لعل القناطين ويكون
رئيس زوايا من غير القناطين لاختبار في
لأمران بل لعل القناطين لكس لعل
يكون من لواء القناطين يستمران على ذلك
قناط على أن يكون اشغافا على نفس
السياسي

الاحتكاك الحكومي
الطريقة الاحصائية التي يات في خطاب
لزعيم لواء سراج لول رئيس حزب لواء
لواء السببية سراج لوليس أنه مطلق
عليها من كل لراب. لاختبار بل أن كقائما من
الكذب الذين يكتسبون في كمسلة القومية
كقائما بها وأما

● لواء الاحتكاك لراب في ذلك فله عمل بالقناطين
الطريقة في لواء الانتخبات ومع الطبيعة
في شكل الانتخبات

● خبيرة أن يميل لتقون الانتخبات لعد
الذين من لخدمات التي تشكل انتخبات لها
لدر من لفرقة واسعة وأما

● أن يميل كل كذب في ثانية ولوة رسمية
عليها معززة وأما ويثبت رأيا في
مجلس الانتخبات ويوقع بالحدود في يجمع
بالأرقام ويكون هذا شرطاً لانتخبات المسئلة
الانتخابية

● لطلب الدكتور والفرع في القضية لأم
للكمة القبطانية والكلب مبسطة عله
مذبات ولم يفسل له وهو ما يوافق لأم
السياسي أن لوجه القبطانية لا تتحقق لشارعها
على الانتخبات لا يوجد لشارع لأم على
مطل الانتخبات والكتبي يوجد لشارع
في لوجه العامة في حين يضل في الأرقام
على لجان الفرعية

● وشك أن ذلك كذا يقول للتدبير
مأنه لوخسبون لولة تتشكل كل يميل
الاعراب. القناطين والالفة والاصف
القومية. وهي تشكل كثر من ٩٥ من
وسائل الاعلام وهي قناط كذا في نفس
ما يؤثر بشدة على سلامة العملية
الانتخابية. لالان أن تكون هناك لجنة لاختبار
عليها لشارع على حسن توزيع سلطات
لستلال وسائل الاعلام بين مختلف الهيئات

لأن الحزب السببية وأخرها تدير
الانتخبات في المسئلة الانتخابية
مجلس الشعب كعت أن هناك لسيروا على
الاعراب في عمليات الانتخبات واعتزل
بطرق مختلفة لتزوير لواء القناطين
والرجلة العامة نتاج لاء كانت هناك جهة
رغبها حقيقية في تعجيل انتخاباتها
انتخبات تعسر لواء القناطين ليعلمها
للك ذات يثبتن القناطين ويخضعهم على
للرسلة القبطانية عتضا ويخبرون بأن
هناك مذبذبا جديا وأبحاث سببية تحس
اصولهم ويتكسبا في لنتاج العامة

ويستمر ضربة نفى مذهبها إلى أن
مجموعة القناطين التي هي بها لواء سراج
لجون رئيس لواء لى مذبذبا سرف لول
وذلك لواء العام القسي لاجراء انتخبات جديدة
يأبل عليها القناطين والمطالعة رقة. ويصل أن
تخذلنا في مذبذبا مختلفة على مجلس
الشعب حول هذا الموضوع

وأوسع له في ذلك قضية لول القزوير
كانت تدور في زوايا مسئلة كك والذاه
القناطين وكذا ذلك القناطين تحس لانتخبات
الجدي والسياسي. ويخبر في ذلك في
الانتخبات العامة بل لعل القناطين ويكون
رئيس زوايا من غير القناطين لاختبار في
لأمران بل لعل القناطين لكس لعل
يكون من لواء القناطين يستمران على ذلك
قناط على أن يكون اشغافا على نفس
السياسي



عن حرية وتزاحة الانتخبات لها سوف تتم بصرف النظر عن رؤى الحزب الحاكم. ويوضح أن أهم هذه الترتيبات الدستورية أن الدستور ينص على أنه لا تسلط الجرائم التي تتعلق بالحرية والحقوق العامة للمواطنين والمواطنين والمواطنين والمواطنين من بصرف بصرف بصرفه ولكل ذي شأن أن يحرر الدعوى الجنائية ضد من يرتكبها. ولأنه لا طمأنينة للذين هم على الجرائم الجنائية السياسية التي قد جرت عينة تسمى الجرائم الانتخباتية والتي تتضمن عملاً مشتركاً مع إدارة حرية الانتخابات في جميع مراحلها.

وبصرف الاستقلال مصدر العمل على الأحزاب المختلفة أن تتشكل وتنظمه في كل شيء عليها منذ الآن لاختراع احترام الأمانة الصرية لأحكام الدستور والمثلون في أجواء لعملية الانتخابية وسلامة من يرتكب من المواطنين المصنوعين في غيرهم الجرائم الانتخابية أمام القضاء وكشف وتحرر كل هذه الأعمال أماماً في كصف المختلفة وأما ذلك بلقاء للذين.

والأشياء الضرورية تحقيق ضمانات الديمقراطية ومبدأ سلامة الانتخابات تتعامل في الآتي:

● لذلك القضاء على جميع الجوانب وأيس الجوانب العامة للظن ويمكن إجراء الانتخابات على فترة شهر وأما خطة للتعاين بين عدد القضاء وحجم الجوانب مع توفير التكاليف اللازمة لانتقال القضاء ووسائل العمل لهم مستقلة عن الأخطاء للتحقق من النتائج الانتخابية والجمعية لكل إجراءات الانتخابات في كل مكان.

● أن تتم عملية التصويت بصرف مسؤولي للذين دون تدخل منهم في من الأمانة بالية صورية في حرية الناخبين.

● ضرورة التحقيق من شخصية الناخبين ببطاقة أو بصمت.

● واعين استخدام مسؤولي شعبة الانتخابات للانتخاب بحيث يحد في أول الانتخاب خلية وظهور فيها بطلان أية أخطاء.

● لابد من توفير نوازل بمسكنة القضاء الأتري في القاهرة والأقلام تعمل بصريات على مدار ٢٤ ساعة خلال فترة الاقتراع والانتخابات لتلقي الشكاوى والحصل فيها في أسرع وقت ممكن.

● قائم يمكن مشهوراً للذين والانتخابات مسؤولية قطعاً للذين الطوارئ. خلال فترة الانتخابات على أصغر قانون من مدة واحدة ينص على استثناء جميع تشكلات الأحزاب والناخبين الأقارب للانتخابات في إطار التشريعية من تطويل قانون الطوارئ.



المصدر : الأنا

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمات

لقد مرت تجارب انتخابية كثيرة، منها الانتخابات عامة برلمانية، وانتخابات مهنية نقابية أو اتحادية، وعلى مدى ١٥ عاماً متواصلة بدأت بمشاركة في الانتخابات آخر مجلس للوزراء قبل الثورة، وانتهت بعد منتصف ليلة أمس، رابت التي طوال هذه السنوات اتعلم وأزاد خبرة وبروسا، لا أعلم ما إذا كان استطاعت الانتقاء بها إذا كان العمر يقلية، وإذا كانت الصحة ستظل مواتية، ولآخر الحصار الانتخابية التي قلت أنها انتهت بعد منتصف ليلة أمس، كانت خاصة بالتحالف الثائرين في مصر، ربما يكون عدداً قليلاً، ولكن هذه المهمة التي أشراف بالانتساب إليها، هي من أهم وأرقى وأخطر المهام التي يمكن أن يمارسها الإنسان، وخاصة في المجتمعات المتقدمة، التي تصرف أهميا الكتب، وتقيم وزناً للثقافة، وتتصامل مع زبدة المثقفين، واصحاب العقول المفكرة.

وفي معركة الأساس، رابت أننا تلامنا كثيرا، وارثينا كثيرا، فلم تكن معركة، ولم يجد من أحد المرشحين أو الناخبين كلمة ثابته أو لفظة خارج عن حدود اللياقة، وكان عدد الذين ادلوا بأصواتهم يمثل شحاتين في المائة من مجموع الناخبين المقيدين أسماؤهم في سجل الانتخاب وهي نسبة عالية جدا، رغم أنه كان من شروط السماح للأعضاء بالإدلاء بأصواتهم، أن يكونوا قد سمعوا أشراراً لهم في الاتحاد، وفي هذه أيام وقاهم كامل وقفاين وتكدير للمسؤولية، جرت العملية الانتخابية كأنها تجربة نموذجية يحتذى بها، لم يهجم أحد زعيمه بتعريض الصلوات أو محاولة الفس أو ممارسة الإرهال المادي أو الأدبي، وفي حرية كاملة ونزاهة تامة وقف الأعضاء صفاً واحداً يراولون الإدلاء بأصواتهم، دون أن يرتفع صوت أحد، رغم أن المرشحين كانوا يمثلون مختلف الاتجاهات، وكان من بينهم سيدة فاضلة إن لم يكتب لها الفوز، فقد كتب لها السبق في ممارسة مهنة جادة وشريفة وخظيرة، وخرج من المعركة من

خرج، راضيا مقتنعا بنزاهة الانتخابات، ونجح من نجح بلا منغرة ولا فرح صبيان، كنا جميعاً أسرة نبحث عن هو أصح والقدرة على خدمة المهنة والصدى لمواجهة المصائب التي تواجهها، واتخذ العزم على متابعة السير في طريق الارتقاء بمستوى النشر والصدى بوجه خاص لمشكلة تزوير الكتب المصرية الراجحة في خارج البلاد، وحفظ حقوق المؤلفين والمترجمين والحقوق، ولتقوية صلاتنا من الكتب، ليصل الكتاب مركزه الاقتصادي المرموق بجانب مركزه الثقافي والسياسي، الخلل في تقريب المسألة بين مصر وأقواتها العربيات، مشاركة منا في خلق رأي عام عربي واحد، يؤمن بالحرية والديمقراطية والتضامن والسلام، ومن الملاحظات التي شجعت الأعضاء على بذل الجهد والقيام بالواجب المكلف على اتحاد الناشئين في مصر، أن المؤسسات الصحفية الهامة التي تنظر الكتب بجانب ما تصدره من صحف لم أولت مندوبيها للمشاركة في العملية الانتخابية التي انتهت على خير وتم.

محمود عبد المنعم مراد



ملحة حب

● قبل فؤاد سراج الدين.. ان معركة الانتخابات مع الحزب الوطني معركة سهلة.. لأن الحزب الوطني ثور موجود في الشارع كسيد سياسي.. ولكن المشكلة أن الحركة الانتخابية تجري مع نظام يستحصنونه من رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطني.. وكل أجهزة الحكومة حريصة على نجاح مرشحى الحزب الوطني لأنه حزب الرئيس.. ولترشحين لاختيارهم للرئيس.. وذلك كد فؤاد سراج الدين أن زيادة الانتخابات القائمة تصالح في ضمانات.. منها أن يخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني.. وأن يكون رئيساً لكل المصريين.. وأن تشرف على الانتخابات وزارة محايدة وليست وزارة الحزب الوطني مع وقف حالة الطوارئ خلال فترة الانتخابات.. حتى لا تستغل حالة الطوارئ في مطاردة المرشحين ومنحوس للرشحين.. وأن يتم التصويت في أماكن محايدة.. وأن يكون لشرف القضاء على الانتخابات كاملاً.. في كل مراحله.. في التصويت والفرز وإعلان النتيجة.

● وفؤاد سراج الدين لا يطلب مستحيلاً.. والحزب المعارضة لا تتحدى بغیر ضمانات طبقية للمواطنين.. حتى يقول ربه بصراحة.. وحتى يختار حكمه في انتخابات حرة ونزيهة.. والحزب المعارضة لا تطالب بالحكم.. ولا تطالب بقلب النظام.. ولكنها تطلب تزيين من يميز الشعب عن اختياره.. وعضو البرلمان ينتخب من الشعب سوف يكون ولاؤه للشعب الذي اختاره.. ولا يكون ولاؤه وخوفه من الحكومة التي اختارته وزورت له الانتخابات.. وسبغت له بمخافة القانون مقابل إخلاصه الحكومة.. ولذلك يقول فؤاد

سراج الدين لقد عطلنا من القزوير والمزييف كلهم.. ونحن لا نريد إلا تحرير الشعب.. حتى يقول ربه في حرية.. بصرف النظر عن النتائج..

● وقد تختلف المعارضة في برامجها.. وفي مواقفها تجاه الإصلاح الاقتصادي.. ولكنها تتفق جميعاً على ضرورة أن تكون الانتخابات حرة.. أمام كل قوى السياسية الموجودة في الشارع السياسي المصري..

وأن تكون المعارضة بأن مواجعة كفض باقي الوطن كجزءاً من مواجعة باقي المختلف والقتل والسجن.. لأن الحق بلد عتاف.. وأن المظلمات معاهد الخزيح أن هاهين.. وأن كيمو كرامية وحيداً كطيلة بالقضاء على الأرماء وعلى النساء.. ولكن يبدو أن الحكومة تريد أن تحارب الأرماء وحده.. ولا تصارب النساء أيضاً!

● ويقول فؤاد سراج الدين.. أن النظام يستمد قوته من الطوارئ والأهالي الحكوي.. ويملك حوله كل التشريعين.. والمعرفة الانتخابية مع هذا النظام صعبة.. لأن الحزب المعارضة تحفل للمعركة معلولة ليدون بلا قوة.. ولا اعلام حر.. ولا حرية اجتماع.. ولا حرية حركة.. وإنما كنا نريد أن نحتل إلى العلم للتقدم لأن علينا أن نمارس كيمو كرامية والحريات العامة.. وأن نترك كل شيء للشعب.. أن يكون مسئولاً عن اختيار حكمه.. لأنه مسئول عن مستقبله.. والشعب لا يحكم بنفسه.. لكنه يختار من يمثله في الحكم.

محمد الحيوان



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٥

د. سعد الشرقاوي

الانتخاب الفردي ترجم مشاعر الشعب

«القوائم» وراء الفساد والمافيا بايطاليا .

كثبت سعد أبو النصر

قرار الرئيس مبارك بإجراء الانتخابات بنظام الفردي ترجم مشاعر الشعب .. وجاء استجابة لشدة كل سياسي يرى ضرورة العملاء والمشاركة في الحياة السياسية .. وهذا القرار رأى المصلحة العليا للبلاد وبعض النظر عن رأى الصوفى من بعض قيادات الحزب الحاكم أو قيادات المعارضة وبعض أساتذة القانون ..

لقد قدم الرئيس مبارك المخرج وعلى الجميع أن يؤيدوا واجيبهم لتأتي القرار بقراره سواء من جانب الإعلام أو الأحزاب المعنية لينفذ قرار الرئيس وفي النهاية فارقة بين الشعب المصري والشعوب الذي يجب أن يؤدي دوره .. سعد الشرقاوي هذا مقالته د . سعد الشرقاوي

رئيس قسم القانون الدستوري بحقوق القاهرة ومستشار رئيس مجلس الشعب .
تقول د . سعد الشرقاوي : ان هذا القرار يمس الديمقراطية لتصبحها انكرا اكبر عند ممكن من العناصر في السوق السياسي .. والنظام الفردي يوفر هذا للممثلين والأحزاب وأنها فهو أكثر ديمقراطية ..

والنظام الفردي لا يصلح لمصر سواء من الناحية الدستورية ، أو جانب أنه يمكن كل مواطن قادر ولديه رؤية في المشاركة السياسية أن يخوض الانتخابات وكذلك الأحزاب حتى الضعيف منها يستطيع أن يخوض الحركة بعض التوازن بينا للقوائم قد لا تمكن بعض الأحزاب من استكمالها فتضع أسماء فقط بعض النظر عن نظرها أو رؤيتها السياسي ..

وتقول د . سعد الشرقاوي : ان القوائم قد تجلب ، ليس سياسي ، بعد التوازن لصالح جماعات معينة تسمى ، جماعات الضغط .. وهذا ما يحدث في بلاد تطبيق نظام القوائم .. وثبت ان نظام القوائم له علاقة بمعضيات المافيا في إيطاليا وفي الجزيرة النشطة وكان وراء عدم

إحداث أي تحسين في أداء النظام السياسي في إيطاليا .. سواء في البرلمان أو في الحكومة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عام ١٩٩٢ .. وعندها أدرك الشعب الإيطالي هذه العلاقة وتغير باتجاهات منزه الإساءة السياسي على الحياة السياسية فلم يتأخروا ولدى فيها بضرورة إلغاء نظام الانتخابات القائمة حتى تدخل الحياة السياسية عناصر جديدة حرة غير مرتبطة بالتراسات بمصالح المصالح .. إلى جانب إجراء تحسين في الأداء السياسي وإدخال عناصر شبابية ولتقوية أفكار متحررة من المصالح دون حاجة للمطافرات واستخدام العنف ..

وتقول د . سعد الشرقاوي : ان قرار الرئيس مبارك يعمل رؤية بعيدة للنظر ويعد من أقوى القرارات لأنه تمخض مشاعر الشعب وترجم مآثرهم للمصلحة العليا للبلاد وأرى كل الأحزاب والمستقلين وجاء مطالبوا للدستور واحتمالات الخلل فيه صفر ..



المصدر : **البيان**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

تجارب وآراء

الأحزاب.. والانتخابات

بدأت الأحزاب منذ فترة استعداداتها للمعركة الانتخابية بأساليب مختلفة. حزب الأغلبية عاود نشاطه في الاتصال بالقاعدة، وأعاد حلول للمشاكل، وعرض تجارته وانتخابات حكومته في السنوات الماضية. وأحزاب المعارضة بدأت بالتركيز على بعض الدوائر التي رأت أن لها فيها أرضية تجعلها مقبولة. ولأن الانتخابات سوف تكون انتخابات قريبة، فإن شخصية المرشح، وتأريخه، واعتبارات العائلة في الريف، ستكون عوامل لها أهمية. وقد بدأ استئجارها منذ وقت مبكر. بحيث ينتظر أن تكون المعركة الانتخابية ساخنة، وجادة، وأن مشاركة الناخبين فيها ستكون أكثر من أية انتخابات سابقة.

رجب البنا

السياسية وجماعات المثقفين ومن القاعدة العربية في كل مكان لإعادة النظر في السياسات والنظم لتطوير العمل في كل المجالات. ولبلورة استراتيجية جديدة للعمل الوطني تلائم متطلبات الحاضر وتوقعات المستقبل.

فإن الانتخابات دأما فرصة كبيرة للمثقفين بصوت عال. ولتبادل الرأي بحرية. وفتح أفكار جديدة. ولإعادة النظر في كثير من الأمور التي تبدو راسخة ومستقرة. ولكن يبدو أن هناك من يريد أن يشيع هذه الفرصة ويصلبها من طبيعتها الموضوعية والموجهة لصالح المجتمع، لكي تصبح مناسبة للصباح بصوت عال. وبإيجاد جو من التشجيع والصحية.

وإذا كانت بعض القوى السياسية تحاول توظيف ظواهر المشكلة الاقتصادية وتناقضاتها، وتضعي في طمس حقائق ثابتة مثل النجاح الذي تصلق في الإصلاح الاقتصادي، وفي استكمال البنية الأساسية، وفي المشروعية والاستثمارية، وتحسين نوعية الحياة في المناطق الأقل نمواً في المجتمع. إذا كانت هذه القوى تحاول إطلاق مقنابل نضال غوغائية

تقي تحجب الرؤية عن إيجابيات كثيرة تحفقت، وهبطها في تلك الآراء جو القلق، والخبث، والأحساس بعدم الجدوى. فإن واجب القوى الناصلة لهذا البلد أن تقف موقف الدفاع بون تردد وليس الدفاع عن الحكومة أو عن الحزب الحاكم. ولكن الدفاع عن الحقائق. وعن حماية جو الانتخابات من الغوغائية، والديمماجوية، لأنها لخطر ما يمكن أن يهدد سلامة المعركة الانتخابية ونزاهتها. وهذه مسألة مهمة. فزراعة الانتخابات ليست لفظ في خلوها من الغش والتزوير وإساءة التصويت. فهذا شيء يدينه ومثقف عليه. ولكن خلوها من الغش والتزوير وإساءة الدعاية الانتخابية، واعتبار كل دعاية انتخابية، أو تهينة للرأي العام

وأهمية الانتخابات النيابية التي ستجرى قرب نهاية هذا العام أنها تأتي في مرحلة حساسة سياسياً واقتصادياً. داخلية وخارجية. مرحلة انتقال يمر بها المجتمع المصري وتعيشها الحياة السياسية المصرية بقوة ملحوسة، وهي بطبيعتها تحتاج إلى أن تلعب الأحزاب بمسئوليتها القومية، وبمصالح الوطن العليا، وتطلعيها على المصالح الحزبية والفردية.

وأخطر ما يبدو من استعداد بعض القوى السياسية لهذه الانتخابات هو سعيها إلى التآكل معارك تصاعدية دائمة ومتلغية. لأن مثل هذه المعارك يمكن أن يخلط فيها الحق بالباطل، والصديق بالكذبة، والواقع بالخيال، ويمكن فيها إثارة الانفعالات، والتشاعر، بل يمكن أيضاً مع استمرار وتطير هذه المعركة أن تشيع الحقائق ولا تبقى إلا الانفعالات وحدها. وهذا أسلوب خطير في العمل السياسي.

هذا الأسلوب خطير لأنه يعتمد على الغوغائية، وعلى تهيج المشاعر. باختلاق وقائع وأحداث غير صحيحة. أو بنشر أفكار تثير القلق في قطاعات معينة دون أن يكون لهذه الأفكار أساس في الواقع. أو بالتأجيج على القيادات والرموز وإطلاق الشائعات حولها بحملات الهمس المعروفة لتشويه صورتها في عيون الناس. وكى تقتبس هذه القوى مظهر البطولة أمام الناس. وهذه الظواهر هي التي يتحدث عنها المفكرون حين يحللون ظواهر الغوغائية في العمل السياسي. وحين يتحدثون عن الديمماجوية، كتأامرة مرمضة تنتشر حين يغلب بعض الانتهازيين. من الأفراد أو من القوى السياسية. مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة.

ومن المهم أن تحصن الأحزاب جميعها استعداداً من شهور الإعداد للمعركة الانتخابية ليس فقط لضمان اختبار عناصر الفضل والفرق للقيام بالوظائف الأساسية، التشريعية، وتوجيه الحكومة، والرقابة عليها. بل وأيضاً لإيجاد مذاهب صحي للتفكير الجماعي، الحر، تتخلل فيه الأفكار والأراء. من النخبة



المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

للانتخابات، باستخدام وسائل غير أخلاقية، أو غير مشروعة، هي نوع من الخس والتزوير من جانب هذه القوى، لأن تضليل الرأي العام جريمة خطيرة وخامسة في وقت الاستعداد للانتخابات التي تقرر مصير البلاد وتحدد خط ومسار السياسات في السنوات الخمس القادمة.

وفي كل مرة نشكو من ظاهرة الاسراف الشديد من جانب بعض القوى والتيارات في الإنفاق على الحركة الانتخابية وفي كل مرة تلوح تساؤلات حول مصائر التمويل. وهناك قانون يحدد مصاريف الدعاية ويمنع كل مرشح بأن يكثف عن مصاريف تمويل حملته. ولابد أن يطبق ذلك بكل حزم لأنه من ضمانات النزاهة الضرورية.

وإن كان الاستعداد للانتخابات يوصى وبه فإنه هو واجب كل المواطنين إلا أن واجب الملقين أكبر. واعتقد أن مسؤولية الملقين التي تشكو منها دائما، ليس لها مجال هذه المرة لأنهم إما أن يصرخوا الآن، وإما أن يتخلوا عن دورهم ومسؤوليتهم. وكفوا عن النقد والشكوى. إذ ليس مقبولا أن يصمتوا في الوقت المخصص للكلام. ويؤثروا السلبية في وقت الحركة والعمل. ويلوثوا بالصفى والمراوغة في وقت الصراحة والمشاركة بالرأي. ثم يظنوا أنهم بعد ذلك دورا قياديا أو مؤثرا في المجتمع. فهذا هو الوقت ليحدد كل ملف بكل وضوح موقفه مع من يقف. وضد من. ولم يعد محضا أن يمسك العصا من الوسط. أو أن يغازل كل الأطراف. أو أن يضع دائما مع الداعمين للشك والحرارة والآخرى مع دعاة التخلف والجمود. ولا أن يدافع عن الأرباح بصورة مختلفة بعبارة مراوغة تعطيه المبرر وتقدم له الحجة المؤيدة تحت شعار النقد الكاذب.

ليس الوقت الآن صالحا لمسلبية الملقين. ولا لأختارهم مواقف الإنتظار والحذر. ولا لاعتقادهم أن العمل بالنسبة لهم رهن بتوافر شروط يملونها جملة واحدة. هذه الانتخابات يجب أن تكون تعبيرا عن احساس عام بالمسؤولية. في وقت يجب أن يتحمل فيه الجميع المسؤولية. دون استثناء. وبدون أن تكون هناك مقاعد للمفكرين. أو لانتهازيين الذين ينتظرون إلى أن تنتهي كل معركة لكي يجنوا هم الثمار. يطبق ذلك على الأفراد. كما يطبق على القوى السياسية وجماعات الصفوة، والأحزاب دون استثناء.



المصدر : الاتحاد الاشتراكي

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوراق الممارضة

سيرة السليم درويش



تسمى الأحزاب السياسية ومختلف القوى الوطنية في مصر إلى صياغة مشروع يتلخص لها فرصة الوقوف في خندق واحد في مواجهة الحرب الوطنية الحاكم خلال العام الجاري الذي يعد «عام المصاعبات الديمقراطية» أن صرح التعيين إذ سيشهد العام ١٩٩٥ تغييرا في تضاريس الخريطة السياسية والنيابية من خلال ٢ انتخابات عامة .

وتخطط الأحزاب السياسية والقوى الوطنية لحشد أكبر عدد من مؤيديها وأنصارها خلال هذه الانتخابات من بين ١٨ مليون ناخب بانوا يشكلون المجمع الانتخابي للجمعية المصرية بعد أن جرى تسجيل أكثر من مليون ٤٠٠ ألف مواطن جديد في جداول الناخبين على مدى الأشهر الثلاثة الماضية التي اتاحها القانون الجديد لحظيرة الحقوق الانتخابيين للمواطن المصري.

بعد أن كانت عملية تسجيل الناخبين مقصورة فقط على الشهر الأخير من كل عام في ضوء أحكام القانون الذي جرى تعديله في النصف الثاني من العام الماضي

عام المواجهات الديمقراطية!



المصدر : الإبراهيم الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤١٠ ١٩٩٥

وتكتنف بدلايات العام الحالي عن الطبيعة السافنة له، إذ حرص الطرفان الحزب الوطني الحاكم وأحزاب المعارضة ومختلف القوى السياسية على الدخول في احتفارات للقوى كانت التديلات للفرح ادخالها على نظام الانتخابات العامة لتصبح بالقامة الحزبية مجالاً لها إلا أن الحزب الحاكم أثر على أن يتنازل عن موقفه المتشدد تجاه إعمال هذه التعديلات حتى لايزيد من حدة الصدامات مع أحزاب المعارضة التي اكدت اعتزامها مقاطعة الانتخابات إذا جرى تعديل نظام إجرائها إلى القائمة الحزبية إضافة إلى تخوف الحزب الحاكم من تكرار للتحربة للمريرة التي مر بها خلال الانتخابات البرلمانية الماضية بخروج عدد من رموزه وكوادره عن الإلتزام بالمرشحين الذين وقع اختيار حريمهم على تشييلها في الانتخابات

خلال أيام قليلة تدخل القوى السياسية في اختبار قوي آخر من خلال انتخابات النقابات المهنية التي يشارك فيها نحو ١٤ مليون مهنى حري تسجيلهم على مستوى جميع النقابات، وسط جو من التوتر انثارته التديلات الأخيرة التي جرى ادخالها على القانون الموحد لهذه النقابات الأمر الذي انثار حفيظة عدد منها وبخاصة المهوسون والمحامون والأطباء، حيث اعتبرت قرارات هذه النقابات التديلات الجديدة - التي شددت من قبضة القضاء على مفاليد الأمور في النقابات - نوعاً من احكام قبضة الحزب الحاكم ومكومتها على هذه النقابات، إلا أن قرارات الحزب الحاكم اعتبرت ذلك مصمام امان- لضمالي أزمة «ديكتاتورية الاقلية»-.. إلى صبح التديبير في السيطرة على النقابات في اشارة إلى محاولة تفكيك قبضة التيار الديني الذي بات متسلطاً ويتمتع بقدرات تنظيمية وإدارية متكاملة من حشد انصاره ومؤيديه خلال أية انتخابات ملابية الأمر الذي يمكنه في أغلب الأحوال من السيطرة على جميع مقاعد هذه النقابات وعلى الرغم من أن انتخابات النقابات المهنية لا تظهر فيها ملامح جادة للصراع الحزبي إلا أن جماهير المينيين اعادت على صورة ما من هذا الصراع الحزبي حيث تعتبر الأحزاب السياسية انتخابات النقابات بروقة «لواجهة الحزب الحاكم في الانتخابات البرلمانية العامة

وحرصاً من جانب رموز التيار الديني على تخفيف حدة الواجهة مع الحزب الحاكم فقد أثر مرشحو هذا التيار الصراخ على مقاعد اعضاء مجالس ادارات النقابات المهنية على أن يؤامدوا مرشحي الحزب الحاكم في منصب «النيب» لسابع قليلة ملوبة وتبدأ انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى الذي اعتادت احزاب المعارضة الرئيسية «الوفد والعمل و التجمع» مقاطعتها منذ تأسيسه في العام ١٩٧٨، وما هما «الوفد والعمل» فشلا من الفاع احزاب المعارضة ذات الاقلية الجماهيرية في مقابلة الانتخابات القليلة للشورى

ولفسر قيادي حزب بايز اصوار احزاب الاقلية - ومن بينها حزب الاحرار والامة، الذين يمثلهما بالتدبير وتسييها في مجلس الشورى - على المشاركة في انتخابات التجديد النصفي التي ستجرى في ٤٤ دائرة على مستوى الجمهورية بحوض هذه الاحزاب على عمل مايكن تسميتهم جس نبض الفراع السياسي حول مدى اتساع جماهيريتها بين المواطنين إضافة إلى سعي هذه الاحزاب إلى الحصول على الدعم المادي الذي تقرره لجنة الاحزاب السياسية لكل حزب سيشترك في هذه الانتخابات. وبخاصة أن هذه الاحزاب تقتفر إلى مصدر رئيسي لتمويل نشاطها الذي لايزال مقصوراً فقط على إصدار صحيف تفضل في أن تدور عن توجهاتها السياسية الحقيقية وإن كانت تحدث لها دعماً واحداً فقط هو محاولة تذكير جماهير المواطنين بوجوب «احزابها» التي تحمل اسمها فقط



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ - ١٩٩٥

ومن المقرر أن يشهد الثالث الأخير من العام الجارى انتخابات برلمانية ساخنة لتشكيل برلمان ١٩٩٥ الذى سيستد إلى العام ٢٠٠٠ بعد أن نجح البرلمان الحالي «برلمان ١٩٩٠» فى أن يكمل دورته الدستورية ٥ سنوات ليصبح ثلثى برلمان بعد برلمان ١٩٨٩ به يصبح فى هذا الأمر.

وعلى الرغم من أن حزبي الوفد والعمل قاطعا الانتخابات البرلمانية الماضية التي انقرد بخوضها حزب التجمع الذي امتنعت اليه قيادة المعارضة البرلمانية خلفا لحزب العمل في برلمان ١٩٨٧-٩١ أن الولود والعمل يخططان للمشاركة في هذه الانتخابات البرلمانية المقبلة وإن لم يفتنا حتى الآن مواقفهما رسميا على ذلك.

لقد قاطعا الانتخابات البرلمانية الماضية فكان على عكس رؤيتي الشخصية، وذلك التزاما بقرار الهيئة العليا للحزب، ولكن هذا الأمر لم يكن صائبا.. هكذا قال أبرز أعضاء الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ياسين سراج الدين وهو هنا يشير بطريقة غير مباشرة إلى استمرار حظه على المشاركة في الانتخابات المقبلة.

و رغم الأحماس بالتقدم الذى يقطر من تعبيراته إلا أن ياسين سراج الدين أكد أن حزبه لا يشعر بأى ندم تجاه مقاطعة الانتخابات الماضية لأحساسه السابق بإمكان حدوث تجاوزات إدارية وحكومية لصالح مرشحي الحزب الحاكم.

و رغم الاختلافات المنهجية والسياسية التي تفصل بين الأحزاب السياسية وبخاصة المعارضة الرئيسية إلا أن محاولات توثيل حاليا من جانب قيادات هذه الأحزاب للاتفاق على صيغة تتيج لها الوقوف في خندق موحد في مواجهة الحزب الحاكم أو أعمال ميذا التنسيق كحد أدنى بين مرشحي هذه الأحزاب.. غير أن رئيس حزب التجمع خالد محيي الدين قال أنه مستعد للتنسيق مع أحزاب المعارضة بشرط «لا يكون هذا التنسيق في صالح التيار الديني المتطرف في إشارة من جانبه غير مباشرة إلى رفضه التنسيق مع حزب العمل المعارض إذا استمر في تحالفه مع جماعة الإخوان المسلمين.

المحظور نشاطها رسميا منذ العام ١٩٥٤ - وهو التحالف الذي حصل على ملقرب من ٤٢ مقعدا في برلمان ١٩٨٧ اتجهت له وقتها قيادة المعارضة البرلمانية

سوابق التجربة أكدت أن أى مشروع لتجميع المعارضة في خندق واحد يتصادم في كل مرة مع الاختلافات المنهجية للأحزاب وهو ما تكرر كثيرا مثلا عام ١٩٧٨ ولت أن نجحت « أحزاب معارضة وقتها في التوحد من خلال مؤتمر عابدين للمعارضة الذي عقد يوم ٥ فبراير من ذات العام واصطلح على تسميته مؤتمر عابدين الموحد نسبة إلى الميدان الشهير الذي شهدته بالقاهرة. وعلى الرغم من اتفاق قيادات الأحزاب على تكراره سنويا إلا أن هذه الاختلافات لم تتج له فرصة أمام الأحزاب لإعادة التجربة مرة أخرى والتي تقلصت في العام ١٩٨٧ إلى مجرد تحالف ثلاثي بين حزبي العمل والأحزاب والإخوان المسلمين واصطلح على تسميته منذ ذلك الحين بالتحالف الإسلامي

والا كانت الاختلافات المنهجية ساعدت بين « أحزاب منذ العام ١٩٧٨ وحات دون توحدها في انتخابات العامة فبال الأمر يبدو أكثر صعوبة في الانتخابات المقبلة التي سيشارك فيها رموز ١٤ حزبا سياسيا بدأت تعمل الآن على الساحة الحزبية الرسمية فهل سينجح رؤساء هذه الأحزاب في التغر هذه المرة فوق خلافاتهم الشخصية والإيديولوجية أملا في التوحد؟

سؤال مستغل الأجابة عه معقلة انتظارا للتطورات السياسية والحزبية خلال الأسابيع المقبلة.



ياسين سراج الدين



● التعليق

● ما إن أعلن فؤاد سراج الدين هذه المطالب الأربعة غير الواقعية في لقاء مع التبايع حتى أخذت صحيفته «اللاكسي» تزيدها كل يوم وكأنها أصبحت مقبرة على القراء .. وفي كل مرة تحشد لها الإطبل حشدا حتى لا يخيل للقارئ أنها حقا .. وما هي بحق أبدا .. إن هي إلا زيف وشلال .. وبعد تام عن قواعد الديمقراطية التي أرها العقل البشري ، وأرتضفتها المجتمع المتحضرة .

● ولقد عويت «سراج» أن يبحث عن شناعة يعلق عليها فشل حزبه كلما لمس الفشل ، وشناعة «سراج» هذه الأيام هي رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطني . إذ يحاول إيهام الرأي العام بأن الديمقراطية التي يريدها سوف تتحقق إذا دخل الرئيس مبارك عن زعامة الحزب الوطني ، وهي دعوة بائسة من أساسها انتكاف زعماء مرآت عديدة ، وفشل عن ذلك ، فهي دعوة غير دستورية .. أي أن الدستور لا يتطلبها . ولا يشترطها .. فمن أين جاء «سراج» بما يؤيد دعوته ؟

● وإذا كان العمل السياسي قائم أساسا على الاختيار .. فليكننا القول بأن الرئيس مبارك قد اختار الحزب الوطني وأن الحزب الوطني قد شرف بزعامة الرئيس مبارك حتى تنتهي القضية . وينتهي الجدل .. إذ لا يتصور حال أن يصل أحد فؤاد سراج الدين - مثلا - لهذا الاختيار .

● هذه مسألة اختيار تقوم على الإقناع الشخصي .. لكن الغريب في الأمر أن الذين يطالبون الرئيس مبارك بالفشل من زعامة الحزب الوطني لا يرون أي عفاضة في استمرار زعامتهم هم لأحزابهم سنوات طويلة .. رغم أن الزمان قد استمر وتغير ، وتغير معه كل شيء إلا هذه الزعامات التي مازالت تعيش في زمن غير زمنها .. وتحارب في قسما لا تعرف عنها شيئا .

● إن زعامة الرئيس مبارك للحزب الوطني تتعلق بإرادة جماهير الحزب الوطني وإرادة الرئيس ليس إلا .. وكان يجب أن تمتع جبهة الفشل «سراج» وجوانحه من أن يتناولوا هذه القضية التي تعد من صميم شؤون الحزب الداخلية .. هذا الحزب الذي يمثل أغلبية شعب مصر .

● لقد أجريت الانتخابات التشريعية مؤخرا في الولايات المتحدة وفرنسا .. وفرنسا ستجري في ألمانيا وبريطانيا .. فهل طالب أحد هذه زعماء هذه الدول بالفشل عن زعامتهم لأحزابهم ؟ .. إن هذا .. والله .. أمر عجيب !!

● وما قيل في هذه النقطه يقل في الحكومة لتخصيص التي يطالبها فؤاد سراج الدين .. وهي - أيضا - مطلب غير دستوري ، أي أن الدستور لا يتطلبها . ولم يرض عنها .. لأنها ستكون بداية لمسألة من الحكومات الشعبية .. التي تشل لهدف واحد ثم تنكف باقتضاب هذا الهدف .

● وهل يمثل أن ثلثي وزارة خصيصا للقيام بمهمة إدارية ؟ .. أي وزارة هذه .. وأي وزارة سيكونون فيها ؟

● إن الحكومات - يا سراج - تشل لإنجاز مهام وطنية وقومية قائمة على خطط مدروسة ، وتكون مسؤولة عن تنفيذ هذه الخطط .. ولا تشل للقيام بمهمة إدارية .. كما ما يتعلق بالأشراف فلسطيني على الانتخابات .. فيجب أن يمثلن سراج .. إلى أن القضاء يشرف فعلا على العملية الانتخابية برمتها .. حيث يتم انتخاب عدد من

مطالب سراج .. غير دستورية !! إنهما مجرد شتمات لتعليق فشل الوند

هكذا تبصرى الانتخابات

تحت إشراف قضائي كامل

يا رجل .. كيف تتصور أن الحياة يجب أن تتوقف من أجله ؟

● نعم .. مطالب الوند الأربعة ، أو شروطه الأربعة لخوض الانتخابات غير مشروعة .. وغير واقعية .. وبالتالي فهي غير مقبولة .

● ومطالب الوند الأربعة هي : تنازل الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني ، وتشكيل حكومة مصابة لأجراء الانتخابات ، وإلغاء حالة الطوارئ أو وقف العمل بها خلال الانتخابات ، وإشراف قضائي كامل على الانتخابات حتى لو أدى ذلك إلى إجراء الانتخابات على مدى عدة أيام .

● واضح جدا أن هذه المطالب أو الشروط الأربعة مجرد شتمات يضعها حزب الوند قبل الانتخابات ليعلق عليها فشله إذا ما فشل .. أو هي خط رجعة يستطيع أن يجد من خلالها مبررا للفشل أمام الأتباع الذين يصورون للنفس أن «الوند» سيكتسح كل الأحزاب في الانتخابات ، وسيحصل على أعلى الأصوات لو تحققت مطالبه الأربعة .

● وبمناقشة هادئة لهذا الذي تقوله صحيفة «سراج» ورجاله سنكتشف أنها الأعياب الانتخابية لا تصمد أمام الحجة والمنطق السليم .



المصدر : ...

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القضية لهذا الغرض .. ويتولى كل قسم خمسة احدى
اللجان الانتخابية العامة .. ويكون مسئولاً عن كل اللجنة
القضية له .. وعن اتمام الاجراءات الانتخابية وفقاً
للقانون ، وبكل نزاهة وحيدة
* كما يشرف القاضي ، رئيس اللجنة العامة ، على عملية
قرن الأصوات لجميع اللجان الفرعية التابعة له واعتماد
النتيجة النهائية للجنة العامة التي يتولى رئاستها .. كما
ان هناك رقابة قضائية ايضاً على جميع اجراءات
الانتخابات حيث يمكن لأي مواطن اللجوء الى المحكم
المختصة في ذلك .. الأمر الذي يؤكد في النهاية ان العملية
الانتخابية تجري برمتها تحت سماع وبصر القضاء ..
* واخر مطلب مبرر ان يتوقف العمل بقانون
الطوارئ .. وهو مطلب مستحيل لانه يعبر عن تصور اكثر
سخرية .. إذ يبدو ان هناك من يتخيل ان الحياة لابد ان
تتوقف من أجله ، حتى يقبل على الاشتراك في
الانتخابات .. وعلى كل حال فإذا كان هناك من يملك هذا
الحق ، فإننا نطالبه فقط بان يوقف نشاط الارهاب وتجار
السموم ويضمن لنا ذلك أثناء الانتخابات .. حتى يتوقف
العمل بقانون الطوارئ من تلقاء ذاته .. فما وضع هذا
القانون إلا لحاربة هاتين الفئتين الضاليتين .. والا إليه
به مراجع !!



الأسلوب الانتخابي «وكيف يكون»!

تخرج أسلوب الانتخاب سواء أكان للمجالس البلدية (مجلس الشعب أو الشورى) أم المحلية. ومنذ أواخر السبعينات وحتى الآن بين أسلوب الانتخاب الفردي المباشر وأساليب الانتخاب عن طريق القائمة المقطعة أو النسبية أو حتى المزج بين عناصر من الأول وآخرى من الثاني محاولاً الوصول إلى أسلوب أو طريقة تحقق لهدف النظام السياسي القائم وفي ذات الوقت اختلاف خصوصاً وأحكام المسئول. ويبدو ذلك جلياً في الانتخابات المحلية. فالمناخ الانتخابي في هذه الفترة ومنذ عام ١٩٧٩ يرى أنها أخذت بالتنامي الفردي بالانتخاب المباشر وادة أربع سنوات انتهت في عام ١٩٨٢ حيث عدل إلى الانتخاب المباشر ولكن بنظام القائمة المقطعة للأحزاب السياسية ثم عدل مرة أخرى وبعد خمس سنوات أي في عام ١٩٨٨ لتأخذ بالأسلوب الجمعي بين نظام القائمة والنظام الفردي بتخصيص مقعد فردي على جميع المستويات عن كل دائرة انتخابية مقابل كل قائمة انتخابية. وأخيراً كانت التجربة الأخيرة حيث كان التفكير متجهاً لتأخذ بالنظام الفردي المتساوي مع ملائمة الأذى به في انتخابات مجلسي الشعب والشورى إلا أنه خالف كل التوقعات وأخذ بالنظام الجمعي بين نظامي القائمة والفردي.

يؤدى إلى دفع الخصائص المصاحبة والقواعدية للعمل السياسي... وإيضاحاً الإعداد ذات الصلة القومية الشاملة والتي تتمتع خلالها الحليتين لاهيتها الواجبة... لعل هذه الاعتبارات وخاصة مايرتبط منها بالواقع المصري البحت والمبدلة للمستقبلية بتعداً إلى إضفاء بضرورة الإخذ بنظام الانتخابات القائمة الشخصية مع تعميمها بمازاد من نظام الانتخاب الفردي... وهو اتجاه كان ساداً أثناء عرض مناقشات مجلس النواب الوطني... أياً كانت الحليتين السابق الإشارة إليها... وعلى استحضار واقع العملية السياسية في المجتمعات القبلية والتي لمعت شروها بعدد به على طريق القرية والجمهورية تلتحق في هذه القبلية... حيث ترى معتمداً للأنساق باعتبارها دوراً هاماً وحيداً للأحزاب السياسية القائمة في العملية الانتخابية... إن لم يكن لتقصيرها عليها وحسباً كبريطانيا مثلاً... كما أنه ليجب إيماناً وجوه وسياة نظم الانتخابات الغربية والليابسة لقطع بانها موجودة في المجتمعات المسيحية... وإن كان نظاماً متساوياً حيثاً إلى الدول ذات نظم الحكم الانتخابي أو الشورى... حيث كانت الدولة كليا عبارة عن حزب سياسي واحد وعلى أطر ومخاض سياسي إيديولوجية واحدة يعمل كل فرعية على إظهارها بما يجعل معيار للأفكار معياراً شخصياً وحيداً.

د. محمود وهيب السيد

الانتخابية لترجيح كافة أي منها على الأخرى... ومع الأخذ في الاعتبار الإجماع القسري بعدم مخالفة نظام الانتخاب الفردي المعمول به للمستوى لأن أسطره وألجتماعية والثقافية والاقتصادية ومدى التماثل كل ذلك مع أي من الأنظمة الانتخابية الملائمة... وشرة الضغط على وجود وتنمية المؤسسات السياسية وتنمية أديم العمل الجماعي المنظم ومقاومة سيئات وإفشاء العمل الفردي وإنشاء الفرص... وإيضاحاً لظهور دور الأحزاب السياسية القائمة بالقرائن أنها مؤسسات لها برامج مستعدة وشاكلة لتصل بدوام النصبي تعتمد عليها للتنمية السياسية في أي قطر وصرف النظر عن حقيقة كونها الآن في مصر... وإنها الأمل لتحقيق سيطرة قانونية سياسية سليمة على العملية الانتخابية والأنشطة الحزبية وتغليب مبرجة الحزبية والصراع للحلوظ إنشاء الانتخابات وخاصة بقرينة وإيماناً بالصعوبات أو القدرات... وإيضاحاً عن تطبيق الفرز الانتخابية على العملية الانتخابية... حيث لا يمكن إضفاء الأهمية على فكرة أن العمل بالأنساق القائمة بالقرائن أو الشورى... حيث كانت الدولة كليا عبارة عن حزب سياسي واحد وعلى أطر ومخاض سياسي إيديولوجية واحدة يعمل كل فرعية على إظهارها بما يجعل معيار للأفكار معياراً شخصياً وحيداً.

وقد صاحب كل مرحلة منها وخاصة أسلوب الانتخاب القائمة المقطعة أو النسبية أو حتى الجمع بين إيهما وتقسيم على حزب واحد أو تبار بعينه... بل تساوى الحزب الحاكم والحزب المعارضة حتى أن البعض بين الأحزاب الأخيرة قد قاطع العملية الانتخابية برمتها في إحدى الدوائر. كما وجهت أيضاً سهام النقد لكل مرحلة منها من مألوفة معلومة من التلقين وخطأ محسوب من عامة الشعب... يدعى أن أي منها لا يتفق بذاته مع طبيعة وتكوين الشعب وأيضاً عدم كفايته ويعطيه لتحقيق إماله ومطوحاته وريائته... وقد وجد البعض من المعترضين بندهم وضلالهم المتشورة للحصن هذا النظام الانتخابي القائم حيلةً بالظن أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته... وقد استمر هذا التلقين وزاد كلما اقتربنا من موعد الانتخابات مجلس الشعب لتاريخ إبرازها في الصحف الثاني من هذا العام... حتى حصد السيد رئيس الجمهورية (الرئيس العام) حيلةً لصحيفة الدولة والذين أيدوا الانتخابات... حيث قرر أن الانتخابات القائمة ستكون بالأسلوب الفردي المباشر... ومع التسليم باستحقاقات والمخج والرائدين التي مناهلها لفيها القانون الدستوري والعلوم السياسية ورجال الأحزاب والمثقفين أو للتأمين بالعلمية



المصدر : **الأحد**

التاريخ : **١٩٩٥ مارس ١٩**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا الزمان

المستقلون قادمون

على الرغم من أن نظام إجراء الانتخابات القديم .. لم يجرَّ عنه حتى الآن - حتى تقلل أحزاب المعارضة (لا تعرف رأسها) من رجلها .. حتى موعد الانتخابات يقلل إلا أن نظام الانتخابات الفردي هو النظام (المتوقَّع) خاصة بعد أن أعلنت قيادات كثيرة من الحزب الوطني وشخصيات عامة عن ارتياحها، وعودة هذا النظام .. وبعد أن أعلن رئيس الجمهورية عن تفضيله لهذا النظام .. الذي تعود عليه الناس منذ القدم وتجنبنا لأي مخالفة دستورية تطيح بحكم والشرعية الدستورية بالمجلس القادم ..

وأيا كانت الأسباب .. فالنظام الفردي سيعمل في النهاية .. وهذا يعني أن هذا النظام سيصبح الكثير من الشخصيات العامة (المهمة) على خوض الانتخابات .. ومنها على وجه التحديد :

١- غير المنتخبين بأي حزب سياسي على الساحة (المستقلون الحقيقيون) ..

٢- المنتخبون (بالحزب الوطني) .. ولكنهم لا يريدون الارتباط (بكل) سياسته وبرامجه ..

٣- غير المنتخبين (بالحزب الوطني) يريدون أن يكونوا (خياراً وطنياً معارضاً) للحزب الحاكم .. ولكن ليس تحت لواء (أي حزب معارض) حالي ..

٤- المنتخبون (بأحد أحزاب المعارضة) .. ولكنهم لا يريدون الترشيح صراحةً على إحدى قوائم .. أو برامجه ..

٥- المنتخبون بالنظام الإسلامي (المعدل) .. ولا يريدون حزباً يعبر عنهم .. أو يتقدمون به (صراحة) .. إلى معركة الانتخابات ..

٦- المنتخبون للقيادات الجديدة في المجتمع (أصحاب الشركات الخاصة والمؤسسات وأصحاب سياسة الانفتاح) والذين لا يريدون حزباً رسمياً (صريحاً) يعبر عن مصالحهم الرأسمالية ..

٧- المعبرون عن مصالح ومعارضة القذات المظونة التي (سقطت) من مجتمع الانفتاح والأغلبية الصامتة الذين لا يريدون حزباً يعبر عن مشاكلهم ويدافع عن وجودهم ومستقبلهم ..

ومن هنا .. ليسوف يكون البرلمان القادم .. هو أكثر البرلمانات تغييراً .. من لحاظ الشعب المختلفة .. فالأحزاب فيه مشتركة و.. المستقلون فيه قادمون ..

حامد سليمان



الصدر : الخرسانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ - مارس ١٩٩٥

ردود الأفعال .. للحكم في قضية انتخابات

الحديدى .. تتزايد لقرب الانتخابات

رأى أساتذة الجامعات وكبار

العاملين .. فيما نادى به المحكمة

بضرورة مشاركتهم في

لجان الانتخابات .. إلى جانب القضاة

• تمثيلى : زكريا أبو حرام • شفاء عبد الحميد • جمال عوض

« الدكتور على لطفى »

اشتراك الأساتذة بسكت الأصوات التى

تطمعن بالتزوير بعد كل انتخابات

وعلى الدولة أن توفر لهم المناخ الملائم



المصدر : **أخبار الساعة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

● يوم الانتخاب هو اليوم الفصل في العملية الانتخابية كلها فيه يختار الناخبون من يمثلهم .. من هنا تأتي أهمية الإعداد لهذا اليوم وأهمية اختيار من يشرفون على اللجان الانتخابية .. ولا يستطيع أحد أن ينكر أو يقلل من حجم ودور رجال القضاة في الإشراف على الانتخابات لما يتميزون به من نزاهة وحيدة . ولكن ، لقلّة عدد القضاة وكثرة عدد اللجان الانتخابية فإن اختيار من يشترك في القضاة في الإشراف على الانتخابات أصبح أمراً ضرورياً .

وقد طالبت محكمة استئناف القاهرة في حيثيات حكمها برئاسة المستشار رفعت السيد في قضية انتخابات الدكتور حلمي الحبيدي بأن يكون اختيار رؤساء وأعضاء اللجان من القيادات العليا للمعاملين في الحكومة والهيئات العامة واساتذة الجامعات حيث إن المشاركة في أعمال هذه اللجان يعد من الأعمال الوطنية والقومية التي يشرف بها من يختار لها ، ونادت المحكمة أن يجزل

لهؤلاء في قدر المكافأة عن المشاركة في هذه اللجان بالتسوية بينهم وبين رجال القضاء الذين يختارون لهذه المهمة الجليلة . حتى يقبلوا عليها بدلا من الاعتذار عنها ، ولا شك أن هذه القيادات سوف تحسن أداء العمل بسبب خبرتها الإدارية في العمل والتعامل مع المواطنين فضلا عن الإحساس بالمسؤولية والمساعدة الناجمة عن الانحراف في أداء المهمة والارتفاع بمستوى أعضاء اللجان الذين هم الآن وفي كل الانتخابات من أصحاب الدرجات الدنيا والوظائف قليلة القدر . وقد استطلعت ، آخر ساعة ، رأي بعض اساتذة الجامعات والقيادات الإدارية العليا وأكد غالبيتهم ترحيبهم بالمشاركة وتحفظ البعض وطلب بالمزيد من دراسة الموضوع وأكدوا أن اشتراك الاساتذة والقيادات يرفع من مستوى اللجان ويصعب التأثير عليهم أو استغلالهم لصالح أي مرشح وإن اشتراكهم ضمنن للمسيرة والنزاهة . وطلبوا بأن توفر الدولة الإقامة المناسبة لهذه الوسائل الاعاشة بأسلوب لائق .

د . حمدي السيد :

الانتخابات القادمة تحت الرقابة الدولية

- توفير وسائل الاعاشة اللائقة للمشرفين يقضى على تجار وسماسرة الانتخابات
- قبل أن نتحدث عن تزوير الدولة هناك تزوير المرشحين الذي يعتبرونه « شطارة انتخابية »



٥ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

النشء والخدمات الصحية والمعلومات

● علم ٩٥ هو بالفعل عام الانتخابات كما يقول الدكتور علي لطفي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشورى السابق والاستاذ بكلية التجارة جامعة عين شمس : حيث تجرى هذا العام الانتخابات العامة لمجلس الشعب والشورى ، وفي تقديري ان السلطة التشريعية بمجلسيها الشعب والشورى تقوم بدور هام في المجتمع .. لقمسية إصدار القوانين من القضايا الهامة جدا لأي تجمع . فلا يمكن تنظيم العمليات في المجتمع إلا من خلال القوانين ، ونحن في مصر في حاجة شديدة لإعادة النظر في كثير من القوانين لكثرة عدد هذه القوانين حتى أصبح لدينا ما يمكن أن نسميه ترسلة من القوانين .. ويمكن دمج الكثير منها في بعضها كما ان كثيرا من القوانين صدرت منذ عشرات السنين وطرا بالمليح تغييرات تمت إعادة صياغة وتعديل لهذه القوانين مثل القانون التجاري كما ان هناك قوانين نحن في حاجة لها لم تصدر بعد .. مثل قانون الشيك وقانون منع الاغراق .

هرس المواطنين

ولخطورة ما يلزم به مجلس الشعب من مهام إصدار القوانين والتشريعات كما يقول الدكتور علي لطفي عضو مجلس الشورى الآن : فإن علي كل مواطن أن يكون حريصا على أن يبدل بصوته في الانتخابات ليقترن به في السلطة التشريعية لخطورة الدور الذي تلعبه هذه السلطة علاوة على دور مجلس الشعب الرقابي ودور مجلس الشورى في إعداد التقارير والدراسات .

وأرى أن أول ضمان للوصول الى أعضاء مناسيين لمجلس الشعب والشورى وأول ضمان للعملية الانتخابية ذاتها هو أن يقل المواطنين على اللاء بأصواتهم في الانتخابات والخروج عن السلبية وعن العزوف وأن يرى كل مواطن ان لصوته أهمية كبيرة في الانتخابات وفي اختيار اصالح العناصر . خاصة وأن الأمر قد حسم

ويستجرى الانتخابات بنظام الفردي وهو نسب نظام يتفق ودعية الدالية العظمى من المواطنين . ومن خلاله يستطيع المواطن أن يقارن بين المرشحين وأن يبدل بصوته لاختيار الأكفأ . وأرجو أن يكون الجميع حريصين على ذلك لأنه في الانتخابات السابقة وصلت الى المجلس بعض العناصر التي ما كان يجب أن تصل فمنهم من كان على غير المستوى ومنهم من كان لا يحضر إلا نادرا وبعضهم يحضر لحجة الظهور في التلفزيونين !! فعل خبوة التجارب السلبية يجب على كل مواطن أن يختار أفضل العناصر التي تمته .

ويقول الدكتور علي لطفي : وفي مسألة الاشراف على الانتخابات هناك القضاة الذين يشرفون على الانتخابات لضمان الحيادية والشفافية ولكن نظرا لكثرة الدوائر وعدم وجود العدد الكافي من القضاة حيث نجد أن القاضي يكون مشغولا بالأشرف على أكثر من لجنة ، من هنا فإنني لا أرفض فكرة مشاركة آخرين مع القضاة في الاشراف على الانتخابات مثل أساتذة الجامعات وكبار العاملين في الدولة على الأقل حتى نستكت الأصوات التي تخرج بعد كل انتخابات ونقول انه حدث تزوير وتزيف للانتخابات . قد تكون هناك أخطاء تحدث ولذلك نجد أن محكمة النقض في كثير من تقاريرها تقول انه حدث خطأ .

وحتى نستكت هذه الأصوات التي تحدثت عن التزوير ، فأرى انه ليس هناك ما يمنع إشراك هؤلاء في إدارة العملية الانتخابية إذا كان القانون يسمح بذلك واعتقد انه في هذه الحالة لن تكون هناك مشكلة أعداد فأساتذة الجامعات بدعم كبير ناهيك عن انتشار الجامعات الأكاديمية في غالبية محافظات مصر .. والأشرف على الانتخابات واجب الوسي ويضمن وحتى لو تطلب ذلك تشريعا جديدا .

وأرى انه ضمانا العملية الانتخابية والمشرعين عليها لابد من أن توفر الدولة المناخ المناسب للسلامة للقضاة ولأعضاء هيئات التدريس وكبار العاملين في الدولة وهذا أمر مهم جدا يتمثل في تأمين المحار الانتخابية وبالمثل ان الفرصة لا تتوافر في ذلك خاصة وأن بعض المناطق تحدث بها بعض المشاكل كما هو الحال في الريف وفي الصعيد فهناك لابد من تأمين كامل من الشرطة وإذا كان استاذ الجامعة سينتقل من محافظة أخرى لابد من صرف بدل ومكافأة معقولة تتناسب ومكانته وكذلك توفير مكان الإقامة اللائق له وفي أمور هامة جدا لأي إنسان حتى يقلل على هذا العمل وهو راضى وحتى يبدى في سهولة ويسر ولا يكون مثل الصبي الذي لابد من التخلص منه أيضا وحتى تتفادى الطعون الكثيرة التي تحدث بعد كل انتخابات لابد من توفير الآلات

حسبة في كل لجنة خاصة اللجان التي بها عدد كبير من الناخبين حتى يتم الحصر بدقة لأنه أحيانا يحدث في نتيجة الفرز نوع من الأخطاء نتيجة القتب والأرقام أما الآلات الحاسبة فإنها سوف تسهل عملية الفرز .

التربية العزبية

● ويقول الدكتور صهيي عبدالحكيم رئيس مجلس الشورى الأسبق وعميد كلية الآداب ونائب رئيس الجامعة الأسبق والاستاذ بقسم الجغرافيا حاليا : من نفسي لو طلب مني أن أتقاسم من أداء هذا الراجب



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤٥٥ هـ

المصدر :

أخبار الساعة

الوطني والقومي .. ولكن أساتذة الجامعة عديم كبير ومنهم من يرفض وينأى بنفسه عن مثل هذه الأعمال ، وأرى أن نحدد أساتذة الجامعة عن هذا

المعترك .. والمسألة تحتاج إلى دراسة وحصر حجم الطلب على هذه التوعية من الناس وإلى أي مستوى من اللجان ، في الأجان العامة أم التوعية ، أيضا لابد من دراسة العملية الانتخابية نفسها وهل يمكن إجراؤها في أكثر من يوم بدلا من يوم واحد .

ويرى الدكتور صبحي عبدالحكيم أن الترتيبات العزيبية في مصر لم يقدّر لها أن تنضج بعد وإلى أن يتم ذلك يصعب تجنب مشاكل ومناهب العملية الانتخابية . فهناك عصبية في

الأقاليم وروس أموال تلعب دورا في العملية الانتخابية وهو أمر موجود في العالم كله مشاكل الانتخابات تنكسر في بلاد كثيرة حتى في البلاد الديمقراطية لا يخلو الأمر من بعض الشوائب .. ولكن أن تجري انتخابات سليمة ١٠٠٪ هذا حلم ، فالانتخابات في أي مستوى نقابة أو ناد أو اتحاد طلبة لا يخلو الأمر فيها من مشاكل لأن أعصاب المرشحين تلت منهم والفتلات تكون حادة والخصومات عنيفة وهذه مسائل عادية في الانتخابات .

ويقول الدكتور صبحي عبدالحكيم أن تزايد المناخ المناسب للعملية الانتخابية من أهم الضمانات لنجاحها فإذا شامت السلطة أن تلخذ موقفا محايدا وينجح في الانتخابات من يختاره الناخبون لكان ذلك الفضل .. أيضا على الدولة أن تعد للمشرفين على الانتخابات مكانا مناسبيا لإقامتهم وبدل سفر مناسبيا ومكانتهم وديورهم وأيضا على الدولة أن تحث الناس على المشاركة ويزيد إقبالهم وأن يشعر المواطن أن مشاركته شرف وعمل وطني وواجب ، ويجب أن يشعر المواطن أن الانتخابات القائمة أمر مختلف للاسلاف ما كان يحدث في الانتخابات في العهد الماضي جعل الناس لا يلبثون على المشاركة ، فلابد من خلق جو ديمقراطي يشعر الناخب أن نصرة قيمة وأن الانتخابات حرة وازرية وتجري بالحياد .

الانتخابات القادمة

● ويقول الدكتور حمدي السيد نقيب الأطباء وعضو مجلس الشعب والأستاذ بكلية الطب جامعة عين شمس : لابد أن ندرج جيدا تحت نظر وصر الجميع وأن تكون في معدل عن الرقابة الدولية والآراء العام الدولي . الجميع ينظرون مصر وتجربتها وسنواجه بهيئات دولية تطالب بأن يكون لها نوع من التواجد لتضامد الممارسة الديمقراطية وهو أمر عادي يحدث في كل

دول العالم وقد طلب من مصر كثيرا أن ترسل مراقبين في العديد من البلدان التي جرت فيها انتخابات .

وأرى أن كل الضمانات التي يمكن أن توضع لضمان الحيدة والنزاهة في العملية الانتخابية يجب أن تضعها ومسألة مشاركة أساتذة الجامعات وكبار المعلمين في الدولة مسألة جديدة بالاعتناء خاصة وأنها ستزيد من قدر وكرامة اللجنة وإن كانت أتمنى أن يكون الإشراف كله للقضاء ولكن المشكلة في العدد وإشراك أساتذة الجامعات يمكن أن يفضي على مشكلة العدد وخصوصا وأن الأساتذة من الشخصيات الاجتماعية المرموقة التي لا غبار عليها ومن صفاتهم الحيدة والنزاهة والاحترام . واعتقد أنه أن يتحدد أحد في المشاركة في عمل وطني وليس مثل الإشراف على الانتخابات ومن هنا لابد من مشاركة أساتذة الجامعة وكبار المعلمين في الدولة للاشتراك واعتقد أنه لن يرفض أي منهم .

ويرى الدكتور حمدي السيد أننا بهذا الأسلوب يمكن أن نقضي على اشتراك صغار الموظفين الذين يشتركون في عضوية اللجان الفرعية ولا يتم تزيار الوسائل للعيشية اللازمة لهم ويؤمن معلمو وكلاء عبي عليهم يربودون التخلص منه بأسرع طريقة .

ولذلك فعل الدولة أن توفر كل السبل المعيشية اللازمة من طعام وشراب وإقامة مريحة وبدل سفر مناسب لكل من يشتركون في الإشراف على الانتخابات ولا شك أنه في هذه الحالة فإن الحال سيختلف ويخرج من سيطرة تجار الانتخابات والسماسرة والمهبطية والأساليب القديمة التي تحدث في بعض الدوائر .

وهناك قضية عامة لابد أن نعالجها فنعن عندما نتحدث عن التزوير أرى من وجهة نظري أن التزوير يحدث على مستوى المرشحين الذين يتلبون في إيجاد أساليب للتزوير حتى أصبح التزوير وإيجاد وسائل جديدة له نوعا من السيطرة الانتخابية أصبح البعض يجيدها وذلك لابد من وضع كل الضمانات الممكنة وأمل أمها حث الناس على الشروع من العملية وتزوير المناخ المناسب للعملية الانتخابية واشترار العناصر الجيدة في الانتخابات فيجانب القضاء أساتذة الجامعات وكبار المعلمين والدولة والشخصيات العامة المشهود لها بالحيدة والنزاهة والسمة الطيبة واعتقد أنه في العمل الوطني لن يتردد أحد في المشاركة . فعندما يبقى الشعار انتخابات



المصدر : الهيئة

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والاعلانات

• د. صبيح عبد الحكيم :

اجراء انتخابات سليمة ١٠٠ % حلم !
• توفير المناخ المناسب للعملية الانتخابية أهم الضمانات

• د. محمد شبيب :

يجب أن يكون الاشراف على الانتخابات للقضاة فقط
وأن يكون للقاضي دور هام في اختيار معاونيه من الاداريين الأكفاء



الناشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

١٥ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

وإن كنت لا أمانع شخصياً في المشاركة في هذا فأننا كأستاذ جامعي مارست العمل العام وخضت الانتخابات أرى أن الانسحاب لا يستطيع أن يعزل نفسه عما يحدث داخل مجتمعه ، ولكن من وجهة نظري لجد أن تطبيق هذا الأمر سيكون صعباً ويستغل الجامعات في مجالات ليس لها ، ويمكن الاستفادة بهذه الفكرة في انتخابات النقابات المهنية .

ويقول الدكتور محمد عبدالله : وفي العملية الانتخابية هناك مسألة هامة جداً وهي اختيار أعضاء اللجان الفرعية ومستوى القائمين عليها فأنني أرى ضرورة اختيارهم من مستويات أعلى وأنا ضد فكرة اختيار أعضاء هؤلاء اللجان من خارج المحافظة ضماناً للحيادية ، ذلك أن انتقال هؤلاء من مكان إقامتهم لكان أثر بعضهم للمشاكل في الأقامة والأكل والشرب والأعاشة وبالتالي فإنه يشعر أن العملية كلها عبء عليه وأمورية يريد أن ينتهي منها في أسرع وقت ممكن ويرجع إلى محل إقامته ، وهي مشاكل كما ترى كلها مادية والمقابل المادي من بدل السفر الذي يأخذ له يوزن ما يتلقاه وبالتالي فإن هؤلاء يتعرضون لمشاكل مع المرشحين وأنصارهم بل ويمكن الضغط عليهم نتيجة ذلك وذلك أثر وضع حل لهذه المشكلة ضماناً لحيادية ونزاهة الانتخابات .

العملية الانتخابية

● ويقول الدكتور حلمي ثور تقيب القجاريين وعضو مجلس الشعب والإستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة ورئيسها الأسبق : أن العملية الانتخابية لها أكثر من جانب والجانب الهام في تقديره هو إقناع المواطنين أنفسهم بضرورة التصويت في يوم الانتخاب أمام صناديق الانتخابات وتجربتها السلبية أنه في المدن يحضر عدد قليل جداً ، ربما الأمر في القرى الفضل ، لا بد أن يشعر المواطن أن لصوته قيمة في اختيار المرشح المناسب وهو أمر مرتبط بحرية ونزاهة الانتخابات فإذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة يشعر المواطن أن صوته له قيمة ، ولابد أن يشارك في الانتخابات كل القوى السياسية لأنه من مصلحة البلد أن يمر عنها داخل المجلس كل التيارات ومن الصلحة أن يكون هناك صوت معارض حر وبناء ، فندور مجلس الشعب في التشريع والرقابة أساسي وعندما يكون هناك صوت معارض قوي ومعتبر قادر على أن يعارض من أجل البناء والرقابة الفعالة سيكون الأمر أفضل .

ويقول الدكتور حلمي ثور : وفي مسألة الاشراف على الانتخابات ، أرى أن يكون ذلك للقضاة فقط ولحل مشكلة العدد أن تجري

نظمية ونزيهة وإن شرف مصر معروف أمام العالم كله .. وأن القضية قضية شرف وحضارة فإن ذلك سوف يدفع الجميع للأقبال والمشاركة سواء في الاشراف أو ممارسة الحق الانتخابي . ويرى الدكتور حمدي السيد : أن من الضمانات الهامة للعملية الانتخابية أن يكون هناك إصرار من الدولة على كسب ثقة المواطن لتفخره من سلبيته وإن يشعر أنه يعيش تجربة ديمقراطية حقيقية وليست نظرية ، وأيضاً ألا يكون الاشراف للبحر القاسي ، فالهيئات القضائية الأخرى يخضع للماملون فيها للضغوط الإدارية وغيرها ، فمثلاً للمحامي في قلم قضايا الحكومة يخضع للوظيفة الإدارية وحصلته ليست كاملة ، ولذلك فإن القضاء ومحاسن الدولة هما الهيئات المكولة لهذا الحصة بالكامل .. وفي الضمان الأكيد للانتخابات .

المشاركة في الانتخابات

ويرى الدكتور محمد عبدالله ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب وأستاذ الاقتصاد وناشط ورئيس جامعة الاسكندرية : أن قضية حق المواطن على الأيام برأيه والمشاركة في الانتخابات أمانة ومسئولية وكما قضينا على السلبية كان ذلك تنشيطاً للعمل السياسي وتدعياً له نؤمن الزايف فإن المشاركة الكبيرة في أية انتخابات هي خير ضمان للعملية الانتخابية وهي التي تمكن من فوز أصح العناصر وهي التي تواجه التكتلات وأي محاولات للسيطرة من جانب أي مجموعة أو من جانب أي طراف في العملية الانتخابية .. ونحن نعلم أن هناك محاولات عديدة تحدث من مرشحين أو من أنصارهم أو أقرارهم لمحاولة التلاعب في العملية الانتخابية وهذا التلاعب لا يمكن أن يكون تلاعباً عموماً ، لا يستطيع أي فرد أو أي مجموعة أن تصل إلى كل اللجان أو كل الصناديق ، وقد شهدنا في النقابات المهنية بعض الفئات التي تحاول أن تضغط وتؤثر على قرار الناخبين سواء بمنعهم من الوصول إلى الصناديق مع محاولة لمراقبة وصول الأطراف الأخرى ، وأو تصويتاً أن هذا يمكن أن يحدث وسط الأعداد الصغيرة فإن المشاركة الكبيرة والمكثفة تلغي أثر ذلك حتى لو حدث ذلك في لجنة أو صندوق فإن المشاركة واستمرارية التدفق على اللجان الانتخابية يمنع أي شخص من أن يتلاعب أو يبرز في إرادة الناخبين .

وأرى أنه يجب أن يبقى الاشراف في يد القضاء وإذا ارتأى القضاء إمكانية الاستماتة ببعض الطوائف الأخرى والمعهود لها بالنزاهة والشفافية مثل اساتذة الجامعات فإن هذا أمر يستحق الدراسة ويستحق وقفة ولكن أميل وأفضل أن تبقى هذه العملية في يد القضاة ..



المصدر : **الخبر**

١٥ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

والقيام بدورهم في هذا العمل الوطني الجليل ولا مانع من أن يشرف الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسون على الانتخابات واللجان الفرعية في المراكز والقرى . ويرى الدكتور عزيمى عبدالفتاح أن مشاركة المواطنين في الانتخابات أمر جوهري وفوري وسريع لسلامة الممارسة الديمقراطية لأن جوهري الديمقراطية هو الاشتراك في صنع القرارات الهامة التي تمس جموع المواطنين وإذا اجتمع المواطنون دين دأع عن الاشتراك في الانتخابات وإبداء الرأي فإنهم يصرون في أداء واجب جوهري مفروض عليهم .

كما أن السلبية تؤدي إلى خطر كبير وهو إتاحة الفرصة للثقة المنظمة أن تصادر حق الانتخابية صليحة الحق الشرعي في العملية الانتخابية وسيطرة هذه الثقة يؤدي إلى زيف العملية الانتخابية وتزييف إرادة الشعب لأن تلك الثقة المنظمة لا تعبر عن جموع الشعب ، ومن ثم فإن كل مسئول في موقعه عليه أن يشجع أولا على الثقة في جداول التخليص وممارسة الحق والواجب الوطني في إبداء الرأي في الانتخابات العامة للخدمة .

شكوى جريء

• ويرى رفعت رضوان وكيل وزارة الصحة ومدير عام هيئة التأمين الصحي : أن الحكم التعويضي الذي صدر لصالح الدكتور الحديدي هو أحد العلامات البارزة التي سيذكروا تاريخ القضاء في مصر ، لأنه حكم جديد وجريء جدا .. أعاد الثقة وأكد على حصول المواطنين على حقوقهم إذا حدث عليها أي اعتداء .

بيدا آخر مهم في الحكم هو إدانة المحكمة لسلبية المواطنين في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات والاستفتاءات العامة ، لأن عزوف المواطن المصري عن الانتخابات يتيح الفرصة لأصحاب النفوس الضعيفة للتلاعب في نتائج الانتخابات وتسيويد الكشوفات .

وبالنسبة للعملية الانتخابية والوصول بها إلى انتخابات حرة فانصورت أيضا من احتمالات تزييف إرادة الناخبين غير واردة في المرحلة القادمة لعدة أسباب منها :

- قلبي الشخصية في وزير الداخلية الحال بحكم تاريخه الوطني .
- واضح أن القضاء لم يبدأ هاما جدا سيكتري إذا حدث احتمال لتزييف إرادة الناخبين مرة أخرى .

- إحساس المواطنين في المرحلة الأخيرة بقيمة صوتهم ورأيهم في تحديد مصير الأمة ، ولعل الاستفتاء الشعبي الأخير أثناء تجديد لفترة رئيس الجمهورية في أكتوبر ١٩٩٢ ، أثار

الانتخابات في أكثر من يوم أما مسألة اشتراك أساتذة الجامعات وكبار العاملين في الدولة فين المسألة صعبة ولكن اعتقد أنه لو طلب منهم ذلك لن يرفضوا وأن يمانعوا فهو عمل وطني وقوي . ولكن أفضل أن يشارك هؤلاء بأن يمارسوا حقوقهم بالنسبة للتصويت لأن كثيرا منهم للأسف سلبيين في ذلك ويمكن إشراك أساتذة الجامعات في عمليات الفرز من أجل ضمان حيادية هذه العملية الهامة .

ويرى الدكتور حلمي نصر : أن من الضمانات الهامة لإجراء انتخابات سليمة أن تفتقر الأحزاب مرشحيها بعناية وأن يشعر المواطن أنه لا يوجد تدخل من الدولة وأن يشعر أن صوته له قيمة وأنه يجب احترام أحكام محكمة القضاء بالنسبة للانتخابات ، فعندما يصدر قرار محكمة النقض خاص بمضو معين يجب النظر بجدية في ذلك بعيدا عن حكاية أن المجلس « سيد قراره »

إشراف القضاء

• ويقول الدكتور مفيد شهاب مستشار القانون ورئيس جامعة القاهرة وعضو مجلس الشورى : أنني لست مع اشتراك أساتذة الجامعات في هذه العملية مع كافة الضمانات التي يمكن أن تتم .. فخير ضمان للعملية الانتخابية هو إشراف القضاء ، ويمكن أن يمارنه في ذلك مجموعة من الدارين وأن يكون للقاضي دور في اختيارهم والإشراف العام عليهم .

وأي أن الاستعانة بالدارين الكفاء أفضل ، أما استناد الجامعة وأن كان هناك دلالة تقديره له لكفاءته ووضعه ولكني أحسب أن طبيعة عمله وتخصصه وأنه رجل علم بالدرجة الأولى وليس له علاقة بالناحية الإدارية ، خاصة وأن الأعداد قليلة ، صحيح أنه من ناحية المظهر مسألة جميلة ومسألة توجد أطمئنانا من حيث البدا .. ولكني أخشى من الناحية العملية أن يكون تطبيقها صعبا ، وأنا لست متحمسا لدخولهم في هذه العملية .

وأعتقد أن إشراف القضاء ومعاونة الدارين الذين يتم اختيارهم على مستوى عال ومن العناصر الكفاءة غير المشكوك في نزاهتها وحيديتها وذات السمعة الطيبة مع توفير كافة الخدمات التي يحتاجونها في يوم الانتخاب والتي تساعد على تأدية دورهم بسهولة ويسر .. أعتقد أن ذلك يضمن لنا انتخابات سليمة .

مشاركة المواطنين

• ويقول الدكتور عزيمى عبدالفتاح نائب رئيس جامعة المنصورة : أنه إذا استحال تدب عدد كاف من القضاء في العملية الانتخابية فلا أرى ثمة مانعا من أن يشارك أساتذة الجامعات في الإشراف على لجان الانتخابات



• د . حلمي نصر :

على الأحزاب اختيار مرشحيها بعناية وعلى مجلس الشعب احترام قرار محكمة النقض بמידا عن حكاية «سيد قراره»

أسوف تقل بلا شك فرص التزيف .. وسيكون من يضاره المواطنين هو صوتهم الحقيقي داخل مجلس الشعب .

كما أن العملية - كما يقول الدكتور حسن غلاب - ليست مجرد الإدلاء بالرأي ، ولكن لابد الاختيار الجاد لمن سيمثلني ومتابعة تاريخ المرشح نفسه ، فلابد أن يكون شخصية نادرة على أداء العمل الوطني العام بجانب نزاهته وسمعته الطيبة ، لأن من يمثل أبناء مصر ، لابد وأن يكون من سمعت شعب مصر ، خاصة وأن تاريخنا الديمقراطي طويل ويشهد عليه التاريخ .

ولكن أرجو أن يفسح الإعلام المجال لكل الأحزاب لإشعل المعركة الانتخابية ، وتسلل لهم الفرصة المتكافئة .. بحيث يمرض كل حزب ببرئانه الخاص به ، وتكون هناك منافسة ومنافسة فيما بينهم .. كما لو أراد أن تكون العملية الانتخابية نزهة لابد من الابتعاد عن الأوساخ ، لأن درجة النضج السياسي أحد مكوناتها هو التثقيف .

يحمل اختيار القيادات المساعدة في الجوانب الانتخابية أذى بل أنه لن يمانع أحد في ذلك ، طالما أن هذا الأمر يمثل تكليفاً واجباً تشريعياً ..

ويصدق أي مصري أن يقوم بهذا الواجب الذي تملئ عليه بطيته ، ولكن لابد وأن نسلّم أولاً وقبل كل شيء بالنزاهة والعدالة التامة بالقضاء المصري .

ملحوظات العملية الانتخابية

وعلى حسين مهران رئيس هيئة تحرير النخلة على حكم المحكمة فالتأ : بأن حكم المحكمة الديمقراطية من الإشراف في الانتخابات والإدلاء بأصوات الناخبين .. ومصر من أول دول العالم التي تمارس الديمقراطية ، فالتجربة ليست جديدة علينا ، لذلك أناشد كل المصريين أن يمارسوا هذا الحق كواجب وطني سواء كانوا رجالاً أو سيدات ، وأناشد كل من لم يقيده اسمه في جداول الانتخابات أن يبادر بالتسجيل لأنه واجب وطني لا يقل عن واجب الجندية للمساعدة في بناء البلاد .

وإذا كانت هناك سلبيات في العملية

الاجتماع الوطني بقيمة الإدلاء بصوته وإرادته في اختيار رئيسه .. فإذا استطاع الإعلام أن يحرك لدى الناخبين النعرة الوطنية في أهمية الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات ، واختيار من يمثلهم .. وفي هذه الحالة سيكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب نابعاً من إرادة الشعب نفسه ، وفي هذه الحالة سيصبح المجلس في حقيقته سيد قراره ، طالما أنه لن يقل أي عضو عن طريق التزيف .

وإذا كان هناك دعوة من المحكمة لاختيار القيادات في الجوانب الانتخابية لمساعدة رجال القضاء ، فهي فكرة لا بأس بها ، ولكن يجب أن يحسن اختيار هذه القيادات بمحكم تاريخها

في العمل الوطني وما تلتزم به من سمات الحيدة والنزاهة والسعة الخيرية ، لأن العملية ليست مسألة ونفعية .

ويؤكد رفعت رضوان أن ذلك شرف كبير يتلقاه أي شخص في الرقابة على الانتخابات - بغض النظر - عن تلقائى مكافأة في هذا .. لأنه عمل مشرف ووطنى تضيفه الدولة للشخص الذي سيمارس هذا العمل القومي لمصر .. وبالتالي يمكن أن تصبح الانتخابات القادمة انتخابات حرة بالفعل وبعبءة كل البعد عن احتمالات تكرار ما حدث .

اختيار المرشحين

● الدكتور حسن غلاب عميد كلية التجارة جامعة عين شمس يرى : بأن حكم محكمة استئناف القاهرة هو في حقيقته شرف وتاج يضاهي للضياء المصري ، فهو نموذج للنزاهة والعمل الإيجابي في تحقيق العدالة ، وقد تأكد ذلك في هذه القضية بالحقائق الدالة .

وفي الحقيقة بأنني كمواطن أشعر صوته للآخرين في اليوم على سلبية المواطن المصري التي تشمل اللثاق والبسطة ، فكل بقف متفرداً وفي النهاية نحتج شار هذا العمل السليم ، فإذا نحننا هذا السلوك وشاركنا بجد في الانتخابات



المصدر : **الجزيرة**

التاريخ : **١٠ مارس ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• د. محمد عبداللّاه :

يجب مواجهة سلبية المواطنين بتنشيط العمل السياسي لأن مشاركتهم غير ضمان سلامة العملية الانتخابية

المسألة في النهاية لا تحتاج إلا إل توعية ونوع
من الانضباط واحترام واجب الضمير عند
الناس .. فإذا حدث ذلك سوف لا تكون هناك
مشكلة في البعث في صناديق الانتخابات .

محدد كبير

الدكتور احمد مجدي عبد الرحمن رئيس
يؤكد ايضاً : على مقدرة رجال وأساتذة
الجامعات على القيام بمساعدة رجال القضاء في
الإشراف على العملية الانتخابية ويقول أن عدد
أساتذة الجامعات كبير جداً وموزعون في جميع
المحافظات بحيث يستطيعون أن يطمروا جميع
البلدان .. واعتقد أنها مهمة جليلة ويصعب
إخفاقها .

وحول حكم المحكمة على الدكتور احمد
مستجير قائلاً : إننا نحترم القضاء .. الذي أظهر
أن مجلس الشعب ليس سيد قراره في كل
الحالات ، وإلا فلماذا تشكلت المحكمة من
أصله .. فاعتقد أن القضاء هو السيد هنا .. طالما
أن الانتخابات يحدث فيها تلاعب من أصله .
ويرجع ذلك إلى عدم إقبال المواطنين على

الانتخابية .. لهذه السلبية موجودة في العالم
كله ، ولكن لا بد من مناقشة أعضاء اللجان بذل
العمل بإخلاص لصالح الديمقراطية ، ولصالح
مرحلة هامة في تاريخ مصر .

وفيما يتعلق باختيار مصادعين من
القيادات الكبيرة في عضوية اللجان الانتخابية
قل حسين مهران : أن ذلك شرف كبير لكل
مواطن مصري يساهم في إجراء العملية
الانتخابية ، لأننا فعلاً في حاجة إلى قوى لأعضاء
اللجان الانتخابية .. والشيء المضحك أن هذه
اللجان برئاسة الهيئات القضائية التي أثبتت
نزاهتها وأنها السلطة المستقلة المحايدة التي
تفرض بها في مصر .

جوهر الديمقراطية

ويقول الدكتور حمدي عبد الرحمن رئيس
قسم القانون المدني بحقوق عن شخص : أن
الانتخابات هي جوهر التنظم الديمقراطي لأنها في
نهاية المطاف هي حرية الاختيار دون أن تعيق
أي جهة في النتيجة التي تبرزها صناديق
الانتخاب ، وبالتالي فهي حديث عن ضمان الحيد
والجدية في العملية الانتخابية هو في النهاية دفاع
عن الديمقراطية .

وبالنسبة لما أثير في حكم محكمة الاستئناف
فإنه يقع قضية سلبية المواطنين في بعض
الحالات ، لأن صفة المواطنة ترتبط بممارسة
العمل السياسي والانتماء إلى الوطن ، وكذلك فإن
تقاصص المواطن ، يهدد بنفسه حقوق مواطنته ،
ويهدد أهم معنى من معاني الديمقراطية .

أما بالنسبة لمسألة الإشراف على الانتخابات
فهو فكرة جيدة ، ولكنها تحتاج إلى عدد مائل من
رؤساء اللجان ، لا أظن أنه يتوافر بسهولة ،
والأكثر مسألة وسهولة من الحديث عن الجهات
التي تشرف على العملية الانتخابية ، هو ضرورة
وضع تنظيم دقيق . وفي ظل الأوضاع الحالية ،
بحيث تكون الانتخابات تحت رقابة المرشحين ،
فإذا تهيأت هذه الفرصة فهم أكثر الناس حرصاً
على نزاهة العملية الانتخابية .

ويعتقد الدكتور حمدي عبد الرحمن : أن
توفير هذه الضمانة تكفي وجمعها في ظل التنظيم
الإداري الحالي لازالة أسباب الشكوى التي تثير
عند كل انتخابات .. فطالما توافر بالقدر الكافي من
متدربين المرشحين فهذا كاف ، ولا تريد أن نملأ
نتائج الانتخابات على عدم الثقة في رؤساء
اللجان .. أما إذا كان بعض المتدربين ضعافاً
فهذا يعالج على من اختارهم من المرشحين ..



المصدر : **الحرية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

إيجابية المواطنين

ويقول المهندس أحمد مازن وكيل وزارة الأشغال والموارد المائية : أنه من المعروف أن رجال القضاء ، بما يتمتعون به من ثقة واعتدال ومحاسبة هم المشرفون الحقيقيون على أعمال الانتخابات ، لكن إذا نص القانون على معاونه الإداريين ورجال الجامعات في العملية الانتخابية .. فوجب اختيار أصح العناصر في ذلك ، ول الوقت نفسه دين تمييز بين فئة وفئة أخرى عند الاختيار ، لأن الفكرة الرئيسية في ذلك هي مراعاة الضمير والأمانة في الإشراف على العملية الانتخابية .

وبالنسبة لضمان نزاهة العملية الانتخابية القائمة قال : إن الإشراف القضائي وحده كاف للأطمئنان على ضمان سير الانتخابات ونزاهتها وبصورة تامة ، ولها سرف تأتي طبقا لرغبة المواطنين ، ولكن ما في شك في أن سلبية المواطنين هي دائما التي تؤدي إلى ظهور نتائج غير مرضية ، والعكس صحيح .. أنه إذا كان هناك إيجابية في إقبال المواطنين سوف يؤدي ذلك إلى نتائج مختلفة لأغراض الناخبين أنفسهم ، ونجاح الرضع الذي نريه الجمعية كلها في الدائرة الواحدة .. فلماذا إذا كان هناك في إحدى الدوائر عدد الناخبين فيها يبلغ ٧٠ ألفا ، ولكن حضر منهم ٢ ألف فقط ، فإن هذا التلك الذي يمثل الأقلية يمكن أن يؤدي إلى وصول نائب للبرلمان لم ترض عنه المجموعة الكبيرة . ومن هذا المنطلق فلننا نحث كل المواطنين على المشاركة الجادة في الانتخابات حتى نستطيع أن نختار أفضل العناصر التي تشكنا ويرى منها الجميع .

● بهذا التحقيق تكون : آخر ساعة ، قد وصلت لنهاية الحلقة التي بدأها بنشر نص حكم محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد وحديثات الحكم كاملة نون حذف حرف واحد منها في قضية انتخابات الدكتور حلمي الحديدي ثم سلسلة الاستقيقات والحوارات التي أعقبها والتي تناولت ردود الفعل التي إثارتها هذا الحكم التاريخي . وكان هدف : آخر ساعة ، من ذلك فتح ملف الانتخابات في مصر للوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة نباغي بها ونفخر الدنيا كلها .

الانتخابات وهي ظاهرة واضحة لشعور المواطنين بعدم أهمية أصواتهم في الانتخابات .. لذلك لابد من توعية الناس بأن أراهم محترمة ، وبعد ذلك نريد موجة إعلامية تشترك فيها جميع الصحف القومية والحزبية تؤكد على أهمية واحترام صوت المواطن .. وأن التعبير بصوتك داخل صندوق الانتخابات له وزنه خاصة في هذه المرحلة .. ول هذه الحالة أيضا استقلال حجج أحزاب المعارضة وتشكيكها في نزاهة الانتخابات .. فإذا حدث الأقبال .. سيقل التزوير بلا شك سواء كانت انتخابات فردية أو بالقائمة .

من أجل عناصر جديدة

● ويرحب الدكتور عبدالحليم نور الدين رئيس المجلس الأعلى للأقاليم بفكرة محكمة استئناف القاهرة الخاصة بمعاونته الجهات الإدارية رجال القضاء في عملية الإشراف على اللجان الانتخابية ، إذا كان ذلك سوف يسهم في ضمان سلامة نزاهة العملية الانتخابية ، ويقول أنني كمواطن أتمنى أن تتجسد السبلات التي تتصل في الأقسام من المشاركة في الانتخابات .

التي تؤدي بلا شك إلى : ٤ . شاء الفرصة للمرضحين الكفاء في الانتخابات ، لذلك يجب أن تتغير نظرة المواطنين بالنسبة للعملية الانتخابية ، ويكون الأقبال عليها بوعي وبموضوعية ، وبالتناء أصيل من أجل الديمقراطية ، ومن أجل مصرنا العزيزة ، التي هي فوق كل الانتماءات الشخصية والحزبية .

وعن رأيه في كيفية خروج الانتخابات القادمة بشكل نزيه وديمقراطية تامة يقول الدكتور عبدالحليم نور الدين : إن الموقف دائما في يد الشعوب ، وخاصة فيما يتعلق بمن يملكه في أي تجمع يرملاني .. واتصور أنه إذا كانت الدولة حريصة على حرية الانتخابات لابد وأن تكون هناك من الضوابط التي تضمن حرية الفرد في اختيار من يملكه ، ومناواة كل المسؤولين في الدولة وأن تتوافر للأشخاص حرية كبيرة في الاختيار وتولير كل الضمانات الكافية ، التي تؤكد للناخبين أن من يختارهم وتجتمع عليهم أرازم من القوائم الانتخابية هم أفضل الأشخاص لتمثيلهم في البرلمان ، ول نفس الوقت يجب على المواطنين الأقبال بوعي وحرس وبالتفريق في

اختيار أصح من يمثلهم ، وبالتالي سيضمن الانتخابات سليمة سواء من الجهة المسؤلة على الانتخابات ، أو من المواطنين أنفسهم ، وإفراز عناصر جيدة تمثلا جيدا ، وإدارة على تعمل مثل هذه المساواة التاريخية والضميرية .. من أجل سمعة مصر أولا وأخيرا .



المصدر : أخبار الساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ - ١٩٩٥

مدير إدارة الانتخابات : الداخلية ترهب

بإشراك قيادات الإدارة العليا وأساتذة الجامعات

في لجان الانتخابات

وأضاف أن القانون رقم ٧٢ لعام ٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية يختص وزير الداخلية بتعيين رؤساء اللجان العامة والفرعية طبقاً للمادة ٧٤ من القانون السابق ذكره والتي تنص :
● يحدد وزير الداخلية عدد اللجان العامة والفرعية التي يجري فيها الاستفتاء والانتخاب ويعين مقارها وبشكل كل من هذه اللجان من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين ويعين أمين لكل لجنة ..

● ويعين رؤساء اللجان العامة من بين أعضاء الهيئات القضائية في جميع الأحوال ويعين رؤساء اللجان الفرعية من بين العاملين في الدولة أو القطاع العام ويختارون بقدر الإمكان من بين أعضاء الهيئات القضائية

أو الإدارات القانونية بأجهزة الدولة أو القطاع العام ويختار أعضاء اللجان من بين العاملين في الدولة

تجهيز وتدريب مقر اللجان

● وأضاف مدير إدارة الانتخابات أن دور وزارة الداخلية أثناء عملية إجراء الانتخابات ينحصر في تجهيز اللجان التي يجري فيها الانتخاب .. كما تقوم بتحديد مقر اللجان .. ومثل السور التي تقع خلفها صناديق الاقتراع ، كما يتم فحص وتأمين صناديق الاقتراع .
● ويصدر قرار من وزير الداخلية يحدد عدد اللجان ومقرها اعتباراً من ٨ صعيداً يوم الانتخاب حتى الخامسة مساءً وتسلم اللجان إلى رؤساء اللجان وأمنائها ويدور رجال الشرطة تأمين

● إن حكم محكمة استئناف القاهرة الذي صدر مؤخراً والذي أدان سلبية المواطنين وتخلفهم عن واجبه القومي .. شمل الحكم أيضاً مناصرة وزير الداخلية إن يحسن اختيار رؤساء اللجان الانتخابية وإسناد ذلك إلى القيادات الإدارية العليا وأسادة الجامعات إلى جانب رجال القضاء باعتبار أن الانتخابات عمل وطني قومي .. يتشرف به من يختار لها ولن يتم المساواة في المكافاة بينهم وبين رجال القضاء .

● حول كيفية تنفيذ ما نادت به المحكمة من قبل وزارة الداخلية قال اللواء محمد مدير المشاوي مدير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية إن الوزارة أولاً ترهب بإشراف كل من قيادات الإدارة العليا وأسادة الجامعات على أن يسمح وقتهم وظروف عملهم بالقيام بهذه المهمة الجلية .

● وأضاف أن وزارة الداخلية سوف تضع في الاعتبار مناصرة محكمة استئناف القاهرة موضع الاعتصام وأن هذا الحكم سيكون محل نظر وزارة الداخلية عند إجراءات انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى والانتخابات العامة لمجلس الشعب .
كما أكد اللواء محمد مدير المشاوي مدير إدارة الانتخابات أن وزارة الداخلية سوف تجري اتصالات مع مختلف الهيئات التي نكرتها محكمة الاستئناف قبل إجراء الانتخابات القادمة بوقت كاف حتى يتمكن رؤساء وأسادة الجامعات وكبار موظفي الدولة من تحديد الوقت لتأدية هذا الواجب الوطني .



المصدر : **أخر ساعة**

٥ : مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● سنجري اتصالات مع الأساتذة وكبار الموظفين قبل الانتخابات بوقت كاف ..

وفي هذا الصدد أمر وزير الداخلية بتشكيل لجنة في كل محافظة يرأسها اللواء مساعد مدير الأمن للشؤون المالية والإدارية بكل مديرية تتولى التنسيق والتسهيل على المواطنين والاتصال بالإدارة العامة للانتخابات في حالة وجود أي صعوبات لتتولاه. كما تتولى الإدارة العامة للأعلام والعلاقات إعلان وإعلام المواطنين وحثهم على القيد في الجداول الانتخابية تأكيداً لمبادئهم لحقوقهم السياسية.

وتوجيهات وزير الداخلية أيضاً أن تحدد أماكن اللجان الانتخابية في التجمعات السكنية للمواطنين حتى لا يتعملوا مشقة أو عناء الوصول للجان الانتخابية.

تتولى الإدارة العامة للعلاقات من خلال ضباطها المنتشرين في مراكز وأقسام الشرطة توجيه وتيسر المواطنين إلى مقار اللجان الانتخابية التي يكون فيها بأصواتهم أثناء الانتخابات.

● القانون ٢٢٠ لعام ٩٤ الذي أحدث تعديلات في القانون رقم ٧٢ لعام ٥٦ الخاص بمباشرة المطلق السياسية وأهمها أنه شدد غرامة التخلف عن إدلاء المواطنين بالصوت الانتخابي من غرامة جنيه إلى غرامة ٢٠٠ فيها.

● وأضاف اللواء محمد مدير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية إنني أؤكد المواطنين المقيمين في الجداول الانتخابية أن يبدؤوا في استعمال هضم الذي نصت عليه المادة ٦٢ من الدستور التي تضمنت أن حق الانتخاب والترشيح للمواطنين حق وواجب وبني وذلك ترسيماً وتأكيداً للمسيرة الديمقراطية وحتى تكون المجالس النيابية معبرة يصدق عن رغبة الناخبين، لأن العزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي هو في حد ذاته نكسة لمسيرة الديمقراطية.

اللجان أثناء العملية الانتخابية. ثم تبدأ أجهزة الشرطة في نقل صناديق الانتخاب إلى المقر المقرر أن تجرى فيه فرز صناديق الانتخاب وتأمين مكان إجراء عملية الفرز، ويتم الفرز بمعرفة رئيس اللجنة العامة واللجان الفرعية لها دور ولا تدخل لوزارة الداخلية.

ويؤهل رئيس اللجنة العامة صليحة فرز الأصوات بالاشتراك مع رؤساء اللجنة الفرعية بعد انتهاء عملية الفرز تعلن نتيجة فرز أصوات الناخبين .. وأضاف أن قرار وزير الداخلية بإعلان النتيجة قرار كاشف وليس قراراً ناشئاً.

طلبية المواطنين لها شأن

● ويقول اللواء محمد مدير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية : إن سلبية المواطنين في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات لها شأن :

● الشق الأول القيد في الجداول الانتخابية أن وزارة الداخلية المعنونة لها القيد في الجداول الانتخابية وهذا القيد له شأن من القيد : — نوع قيد ثلاثي يتم من طريق كشف ترد من مصلحة الأحوال المدنية لمن يبلغ عمره ١٨ عاماً حسب القانون يباشره السياسي في الانتخاب والترشيح.

— ونوع آخر قيد بطلب كل من يرى أن اسمه غير مفيد في الجداول أو سقط اسمه سهواً من الجداول أو اسمه ورد خطأ في الجداول له أن يتقدم بطلب لقيد أو تصحيح اسمه :

وتوجيهات وزير الداخلية حاسمة في التيسير والتسهيل على المواطنين في عمليات القيد في الجداول الانتخابية وهذا التنسيق يشمل طلبات القيد برسوم أو مصفات.



بعد الفتوى بتحريم الانتخابات:

هل تشارك الجماعة الإسلامية في الانتخابات القادمة؟!

للأسل اختصار جهاز للفرات والماسرة وتجار السوق السوداء، ولكن لتتدخل من الذي السج الجال لهذه الفئة من الناس أن تتواجد على الساحة. ليس مثل هذا الموقف القارض ومثل هذه الفتاوى الغربية؟ ويقول يجب ملاءمة أمين عام حزب الأحرار وأحد الوجهة التي ارتبطت بالجماعات الإسلامية للفتنة، صاحب الفتوى بمرحة الانتخابات لا يمثل لملاءمة الحكم على الدين، والمحققة التي لا يوجد لملاءمة ثانياً أو ماليا لتحويل الانتخابات وإزاحة خاضعة أبداً وشارعهم في الآراء وطريقة إخراجها خاضعة لقول الرسول الكريم (لستم أعلم بأمر دينكم) .. وأرى أن الانتخابات في الواقع التي تعيد المعارضة والفتنات الدينية في الآلية الوحيدة للتلمة

للتغيير وتبليها أية العنف الذي أثبت قبله شاملاً. واعتقد أنه مع وجود شفوطة على الجماعة الإسلامية سيعيدون من تكريم خاصة إذا تقربوا إلى تسمية الجهاز حيث لم يستطيع المسلمون فرض أنفسهم إلا من خلال الانتخابات. ثانياً فإنهم لم يستطيعوا تقديم طرح إسلامي بديل من العملية الانتخابية وبخطة مثالية فإنهم يدركون أن المشاركة من خلال الفتوات الحزبية ستوفر لهم استقراراً وتقلل من الضغط المفروض عليهم. والجماعة الإسلامية والمقندين تتألم الجهاد بصليبي - من غيرهم - وعندهم الزمر - حتى لو أجهتكم فإن يكون بقية الإنسان المسلمين مسلحين وعلماء واعتقد أنهم يمثلون الأحداث جيماً ومستخلصون منها صرعاتهم القلعة.

وتحس من جانبنا شمالي لتناقص بضرورة التطور والتخلص من هذه المقاطعة، ونحن في مؤلفنا الحقيقي ندعم كل من يرفع نفسه من الفصل الإسلامي وثأره وإزايده. أما فيما يخص فتوى الجماعة فالفتوى تختلف باختلاف الأزمان والمكان والظروف ومن ثمة لفتوى لفتوى للفتوى لا تمثل الجماعة المسلمون، ولجماع المسلمين المسلمون لم ينبغي لمرسة الانتخابات كإجراء لأن العمة في الفتوى أو الفتنة وإذا كان السبيل لاسلمة المجتمع سيأتي عبر البرلمان، فمن غير الأنصاف أن نردم أي إسلامي من سلوك هذا السبيل، وبمضي أننا فراق بعيننا البعض وليس من الحكمة أن نلأى بعضنا بعضاً خلافاً على فتوى.

ويقول الدكتور عبدالمجيد شاهين: الانتخابات هي فرصة التواجد الحقيقي لجميع الأفكار والفتوى، وينطلق المعاصر لأن الانتخابات هي شكل من أشكال الفتوى في الإسلام ويمكن القول ينطلق المعاصر أيضاً أنها وسيلة الانتخاب بأهل العمل والمقدرة، والمثل بعرضها غريبة، بل هو درب من القهاء وهو نفسه ذلك الموقف الذي الذي يجعل هؤلاء الشبان اللذين يتركون من الأفعال ما يعطى للحكومة، نوعاً لقتل الناس في الشوارع دون ثمن، واعتقد أن ذلك يحمل حياة سافرة للمعركة الإسلامية لأنه يعطي الأعداء الذين فرصة ذهنية لتضوية وجهه. حقيقة نحن نتفق على أن هناك أشياء غريبة تحدث في الانتخابات البرلمانية منها على سبيل

مثلاً أصوات مشته. أصدرت الجماعة الإسلامية من داخل المسجون كراساً يحمل فتوى بتحريم الاشتراك في الانتخابات البرلمانية سواء بالترشيح أو بالأداء بالأصوات، واستندت ملصم برفقة صاحب الفتوى إلى أن التحريم يرجع إلى أن المجتمع والمكومة في فكر الجماعة الإسلامية من الكافرين، ومع معنى هذا الحد من الغرض على الساحة السياسية وسواء اعترفت الحكومة بوجود هذه الفتنات أو رفضت الاعتراف، فإن هناك عدداً غير قليل من الفئات الدينية الذين يختلفون كثيراً مع فتوى برفقة والجماعات الإسلامية - بل أن عدداً غير قليل من قيادات معروفة باتهاماتها الإسلامية في السلفية، ترى في الانتخابات بمرورها التي تجرى

عليها حالياً، هي شكل من أشكال الفتوى في الإسلام والتي يتم فيها اختيار ما يعرف بأهل العمل والمقدرة ولكن بشكل معرري ومنطق يتلق مع تطورات الطرح والاختيار. ومع شدة الجماعة الإسلامية لم يكن موقفها من الانتخابات بأشكالها المختلفة يتفق مع الفتوى التي صدرت من داخل المسجون بتحريم هذه الانتخابات، بل أن التحرية الانتخابية أثبتت أن الجماعة الإسلامية بدأت نشاطها الفعلي في الانتخابات الجامعية والسيطرة على امتداد الطلاب في الكليات المختلفة، وأن كثيراً من القيادات قد خاضت من قبل انتخابات المجالس البرلمانية. متمسكاً بالفتاوى النماشي والمعرف باتهامك القريب من الجماعة يقول، الموقف المعاد حتى الآن للجماعة الإسلامية هو مقاطعة الانتخابات،



المصدر : السبيل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

نصائح مطلوبة لنزاهة تعديل الانتخابات :

المادة ٨٨ من الدستور

والإشراف القضائي الكامل على اللجان الفرعية

السلطة القضائية
- والمستشار شريف كامل يقول :

- فيما يتعلق بالمادة ٨٨ من الدستور التي تتحدث عن الإشراف القضائي على انتخابات مجلس الشعب فإنه يتعين التمييز بين قرائين أو تفسيرين لهذه المادة ، التفسير النصي أو الحرفي للمادة ، وهو الذي ربما يلهم منه أن رقابة القضاء على الانتخابات تقتصر

فحسب على الإشراف وهو ما يعني بالضرورة انحصار هذه الرقابة على اللجان العامة فحسب وبإزاء اللجان الفرعية تحت سيطرة وهيئة رجل الإدارة . وهذا التفسير النصي أو الحرفي للمادة لا يتفق مع ضرورة توافر الرقابة القضائية على الوجه الصحيح . كما أنه لا يتفق أيضاً مع الاعتبارات السياسية التي تحتم - خاصة في هذا الوقت بالذات - ضمان توفير أقصى درجات الحيطة والنزاهة والشفافية في العملية الانتخابية ، والا كانت ردود الأفعال

للجان الفرعية .. إن الإشراف القضائي على جميع اللجان مطلب هام وملح في الوقت الراهن بعدما طغمت حالات الغش في العملية الانتخابية وبرزت الأصوات .. ترى هل تتعلق « المداخلة » في الانتخابات القائمة بالإشراف قضائي كامل ؟

- ويؤكد رأي الوفد في ضرورة الإشراف القضائي على كل من اللجان الرئيسية والفرعية على حد سواء المستشار عبدالستار مكي نائب رئيس محكمة استئناف طنطا فيقول :

- في معظم النوازل الديمقراطية تتم الانتخابات على مراحل وليس شرعاً أن تتم كل دفعة واحدة وعندما في مصر من الممكن تقسيم الجمهورية إلى محافظات وإملياته لتسييلية أن يؤثر ذلك على العملية القضائية ولا على إجراءات التفتيش لأن القاضي أو المستشار بطبيعة الحال ليس لزاماً عليه التواجد بالمحكمة يومياً وأرى أنه إذا توافرت الرغبة الحقيقية في تنفيذ ذلك فمن السهل تحقيقه .

أعلن سراج الدين زعيم الوفد ضرورة الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات البرلمانية ، وأكدت جميع القوى السياسية المعارضة تأييدها لمطلب وفاد سراج الدين لضمان نزاهة الانتخابات واحترام كلمة الأمة . ماذا يعني الإشراف القضائي ؟

وماذا يقول رجال القانون حول هذه الضمانة الهامة ؟

ونحن على اعتاب انتخابات برلمانية جديدة وبعدها قرر حزب الوفد أكبر أحزاب المعارضة خوض الانتخابات البرلمانية بعد غياب خمس سنوات من السلطة البرلمانية .

حان الوقت لنضع حداً لحالات التزوير التي تحدث في العملية الانتخابية والخلاصة أن عدم توافر إشراف القضائي المطلوب في



تحقيق :

هناء مصطفى

الهيئات القضائية الأخرى كاعضاء هيئة قضاء الدولة أو النيابة الإدارية أو مجموعها وذلك لأن الصلات الوظيفية و، العضوية ، بين هذه الهيئات القضائية والحكومة قد تثير جدية انطبعا قويا لدى الرأي العلم بالفتاء صلتا الجديدة والموسمية والنزاهة في الرقابة الانتخابية مما قد يأتي بالآثار العكسي الذي معناه بمسألة تعريض عضوية معظم أعضاء مجلس الشعب والشورى لاهتزاز الثقة والاعتبار الواجب توليها في الاعضاء . وينتهي المستشار شريف كامل حديثه قائلًا : - أتأكد الحكومة بأن تلجا الى استخدام القراءة والتفسير الذاتي الذي يوجب توافر الشراف ورفعة وهيمنة رجال السلطة القضائية وحدهم ويون فيهم على جميع مراحل واجراءات عملية الانتخاب القليلة وذلك اذا كانت الحكومة رغبة في توفير الاستقرار السياسي والشفافية السياسية ، ومنع آفة الاكثار التي تضع مصر كلها على طريق التلوث لظلم المجهول . وينتهي المستشار الدمرداش العقاب حديثه قائلًا : - أن المشكلة الديمقراطية في مصر تعاني من مائز الأغلبية الصامتة التي لا تقتصر لانتخابات وكنو تحركت لاعتدات موازين كثيرة .

السياسية والشعبية غير محمود عقابا وفوجئنا مرة أخرى بالظهور الكثيرة في صفة عضوية أغلبية أعضاء مجلس الشعب والشورى ، الأمر الذي قد يمثل في تقديرنا انتهاك شرط الثقة والاعتبار الواجب توليها في جميع أعضاء مجلس الشعب والشورى . ولذلك فإننا نرأس هذا التفسير الحرج للعادة ٨٨ ، من الدستور وأحسب أن الإصرار على تسك الحكومة بهذا التفسير قد يدفع الأمور الى حالة الهلولة ويعرض الاستقرار السياسي في مصر للخطر البالغ . - أما القراءة أو التفسير الأخر والذي أرى - والكلام للمستشار شريف كامل - أن طرديات القادة ٨٨ ، من الدستور تسمح به طبقا لقواعد التفسير العادية والعمول بها فهو أن تكون الرقابة بأكملها على كافة خطوات واجراءات عملية الانتخاب تكون تحت رقابة فعلية مباشرة لرجال القضاء بالمعنى الصحيح أي أعضاء السلطة القضائية وليس مجرد رجال من



انتخابات بدون ضمانات من الخاسر فيها؟!

بقلم: سعيد عبد الخالق

انتهى مقال يوم الخميس، الماضي، إلى أن كليهما... الاشتراك في الانتخابات بدون الاتفاق مسبقاً على توفير الضمانات الأساسية لحرية عملية الاقتراع، أو مقاطعة الانتخابات وعدم الاشتراك فيها والاعتكاف بنور قمع الأعياب شيعة، التي تجدها الحكومة في عمليات تزوير وتزييف إرادة الناخبين، نعم... كلامها مر... الاشتراك أو المقاطعة... وكأس المرارة الذي سوف تجرعه أحزاب المعارضة لا يختلف في الحالتين. نفس مذاق وطعم المرارة، ونفس الحسرة وخروج المعارضة من موكب الانتخابات بدون الحصول على مقاعد في مجلس الشعب لتتأسف مع حجمها في الشارع السياسي. والتكلفة الكبرى... أن الشعب هو الذي يدفع الثمن في النهاية ويدفع ثمن اشتراك المعارضة بدون ضمانات، ويدفع ثمن مقاطعة المعارضة للانتخابات. حقيقة... لشعب يدفع الثمن في الحالتين. في الحالة الأولى أي اشتراك المعارضة بدون ضمانات. في هذه الحالة... نرى حرمان الأمة من اختيار ممثلها الحقيقيين في مجلس الشعب. من يريد الحفاظ على نفسه هو الذي سوف يتجهم رغم انك الجميع!.. تتعالى أحزابها في ثأن... مثلاً... سوف يطلب الحزب الوطني من الحالفين اختيار مرشحين للانتخابات مجلس الشعب. وتصبح المسئولية هنا ملقاة على اكتاف الحالف المستول من الاختيار. ويرفع الحالف كفل المرشحين الذين اختارهم إلى رئيس الحزب الوطني... ورئيس الحزب الوطني هو في نفس الوقت رئيس جمهورية مصر الذي يملك سلطة القضاء وتعيين الحالفين بدون سبب. هل سمعنا أو قرأنا يوماً عن أسباب استبعاد حالف من منصبه أو أسباب تعيين فلان فلاني حالفاً؟! بالطبع... لا! اللهم... ويرفع الحالف اختياره إلى صاحب قرار تعيينه والصحة... ويفضل رئيس الحزب الوطني الذي هو رئيس الدولة بالتوقيع واعتماد مرشحي الحزب الوطني الذين اختارهم للحالف ليعرض للمعركة الانتخابية. ونبدأ للمعركة... هل تصورون حضر انكم أن الحالفين سوف يلقون مكتولي الأيدي؟! أن سقوط أحد المرشحين الذين اختارهم للحالف... يعني فشل الحالف في عملية الاختيار بما يعرضه للاقصاء من منصبه. وتجاه مرشحي الحالف... يعني ضرورة استمراره في منصبه لحسن اختياره!.. وطبعاً... الشعب مجلس في مقاعد للتأرجح على هذه السرجية، والمعارضة التي شاركت بدون ضمانات مثل التي انتابته حالة غير طيبة، وأسرع بضرب برأسه في الصخر حتى يلقى مصرعه بإزائه!.. هذه هي الحقيقة، وإرادتها في الانتخابات التصفية التي جرت مؤخرًا لخلو بعض مقاعد مجلس الشعب. وبالتالي... هذه الانتخابات تراهنا تذهب سوء، وبإجابة تفضي نوايا النظام... والأهم من هذا... إن مبلغ الضل سوف يخرج علينا بعد إسبال الستار معلناً في فقر وثياء عن اشتراك أحزاب المعارضة في الانتخابات، وسقوط مرشحين، وضكة حجمها في الشارع السياسي، وفور انتهاء فترة صانع الضل... بهذا نور السلام وأبواق وسخنة وسائل الإعلام الحكومية الذين سوف يتشددون بتزاهة العملية الانتخابية اعتقاداً منهم بأنهم على خداع الشعب. واستشهد هذا البيان الذي أصدره أعضاء مصر في الجمعية العمومية لنادي القضاء، والذي عقدت يوم ١٣ نوفمبر ١٩٨٦. لقد بدأ البيان بالعبارة التالية:

«يرتد السلطة القضائية وبعض أجهزة الإعلام بمسند الانتخابات العامة وأعلن نتائجها، على تزييد أنها جرت تحت إشراف القضاء تعريضاً للشفقة في إجراءات العملية الانتخابية، وإضافاً لفضاء مصر في بوائهم، ألا أنهم يأسفون لأن إشراف عليها لا يعود أن يكون إشرافاً رمزياً دون فاعلية، ذلك لأن دورهم يقتصر على رئاسة اللجان الرئيسية واللجان العامة في الدوائر الانتخابية، ولما للتصويت قيم بعيداً عن رقابهم في اللجان الفرعية، وطالب لضاء مصر بتعديل القوانين الناظمة للانتخابات، ووضع العملية



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٥ مارس ١٩

الانتخابية جميعها بين أيدي القضاة «يفتحون» رئاسة اللجان التي تجري الانتخابات وتقوم بالفرز وتعلن النتيجة من اللجان الفرعية والرسمية، ولا يحول دون ذلك ما قد يقال من عدم كفاية عدد رجال القضاء لهذه العملية إذ يمكن تفادي هذا الأمر بإجراء الانتخابات على مراحل في أيام متتالية أو بضغط عدد اللجان الفرعية، وطالب بيان قضية مصر «بأن يكون الفصل في الطعون الانتخابية موكولا إلى الحاكم دون غيره وأباعتبارها من المستوى العادية، سواء بالنسبة لتكليفه وفيها أو للحكم فيها أو سقوطها بالتقادم، وانتهى هذا البيان الختامي بالتقرير التالية: «ويؤي أن يستجاب لهذا الطلب فإن القضاة يلحون في إعطائهم من ذلك الأثر المرمي. فلما إن توكل العملية الانتخابية اليوم كاملة وهم أهل لها وأما أن يحلوا منها برمتها وبخسبة نتائجها فيهم لها كانت، وتكفل الجمعية العمومية مجلس إدارة الثاني بإصلاح هذا إلى الجهات الإدارية».

وطبقا.. وضعت الحكومة هذا البيان الثاني في أتراج مكاتبها. وللأسف الشديد أي من «هجابات الزمن» حسب وصف الدكتور شوقي السيد في كتابه «ملحمة أقبية»، أما ربحته الحكومة من مستشارية القضاة في بطلان انتخابات مجلس الشعب برئاسة الأريكة والكاهن التي جرت عام ١٩٩٠، ورد ذلك بين أسباب الحكومة في الطعن بالنقض على الحكم الصادر بتعويض للرشح الدكتور شوقي السيد بمبلغ ٥٠ ألف جنيه. وبالنسبة للشعب يدفع لبيعة هذه التعويضات لرفض مجلس الشعب تنفيذ قرارات محكمة النقض ببطلان الانتخابات.

با سادة.. هذا هو الموقف في حالة اشتراك المعارضة في الانتخابات بدون توفير الضمانات الأساسية لسلامة العملية الانتخابية. هل هناك مرارة أكثر من هذا؟. محالفون تعرضوا على تزوير أرادة الناخبين لضمان استمرارهم في مناصبهم. وإحلالا للحق.. لم يعد للشرطة دورا في عمليات التزوير والتزيف، الشرطة.. لم تدخل في انتخابات عام ١٩٩٠، وكانت قرارات محكمة النقض في نفس الوقت بطلان عضوية حوالي ثلث أعضاء مجلس الشعب الحالي. لقد أصبحت عمليات التزوير من مهام الجهات الإدارية وعلى رأسها المحافظ!!.. ولم يدين قرار قضائي لجهة الشرطة، ولم يكلف قرار من تدخل الشرطة في الانتخابات لصالح مرشح الحكومة.. نعم.. الشرطة تتولى حراسة اللجان وتأمين المنشآت، ولكن بدون المشاركة الفعلية في تسويد البطاقات والتلاعب بالنتائج في نشر الوسائل المعروفة في تزوير أرادة الناخبين.. لأن.. الشعب هو الخاسر إذا شاركت المعارضة بدون ضمانات.. خسر مرتين.. الأولى في وصول ممثلين غير حقيقيين عن الأمة إلى مقاعد مجلس الشعب، والخسارة الثانية.. في سدك الشعب للثورة استخفاف مجلس الشعب عن تنفيذ أحكام القضاء ببطلان الانتخابات، وثالثا في أحكام التعويضات التي صدرت لصالح بعض المرشحين.. والرابعة الأخرى.. هي مقاطعة المعارضة للانتخابات. ولها حديث آخر..



١٢ - ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحارب أثبتت
أن بقاء الرئيس
حسنى مبارك
على رئاسة
الحزب الوطنى
أمر يتناقض مع
دعوة النظام
للديمقراطية..
لأن رئاسة مبارك
للحزب تعنى أن
مرشح الحزب
الحاكم سيتمتع
بنفوذ كافة
السلطات
التنفيذية بدءا
من الرئيس
وانتهاء برؤساء
الجالس الحلية
بصورة تجعل
نجاحه مضمونا
وتففرغ
الانتخابات من
مضمونها
الحقيقى.

الأكبر اطلاعة

ضمانة حقيقية لنزاهة الانتخابات
واحترام إرادة الشعب

١٩٩٥

في تاريخ

مصر السياسى

عام
حاسم

ويحتاج إلى الحكومة قوية
ومعارضة أقوى



بمضى الدوائر في الوقت مضى تحت
تكتلات ومن بعض القوي ضد الحق
الأخري.

وحمل هذه الظاهرة بمثل كامل
زعمري طبع المصنفين السابقين قائلا
أن المصنفين والحكومة والمجلس نفسه
قد احتلوا ذلك وقد دعا الرئيس مبارك
قبل انتخابات الرئاسة الأخيرة إلى مزيد
من الشفافية التي يبعد الشجب عنها
الخصم والشافع في التنازع معزولة
مستفاداً هناك رغبة ناعمة في شكله
الحكومة القليلة ساحة وإقناعي لتلجج
الحكومة بلباس بين ٨٥ و ٩٠٪ من عند
درب الجوسم عن ظهر القوي، لزيادة
الانتخابات موضوع أساسي لأنها تدس
دون المصنفات والمصنفين بين
الحكومة والمصنفين بأن القوي يحصل
على لغة التنازع بين الذي يحصل
الحكومة لأن التنازع عليه في أساس
الديمقراطية التي ليست فقط في التنمية
- تمتد الأحزاب - وخرجة كقصد لكن
في دنيا السلطة والأمم أو الزار منها
الديمقراطية أن الأمة فوق الحكومة وإما
قرواها الأخري. لمجوع الزمان في
أمانة غلبة فقط لكن أيضاً المصنف
على الأغلبية بخلق مشروعة وإقناعي
الانتماء والمصنفات التي انتهت إلى
الانتخابات. لكن للاطلاع بعد كل انتفاخ
شعب المصنفين ومجلس الحكم كالمزج
من الحكمة المستوربة بوجهه لهذا
لغة في العملية الانتخابية رغم أن هذا
لا يأخذ به المجلس. ويستمر كامل
زعمري قائلا أن فكرة تكون حكومة
ساحية ومؤقتة لإجراء الانتخابات في
شخصتها في مراحل انتقل منها في
الفترة من دستور عام ١٩٢٢ حتى عام
١٩٥٢ وقد حدثت التجربة ثلاث مرات
هناك تجربة توزيع تسيم عام ٢٥
وتجربة حنين سرى عام ٥٠ وبهجها
تجربة مبدلقتار باشا بجوي وكات
قرواها تجلس في الانتخابات ورأسها
شخصية سياسية معزولة ومهر
محمية على أي من الأحزاب. وأعتقد
أن هذا العام السياسي في مصر عام
حاسم وما جد أن هناك العديد من
القضايا السياسية العالمة في
المجلس فهذه المسألة السياسية والتأكد
الأمم للمصر وتأمين الدولة الانتخابية
قرواها وإقامة براسيات خفيفة وفي
مطوية حتى تحتفظ مباداة القروا
السكينة والمصنفات العالمية الجديدة كل
لها مطلب خاصة مصر كذا الحكومة
لوية ومبارزة قوية لها في أن تكون
المصنفات بهجها مسعياً لتلك على
الاحتمال للثبات.

استقلال القضاء

تزامنة الانتخابات لتتلاقى بمؤخرة
مبارزة فقط وأما حجة القروا في مؤخرة
الخبرية اللازمة لعملية التنازع. أما
الركن الأساسي في ضمان هذه العملية
لأن دور الانتخابات تحت الأضواء
لكنها التي يستوربه المصنفين فمن
الاستقلال في قضاء محكمة القضاء في
مصلحة الأضواء وحتى قروا القروا
بالقروا في استقلالهم في دولة القروا من
ضمان صحة وملاءمة توجهه
والقروا السابقة جميعها تركت مراكز
الانتماء في أيدي غير القروا والمصنفين

هو لتكثير الرئيس مبارك أم أن القروا
التي حصل فيه تحسب كلها في انتهاه
تخفيفه من أن تركه الحزب قروا
سوك بتركه ومبدأ في الشفافية
السياسي؟ وبجيب قروا اعتد أن هذا
هو ما حصل إليه من الأجهزة المعازفة
بحكم محدودية قروا السياسي والمصنف
لا تقصير أن يحدث لتجوير جوهري في
أسلوب إدارة الأمور السياسية وعلى هذا
الأساس قروا استبعد أن يوافق الرئيس
مبارك على إجراء الانتخابات في ظل
حكومة معازفة أن يقضي على رئاسة
القروا القروا ليعمل لوجها - وهذا
الانتخابات. كذلك قروا قروا أن أسوأ
كثيرة على المصنفات والمصنفين
سمحت قبل إجراء الانتخابات وسوف
يتحول على هذه الأمور مباداة لتكثير
القروا والتجوير للمصنفات والمصنف
للمصنفات الانتخابات لملا لا حسم
المصنف مع الأحزاب وبنت مسيطرة
عليه من جانب الحكومة وألا تلتفت
عملية التنازع السياسية لسوف يتقدم
الانتخابات لدى النظام القائم بأن لا توجد
أي ضغوط تصفية في تقديم تنازلات
أما إذا تلتفت تصفية الأحزاب محملة
واستمر الفطر الأرماني مضطاً وتعتد
سياسة السلام لقد يلقى هذا في تكثير
سولي جديد.

تجارب ناجحة

لأن الانتخابات تنهية فلا بد أن
تؤمن الحكومة القائمة أي كان لوجها في
تصنيفها سلاسة الانتخابات وإتاحة من
كل ما يصبها من قروا في عهد وهذا
للمصنف ليس معيها ملجأ كما يرى
المصنفين سياسات المصنفات القروا
المصنفين - قروا الانتخابات تحت في ظل
استقرار ١٩٢٢ لإجراء محبي إبراهيم
باشا فاز الولد فيها بأغلبية فوق ٩٠٪
ومعند قام الملك قروا بحل البرلمان
وأجراء انتخابات جديدة فاز قروا فيها
بغضن الصبة بما يتفق مع فكرة تزوير
الانتخابات في فكرة قروا ومعلوم أن

أول من استمعها هو مصطفى باشا الذي
زور الانتخابات بطريقة الفورة وهذا أمر
معروف للجميع والمصنف أنه لم يعالج
على هذه الجريمة بل على حكومة
ومات حكومة وهذا من الشفافية في
الانتماءات ونهضة وشبهة تزوير
الانتخابات قائم
وبخلاف المصنفين سليمان أن التامة
حكومة معازفة اعتراف بأن الحكومة
القائمة ستقروا الانتخابات وهو معنى
غير مقبول لكن العمل الذي يمكن أن
تطلب به أن توضع الانتخابات كلها
تحت إشراف الهيئة القضائية ليس
مجرد حماية الهيئة والقروا على أن
يجري الانتخاب على عدة مراحل وبعد
حتى تمكن من وجهه القروا في كلمة
لجوان.

المشاركة الهزلية

للإحاطة في الحياة السياسية المصرية
شعب المشاركة من قبل المواطنين في
عملية الانتخابات والأرقام تكشف في
الصفوف وخمسة من الذين تكثروا
ومبدأ المصنفات لأن تصفية المشاركة
شعوية جداً والتصبة لعدد التنازعين
وهذا الظاهرة لاجبة بالأرقام إنما هذا

ويحدث أن المصنفات التي تروى
الانتخابات في القول الديمقراطي كقروا
ما تقتضي في المصنفات على الأغلبية
وتحصل المصنفات عليها وتحتك
الحكومة. فهل هذا يحدث في رأيه لوجها؟
لا بد أن يترأس الجمهورية في دول
أوروبا وأمريكا ويؤمن بإجراء انتخابات
الرئاسة ويؤمن ويؤمن فيخرجهم
السلطة هذا رأيه وأى يسلم به لحد
لدنيا؟
المطابق لمقتضات هو حكومة معازفة
لأجراء الانتخابات وكذا أن يتفلسف
قروا مبارك من رئاسة الحزب حتى
يمكن أن توجد لوجها انتخابات حرة.

ضمانات ضرورية

تضمن أن تقديم الحكومة الحالية بأن
المرحلة القائمة أمامها جداً وبخبرية في
حياة الديمقراطية المصرية ومن لم تطالب
لقد من أكثر القاء وتخليط المسألة
المرحلة الحالية على الصالح الصغير
والخبرة وإقناعه بالمصنفات والتنازع بأن
أزلة الاحتفاظ للشروط في المصنفات
السياسية الديمقراطية والمصنفات القروا
مباداة على في رغبات المصنفين والمصنفين
وركة حرية الاختيار له وبكامل. وهذا
يتفلسف الأمور كقروا قدر يمكن من
الضمانات لإجراء انتخابات حرة ونهضة
المرحلة التي يربط الشعب في أن
تتوار المصنفات في المرحلة القائمة.
وحمل هذه الضمانات بقول المصنفين
حسن ناعمة استبدال المصنفات السياسية
بكلية الاقتصاد والمصنفات السياسية. إنما
كثيرة جداً من مباداة تخفية الجوانب
والانتخابات بأن تكون هذه المباداة دقيقة
وصحيحة. وإليها بأن تكون هناك
ضمانات دائرية كاملة في مقدمتها
إشراف القضاء على العملية الانتخابية
من الأضواء الأخرى وهذه الضمانات
لا يمكن أن تقتصر إلا لا أن إجراء
الانتخابات تحت إشراف حكومة مؤقتة
معازفة خلال فترة الانتخابات وهي

مصلحة ضرورية ويمكن أن يكون لها
تأثير رئيسي بالغ الأهمية والإيجابية
والسياسة المصرية والذي بات
تتنامى أمام الانتخاب أن تمتد
وإشراك كثيرة في التنمية. وإن يوجد
حكومة مؤقتة لا مسجلة لها فيما يتعلق
وتتأكد الانتخابات مثل ضمانات حقيقية
لنزاهة الانتخاب.

ويستمر المصنفين من ناعمة قائلا
أن يمكن تصور أن المصنفات القروا
كقائمة والمطابقة لما دعا من قروا الرئيس
مبارك الانتخابية طلب جماهيري هام
أن يصبح الحزب قروا الوطني والوطني
الضمانات الحزبية القوية وأن يتفلسف
من رئاسة الحزب الوطني وقروا التنازع
الكامل بما يستلزمه من الانتخابات
القائمة. وفي تقديري الشخصي أن
الرئيس مبارك يستطيع أن يحكم في
ظل خفة جديدة بل ولا يتجاوز أن قلت
إنه في حاجة إلى هذه التنازع لتجديد
نفسه والنظام وهو في جميع الحالات يملك
من المسائل والمصنفات ما يؤهل
للمصنفات. لكن السؤال هل هذا



المصدر :

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسمه في كشوفات الناخبين وتوليف رئيس اللجنة على هذه البطاقة وعلى بطاقة التصويت عند تسليمها للناخب. كما يلزم تقرير حق كل مسجور من الجرائم الانتخابية في توريده اقتسوى الجنائية عنها في جميع الأحوال دون اغفال بالمعلومات الأداة للتصوير عليها في قانون العقوبات أو أي مكان آخر. ويسند القاضي في كل ذلك في القضاء المدني وحده واللائق العام والأجراءات للتعرف فيه وسعدا ويغير هذه الخدمات لا تكون نزاهة الانتخابات قد تخلت. وإذا لم تقدر هذه الخدمات لتسرب يكون ذلك دليلا لظلمة على سوء الإدارة وتعمد لجرأة الانتخاب بعيدا عن الخدمات التي تكلل نزاهتها.

ويستمر الاستشار بحسب القوانين فلا سواء كانت الوزارة معادية في غير مصلحة فيمكن أن يفتي الأشراف القضائي كفايل عن أي ضمانات أخرى بغيره استكمال استقلال القضاء أولا. ويبلغ به السلطة القضائية عن السيطرة على القضاء والقضاة بحيث تكون الكلية القضائية في اختيار رجال القضاء المحققين ويشاركون على الانتخابات ويحددون للسلطات والمزايا المالية لرجال القضاء ليعمل القضاء الأعلى دون غيره. ومن أجل ذلك طلب القضاء لرجال به يستقل مجلسهم الأعلى بصفة دورية. والقضاة وتحديد مرتباتهم بصفاتهم وسائر مخصصاتهم بعيدا عن تحكم السلطة القضائية وذلك أسوة بما يجري عليه العمل في السلطة التشريعية وإلى جهاز المركزي للمحاسبة وسائر الوزارات المستقلة التي تدرج رعا وأما في لوائح العامة للدولة ومما يخصه للقضاء فهي وأوجب ومن غير المأمور أن يكون لوزارة الداخلية في أوزارة العدل أي سلطة في اختيار القضاة الجاهل يشرعون على الانتخابات ولا في تعيين رؤساء المحاكم المختلفة التابعة لها. ومنهم وتولون إدارة العملية الانتخابية بما يمس الثقة العامة في استقلال القضاء والقضاة وذلك الأشراف وإذا في اختياره للمحاسبة أكثر من يوم ويستوجب تعديل قانون السلطة القضائية ليراد بما يستكمل للقضاء استقلاله أولا ويضع العملية الانتخابية تحت الإشراف القضائي الكامل للسلطة القضائية.

الإشراف القضائي وتحقيق نزاهة الدستور مع. يطالب المستشار بحسب القوانين أن تحدد الرقابة القضائية في تقسيم الدوائر وتخطيط الجداول والتصويت وترتيب الخطابات وغيرها ما يستوجب اليأس أن يراى رجال القضاء دون إهمال الجاهل

الانتخابية كافة حتى لو استلزم ذلك إجراء الانتخابات على مراحل. كما يلزم اختصار عدد اللجان الفرعية لتكون قدر الحاجة فقط وبسيط عملية الاقتراع بما يكلل التحقق من شخصية كل ناخب من واقع بطاقة الشخصية في العملية دون غيرها مع توليهم دون



د. ساميل حنا



د. حسن ناصف



المصدر : **جريدة الخليج**

التاريخ : **١٦ مارس ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوفند يحاصر الإخوان في الانتفاشات

كتب رضا حمام:

التفتحت أوقى بشارت للتحالف بين الإخوان المسلمين والوحد، وذلك في تحول عكاس من جماعة الإخوان في صفوف الحزب والشمسي إلى كون مهم قديمة في مسؤوليات الحزب للتأسيس.

حيث بدأ التفتيح السيد داود عضو جماعة الإخوان المسلمين والذي انضم مؤخراً إلى صفوف حزب الوحد بالإسكندرية في المناقشة على مقعد لائحة الترشح بالحزب بالإسكندرية، وهو الأمر الذي دفع العكاس المتنامية داخل اللجنة إلى إعادة التنسيق

فيما بينها من أجل عدم السماح للتفتيح بظهور بهذا النوع وشروعوا في تشكيل لائحة فيما بينهم من أجل هزيمة في الانتخابات، وقد علق أحد الوحديين على عدم رغبة قيادات الحزب في فصل هذا العضو. ومن اتفقوا معه من الجماعة إلى الحزب بأن ذلك من شأنه أن يهزم إلى سمعة الحزب. وأن هزيمته في انتخابات لائحة الحزب هي الصيغة الديمقراطية لحاسره.



مؤاد سراج الدين

بالإسكندرية تعاني كثيرها من لجان الحفلات من انقسامات شديدة بين من يؤيدون سياسة رئيس الحزب مؤاد سراج الدين، ومن يعارضونها. وهي المسألة التي كان لها صدامها على مسؤوليات الحزب المركزي، وكانت يعكس عكاس اللجنة قد تعرضت إلى الفصل من الحزب بمعرفة رئيسة مؤاد سراج الدين بسنيب معارضة الشديدة له.



المصدر : : العدد ١٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠٠٠ : العدد ١٠٠٠

كلمات

علنا أو في السر، أجرى الاستعدادات الحزبية للانتخابات القادمة. وبعض الأشخاص يقومون من الآن بجهود حثيثة في سبيل الاتصال والتقرب من الناخبين استعدادا لترشيح أنفسهم في بعض الدوائر. واستغل الكثيرون فرصة شهر رمضان المبارك وعيد الفطر، للاتصال والتهنئة أو لإقامة موائد الرحمن وتعليق اللافتات الدالة على اسمائهم وما يشتهرون به. وربما كانت هذه هي المرة الأولى التي تبدأ فيها الاستعدادات مبكرة، قبل هنا بنصف سنة.

وقيل إن هناك مساعي لتشكيل جبهة متحدة عن الحزب الوطني الديمقراطي وبعض الأحزاب الأخرى المعارضة بشدة وللتنصبة للارهاب والتصليب لخوض المعركة معاً في تنسيق ونظام. وليس عذري من المعلومات ما يؤكد هذه الروايات أو ينفيها، على أن لغيرها مؤكدة تقول إنه قد أقيمت عدة مناسبات في بعض المناطق. حضرها بعض القيادات الحزبية، من هذا الحزب وذلك للتنسيق بينها في معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة. ولا غير على ذلك. فمن الطبيعي أن تحدث بعض التحالفات، التي تحتاج إلى تنسيق ونظام. وفي الانتخابات الماضية، وبعدما دعوت إلى أيجاد تحالف ديموقراطي، يضم الأحزاب والجمعيات المؤمنة حقاً بالديموقراطية والقائم الودي وجمع التمثل، في مواجهة المتطرفين المتعصبين الذين يحملون السلاح ولا يتفاهمون مع أحد إلا بالرمصاص وهذه الجماعات الإرهابية تستحق أن يدينها كل مؤمن بالديموقراطية والسلام الاجتماعي وكل من يحمل شعاراً يقول إن الدين لا يوافق هذا الجميع. وإذا كان التحالف هدفاً ووسيلة في نفس الوقت للوقوف في وجه الإرهاب، مهما يكن الوقت والظروف واللاسيك، فإنه في وقت الاستعداد للانتخابات، يبدو أهم والأهم، ويبدو الوطن في الشد الحاجة إلى تضامن قوى المؤمنين بالديموقراطية والسلام الاجتماعي.

والأحراب المؤمنة بهما إيماناً حقيقياً وأعباء معروفة ولا تحتاج إلى تحديد ما بالاسم. والأشخاص والجماعات المسندة للإرهابيين، بلال أو بالملح أو بمصر، السكوت وعدم الأدلة العقلية، معروفة أيضاً لكل من لديه إلمام عادي بمجريات الأمور في بلادي. وقد أن الأذان لكي تتخلص نهائياً من هذه الكوجة التي عيبت بالامن والنظام، وراح ضحيتها الكثيرون من رجال الشرطة ومن الأمال المسلمين الذين لا ثقافة لهم ولا جمل، ولا مشاركة في أي عمل سياسي، ومن بينهم نساء عديرات وأطفال أبرياء راحوا ضحايا الإرهاب المجنون، الذي يبدو أنه انحصر وخفت وطأته في الأسابيع الأخيرة. نجد أن الحذر والإحتياط واجب، فاعداء مصر في الخارج وعملاتهم في الداخل، لم يأسوا تماماً من محاولاتهم الأتمة لتدمير صفو الأمن، والأشغال بالنظام في بلاد يؤمن شيعه بالسلام والهدوء، وتدين غلبته بالسلام دين التسامح والأخوة والرحمة.. صفات الله من قوى الفساد والشر.

محمود عبد المنعم مراد



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الإخبارية

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

الانتخابات القادمة .. بين الفيلوف وجمال السلطان

والامر بالنسبة للأحزاب لا يشتغل من الأوراد .. وجميعهم يدخل لعبة الانتخابات رافعا راية : « أثل تكسب بيه الحب بيه » .. وبدأت جميعها في ممارسة اللغط السياسي بحسنة تلو تلك حكمة الفيلوف في فصحت مع حجاز السلطان .

• • •
ورغم أن السيناريو المتوقع لأي انتخابات قادمة سيبدأ كما هو بنسب التكرار فالعزب الحاكم سيظل حاكما بنسب الأغلبية أو يزيد ما دام هو حزب الرئيس والحكومة التي ستقترع على الانتخاب وتقرر اللز وأعلن النتيجة حتى لوهم بين أعضائه أكبر عدد من الدائمين .

• • •
وأحزاب المعارضة الحقيقية والمستترة ستظل متشددة ومندبرة من قبل أن تبدأ الانتخابات حتى لو وضع البعض منها بعض المقاعد القليلة التي ستقرر لبعض وزعماء تكتريا من الحزب الحاكم حتى لا تنسحب عين الصعود التي بها عهد إذا حسم كميونتر وزارة الداخلية الأمر لصالحه بنسبة ٧١٪ المتعارف عليها ، رغم أن كل من لم يصبه النجاح سيظل حتما يتذوق الانتخابات وسيلجأ الراشدين حتما لحكمة اللغش .. والتي لن يثقل حكاما لأن راسل مجلس الشعب قد قال أن المجلس سيد قراره .

• • •
مكاد يتطرق أن تتكون لجنة للفيلوف والسلطان ولكن هذه المرة بين اللغش الطبل الحيلة ورغم أنه صاحب السلطة وصاحب الكلمة أم اختيار من يملكه وهو يتخيل لمدة أيام قليلة متلفعا يرى السلطان في



بقلم
الدكتور
محمد
شعلة

لاموه لانه مقتلل ما حاصلة لاستمالة تسليم الحمار .. فحسبك الفيلوف .. وقال لرائكه الشهيرة التي أصبحت مثلا .. بعد عشر سنوات ساكنين قد مت أورام السلطان أورامات الحمار ..

• • •
والحيلة تقول أنه ما أشبه الليلة بالبارحة فجميع المتقدمين للانتخابات فرادى وأحزابا يدخلون الانتخابات ويسبقهم دعاية تكلف الواحد منهم ما بين عشرات الال مئات الآلاف من العملات الصعبة والسهلة وجميعهم يقول أنهم وخدمهم للقائدين على تحقيق الأماني والأمال حتى الأعضاء العاديين من فتح أبوابهم .. الذين لا يتكلمون .. لأن الكلام في المجلس حرام .. فهم دائما غائبون وإذا حضروا فهم نائمون ، من منطلق أن يوم النائب عبادة !! فهم الآن وعدون بأن حناجرهم مستطلق في الدورية القادمة بعد أن صامت عن الكلام لمدة خمس سنوات كاملة .

• • •
لا شك أن الشارع المصري سيشهد خلال الشهور القادمة نشاطا مكثفا وملوحظا تشارك فيه الأحزاب الأوراد لئلا أصوات الناخبين لا تانا مغيبون على عام الانتخابات للانتخاب اعطاء مجلس العائلة (المسمى بمجلس الشورى) ومدها بشهور للانتخاب مجلس التشرييع الوحيد في مصر والمعروف بمجلس الشعب .

• • •
ولا أعرف لماذا تتكررت وأنا أدري الجميع أحزابا والاراد يستعدون لغرض هذه الحركة الانتخابية التي تعمد بشكل رئيسي على الدعاية التي تفعل المنكر والاستحيل مما .. أحداث تلك العسة الزهرية التي كانتا يورثها لي وأنا ظلل حتى أيام الثورة باسم قصة الفيلوف وحمار السلطان .

• • •
ومكاد هنا الكلمة أنه كان في قديم العصر والأوان سلطان ظالم وكان عاهده حمار وكان السلطان دائم الضجر من أحد مواطنيه الذين رمزوا له بالفيلوف فأرسله له السلطان يقول له أني أريدك أن تعلم حماري هذا الكاتب .. وإذا فشلت فشلت .. فأجاباه الفيلوف بأنه يستطيع أن يعلم حمار السلطان الكتابة والقراءة ويكمل اللغات .. إلا أن ذلك سيستغرق منه عشر سنوات وعندما يقبل فيقول للسلطان أن يطلع برأسه بعد أن يقطع يديه ويورثه من خلاف .. وما أن علم أهل الفيلوف بما قلته عن نفسه



المصدر :

الكتاب

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ - مارس ١٩٩٥

مواجهة ابتعانات وحزن المربح الذي
قبل طراعية أن يرادى روى
الليوسوف .
وقدما قالوا انه اذا خدمت انسان
مرة فهو المظلم . واذا خدمت مرتين
فانت المظلم . واذا كان صحيفا ان
التأنيب المصري قد احطأ مرات ومرات
لانه تصور صقل ما يدعيه محترف
الانتخابات من ثواب الشعب المظلم
على امره .
فانه صحيفي ايضا ان هناك
تغيرات . كثيرا حدثت داخل مصر
وخارجها خاصة ان القرار العظيم
الذي اتخذه الحكومة يفتح باب اللهد
في جداول الانتخابات والذي انضم على
اثره عدة ملايين من الناخبين وخرج
منها مئات الآلاف من الأموات .. حتى
اصبح القادمون البدد هم المصان
الاسود في الانتخابات القادمة لاني
لا اعتقد ان السلطان الحال (اكثر
من مليوني ناخب جديد) سيتمكن في
نفس الفع القديم للتتلى والى الابد
امكانه تكرار عصر الليوسوف يصار
السلطان .

• • •
ولهذا لمانتي ومن مؤمن كمتقال
دالما .. التمني أن تشهد الانتخابات
القادمة سلوكا جديدا .. يضمن
الا يذهب كريس المجلس النيابي الا ان
يستخلصه من أبناء مصر القادريين هل
حسن لتمثيل الأمة تحت كلفة الذهبية
لمجلس الشعب - المجلس النيابي
اليوم في مصر - اما مجلس العائلة
المعروف بمجلس الشورى .. فلك
صفة اخرى .

• • • كاتب المقال - استاذ
بكلية زراعة عين شمس



تزوير الانتخابات.. الجريمة والتداعيات

لماذا لا تعتبر البطالة الشخصية أو العائلية وهي الوثيقة الأساسية لإثبات الشخصية، والتي تدل على بلوغ سن التكليف هي بطاقة الانتخابات العامة؟

ثم جاء الحكم الأخير - وهو واحد من أحكام كثيرة معاملة الذي صدر عن محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد- برفض بيان كلا من وزير الداخلية، ورئيس مجلس الشعب قد أرتكبا جريمة التزوير في الانتخابات الأول بأبها، والثاني والثالث وهم أعضاء اللجان الانتخابية لهذه إلى في هذا الشأن حسب النصوص القانونية التي تنطبق بذلك. جاء هذا الحكم مع غيره ليرتب وقرع تلك الجريمة البشعة التي صرخ من ألسنها الوجهة جمهور عريض من المواطنين المظلومين.

ومن عجب أن الشخصين الذين صدر الحكم بارتكابهما بقرع النعماء على علم كامل بالثأر، فالأول كان يشغل وقت وقوع الجريمة منصب الوزير المعني بإصدار القانون، أما الثاني فهو استأجر في القانون ويراى المجلس التشريعي

ولذلك فإن الصورة تبدو أمام المراتب صورة بشعة ومفترقة إلى درجة لا تقبل، ولا تحتمل.

ولنا هنا أن نسال: كيف حالت عن الناس إلى هذا

الحال؟

وماذا يقول الزورون لتسليم ولا يتسليم؟

ويأى مصر يلاون للتخفيف من أجرة العقوبة؟ وهل

من في وجه تزوير إرادة الأمة؟ أم هناك مصلحة للزور

الصريح؟

وإذا كانت هناك قدرة على الجدل من خلال وسائل الإعلام التي يمتلكها الزورون وهي كثيرة ومتنوعة، فماذا

يقولون لرب الأوباب في يوم الحساب؟

• وأما أن التداعيات لمحدث ولا حرج؟

أولها - هو الخطرها من وجهة نظري - لفقدان الشرعية

لكيان الدولة القانوني وأضرار عمدا وتلك مظلوما لها

القانونية.

فالجاس الذي تشاره سيف البطان من كل ناحية حتى مدت كفايه هو الذي يريخ وليس الدولة، وهو الذي

يصدر التشريعات، ورئيس الدولة.

بصوره هو الذي يكلف أحد المواطنين بتفكيك الوزارة، والوزير يفرصه

فوق كتفهم وخلف البويع في إصبعه

قرارات وزارية، فإذا كان المجلس بطلان

إلى هذه الدرجة، فإن البطان يقد إلى

كل ما ترتب عليه من توائيم وتماسك، وبالتالي تتعصب

شرعية السلطات ويؤمن الوطن فيها عن قبل المواطنين

الذين تمارس عليهم أعمال السلطة والسيادة.

والثاني هذه التداعيات من فقدان الثقة من الناخبين في

جدول الاعتراف في الانتخابات وأصابهم بحالة من عدم

الاعتراك بها والسعي لاثباتها، وقد وقع هذا بالفعل مع

أعلى المسؤولين لمرحلة أكبر في إتمام التزوير بتسوية

بطلان القانون لصالح مرشحي جبهة التزوير والمواطنين

اتلفت كلمة الأمم المعاصرة على اعتبار الديمقراطية إحدى الآليات المتعددة لتبديل السلطة بين التيارات السياسية المختلفة. ومن أهم مظاهر الديمقراطية في بلاد العالم الانتخابات الحرة التي تعبر عن إرادة الناخبين إجمالا وتعكس مؤشرا واضحا لرغبة الشعب في نوع الحكم وصلاص الحكم الخدين تؤيدهم الغالبية.

كما اتلفت كلمة الأمم المعاصرة على ضرورة إحاطة العملية الانتخابية بالضمانات التي تكفل لها النزاهة الكاملة واعتبار الأساس بنزاهة الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون.

والأسف الشديد فإن جريمة تزوير الانتخابات العامة وتزوير إرادة الأمة الصرية خرجت من طور الاتهام إلى طور الذنوب وأحكام قضائية غير قابلة للتقيد، وما يسبق الأسس ويهدم القلوب أن جريمة التزوير لم تقع من موهج هند مرشح آخر، ولكن السلطة التي باشرت التزوير وصارت عليه - كما جاء في حكم المحكمة - هي السلطة التي يسطأ بها حماية

الانتخابات من التزوير وهي وزارة الداخلية، ورئيس مجلس الشعب والنقل عليها لثلث القائل: محاميها ورمامها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ليس هذا فحسب، بل إن التزويد وسبق الإصرار على ارتكاب جريمة التزوير شابتان في حق الزورين بسالة

متواترة.

• ففي قانون النقابات للشهيو ٩١/١٠٠ وتعديلاته الأخيرة ٩٥/٥ لا توجد أي إشارة من بعيد أو من قريب إلى أهمية المرشحين أن يكون لهم مندوبون يظهرونهم لجان الانتخابات بالرغم من النص من ذلك في القوانين الخاصة بكل نقابة.

• وفي حالات كثيرة بلغت درجة التواتر أن قامت الشرطة بطرد مندوبي المرشحين ليس هذا فحسب، بل واتعدى عليهم بالضرب والجرح وفي حالات أهد فظافة وأكثر جرما قامت الشرطة باعتقال كل من تقدم فيه وأتت المعاملة للمرشحين للمارمين، وذلك بهدف ترغيب الساسة الانتخابية لعدم التزوير كيرى تتم بطريقة جماعية اختصارا للوقت وحسما للمواقف وإضفاء مبرر ما على كل مفاسد الأصل في المساواة والحريية التي تروا

بعض المواطنين أصحاب القلوب البيضاء والسرائر النقية. ولقد تكررت هذه الظاهر في كافة دورات الانتخابات حتى أصبحت سمة عامة للانتخابات العامة لمجلس الشعب والشورى، ولعله من مكرور القول أن رفض السلطات القائمة اعتبار البطالة الشخصية كافية للتصويت في الانتخابات العامة أكبر دليل على التزويد وسبق الإصرار لتمام عملية التزوير من خلال الاعتداء على سجلات انتخابية لا تعبر عن المواطنين المصريين إجمالا.



المصدر :

١٠ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا معلوم، حيث لآخر أكثر من مرة أنه يعطى مسود
لترشح ما، ولكن الذين يشقون الواقع لم يكونوا حتى
صاروا ليشق الدارج أن هناك مرشحين يشقون الأموات
ومرشحين يكفون الكرسي والمواقع.
ومن التلميحات أيضا أن هيرع التزوير إلى هذا الحد
أرتب عليه إيجاد جبهة عريضة تتأدى بأسلوب العنف
طريقا لتداول السلطة وحجبتهم في ذلك أن التزوير
يعتمدون على أسلمة الشرطة بإجراء عملية التزوير، بأن
الديمقراطية ليست إلا شعرا لاجوف لإتمام سيطرتهم
للسلمين على السلطة والحقيقة أننا لا نملك أي حجة
لواجهة هؤلاء والرد عليهم طالما أن عملية التزوير ماغنية
على هذا النوع البشع.
وأكثر هذه التلميحات في حالة عدم الاستقرار التي
أوجدتها للزورين بفعلتهم الشائنة وساركهم المشائفة
للأصناف والقوانين، لقد تسببت حالة عدم الاستقرار في
خسائر اقتصادية عظيمة في تخلص الاستثمارات
ومدروها ومهجرة العقول وفرارها فانتشرت البطالة
وكسدت التجارة الداخلية والخارجية، وتسببت في
خسائر اجتماعية عظيمة في مشاعر الانتقام لدى من لهم
الحق في التنازع والفرد بتفصيل الآساء، ومن اختصروا منهم
خولة كل الحقوق وخلف هؤلاء هؤلاء جمهور من الناس
يحمل نفس المشاعر الدافقة للتفريق الآخر.
كما اختص المواطنون الآن بطرقين بالريبة والشك لكل
ما يأتي من الداخلية وكبيرها الداخلية، وبالتالي إلى جهاز
الشرطة بوجه عام، وقررت على ذلك مشاعر من الكراهية
تلف الوطن والمواطنين وترجمت في حوادث العنف والقتل
للقضاء الذي راح ضحيته مئات من أبناء هذا الوطن.
ثم كل هذا وغيره من التنازع يمكن أن يتزول ولكن
بشرط أن نتقلى الله في اعتقاد، وإن شعبيتنا ومستقبلنا
وحاضرنا وتزوير إلى الله من أبعث جرائم العصر في نظر
العالم، وهي جريمة تزوير إرادة الناخبين، وكل ما يؤدي
إليها أن يحرق طغياناً، وللحديث بقية.

كلية العلوم - جامعة قناة السويس



المصدر :

١٢ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاجأة: انتخابات مجلس الشعب القادم باطلة قبل إجرائها!

كتب صلاح النعيف:

والشرف على الانتخابات وأجانب مواجهة الجداول الانتخابية في تصريحات لـ«الشعب» أن جداول الناخبين موجودة في اللجان حتى (١٥) من مارس الجاري لأننا نحافظ على جداول بقدر الإمكان من التعرض للتلوث والشغب.

وتشمل مساعد الوزير والمشرع على الانتخابات قائلاً: هل نضع الجداول في اللجان العامة أو المساءة؟
والأ وهما الجداول كما ينص القانون لمساتي من طلب الأوراق وقد تتعزق الأوراق ويأتي المواطن ونحن لم نجد اسمي!! وهل كل حال على المواطن الذي لم يولد لأي سبب من الأسباب أن يطعن أمام اللجنة المشكلة من رئيس المحكمة ومدير الأمن ورئيس اللجنة بكل محافظة ومن يرد

امتلت وزارة الداخلية من عرض جداول الناخبين خلال المراحل القانونية التي بدأت أول فبراير الماضي وللأسف في ١٥ من مارس الجاري. خالفت الداخلية بذلك قانون تنظيم مباحرة الحقوق السياسية واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار من وزير الداخلية مما يعرض الانتخابات القادمة للظن فيها لعدم استيفاء جداول الناخبين للشروط القانونية. ويررت الداخلية عدم عرض جداول الناخبين في كل ضيافة بالديانة وكل حصة بالقرية كما ينص القانون ولائحته التنفيذية بدعوى الحفاظ على الجداول من التلوث والشغب! واكك اللواء محمد مدير المشاوي مساعد وزير الداخلية

أن يكتم على الجداول فهي موجودة في اللجان والشعب، بدورها التي لجراس الخس الانتخابات مجلس الشعب القادم باطلة. باطلة من الآن وقبل إجرائها مالم تكتم معالجة الأمر قبل دعوة الناخبين حيث لا يجوز قانوناً إسفال أي تعميل على جداول الانتخابات بعد دعوة الناخبين إلى الانتخاب. ويقترح د. حلي مراد نائب رئيس حزب العمل واستاء القانون ويصعد على من خسر ورئيس الجمعية الأولى للناخبين في الانتخابات مجلس الشعب القادم إسفال قانون يحكم وفق الانتخابات القادمة بمراميد جديدة يتم على أساسها عرض هذه الجداول (١٥) ضيافة بالديانة وكل حصة بالقرية خليفة القانون وفي

أسكتة غامرة وقائمة لأن يطعن عليها المواطنون ويبحث يمكن من يريد الاعتراف خلال لجنة الجديدة بالمخالفات في الإضافة حتى تكتم قانوناً وأن أي إجراء آخر يعتبر حجباً لعرض هذه الجداول ويوسع الترافيل أمام إمكان تصويبها ويعتبر امتناعاً من تنفيذ القانون ومخالفة له. ويؤكد د. حلي مراد أهمية تعديل هذه الأوضاع وإعادة النظر في المادة الخاصة بطريقة عرض جداول الناخبين الواردة في القانون ولائحته التنفيذية مشيراً إلى أن القول بخلاف ذلك يؤدي إلى فتح باب الطعن في انتخابات مجلس الشعب القادمة وسنكون الجداول مطعوناً فيها حتى ولو أجريت الانتخابات. لعدم استكمال الجداول للشروط القانونية.



مسئولية: هيئة الرقابة الإدارية.. وجهاز المحاسبات تجاه الانتخابات القادمة

بقلم: حسن حافظ
عضو مجلس الشعب السابق

لا جدال أن المسئولية الرئيسية هي تجرى الانتخابات نزاهة وبحياة تام تقع على كاهل القيادة السياسية والحكومة.. ولا يخفى الشعب من مسئولياته في هذا الضمور.. وإن كان كل ذلك إيجاباً في دور الأجهزة الرقابية الرسمية.. على مستوى الدولة وبأليات هيئة الرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات. والجانب الآخر لضمان سير المعركة الانتخابية للهيئة لمجلس الشعب بصورة تقليدية يرضى عنها الشعب ويشارك فيها بتصميم كبير ويكون ذلك ميسراً ومتوقفاً إذا استدعت الوزارة إلى رئيس حكومة محايد يعاونه مجموعة من الوزراء الفنيين والمستشارين ليست لهم صيغة حزبية وذلك أثناء فترة إجراء الانتخابات والتشريعات لها والتي لا تزيد أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر يتسلم بعدها زمام الحكم الحزب أو الأحزاب الثلاثة الحاصلة على الأغلبية وبهذا تتحقق سلامة الأوضاع الدستورية على أن تجرى الانتخابات تحت إشراف قضائي كما ينص الدستور مادة ٨٨. والجدد أنه إن عند قضاء مصر كما جاء في بيان الوزير العدل السيد القاضي أكثر من ٧٠٠٠ عضو بالمحسبات القضائية الأربع، القضاء الوطني، ومجلس الدولة، والحياة الإدارية.. وهيئة قضايا الدولة. ولما كانت اللجنة الفرعية للانتخابات لا يزيد عددها على عشرين ألف لجنة كأكثر لحصاء لوزارة الداخلية فإن إشراف فاض على أربع لجان في مقر العامة وغيرهم لتصوير الأوضاع العامة في تلك اليوم.. هذا إذا اجريت الانتخابات في يوم واحد. وتصل هذا العدد يكفي إذا اجريت الانتخابات على يومين، يوم للوجه البحري ويوم للوجه القبلي، واعتقد ولعل الكثيرين يسألونني إلى أين السيد يذهب لطلب الجهد جميعاً من رجال أمن وشعب لكي يفرغ له يوم وعدم كاف من رجال الأمن لكي يتفادى وقوع حوادث ولكي تشملها الطمانينة الخاضعين..

ولكن هل تغطي تلك الضمانات؟ نعم لم تكن كافية لحماية الانتخابات، ولكن هناك مامو الخطر على الانتخاب وعلى العملية الانتخابية من الحيدة ألا وهو مواجهة الأضرار التي في الانتخابات. والحق يقال حتى الحكومة الحادية ذاتها ومحاذاة الاستطاعة أن تجريها بتقليد على المستوى الذي يرضى فيه الشعب مع عدم تقدم الأجهزة الرقابية والماسية للدولة بصورة فائدي يفرسه القانون عليها.. فيجب أن تكون بقلعة متديبة مستوحاة المحسبات لكل منصوص الانتخاب من استئصال نفوذ.. وأهناك المال العام.. ومختلفة القوانين.. والشعب في كالة صورة أثناء الفترة التي تسبق الانتخاب وهي بضعة أشهر فإن هناك صورا تستغل الناس.. وأفراد العام في كل ثورة انتخابية لتقوم دون مراعاة القانون أو التزام ضمير أو احترام لشعب. وأصبح أن هذه الأمور والأوضاع غير الشرعية وغير السلمية لا تخفى عن نظرات جهازين رقابيين، هيئة الرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات وأليات هذه الأوضاع غير السلمية في التصديق لها من الأجهزة الرقابية كل في اختصاصه هو من صميم عملها.. ومن أول واجباتها. فقط يعجز بعض المسئولين في هذين القطاعين هما من أن الأمر لا يحتاج إلى نور أخضر من الحكومة التي على نعت الحكم رسمياً أن لها حزبا هي مهد له بطريق غير مباشر ويعبر في كل من الأحوال كثيراً من الصواحي القانونية والمواضع الشائكة مما يجعل التصديق للانحراف وهذه الأوضاع الخاطئة ضحايا سلطاً للحكومة وهذا ما لا يتغير عليه هذه الأجهزة لأنها تسير بأوامر.. فالرقابة الإدارية تتبع وزير التسمية الإدارية ورئيس الوزراء والجهاز المركزي للمحاسبات يتبع مجلس الشعب.. وفي حالة غياب مجلس الشعب بعد فضه يقوم رئيس مجلس لشورى بتفسير اختصاصاته والأمر من جماعة الحكم التي يهيم أن تسير الأمور في طريقها الذي اعتقلته مالم تترك الأوضاع إلى وزارة محايدة فتعمل بقوة وحسم وصديق للتمديد القانون لتساند أجهزة الرقابة في رسالتها وإن كانت هذه الأخيرة من الأجهزة ينبغي أن تواجه الانحراف وإيقاف نزيف اهتزاز لئلا يقع والتصديق للانحراف وهي ترى جهات منه تفرس بالتمسك على



المصدر : السوفيت

النشء والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٥

القوانين واللوائح غير عادية بغيثان أو مكتوبة براءع؟
ولأسف قد مهد الدستور القائم - والذي يجب أن يعمل بل الذي
توجب مثل هذه الأوضاع تعديله - التفسير والمفهوم لارتكاب
الانتهاكات تحت أعين الناس دون أن يجرؤ أحد أن توقف الهائل والبعث
لهذه الصور بل لذلك الجرائم التي ترتكب والتي تصنع بعد ذلك دولها
بأنهم يمتثلون للشعب.. لا يحضرون الجلسات فتصغر القوائم
بأنهم... ولا يمتثلون بالقوانين فلا تصادق ترافع عنهم والغريب أن على
رأس هؤلاء وتتمسك بالقوانين عيال العاملين ورؤساء الهيئات
والشركات ورجال الحكم المحلي الذين تدفع بهم الحكومة أو الحزب
الحاكم للمعركة الانتخابية وسأفي بعدة أمثلة على بعض من تخشى
الحجة الرسمية التي يرأسها أو الشركة التي يدير مجلس إدارتها أو
خزائنها.. ويترجم مكانها وبعد سيارتها ويترجم العاملين من مؤامرات
لكن يخبر جوا للتهليل والمناظرات والتجمع في السرقات. وكثيرا
والحائز والملاوة للشجيرة لكل من يتصرف من ساعده ولكل من
يساهم بالتصويب الأكبر. في الشهر يجرأ من يسود فيقطعات ويترأس
البلطجية فهو الناس الذي يكلف على مخته.. والذي يفتق عليه بنون
حساب.

سيظل الحال هكذا طالما كانت هذه ثلاثة قائمة في الدستور تظل من
ناطقة تدفع لجميع العاملين في الحكومة والقطاع العام والذي من امتد
مساهم ليشمل قطاع الأعمال أيضا. كما لم تفع حظرا على العاملين في
الحكم المحلي بأنهم سكرتير و عموم المحافظات ومساعدوهم ورؤساء
البلد والمراكز والقرى في ترشيح أنفسهم في حين أن القانون لم يحظر
الجميع بين عضوية مجلس الشعب وعضوية المجالس الشعبية أو
ولجان العهد والشيوخ أو عضوية لجان الخاصة بها فهل يترأس
عضو المجلس المحلي في القرية أو الشيخ في القرية أو الناحية له من
السلطة والظاهر ما هو أعظم وأضخم من الإجازة التي أحازها الدستور
لسكرتير عام محافظة أو مدير عام إسمان في محافظة في مدينة أو
محافظة. كما أحاز القانون أن يجمع بين عضوية مجلس الشعب
وممارسة الوظيفة العامة في الحكومة أو القطاع العام وبالتالي قطاع
الأعمال سيما بين كبار العاملين من رجال الدولة.

إن هذه الصور القبيحة في الانتخابات أثناء الحركة تدعى عن تشغيل
السيارات الحكومية الفارغة - يقوم بها العاملون الذين يفتق عليهم
من للكائنات والملاوات بغير حق يحق بالرشح الحكومي للديرون
العاملون ورؤساء القطاعات والوظائف وسائر العاملين بهتفون
ويصطفون في السرايات تحت القفط التي تحمل اسم مرشح القطاع
العام وكل ذلك على حساب المواطنين الفقراء.. وكل هذا لكي تظهر في
غير خفية أو حياء بل إن الحكومة وجماعة الحكم تباركهم.. وكل ذلك
أيضا تحت أعين أجهزة الرقابة الرسمية للدولة، هيئة الرقابة
الأنونية.. والجهاز المركزي للمسابقات والهيئات التي تخدم المصالحات على
الدولة من مساهمة المستأجر من هذه الهائل والنفس.. وأحد ما ينبغي
هؤلاء أن نوا أخضر لا يمتنع لهم بعد هذه المناظرات (فهل القانون
تندرس هذه الأجهزة لتجبرها أيضا ويطلب من كبار مسؤولي ورؤساء
هذه الأجهزة استقالته عليها.. ضربة واحدة ليعرف من يؤمر
الانتخابات والفساد سيستطع حجب كبيراً ومن وراءه أحزاب أخرى
كبيرة.. فلي متى يتدبر هذا الجهاز إن العمال لن يفسد هذه الأوضاع
الخاصة.. فهل من مريب؟



هذا الزمان

هجمة النقابات
والانتخابات القادمة

والبلاد تصعد حكومتها وبموجب
للانتخابات في الانتخابات القادمة وبعد
أشهر قليلة من موافقة مجلس النواب
على إلحاق مصر بمجلس الشورى
والنقابات ورئيس مجلس الشورى
المصري ليرأس اتحاد النقابات
ويستعد هذا المجلس للقيام
بالعمل في مصر من جديد
والظالم إلى هجمة تالية منسقة على
النقابات فيتم حل إحداهما ويقتل
أمر ومصر الثانية ويهدم الاستعداد
للانتخابات الثانية وتجهز - الآن -
الجماعة الهجمة على النقابات
والناس من خلال لهم مشتركة
للنقابات الثلاث بمخالفات مالية
وأدوية كما لا توجد أي مخالفة
إلا في هذه النقابات الثلاث بالبلاد
والسؤال الآن لماذا انتظرت الحكومة
كل هذه الشهيرة على هذه المخالفات
لنظف - فجاء - الآن فقط ولم أن
النقابات الثلاث خاضعة للتدابير
الجهاز المركزي للمسابقات وبعد
الرقابة الإدارية ثم لماذا صمت عليها
مجلس الشعب حتى الآن والتدابير في
مجاله وتمت بدهاء ثم أين كانت
النقابات والخضرة وأحكام المراسم
خلال السنوات الأربع الماضية ولم تكن
هذه النقابات اليتيمة كل هذا الظفر
حتى تستطيع أن تسكت كل هذه
الأجهزة الرقابية عنها أم أن الحكومة
كانت تظلم صفوفها وجماعاتها انتظرا
للأدوية ولحظة الانفجار وفيها من
لحظة واحدة وبمجرد أن تسمع
الجماعات في «الجمهورية» ويشتد في
التدابير فيل أن هذا وقت .. والعالم
يرف جويته الممطرة الجارية ..
وإذا كان لا يوم - من نعمنا - لمعززة
العالم الحاربي .. ألم يكونو لحظة
في نفس المواطن المصري .. في
الانتخابات القادمة !! ثم .. ما هي جريمة
هذه النقابات الثلاث .. أن تشارك
خارجا من أعمالنا ثرائنا المصري .. هو

الذي سيطر (بالأصوات) على مجالسها
.. وهل سيطر على هذه المجالس من
طريق التدوير أو كمينات الخفية .. أم
عن طريق الاقتراع القسري القهرا .. وهل
تكون (المراجعة) بذلك الأساليب التتار
القسري الحكومي .. أم بتفويض
أستراتيجية العمل للتجملات في صلب
الحكومة داخل هذه النقابات .. وتوسيع
الزمن في ساحة الشوارع المصرية أم أن
المسألة كلها لا تدور سوى تعدد الاسماء
لأفراد في الشوارع المصرية !!
ثم .. هل تعلم الحكومة .. أن هذه
الوجهة على هذا التدوير قد تزيد من
رسيدته بقدر ما تنقص من رسيدتها
في الشوارع السياسية المصرية .. خاصة
أنها تشارك فيأرا سياسيا لا ولها
المسيرة في العنف أو الأكره .. ودين
للحزب الإسلامي المستنير الذي يتنص له
غالبية مواطني هذه البلاد
أرجو أن يحد تيار الظلمة .. ويحل
الديكتاتورية القذر في هذه الوجهة
الصفاء فالحين تشارك فيهم ليسوا
صهاينة أو ملاحدة أو تلاحين .. وإنما
هم مواطنون أصميا دعوا للسلام
والحب .. والعدل .. والمصالحة ..
والحرية .. فهل (هذه) هي تدوير في نظر
تتار !!

حامد سليمان



في يوم سعيد
الانتخابات اشتعلت مبكراً
والحافظ يعلن أنه يمثل الحزب الوطني

الدائرة الثانية لترافق
إلى حد كبير على أن
يملك نظام أمور
التزويج في منطقة
الجنوب والشرق
الغرب

كما الدائرة الثالثة - الشرق وود غواندو - فهي دائرة الطبقة الرابعة ويضم تميزها بزيادة السوسنة الثلاثين ٧٤ ان شراء الاموات بالمال هو الذي حسمت انتخابات ١٩٩٠/٨٩ للمنتخبين ولتميز هذه الدائرة ايضا بارتفاع طبقة امكانية في قواد.

يهدد الحزب الوطني
بلاختيار موضع واحد
يهدد علي احمد وهو
يهدد اصلا.. والشهد
ذكر الصديق الذائب
في الدوائر والالتصاف
في حتى لو انطق
شعاعك - الصديق -
مصان نائب الدائرة
بل الوطني امضا في
الاختلاف مرة اخرى
وطني مع احتمال
في مثل حسن ابو
تظهر نهاية عملية
يعد علي محمد علي

التي لا يندرج صواع
سيد صبح الثاني
تاج المصري ورئيس
ات، ورئيس الفرقة
في الانتخابات
في شراء الاموال
لترشيح احدهما...
لأعمال فحسب إيل
في مجلس تشعوية
ة إلى ملك حزب
الذي يتمتع بجدول
الثقة القمارية في
جمعات السكنية

كان الاكروب للفرز لولا عمليات تزوير
فانصحة قاضيها المحافظ وأعد لها قوتلا..

ويؤيد صعوبة فرض قيود على الأراضي عزم
التيار الإسلام ترشيح شخصين مما أطلق
مؤمن صليبا على بقعة الفئات وهو يحثي
بعض جهات أخرى واسع وحسن أبي السموة
على محمد العمال.

والاحتمال أيضا وارد في دخول السيد
مدرسى مشرف القنصلية الصليبي وقصر
عصيون الحامية للترشيح على مقعد الفئات
في دائرة المناخ وهم من ايد اعداء ثورة
ولكن هذا المند الكهبر من اعداء ثورة قد
يهم مرفقه وبغيت من الاصوات التي
يملأها إلى منافسه.

والتي الدائرة الثانية، وفريق الضباط
والتي يمثلها حاليا البهري - فراني -
ويحمد الفيلبي - فختات - وبني - والاحمد
الفرعي جدا الفيلبي نجاح البهري -
والذي يعتبر نجم بور سعيد الأول خليفة
بعد اذاته البهيد تحت قيادة البرلمان خليل
لقدره الضاربة وارتباطه القوى بالجامعة
والضحية والفريق - حجة ان لم يكن عاتنه من
الجلوس على قهوة العروبة حتى الان!

وقد تأملت السيد نعمان رغم غفلة شيعيته واعتماده على عصبية صحفونية يتناقص تأثيرها في الشارع البهرسمعي بمرور الأيام وزيادة الوعي السياسي لدى الجيل الجديد ورغم أن فرص فوز نعمان في طابع الانتخابات البورسمية لا يزالان ضئيلا إلا أن الفطائل يوتي معركة معقد عمال الدائرة الثانية اشتغالها هو الاحتمال الكبير لتزويج إحدى

قيادات الجنوب من المنب الرئاسي وخلوة
منطقة الجنوب، أم خلف - أم الريش - بحر
البحر - الذابلي - في أنها مثل التزوير في
جميع انتخابات بورسعد الماضي، أيضا
قد يبرز اسم السيد علي قاسم الذي تولى
في عضوية في الشورى لآخر انتخابات
الجنوب الماضية لكنه فشل...

أما معركة الغنائم فينتظر أن يتصدر أحد طرفيها قيادة وقضية مثل محمد سالم زعدي أو محمد عبد الوهاب ندا وربما يحظيان باحترام بالغ من أبناء بورسعيد بغض النظر عن ميولهما السياسية أولاً كما أن بورسعيدية يمثلون إلى الوفد المصري

بندوة أكبر من الوطني السابق.
 وأهل هذا السبب هو أحمد دوالي أحمد
 سرمرجان التورشمي في دائرة الخا - إن
 الجوف الآخر لهر محمد الفقي نائب
 الوطني الحالي وأحمد الشناري مدير
 قوة القوس الصباحية تصفية خلافاته مع
 قيادات الوطني وتنازله عن التورشمي مع
 الانتخابات الكمالية الماضية. ويصحبها في
 الانتخابات الكمالية الماضية. ويصحبها في

كتب محمود التهامي:

بدأت معركة الانتخابات مجلس الشعب في ديسمبر/كانون الأول، وهي أولى الانتخابات منذ نهاية الاستقلال لها قبل عام كامل من بعدها وعملية الانتخابات على مستوى الشعب التي استأجرها رؤساء العديد من أحزاب القوى السياسية من الانتخابات متعددة الأحزاب الذي خلا من قبله حينها، إلا أن ذلك من أجل إثارة العديد من تساؤلات المواطنين الذين من الناحية النظرية، يجب أن تكون مزايا ترشيح المرشحين في الانتخابات متعددة الأحزاب، وكالعامة فإن جميع المؤشرات تدل على أن الانتخابات القائمة ستكون حرة.

رؤسای پورسعيد ٦ قواب في مجلس
سحب براتع نائبين لكل دائرة من القوافر
ثلاث التي تقسم اليها پورسعيد وهي
الناح، والعرب، والقبول، والشوق
والمزاد في هذا التقرير نوهذ استعدادات
سعيد للانتخاب وكيف تدور في ظل
سود محافظ يعان،
ما اذ محافظ
من الوطن.

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

أما في مقعد
سمال فإبراهيم
بأخي حمادة
نائب الصلي على

الفرار اليوسيدي من النجاش دين الامنة
من حزب البراء الذي فصله من العضوية
الانتخابية لفتح المصطفى
من الذي من ضمنه كبريين من حزب
من عقد الفئات للانتقام من قوة وما
من ساسي خفيص محافظ بورسعيد
سابق الذي يسمى للار من قوة حيث
قد ان كان التصيب في عزله من منصب
لعضوية مرعيا السعيدة، واحد
من شقيق الراحل السيد مهران حيث
قد ان قوة ان عملية انتدابا
من خلا برادة السيد مهران اصالح
فتح الجبر الوطني محمد الشبي الذي
بعد فئات العربية وفي مهران

سرور في ندوة «الديمقراطية والتنمية»:

نظام الانتخاب القائمة ليصلح في مصر والديمقراطية تدعم اقتصاديات السوق

کتاب - جمیل عقیقی:



أكد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب أن رئيس حسني مبارك نال كخدرا بإزالة الأسلحة النووية من منطقة الشرق الأوسط ولهذا فإن مصر تفتكر في معاهدة منع انتشار هذه الأسلحة وإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تملك أسلحة نووية ومواقف مصر واضح وصريح في هذا الشأن كما أننا لنبعث من نشجب من هذه المعاهدة لأننا نرجو تاييده من أية دولة في العالم ونحن في انتظار حل مناسب يرضي جميع الأطراف في هذا الشأن.

د. فتحی سرور

لماذا يراها بوجود تهيئة جاهزة كغيره
 التأسيس ليست عن طريق التشرع في العمل
 وانما عن طريق ايجاد الكوادر في العملية
 التي لها في الديمقراطية اولى التأسيسات
 السبق لها تهيئة على السياسة بين التجهيز
 والتمهيد، والسبق يعني التأسيس اذ انشاء
 دور الدولة ولكن ما في ذلك انشاء اقتصاد
 السبق اذ انشاء الكوادر هي تهيئة شباب
 الدولة القادرة ان التأسيس بوقودها الحديث
 الذي قد تتمتع على الجانب الاقتصادي لبط
 وانما أصبحت تشمل الجوانب السياسية
 والاجتماعية والثقافية وهي تربية كادر
 والديمقراطية الديمقراطية انما هي عنصر
 الرافعي في مائتة التأسيس التي لها في
 التأسيس تعدد مكوناتها وتتضمن دورها
 وتوسع لعدد تفكيرهم وسرعة في افعال
 جعلتها المعنى النظام الديمقراطي اسلموا
 للمعنى السياسي.

ضعية جدا لتجاه الأحزاب لثقف عما هو متعارف عليه في جميع الدول الديمقراطية فيجب علينا تعظيم دور الأحزاب السياسية لأنها أكبر مدرسة لتفويض السياسيين والعمل على صياغة التخصصات الحر وصناعة هذا التخصص وقال له بعد الانتخاب القائمة لأنه لإصلاح في مصر علينا إزالة الرقعة الأحزاب انتخاب القوانين فيجب أن يكون هناك اتفاق

وقال الدكتور مسرور - في ندوة الديمقراطية والتنمية التي تنظمها جامعة القاهرة - ان الديمقراطية في مصر تنفذ على مراحل فمن أجل ان تكون هناك ديمقراطية حقيقية يجب توافر شروط ثلاثة هي حرية الرأي والاعلام حقوق الانسان والتنمية البشرية وهناك برامج ١٤ حزبيا في مصر لكن للأسف الشديد ماوارستها الحزبية



الصدر : **الأحرار**

التاريخ : ١٩٩٥ / ٢ / ٢٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حقيقة التحالف بين الإخوان والجماعة الإسلامية

خبرة الشباب وإن كل القوى انهم لغزو حكم الله في العالم، حدث هذا في الوقت الذي كان فيه من السادات أن يزال ساسته وفي الوقت الذي لم يزل فيه أحد من العلماء الدعوة إلى الشهادة وأيضا في الوقت الذي كان فيه الحق السياسي ملبدا وإعلان الانحياز إلى من قتلوا رئيس الدولة يعتبر نوعا من التحول غير محسوب العواقب. ولو كان الأمر هينا لما وقفوا ضده بهذه القوة والفتور على الدالة جعلته يهيم بالتحول دون انضمامه إليه وما صحت هذه الصمت الذي لا يعنى إلا تفسيراً واحداً وهو أنه حتى ولو ألقته أو استعملت بالمشاركة في الانتخابات فإنه تراجع بعد ثورة الإخوان الذين عليه أن يارفعهم بالجمعة لينهضوا بأزمارهم قصفت بصفوفها أحراراً للتحسنت وعزلت بكامله وهم لا يملكون إلا أن يرضخوا في ليلتهم حتى أصبح والطاعة ولكن هذا لم يحدث...

الخلاف مع الإخوان
ومن هنا ينفخ في وقوف الجماعات الإسلامية مع الإخوان في الانتخابات أمر لم يحدث فحسباً من أن الخلاف معهم أمر لم يزلته لغرضاً ما حدثت مشادات بل ومعاراة بالمشج والجناب بين طلاب الإخوان وطلاب الجماعة في الجامعات المختلفة بالإضافة إلى أن كل الأطراف كان يتأصل الانتخابات الانتخابات الطلابية متالفاً وخمسة عتيدا لنزول الأخر ولم يحدث أي نوع من الخلاف بين الجانبين... صحيح أن الخلاف بينهما هو خلاف في الدرجة من النوع... وصحيح أن المجلد القويهما متفكرين... وصحيح أن البيانات التي كانت تصدر من قبل الإخوان عقب حوارات الاضتيال لم تكن تعقل أدابة بقدر سابقه شديداً وهذا ما جعل الإخوان يقول أن الإخوان المسلمين يظهرون بالذلة أمام أرباب الفكر، الجماعات حادثة أرباب وأنهم يتفكرون الميول التي انهم يقومون دون النظام الخاص الذي كانت مهمته قبل الثورة في ارتكاب حركات العنف ويخرج الشيخ حسن البنا بيقا ضده فيهم انهم ليسوا أحراراً وليسوا مستعمرين ولكن ما يحدث ضللك في حق إطلاق على صفوفهم الحركة بل أن انتخابات تقار المسلمين الذين في حوزة مؤخر وكان من يتوجهوا في الإخوان بالقيادة مجلس انتقالية كمت عنق

مخالف لآراء جماعته في هذا الشأن وإن كان له ذلك فهو لم يعلنه وليس من طابعه إعلان رأي يخالف رأيهم ويتكرر المماثلون بوقاي الأمور أن الشيخ عمر ما هو إلا أمير شرف للجماعة الإسلامية وأنهم سمعوا إليه عقب أحداث سنة ١٩٨١ ليوتلي أمارتهم لسببين الأول هو الأتاهم الذي تم توجيهه لهم بأنهم مجموعة من الشباب الذين لم يدرسوا الدين وغير متفكرين في أمورهم فكان وجود شيخ زهري مثل عمر عبد الرحمن على رأسهم ينكس عنهم هذا الاتهام ويعطهم فلا كثير... السبب الثاني أن الدكتور عمر عبد الرحمن ينادى ولا يعود ومن السبب الثالث عليه وارتكاب أفعال دون الرجوع إليه وكل هذه الصلة التي جعلت وراء هذه الجماعات يفسون من حول الشيخ عمر هذه السمماوي وهم لا يذنبوه وقد استألف من من طابعه أن يكون ولا يتألف... وأن طيار الدكتور عمر عبد الرحمن التي جعلت التابعة يرتكبن حوادث الأهرام الأخيرة دون الرجوع إليه وأول علمه بها لم ينفي مسؤوليته عنها بل يبرئها ويدين بها!!

وهناك واقعة تؤكد ذلك كما تؤكد أن ما تكره الشيخ عمر من وقوف افراد الجماعة الإسلامية بجانب مرشحي الإخوان هي من فتوايا الطغسية والتصريحات المصطنعة التي تفل في باب المواقف يون أن تكون لها أساس من الصحة كما تؤكد رفض هذه الجماعة مبدأ المشاركة في المجالس التشريعية... فقد حدث أن علفت ثورة بتقاية للجامين وحضرها الشيخ عمر

عبد الرحمن والشيخ صلاح ابو اسماعيل والذي بدأ حديثه برفي بقرى للاسماعين في مصر لتفحص في الله استطاع أن يلق الشيخ عبد الرحمن بضرورة مشاركتهم في الانتخابات أنبائية وبشول المجالس التشريعية وهنا ضجت القاعة بالصياح ضده وتكتيبه وتكفير من فعل ذلك مما دفع الشيخ صلاح إلى إعلان استعجابه من المؤثر وهو غضب وتدخل الأرباب من الجماعة لتنهله في كونه دون أن يطالبوا للمصالحين كالمؤيد دون أن يعطوا الفلاح معاً أي أن هذا صلا يعتبر الرجل الواحد الذي وقف معهم في قضية الحق والوحدة الذي ولكن من خلال جواباته الشهيرة امام المحكمة إلى إعلان فيها أن المتهمين هم من

كتب المحرر السياسي

تردد في الآونة الأخيرة أن هناك تحالفاً قد بين الجماعة الإسلامية والإخوان المسلمين، وأن هذا التحالف يهدف إلى إلحاق الأذى إلى وقوف الجماعة الأولى بجانب الجماعة الثانية في الانتخابات أنبائية القامة... وهب البعض في أن هذا التحالف قائم منذ سنوات مرتين على ذلك بأن الدكتور عمر عبد الرحمن أمير الجماعة الإسلامية قد صرح إحدى الصحف قبل الانتخابات ١٩٨٧ بأنهم سوف يلقون بجانب مرشحي الإخوان وقد اتفق هؤلاء وهؤلاء سواء الذين قالوا أن التحالف قد تم في الآونة الأخيرة أو الذين قالوا بأنه لم يتم سنوات برهانا أي صديق ما فعلوا إليه مثلاً كتيبه مناصر الزيات في جريدة الشعب على خبر من المصين بضميد عبد الرحمن أن جماعة الإخوان الذين وقعوا في حقيقته قد يفلح فيه بأنجر أن الذين كانوا معه في حقيقته وفي أنهم كانوا صوميين قوامين وفي حقيقة الأمر وجود تحالف قديم بين الإخوان والجماعة الإسلامية أمر لا أساس له على أرض الواقع فشهد الجماعة تهم الإخوان بأنهم جماعة مستناتة للنظام وتكفيرا ما حدثت صراعات بين المختلفين إلى كلاً من الجماعةين سواء في الجامعات أو القرى والمدن المختلفة وقد كان من أهداف الجماعة الإسلامية الاستيلاء على المساجد التي يسيطر عليها أعضاء جماعة الإخوان فضلاً عن أن يقول الإخوان انتخابات مجلس الشعب هو أكبر شيء يخلوونه عليهم فشهد الجماعة ترى أن المشاركة في العملية الانتخابية أمر مخالف للإسلام ويخول الحساس التشريعية كغير أن هذه المجالس تشترع في حين أن الشارع هو الله وليس البشر وما قاله الشيخ عمر عبد الرحمن من فوق الجماعة التي يتولى إمرائها من فوق الجماعة الإسلامية بجانب الإخوان في الانتخابات أمر لا يعقل أن يكون في التوايا الطغسية... الجماعة الإسلامية لدعم الإخوان بما لا يتوافق وترى أن دخول مجلس الشعب ضد تحاليم الإسلام فلن يملكون ذلك حيث أن أعضاءه لن يتمكنوا بطاقات الانتخابية والأوراق كانت في همتهم مايع أنها لتج الباب للقيود في جدول الانتخابات فإنها تكون في شهر يناير بعدها يلقى الباب تمام... إضافة إلى ما سبق أن الدكتور عمر عبد الرحمن ليس له رأى



المصدر :

٢٠٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من الإخوان هم مختار توح وخلفه
مدوي كما تم القبض على مختصر
الزيات وآخرين.
والسؤال الذي يطرح نفسه الآن إذا
كان الخلاف بين الجانبين موجوداً
والا كانت المؤامرة محيطة والتي التي
عند التفتيش بينهما في الانتخابات
الطارية لئلا تكتب مختصر الزيات
ماكتب مشيداً بالأخوان - واجابة على
ذلك يمكن تلخيصها فيما يلي:
اولاً ان الزيات الذي يطلق عليه
اسلامياً انه المتحدث باسم
الجماعة الإسلامية بينما يقف هو هذه
الصفة ويؤكد انه معاهير أراد ان يره
مايعجزه جملاً عليه للأخوان الذين
أقبلوا بجواره في فترة حبه وسواء
الذين كانوا معه في السجن منهم او
الأخوان الذين ينتمون إلى الجماعة على
مختار توح وسيف الإسلام والذين
حضروا كل كحلحقات التي اجرتها
معه بداية من الدورية.
ثانياً ان هذا الرجوع إلى طريقتهم
مختصر الزيات الذي يسعى إلى راب
الصدق ولم أقبل على انه في القابل
الذي شربه فيه هجوماً شرساً على
موقف الإخوان القناعة ومختار توح على
أحد الخصم من بين ان يمان بكأن
كل التقدير والاحترام لجماعة الإخوان
وايسر الحاميين الاسلاميين وبين ذلك
الجماعة العظيمة شمة خصومة وان
اختلافها في التصورات لا يعني وجود
عداوات هذا قال
ومع انه في الشعب الذي جعل هناك
من يقولون بوجود تحالف بين
الجانبين يدخل في باب القزاي الطبية
والأصاني الحسنة بأزلة الخلاف بين
الجماعة التي يقال انه التحدث ليس
بأسها ويقولون هو انه معاهير ...

ثم عاد وفر ان يثابكنا وكفت فلم يكن
هناك سبيل من تأسيس جماعة
الحاميين الاسلاميين. وقد اكدت أحداث
تقاية الحاميين الأخيرة والتي نظمت
بسنن وبلا الحامي عبد الحارث مدني
والذي ينتمي إلى الجماعة الإسلامية
عن وجود الخلاف بين الجماعة...
لعب مصرعه والذي قيل ان أجهزة
الامن هي السبب فيه لم يتخذ مجلس
التقاية أي قرار يتبن فيه القبض عليه
وفاته مما دفع جماعة الحاميين
الاسلاميين إلى إصدار بيان تحت
عنوان دعاء عليه يا خواجه والمقصود
به هو احدى الخوارج النكبي والد كان
شديد الهمة شدة ولعل هناك أصلاً
طرح نفسه عن سر هذا الهجوم
ماجلس كله لم يتخذ قراراً وليس
التقريب لسطو ولو أراد المجلس أمراً
لاخذه حتى وإن لم يجب التقريب
فحسباً من رأيهم مختصر الزيات
سبق ان أقام به في طاقه للكون حيث
ذكر أنهم سبق وأن طلبوا إلى قتل
المجلس القديم من مختار توح بوصفه
رئيس لجنة التبريرة ومضمو المجلس
عقد مؤتمر في التقاية يدعى لحضوره
عمر عبد الرحمن والصلوات فوجد
بيعت عليهم ثم عاد وفر انه عرض
الأمر على مكتب الإفتاء وأن الإفتاء
رفضوا هذا الأمر أي دعوة سطر
الصلوات فرفضوا الأمر أي دعوة سطر
مجلس التفتيش في كثير من الزيات أنهم
تقدموا بأمر ذلك طلب إلى أحمد
الخوارج فوافق على القول
ولقد علمت ان البيان الذي صدر فيه
الخوارج هو موجه للأخوان أعضاء
المجلس ولكن الصريح منع جماعة
الحاميين الاسلاميين من فتح لئلا
عليهم.

مؤتمر دليل

وقد حدث بعد ذلك ان تلمعت جماعة
الحاميين الاسلاميين يطلب إلى مجلس
التقاية لعقد مؤتمر للحاميين للتحدث
بمصرع عبد الحارث مدني ولكن
هذا بد من المواقفة وضمير الأخوان
انهم يسمعون إلى صعب البصاط من
تحت الداهية فلما جاء مختار توح الجميع
يعقد مؤتمر لئلا المؤتمر لحدث يوم
حيث خرج من المستشفى الذي كان
يقف فيه لفترة انتفاضة بعد ان لجريت
له عملية جراحية وقال بيان مؤتمره هو
المؤتمر الذي كان مقرراً عقده في اليوم
التالي ولكن محاسبي الجماعة
الاسلامية أصروا على عقد مؤتمريهم في
الوعد لئلا تلمد له فقد كان كل طرف يسعى
إلى صعب البصاط من تحت أقسام
الطرف الآخر. وقد علمت ان الإخوان لم
يكونوا راغبين في الخروج بالجمعة
التي تمت الدعوة لها بل بالخروج بالجمعة
لأنها بالغة الوعة والزيادة عليهم
التأسيس لهذه الوعة والزيادة فيها
هو الذي دفعهم إلى المشاركة فيها
والترتيب لها وكان من نتيجة ذلك
القبض على الذين من مجلس التقاية

الخلاف وتزايد الفجوة بين الجانبين
لقد كان للأخوان قناعة بالمرشحين
وكان لجماعة الإسلامية قائمة مناهضة
تعمل اسم جماعة الحاميين الاسلاميين
رغم سعي أصحاب القائمة الأخيرة إلى
التحالف مع القائمة الأولى إلا ان هذا لم
يتم وهذا ما عير عنه مختصر الزيات إلى
مقال له في جريدة النور حيث ذكر أنهم
بادروا وعرضوا التفتيش على مختار
توح إلا انه أبى وأرفض كل الوساعات
التي سعت إلى جمع شمل الاسلاميين
في القائمة واحدة وسعى كثير من
الخصمين المصميين على وحدة الصف
على حد متعبر. ولم يبقوا إلى
النتيجة المرجوة لأصراً مختار توح
على موقفه من رفض التفتيش ولعل من
الصحيح التي سابقاً أنهم مططرون
ويتوقع جنازين وان جماعة الإخوان
ترفض التعاون مع هؤلاء الذين استموا
المرشد بلده ذلك.
وتنص الزيات التي توح أصدره
تعليمات وإمعة وموجهة إلى جميع
أعضاء وزبده وموجهة إلى جميع
مختصر ترحمسي جماعة الحاميين
الاسلاميين والتي هذا في الوقت التي
كانت قائمة الأخوان في وصاروا ٢٤ من
يوم الانتخابات ومختار توح عرض
يعرف عنهم في يوم من الأيام انشاء
اسلامياً في هوية الجماعة على حد
وصف الزيات في مقالته
ويخرج مختصر الزيات تأسيس
جماعة الحاميين الاسلاميين ان عقب
حالة الخيال اللواء حسن ابو ياش
في مايو ١٩٨٧ من اعتقال ستة من
الحاميين الاسلاميين وقام الحاميون
وعلى رأسهم محمد فهم أمين وأحمد
ناصر وأحمد موسى وغيرهم بعمل
أعضاء جماعي داخل تقاية الحاميين
احتجاجاً على اعتقال زملاتهم
واستجاب لهم مكتب من الحاميين بل
وعدت انتفاية إلى صفوف المتعصمين
إلى الإضراب العام في محاكم مصر هذا
في الوقت الذي لم يصدر فيه مختار
توح أي بيان لتبريد باعتقال إخوانه من
الحاميين الذين كانوا حتى ذلك اللحظة
معه قلباً وقلوباً بل لم يكتف مثلاً وهو
من كتبت المقالات أحياناً وإلهم من ذلك
والكلام للزيات. لم يلق بريادهم مرة
واحدة في معيهم بل أنه سعى لفض
الأعضاء. وفي هذا الوقت نظم توح
مؤتمر لتقاية لجنة التبريرة التي
يرأسها تحت عنوان حقوق الإنسان في
الإسلام دعا إليه لفيلة البرند وآخرين
ولا طلب منه بعض زملاءه سعة
الحاميين للتعليق عليه يتحدث عنهم إلى
في التثمين الإصرار عنهم ولكن ذلك
وقال إن الإخوان يرفضون ذلك
ويستلزم مختصر الزيات على الأصرار
على تقايلنا معه وهناك له إذا استمر
نفس الحارث من كراتنا مشهورين
الحذين وإلى من كان جديد اسمعته
جماعة الحاميين الإسلاميين غير أنه
قال لنا سائلين ويؤكد هذه إلى الإخوان



المصدر : مايو

التاريخ : ٢٠ / ٢ / ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمين
الاعلام
بالتجمع :

رئاسة مبارك.. صهام أمن واستقرار المعركة الانتخابية.. مغامرة المعارضة

أكد د. ماهر عسل أمين الاعلام بحزب التجمع ان الحزب سيخوض انتخابات مجلس الشعب القادم في عدد محدود من الدوائر نظرا لامكانياته المادية الشديدة التواضع.. وطبقا للنقود الجماهيرى لكوادره.

قال اننا سنتوجه للناخبين ببرامج وحلول قابلة للنقاش في قضايا عديدة اهمها الاصلاح الاقتصادى والاسكان والارهاب .
واشار الى ان حزب التجمع لن يطرح برنامجا للتأمينات او التمسك بالنقطاع العام في الزراعة .

قال : سوف ندخل الانتخابات مجلس الشعب بكل تأكيد وبمراعاة ثمة مستحلبا في عدد محدود من الدوائر طبقا لامكانياتنا المادية الشديدة التواضع . وطبقا للنقود الجماهيرى لكوادرا ولا اعتقد ان العدد سيكون كبيرا جدا .
اوضح ان المعركة الانتخابية في ظل الأوضاع السياسية القائمة معقدة بالنسبة للمعارضة لان الدولة مدمجة في الحزب الحاكم .. ولاستطيع المعارضة بموردها المحدودة في معارك غير مملونة . ومن هنا وجدنا نأثر كوارث لها نظور جماهيرى واسع يسمح بانارة المعركة الانتخابية سوف ندخل الانتخابات .

صهام امن

قال : انا شخصيا ارى ان رئاسة مبارك صهام امن واستقرار وبمراعاة فان مرشعى الحزب الحاكم مستفيدون من الرصيد الشخصى والتاريخى الذى يشعنه الرئيس مبارك في خدمة الوطن .

وقال ان طويلا فتح الباب لاستكمال الهيئة الديمقراطية في مصر ووضع نظام يسمح بتداول السلطة .. كما تطالب بتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية بما يضمن حرية وزراعة الانتخابات وتوقيع القناخب بالانضمام والقبصة عدد الاقدام بالصوت وبعض الاجراءات الاخرى اثناء التصويت او اللزوم مما يتيح للمعارضة فرص المنافسة الشريفة .



المصدر :

التاريخ :

٢٠ مارس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

اشتركوايون : نعم

وقال : نعم نحن اشتركوايون .. لأخفى هويتنا .. حتى وإن كانت الاشتراكية لم تعد موضوعة هذه الأيام لهذا لا يخفنا أو يضع قيودا على حركتنا .. نحن ملتزمون بمصالح الجماهير العاملة والطبقات الكادحة المنتجة وإلى هذا الإطار نتوجه للقائين بشكل محدود في قضايا محددة ونطرح حلولاً قابلة للنقاش والحكم للناس.

نحن لا نطرح برنامجاً للتأمينات أو التمسك بالقطاع العام في الزراعة أو احتكار الدولة للتجارة الخارجية لكننا حريصون ومعتنون بالبعد الاجتماعي.

وأحب أن أقول ليس كل مكان في الماضي الشيوعي أو الاشتراكي صالحاً أو فاسداً .. كما ينبغي للتقدم واختيار سياسات تراعى قدرات الجماهير ومياليها وعلى سبيل المثال نحن نرفض قانون الإسكان الجديد لأن الإيجار سيرتفع بشكل كبير فمن أين للموظف بمئات الجنيهات ليرفعها إيجاراً في شقة متواضعة نعم ستكون هناك ألافه للاجار ولكنه ستكون للاستغلال نحن نريد لسكان الفقراء في قصور لكننا نرفض

مقتار عبدالصالح

القسطاوى الأسرى مع التلحظ على سلبياته وعدم وضوحه وعدم تحديد الطابع للأشياء المستقبلية.

نحن نريد سلاماً شاملاً كاملاً عادلاً مشرفاً يحلن مصام الاطراف المتصارعة ويهيء المنطقة لتنمية اقتصادية سليمة .. وهذا ينبغي أن نحى موقف الرئيس مبارك والحكومة والخارجية المصرية من معاداة الانتشار النووي وتعلن تأييدها المطلق بلا أي تردد لهذا الموقف ولشديده ونلتقي عليه ونلتقى أن يكون خطاً ثابتاً ..

لنمنا ملحقين

وقال إن قهنا بالاحكام مغرض ورخيص .. فلم يكن الحزب يوماً يدعو أو يتعاضد مع أي كافر أو إحداء أو إساءة للديان .. ولكن القصور ضاعوا أن يفسدوا بنا تلك .. مستغلين احتكارهم لبعض وسائل الاعلام ومحدونية المساحة التي تتحرك فيها المعارضة ..

نحن مؤمنون بالانبار ايماناً واسفاً لكننا لا نتاجر بالدين ولا نتمسح بشعارات لتضليل أو تقييد الجماهير ..

نساء الحكومة في ضرب الارهاب

تحليل الطبقات الكادحة عبء التحول للرأسمالية

تصحيح هيكل الاسكان

وقد قمنا للحكومة رؤيتنا لاعادة تصحيح هيكل الاسكان في مصر وتتضمن ١٢ شعوراً لاجل التوازنات بين الاسكان الفاخر والمتوسط والشعبى والقضاء صندوق للتنمية الإسكانية لمحدودى الدخل وموارده يتمثلها الأرباح كما يتضمن رؤيتنا لاجاد علاقة ايجابية متوازنة ..

وبالنسبة للسكان القادمة فلننا مع رفع الإيجار بأسية كبيرة ويمكن أن تتضاعف عدة مرات حتى تقترب من ايجار المسكان الجديدة ولكن بشكل تدريجى .. نحن نكبل بفكرة الزيادة الدورية فى الإيجار كل ٥ سنوات مثلاً طبقاً لما يحدده البنك المركزى من متوسط سعر الفائدة لكي لا يضرب مالك العقار .. بالمختصر للمستأجر حتى الاستقرار والسداد حتى زيادة الإيجار ..

لرفض الارهاب

وقال إن مؤلفنا من الارهاب الانبارية مؤلف فى مصر فى حسبه وحزبه مؤلفنا هذا كان ولا يزال من هذا المنطلق مؤيداً للحكومة فى سوسة التصدي للارهاب والتمسك فى هذا لومة .. الارهاب هو الخطر الأكبر والاعظم على مستقبل مصر وأملها ولهذا استعداد لمساعدة الحزب الحاكم ولتعاون معه فى هذا المجال وهذا نحن نخليها عن مؤلف المعارضة أو كما يحلو للبعض تصويره بأن التجمع يقاتل الحزب الحاكم إنما مؤلفنا هذا تابع من المملوالية الوطنية ولذلك تمهد بنسبنا للحكومة بالمساعدة بالمواقف الصليبية والبربريات والكلمة والفعل ..

سلام عادل

وعن السلام قال : نحن بصفة عامة لنمنا ضد السلام مع لمراتل وكذلك نناقش شروط هذا السلام واحتمالات تأثيره فى الوضع الوطنى بصفة عامة .. لقد قلنا أن كاتب ديفيد ليست حل لومياً شاملاً لذلك عارضناها ولكن مع مزيد من التردد فى الأوضاع العربية والعالمية علينا وأيدنا صيغة مدريد والاتفاق



الأهرام

المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة

يجب أن نحترم حكم القضاء سواء كان مصلحتنا أو ضد مصلحتنا . ونجاهل حكم القضاء جريمة في حق الشعب . للقضاء يومئذ جميعا وينصفنا جميعا ويحرسنا جميعا . والذي أعجب للذين يقولون أن مجلس الشعب سيد قراره . والواقع أن السيد هو القانون وهو حكم القضاء الذي رغبناه جميعا .

وامسى حكم محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة دائرة مزايدات الأفرار والبيانات . وهو حكم ضد وزير الداخلية . وكنت قد أجريت انتخابات الامانة للتجديد النضلي لمجلس الشورى في دائرة البليدية محافظة سمرقاج وفجره المرفح اللواء فاروق حمدان اعلان نتيجة فوز الاصوات هل خلاف المحلية . وطعن المرفح فاروق حمدان في نتيجة الانتخابات . وحكمت محكمة النقض بوجود خطأ مدى في عملية رصد الاصوات . واحيل قرار محكمة النقض إلى لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشورى لقررت بطلان اعلان انتخاب النائب الذي يجلس في مجلس الشورى وفوز اللواء فاروق حمدان الذي أرسل انذارا إلى وزير الداخلية ورئيس مجلس الشورى لاعلان فوزه ولكنه لم يلتزم بذلك وأرسل الحكم مرة ثانية إلى وزير الداخلية يطلب منه اعلان فوزه دون جدوى .

وشغل الحاضر من هيئة قضائية الحكومة وقال بعدم اختصاص المحكمة لأن غلو الدائرة هو عمل سياسي يطرح من اختصاص القضاء .

وحققت محكمة مجلس الدولة برئاسة المستشار عبد العزيز احمد حمادة نائب رئيس مجلس الدولة وعشوية المستشارين مجدى حسين العجاني نائب رئيس المجلس ومصطفى سميد حنفي وكيل المجلس الدائرة برئاسة القضاة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وقبول الدعوى شكلا ووقف تنفيذ قرارات وزير الداخلية الطعن فيها وامتن بتكليف الحكم بمسودته وبإعلاء اعلان . والغريب العجيب أن

هذا الحكم لم ينفذ حتى الآن . وسوف تنتهي بعد اسابيع عدة مجلس الشورى وتجرى انتخابات جديدة والنائب الطعون فيه لا يزال يجلس في كرسيه . بينما المرفح الذي ابتعد المحكمة وحكمت بأنه النائب الحقيقي لا يزال في الشارع ! احكام القضاء يجب ان تحترم سواء ارغشنا او اغضبنا !

مصطفى أمين



الإسم :

المصدر :

٢٢ مارس ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحديد سقف للإنفاق في انتخابات مجلس الشعب ٥٠٠ مليون جنيه من دولة عربية لدعم جماعة غير شرعية

المطلوبة في انتخابات مجلس الشعب القادمة. والذات للتقارير إن النشطة تعتمد على شراء اكبر قدر ممكن من المقاعد من طريق تقديم تبرعات ضخمة للناخبين في الدوائر التي ليس لهم لفرق فيها بالإسناد إلى الاتفاق مع بعض الأحزاب لإخلاء بعض الدوائر لصالح مرشحيهم مقابل دعم الجماعة لهذه الأحزاب ماديا في نواتج أخرى يأتي هذا التصرف من قبل الدولة العربية بعد تعهد حكومتها من طريق وزير داخليتها في اجتماع مجلس وزراء الداخلية العرب بالتقارب من أجل عدم وصول أية أموال أو تبرعات للجماعات غير الشرعية في مصر أو أية دولة عربية في جانب تنظيم كافة العناصر المتجهة من قبل الحكومة المصرية بإثارة الفلاح

كتب عبد الرحمن علي : تنجبه الحكومة إلى إصدار تشريع يمنع تلقى المرشح لانتخابات مجلس الشعب لأي تبرعات خلال الفترة المحددة للعملية الانتخابية . وأكدت مصادر مطلعة أن التشريع سينص على سقف أعلى للإنفاق على العملية الانتخابية ويعمل القضاء الحق في الإنفاق بشكل عاجل في الشكاوى المقدمة من المواطنين بهذا الخصوص ، كما يطالب حق ضبط أي مرشح يخالف هذه الشروط . يأتي هذا الاتجاه في ضوء تقارير مرفوعة لجهات عليا أكدت أن جماعة سياسية مملوكة انتقلت في الفترة الأخيرة مع بعض الجهات ، بمباركة من حكومة عربية ، على تمويل مبلغ يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٥٠٠ مليون جنيه لدعم مرشحي الجماعة



المصدر: _____

التاريخ: ٢٢ مارس ١٩٩٥

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسرار ونواب

المستشار فرج النري الأمين العام لمجلس الشورى يعقد اجتماعات مستمرة مع أعضاء الأمانة العامة للمجلس هذه الأيام لإعداد الدراسات الخاصة بالخطة والموازنة التي ستناقش في أول أبريل القادم في نهاية الجلسات الأخيرة لمجلس الشورى وذلك قبل أن يرفع المجلس جلساته استعداداً لانتخابات التجديد النصفي للمجلس. الجديد أن مجلس الشورى سوف يناقش لأول مرة الموازنة الجديدة للدولة.



فرج النري

إلى
الانتخابات



المصدر :

التاريخ :

١٩٩٥ مارس ٢١

لنشر والخدمات الحفوية والمعلومات

قرارات فرض الحراسة.. وراء عزلة أقباط مصر

بقلم : سعيد عبدالخالق

بدأت منذ أسبوعين سلسلة مقالات عن كسب الرأى فى سوق لتجربتها للعارضة فى حالة اشتراكها فى انتخابات مجلس الشعب بون نوفمبر الضمانات اللازمة لزيادة حرية عملية الاقتراع أو فى حالة مقاطعة هذه الانتخابات. وكسب الرأى فى الحالتين لا تختلف. نفس اللذان والطعم وبفس للصبر أى خروج العارضة من مورد الانتخابات بون الحصول على فاعد على مجلس الشعب للنداس مع حجمها فى لشمار سياسى. فحصلت فى الأسبوع للناشى من مرارة الاشتراك فى الانتخابات بون ضمانات. وكنت لوى هذا الأسبوع تحدثت عن مرارة مقاطعة الانتخابات. واستأنف للقاءى فى لتأجيل هذا الحديث فى مقال آخر. للتعلق على القضية كلى جرحها سعد فخرى عبدالنور عضو الهيئة العليا للوفد على صفحات "الوفد بوم" الأرماء الأسبوعى، وتتناول الانتخابات أيضا.

●●●●

فجر سعد فخرى عبدالنور، فخرية عزوف الإخوة الإقباط عن الشراكة الحفوية فى الحياة السياسية. وأرجع هذه الظاهرة إلى أسباب عديدة بعضها عام، وبعضها خاص. ومن الأسباب التى تحدث عنها غياب المشايبات الحرة النزيهة مثل قلى سات لتدل حركة ١٩٥٢، والتى جاءت بالاقباط إلى فاعد البرلمان باختيار شعبى حقيقى. كما أشار إلى أنه لا يوجد حاليا ما يفرى رجال الأعمال الاقباط بالمشاركة فى العمل السياسى بدلا من الشروعات التى يقومون بدارتها لانهم يعلمون جيدا أن الديمقراطية مجرد ديكور للقد.

وطبعاً، لا خلاف بين مصرى وآخر سواء مسلم أو فخرى على مثل هذه الأسباب العامة، والتى أت إلى ظهور حزب الأغلبية الفصاعة الذى اختار الجيوش فى فاعد المترشحين. وقد رأى اليوم كلى فزول فيه هذه الأسباب مادام هناك حياة، والحياة تعنى العمل.

وطرح سعد فخرى عبدالنور، سببا خاصا لعزوف الإقباط عن العمل السياسى، طرحة على استحقاق باعتباره أحد للتضربين. أرجع "عبدالنور"، هذا العزوف إلى قرارات حركة بولوبو فخرى على أمور ومشكلات الاقباط الذين شاركوا فى الحركة الوطنية والعمل السياسى قبل بولوبو ١٩٥٢. وهذه حافقة لا جبال فيها. نعم .. من قرارات فخرى الحراسة لم تقو بين مسلم أو فخرى أو يهودى، ولم تفرق بين مصرى واجنبى، فشكلت عائلات مسلمة لها نور بارز فى الحركة الوطنية المصرية مثل عائلة فواز سراج الذين صاحب ملحمة معركة العلمين فى الأسبوعية ضد قوات الاحتلال الإنگلىزى، والتى تحولت إلى عهد عسوى للشرطة. كما قدم فواز سراج فواز للى والصلاح فى الفيلاديين الذين وجهوا قوات الاحتلال إلى من القادة بعد فقاء معاهدة ١٩٣٦. ولكن .. من خلال الإطلاع على قرارات ضباط بولوبو فخرى الحراسة، برى أن هناك سبق أصرا وتوسد على معاقبة رموز الحركة الوطنية من الاقباط، وليس هناك أن حزب الوفد قبل بولوبو ١٩٥٢ من القلة المعصية للحركة الوطنية. لقد لوى الوفد بقيادة الحركة الوطنية منذ عام ١٩١٩، وقام لثوث للقصير وقوات الاحتلال فى القلة الوطنية. قام وفد هذا للثوث، وقد الحركة الوطنية باعتباره بيت الأمة.. الأمة المصرية مسلمين وأقباطا.. لكل فى بسج. وأحد اسمه الذى لهم لرات حركة بولوبو معاقبة الاقباط الذين شاركوا فى الحركة الوطنية المصرية من خلال الوفد، وتاجلت حركة بولوبو الاقباط الذين شاركوا فى العمل السياسى من خلال الحزاب الحرة، ولا يزيد عليهم عن عهد أصابع قيد فوادة. كما استلذت حركة بولوبو عائلة المعصية بسبب صلاتها فوادية بفرئيس الرمال أنور السادات أحد ضباط الحركة. لقد أصدر الرئيس فى أحد جماس عفتكناصم الأسرىين المسجونين رقمى ١٢٨ و ١٤٠ فى ١٨ و ٢٥ أكتوبر، ١٩٦١. وأمر فوهمما الاستدلاء على أموال ومشكلات ٩٥٦ عائلة مصرية واجنبية. ومن بينهم رموز الاقباط للصربى الذين شاركوا فى الحركة الوطنية من خلال حزب الوفد، واليكهم هذه الاسماء، كما فخرت عائلتها أيضا على عائلاتهم وزانية فى القلم:

- إبراهيم باشا فخرى بالوزارة الوفدية من عام ٥٠ إلى ١٩٥٢
- والفتاب الولى عن شبرا.
- كمال فهمى حنا زوج ابنة إبراهيم فخرى وعضو الهيئة الوفدية.
- سعد فخرى عبدالنور عضو الهيئة الوفدية.
- أمين وكمال فخرى عبدالنور من رجال الأعمال وشقيق سعد فخرى عبدالنور.
- موريس فخرى عبدالنور عضو الهيئة الوفدية ونائب جرجا من عام ٤٥ إلى ١٩٥٢.
- صافى وهبة باشا وزير سابق وسفير مصر فى روما.
- مراك وهبة باشا عضو مجلس الشيوخ ووزير سابق.
- ساما حشيش وزير سابق.
- جميل لخموش فائوس عضو الهيئة الوفدية ونائب ابنوب.
- يعقوب بباوى نائب مسعود بالفتا.
- برلى كامل تكللا من رجال الأعمال وأبن بك تكللا عضو مجلس الشيوخ.
- للهدس هريبت اندوخ فانوس عضو الهيئة الوفدية ونائب ابنوب.
- زوبير حبیب باشا خياط عضو مجلس الشيوخ وعضو الهيئة الوفدية.
- لؤمست زكى وهما من رجال الأعمال وأبن زكى بك وهما عضو مجلس الشيوخ.
- موريس لؤمست بوس عضو الهيئة الوفدية ونائب معقباد.
- بى لؤمست بوشرا باشا عضو مجلس الشيوخ وشقيق لؤمست اندرسون عضو لجنة الوفد للرزية.
- عهده كمال عضو الهيئة الوفدية ونائب الأزيكية وأبن كامل باشا صغى عضو لجنة الوفد للصربى.
- اميل الكسان استحقرون نائب بى فخرى فى بران ٤٢ - ١٩٥٢.
- وعضو الهيئة الوفدية وزوج ابنة سبتوت بك حنا عضو الوفد للصربى وأحد أبطال الحركة المصرية.
- شاول بشرى حنا عضو الهيئة الوفدية وعضو مجلس النواب.
- ألبوت جورجى خياط نائب موشا باسبوت وعضو الهيئة الوفدية وأبن جورجى بك خياط عضو الوفد للصربى وأحد أبطال الحركة الوطنية.
- فوينة كلب وهبة بوس نائب ابنو فخرى وعضو الهيئة الوفدية.
- أمين بطرس خياط نقيب إسماعيل وعضو الهيئة الوفدية.
- على اندرسون عضو الهيئة الوفدية وسفير مصر السابق فى باريس.
- و.. نضع رويسا فى الرمال مثال لعائلة لا تاجلت هذه الحقيقة لو هذا السبب الخاص فى عزوف الاقباط عن العمل السياسى.
- لقد زعت حركة بولوبو بأمر العام بينها وبين العائلات القبطية التى شاركت فى الحركة الوطنية من خلال حزب الوفد. وتحول هذا العام إلى جرح عميق فى نفوس الاقباط. واضطر معظمهم إلى رلم معفا لفسلحة. كما رقت عائلات مسلمة كثيرة نفس لهذا. وأمر الاقباط الانسحاب فى هذه عن المشاركة فى الحياة السياسية وأصبح لعمل السياسى يفتقر إلى دعم عسوى الأمة. والسؤال الآن:
- كيف عهيد لفسلحة إلى لؤمست الاقباط حتى يعونوا إلى العمل السياسى مرة أخرى؟ إن لؤمست رأى أن القبط لفسلح.. مما زلت ماله فى الانحياز، وأن يصحوا هذه السنوات أو لفسلحات. فذا نريد للقباط فى مجلس الشعب، فزهدم بالانتخاب على أسس الولاء للشعب، وليس بالتعيين على أسس الولاء للحكم.



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٥**

□ رئيس مجلس الشعب :

رؤية : ٨ قواعد هامة

يجب أن يراعيها الناخب عند اختياره

سالت صفحة وإهتمامات الناس الدكتور أحمد فتحي سرور الرئيس المنتخب لمجلس الشعب المصري، والاتحاد البرلماني الدولي :
 • ما الذي ينبغي أن يراعيه الناخب من قواعد لديمقراطية رشيدة، لكي يأتي لاختياره ستينما للقيادات، في أية كيانات جماهيرية ينتسب إليها؟
 رد الدكتور سرور الذي يقود الفكر البرلماني العالي قائلا :
 - يجب على الناخب أن يراعي عدة معايير من أهمها :
 □ أولاً : مراعاة حسن سمعة المرشح الذي يختاره : لأن أصحاب السمعة السيئة عندما يمتثلون بالاختيار غير الموفق في مواقع القيادة، يستبدون إلى الناخبين أنفسهم، ويبحثون عن مصالحهم الشخصية مما يعرض مصالح الناخبين للخطر.
 □ ثانياً : التأكد من قدرة وخبرة المرشح على الخدمة في المجال الذي رشح نفسه لوقوع في قيادته، فطالما كان قادراً على التعبير عن احتياجات وأمال الناخب بشجاعة، وطالما أكدت خبرته ومهارته ومثابته تلك كان الأولى بالاختيار.
 □ ثالثاً : يتحقق الناخب من أن المرشح الذي يختاره لديه قنوات اتصال مستمرة بين الناخبين وبين الجهات صاحبة القرار، يحقق أشتاب احتياجات الناخبين ونقل مطالبهم في حينها.



فتحي سرور

□ رابعاً : يتحقق الناخب أيضاً من أن مرشحهم المختار لديه الاستقلالية في الرأي والقرار، ليس عن أفراد براهيم، لكن عن تعامل وأخذ ومطاءة وقناع واقتناع مع زملائه في القيادة.. وأيضاً ليس عن تأثر بتوجيهات من خارج نطاق عمله.. فالمرشح على هذا النحو يكون قادراً على أداء الرسالة التي أنيط بها من أمانة وإخلاص.
 □ خامساً : ألا يكون المرشح الذي يعطيه الناخب صوته متناقضاً عرف عنه الأكل على جميع الوالده.. على اختلاف أصنافها وأنواعها، والتأكد من مدى صراحة ذلك أو عدمه.. يكون بالرجوع إلى ما تضمنه هذه استبيانات المرشح في مسيرته التاريخية.



المصدر : الزمان

٢٤ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والأعلونات التاريخ :

□ سابعاً: إن يحرص الناخب كل الحرص على عدم تركه نفسه للفتار بالشائعات وما يسوقها البعض من مطاعن في حق مرشح لتجريدته من استقلاليتته، وتصويره أمام الناخبين كأنه أداة في يد إحدى السلطات.. ويجب هنا أن يصل الناخب إلى وعي وإدراك كاملين لكلف التاورات الانتخابية، والتيقظ للاعتيب التي تهدف إلى مجرد تشويه المرشح من أجل الفزاع الفوؤ في الانتخابات.

□ سابعاً: ألا يخضع الناخب في اختياره للإبلوجيات معينة، أو يسمح لنفسه بأن ياتمر بأوامر الخبي، ولو كانوا من أصحاب توجهات يؤمن بها، أو اصحاب سلطة يخضع لها أدارياً، ذلك لأن إعطاء الرأي وحسن الاختيار عن قناعة موضوعية، أمانة عليه إن يؤديها بضمير صادق ومخلص ومتجرد.

□ ثامناً: ألا يسمح الناخب تأويل قدرات مرشح على خدمته بمختلف الوسائل، وألا تصل به الحساسية ابتكاً إلى فهم الأمور والمخريات التي يعن منها المرشح على غير حقيقتها، تحت تأثير الاستخدام بالإعاعات بأن الخدمات للقيمة هي من باب الساد الذم.

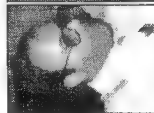


الوثيقة غير المكتوبة، للتفاهم بين صدقي والفيومي !! محاكمة الجزار • تقسيم مناطق النفوذ • استحداث دائرة جديدة في قها • تنسيق للاطاحة بالفرما

التنسيق بين الفرمين والفرما بين ما صدقي والفيومي من ناحية في دائرة طبريز، وهو ما كان من أهم النقاط التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين. وقد تم الاتفاق على عدة نقاط، منها: تقسيم مناطق النفوذ بين الطرفين، وتحديد الدوائر الجديدة التي سيتم إنشاءها، وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالاطاحة بالفرما.



عاطف صدقي



محمد عطية الفيومي

الفرما لا بدري وما يحدث على الساحة. ومن المؤكد أن سعي النظام لا يتم إلا بالتعاون مع الفرمين. وقد تم الاتفاق على عدة نقاط، منها: تقسيم مناطق النفوذ بين الطرفين، وتحديد الدوائر الجديدة التي سيتم إنشاءها، وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالاطاحة بالفرما.

ومنذ مهبلة من القابضة لفيومي الكبرى، لتفاهم بين صدقي والفيومي لأجواء الصراع التافهية بينهما في دائرة طبريز، وهو ما كان من أهم النقاط التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين. وقد تم الاتفاق على عدة نقاط، منها: تقسيم مناطق النفوذ بين الطرفين، وتحديد الدوائر الجديدة التي سيتم إنشاءها، وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالاطاحة بالفرما.

وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالاطاحة بالفرما. وقد تم الاتفاق على عدة نقاط، منها: تقسيم مناطق النفوذ بين الطرفين، وتحديد الدوائر الجديدة التي سيتم إنشاءها، وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالاطاحة بالفرما.

التفاهم على الأثر

١ - قال عبيد القادر الجزار رئيس مدينة طبريز وهو الذي كان يعمل لحساب المخابرات على صدقي عند حسمه المذبذبة عليه الديوي تغير تعاليم الحماة له من جانب الفركور. أن صدقي سلك على إجراءات تلك التي تلتزم بها كونهما يجب أن يكونا للحد من الخلافات الحية. ولقد تم الاتفاق على عدة نقاط، منها: تقسيم مناطق النفوذ بين الطرفين، وتحديد الدوائر الجديدة التي سيتم إنشاءها، وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالاطاحة بالفرما.

أهمها

وظهرت على السطح مشكلة وهي أن قويا لا تزال على الأن على السطري الرسمي نقلة شرية ولم تتقدم إلى مركز شرية. وهذا يترك إجراءات شريها ونسب التافهية بالفرما. وهذا علامة استفهام ونقطة نظام وما شئت من علامات القعدة والتعجب. ففدية قها لم تتقدم إلى نقلة إلى مركز بسبب حامية الليرة، وترامها الوفا الطالب القديم الليرة، ولكن لحامية سريه أن تكون له دائرة. تم تقسيمها على قدم، وكان يمدحهم بكل القوة.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقف قرار وزير الداخلية

لانتخابات التجديد بالشورى بالبلينا

قضت محكمة النقض، الإترى بمجلس الدولة في جلسة خاصة، أمس برئاسة المستشار عبد الرحمن حمادة، ومعدوية المستشارين سعدى أميجاني ومعدوية حنفي، بوقف قرار وزير الداخلية بإجراء انتخابات تمثيلية بدائرة البلينا بمحافظه سوكاج وأعلان فوز الدعي الشوري حمدان في انتخابات التجديد لمجلس الشوري والتي اجريت عام ٨٢، وبذلك بعد أن أبطل مجلس الشوري عضوية عثمان إبراهيم مناصبه عن الدائرة بعد أن قررت محكمة النقض حصيل الدعي على أصوات إبطي من منافسه.



المصدر: وزير الصحة

التاريخ: ٢٧ مارس ١٩٩٥

للنشر والأخبارات الصحفية والمعلومات

رفض طلب وزير الصحة بإنشاء دائرة انتخابية جديدة بالقليوبية

عقب صلاح الجازوي :

رفض المجلس الشعبي لمحافظة القليوبية إنشاء دائرة انتخابية جديدة بالمحافظة . وكان الدكتور علي عبد الفتاح وزير الصحة قد تقدم بطلب إلى د . عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء بإنشاء مركز جديد بمدينة قها يضم بعض قرى مركز طوخ وإجزاء من مركز ينها ، والذي لحقه بدوره إلى وزير الداخلية لدراسة إمكانية إنشاء المركز من المنطقة الأمنية ■



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٨٨ - ١١ - ٢١

هذه مواصفات

مرشسينا

النزاهة . طهارة اليد . ثقة

الناخبين . العمل التطوعي

صفوت الشريف : الكفاءة .. تعنى الاحساس

ببنفس الناس

كمال الشاذلى : لا .. لمن يفتقد التواجد الجماهيرى

محبى الدين عبداللطيف : الشعبية أهم عنصر للتقييم

على العطاء لأن الشعبية يكتسبها المرشح من خلال ممارسة العمل السياسى لفترة طويلة ومن خلال تبنيه لمواقف ايجابية تجاه القضايا العامة وهموم المواطنين وامتلاكه لرصيد كبير من تأييد الخدمات العامة لأنهم دائرته بجانب اتساع نطاق علاقته الشخصية بهم وایمانه بالمبادئ والقيم وانتمى العليا التى تحظى بتقدير المجتمع وإحترامه .

الشعبية تعنى رغبة الجماهير فى الشخص نفسه وتأييدها الكامل له .. والكفاءة تقاس بمدى الاحساس ببنفس المواطنين بهذه الكلمات تحدث قيادات الحزب الوطنى وأكدوا أن الشعبية هى أهم عنصر فى تقييم الشخص للاختيار فى الانتخابات القادمة وهى تعنى التواجد بين المواطنين . أوضحوا أن المرشح مفروض أن يكون له حضور وتواجد بين أبناء دياره متميزا بانه الأمانة ونظافة اليد والقدرة



للنشور والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ مارس ١٩٩٥

المصدر :



أكد مفوض الشريف وزير الإعلام أن الشعبية بالتسمية لا اختيار مرشحي الحزب للانتخابات ضرورة هامة لأنها تعني التواجد والتكبر للجمهورية.

أضاف أن قياس كفاءة المرشح يعتمد على مدى إحصائه بنهض الجماهير والتعرف على آمالهم وطموحاتهم .. بالإضافة إلى مدى قدرته على ختمتهم ، فالمرشح لا يجب أن يكون منعزلاً عن أبناء دياره بل يجب أن يكون متمازجاً ومتواجداً ومساهماً في حل المشاكل وإيجاد الحلول لأهالي دياره.

أكد كمال الشاذلي وزير شؤون مجلس الشعب والشورى والأمن العام المساعد الحزب الوطني أن الحزب لن يرشح في الانتخابات أي شخص ليس له أحوال جماهيرية . قال أن الحزب وضع عدة معايير لاختيار المرشحين منها الشعبية والقدرة على الطء والتزادة ومدى حب الجماهير للمرشح لأن العمل السياسي هو خدمة للجماهير والشخص الذي يريد أن يمارس عملاً حزبياً عليه أن يكون مستعداً لأداء دوره في ظل القيم التي يرتضيها المجتمع .

أضاف أن الشعبية ضرورة هامة للمرشح وهي الأساس لتلقيبه واختياره في ظل معاشه لأبناء دياره وما يقدمه لهم .. وهي بلا شك مؤشر هام للحكم عليه سواء بالإيجاب أو بالسلب ، فمعايير المرشح مع مواظبه بمساهم بدرجة كبيرة في اكتساب ثقة الجماهير .. والحزب الذي له تواجده على الساحة الحزبية هو الذي يحسن اختيار مرشحيه على أساس الشعبية والكفاءة والقدرة على الطء وخدمة الجماهير .

تقييم المرشحين

وقال المهندس محيي الدين عبداللطيف أمين عام الحزب الوطني بالقاهرة أن اختيار مرشحي الحزب في الانتخابات القادمة سيتم بعد تقييم المرشحين الإقليميين الفرعيين من خلال عدة عناصر أهمها الشخصية والتاريخ السياسي والشعبية التي اكتسبها كل منهم .

وتعد الشعبية أحد العناصر الرئيسية لتقييم المرشح الذي يمثل المواطنين في مجلس الشعب والشورى ويعبر عن آراء الجماهير الذي انتخبته .

أوضح أن الشعبية تعني بدرجة الأولى رغبة الجماهير في الشخص نفسه وتأييدها الكامل له وهذه الكاتبة من التكوير بكتسيها المرشح على قدر التحاقه بالجماهير والخاصة في التعرف على مشاكلهم والجهد الذي يبذل في حلها .

تجربة ٦ سنوات ١

أما محمد عبدالصالح أمين الحزب الوطني بأسبوط ورئيس مجلس محلي المحافظة فقال أن تحقيق مستوى عال من الشعبية بين جموع الناخبين كان شرطاً أساسياً عند اختيار مرشحي الحزب الوطني في المحافظة طوال السنوات الماضية وأنه بتقييم مرشحين يحظون بالقبول العام من المواطنين استطاع الحزب أن يحصل على جميع مقاعد مجلس الشعب والشورى في المحافظة وعلى ٧٩٨ من مقاعد المجالس

المحلية على جميع مستوياتها في الوقت الذي منيت فيه بغية الأحزاب في أسبوط بالفشل الذريع ولم تستطع حتى الاحتفاظ بالمقاعد التي كانت تسيطر عليها من قبل في المحافظة .

يذهب إلى أن شعبية المرشح لا تأتي إلا من خلال رصيده الكبير في تأدية الخدمات العامة لأبناء دياره وفتتاح نطاق علاقته الشخصية معهم وبأن يكون له دور وطني يستطيع أن يحوّل على ثقة وتكوير المواطنين من خلاله .

أشار إلى أنه في المجتمعات الريادية بالصعيد ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الفترات القبلية والتورات السياسية الفاعلة عند اختيار من

يقوض بهم الحزب معاركه الانتخابية وأن النتيجة تنقلب على كفاءة الاختيار .

أضاف أن ثقة الناخبين في المرشح عادة تكون نتاج عناصر متعددة ومتشعبة أهمها السمعة الطيبة والأمان بالديار والقيم والتمثل التي تحظى بتقدير المجتمع واحترامه والقيام بدور وطني ومواقف إيجابية تجاه قضايا مجتمعة وهوم الجماهير .

٣ محاور

وقال رمضان ابوالحسن أمين الحزب الوطني بالسويس وعضو

مجلس الشعب أن اختبارات الحزب لمرشحيه تأتي من خلال ثلاثة محاور أهمها شعبية المرشح ومدى ارتباطه بالقاعدة الشعبية والتمامه

بالجماهير بحيث يكون شخصية عامة لها ارتباطها بمعاييرها لكافة مشاكل المواطنين حتى يكون صوتاً معبراً عنهم وعن آمالهم وطموحاتهم ومشاكلهم .

للتعبية هي أساس اختيار الحزب الوطني لمرشحيه لأنها بمثابة حكم بمدى تمتع المرشح بالجماهيرية وحب المواطنين وتقديره وما يقدمه لأبناء دياره من إنجازات وما يعطى به سجل أعماله الحزبية والعملية من عطاء وخدمات .

أكد أن المواطن المصري أصبح يسعى جيداً ويذكر كيفية اختيار مرشحيه لذلك فهو يرفض تماماً الأسماء المقروضة عليه ويقول أن يلقى بصوته يقوم بعمل دراسات تحليلية لكل مرشح !!

قال الحمد لله أننا في السويس عندما نظم مرشحي القاعدة للشعبية لأننا لخنا الكفاءة ذات الشعبية والجماهيرية بنوازلها !

أوضح أن إنجازات الحزب وانتشار أيدائه وأعضائه بين الجماهير ودورهم البارز في التوعية الانتخابية خلقت قسراً



المصدر :

١٩٩٥ - ٢٠٠٤

التاريخ :

للنش و الخدمات الصحفية والمعلومات

اعداد :

تحقيقات المحاضرات

واتجاهها جنيدا للناخب الذي أصبح يملك مدى عطاء الحزب وحكومته لبلده ومجنته ولمن الاجازات من خلال العديد من المشروعات والخدمات الاجتماعية والخدمية وما تقدمه الحكومة من حل لمشكلاته ؟

مصادقية

وقال د. حسين حجازى أمين الحزب الوطنى بكفر الشيخ ان المرشحين فى الانتخابات سواء كانت لمجلس الشعب أو الشورى أو المجالس المحلية يجب أن يتمتعوا

بالشعبية والمصادقية لدى الجماهير .

أضاف أن الشعبية تأتى فى المرتبة الأولى لاختيار أى مرشح إليها بعد ذلك اعتبارات أخرى على رأسها الشخصية القوية الصادقة أولا وعاملا .

أوضح أن الشعبية تأتى من فراغ

وقاما نتيجة عمل مضى لإلها والى التواجد فى جميع أنحاء القاهرة التى يتبعها المرشح والتعرف على مشاكل المواطنين على الطبيعة والعمل على حلها فالشعبى الناجح هو الذى يتواجد بصفة دائمة بصفة ٢٤ ساعة بين أبناء دائرته .

أكد محمد أحمد الهلوانى أمين عام الحزب الوطنى بالقاهرة أن شعبية المرشح يجب أن تكون المعيار الأساسى فى الاختيار وأن الاختيار الأمثل والأفضل للشعب المصرى هو اختيار العضو المتعاضد والمتواجد فى وسط الجماهير بصفة دائمة والقادر على الخدمة والنزول والمطامء وحل مشاكل المواطنين بجانبه لظالة البلد والطهارة .

أشار إلى أن للقيادة السياسية دائما تدفق فى الاختيار من أجل صالح للجماهير لأنها تشتر بفض الشعب المصرى . ومن هنا فإن الشعبية ضرورة حتمية فى الاختيار لأن العنصر غير المتواجد أى غير القادر على خدمة المواطنين يكون مرفوضا شعبيا على الناخبين .

معايشة الجماهير

وقال نبيل موسى أمين عام الحزب الوطنى بالقاهرة وعضو مجلس الشورى أن الشعبية بالنسبة لمرشحى الحزب تعنى معايشة الجماهير والقدرة على حل المشاكل وخدمة أبناء الدائرة وتأتى من خلال تواجده الدائم بالدائرة وحسن تعامله مع المواطنين .

أضاف يجب أن يكون المرشح أيضا صادقا مع نفسه والآخرين ومحوبا من خلال الخدمات التى يقدمها للجماهير من خلال أى موقع لأن العمل السياسى يجب أن يقرن لا



يحتاج إلى مراكز أو مناصب أوضح أن طهارة اليد تزيد من شعبية المرشح وتجعل الجماهير تلقى خلله وتعطيه لكتفا . قال محمد الفاضل أمين عام الحزب الوطنى ببورسعيد أن الشعبية تعنى بالنسبة لمرشحى الحزب فى الانتخابات القادرة على التعامل مع الجماهير والاحساس بفض الشارع السياسى والقدرة على التعرف على مشاكل المواطنين واحتياجاتهم .

أضاف أن الشعبية تعنى أيضا القدرة على اكتساب ثقة الجماهير من خلال السمعة الطيبة والاصال والخدمة التى تجعل للناخبين يرضعون لتفهم فيه لاملاته ونزاهته .

كما تعنى الشعبية حسن ادراك المرشح لاحتياجات الجماهير ويقدر توافر هذه الصفات فى مرشح الحزب يكون أهلا للناخبين على اختياره .

أكد القائل أن الحزب الوطنى فى بورسعيد وضع فى اعتباره الجماهير التى حدثتها الأمانة العامة للاختيار واتى تحدثت فى السمعة والقدرة على التعامل مع الجماهير والاحساس بفض الشارع والظن السياسى ... وعدم المجاملة فى الاختيار حتى تأتى اختيار المرشحين معبرا عن واقع جماهيرهم وشعبهم فى الشارع السياسى .

الشأن
السياسي

من أجل انتخابات حرة نزيهة !



مصطفى كامل مراد
لابد من إشراف
القضاء على
الانتخابات

يدوائر العدد الكافي بالنسبة لانتخابات النقابات المهنية ويتساءل محمد السنيدي عن عضو مجلس الشعب إذا كانت الحكومة يسمها نزاهة الانتخابات في النقابات المهنية ليجب عليها تأكيد حرصها في نزاهة الانتخابات البرلمانية. وللأسف هناك أعضاء بمجلس الشعب يريدون إبطاء الوضع

كقوله لا يتقرر الإشراف الكامل للقضاء على انتخابات مجلس الشعب والشورى؟ هذا التساؤل عاد من جديد يتناول في أوساط العمل السياسي خاصة بعد أن أقر مجلس الشعب مؤخراً إشراف القضاء على انتخابات النقابات المهنية موافقته على تعديل "القانون رقم ١٠٠" وهو تساؤل يرتبط بمطلب قديم لأحزاب المعارضة بإشراف القضاء على الانتخابات البرلمانية منعا للتزوير.

تحقيق :

فادي وجدي

والنجوم بطريقة بشعة نظراً لتزايد الأهمية لدى المواطنين هناك. ويقول فاروق متولي عضو مجلس الشعب -مستقل- أن الحكومة تقدمت بالتعديل الأخير على قانون النقابات المهنية رقم ١٠٠، فمن باب أولى أن تتعامل الحكومة بذات المنطق وتستجيب لمطالب أحزاب المعارضة وأعضاء في مجلس الشعب بالإشراف الكامل للقضاء على الانتخابات البرلمانية. وتعال الحكومة دائماً بعدم كفاية أعداد أفراد الهيئات القضائية لهذا الإشراف قبل

يؤكد كامل خالد عضو مجلس الشعب -مستقل- أن مطلب إشراف القضاء بالكامل على الانتخابات البرلمانية هو مطلب قائم على نص في الدستور المادة ٨٨ ويقول كامل خالد إن حرية القوانين استقطبوا التلاعب بهذا النص وقروا أن يكون الإشراف القضائي على اللجان الانتخابية العامة في السودان، واعطوا لوزارة الداخلية الحق في اختيار من تشاء للإشراف على اللجان الفرعية. وذلك مخالف لما ورد في المادة المذكورة بالدستور وهو أمر مثير حاشياً أمام المحكمة الدستورية العليا. ويضمير المحامي كامل خالد أن الحزب الوطني يملك تزوير الانتخابات البرلمانية في القرى



محمد السيدوني
أعضاء مجلس
الشيخ يريدون
تغيير الوضع
كما هو

تجري الانتخابات في المناطق
تباعاً.

ويؤكد مصطفى كامل مراد
رئيس حزب الاحرار ضرورة
إشراف القضاء على سير
العملية الانتخابية داخل اللجان
سواء كانت رئيسية أو فرعية
ومراقبة الإدلاء بالأصوات
ولازماً وإعلان النتائج.



كمال خالد
فرزيرة
القوانين
يتلاعبون
بالديمقراطية

المطعون الانتخابية التي
تتظاهرها، حيث يشيخ لها أن
التزوير يتم بعيداً عن أعين
القضاء في اللجان الفرعية.
ويضيف إبراهيم شكري إذا كان
عدد القضاء أوتفى لتغطية
جميع الدوائر الانتخابية فإنه
يمكن إجراء الانتخابات على
عدة مراحل وهو نظام متبع في
أكثر الدول ديمقراطية حيث



إبراهيم شكري
اجراء
الانتخابات على
مراحل لضمان
نزاهتها

كما هو عليه.
ويقول إبراهيم شكري رئيس
حزب العمل إنه طالب مراراً
بإشراف القضاء كاملاً على
جميع اللجان الانتخابية والأ
يقتصر ذلك على اللجان العامة
الرئيسية كما هو الآن، لأن
توزيع الانتخابات يقتسم في
اللجان الفرعية وهو ما أكدته
محكمة النقض في معظم



المصدر : **الأسبوع**

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

التاريخ :

١٩٩٥ مارس ١٩

بين المشاركة في الانتخابات القادمة والتمسك بالمقاطعة

من تتخالف الجماعة الإسلامية؟!

لا أدرك أنني أكون من نفس ليل، وأرى في كل هذا الرثاء الذي تتكلم فيه السلطات حتى أصبحت كمثل الحجر بحيث يجعل العلم حجارة، علينا أن نشكك ونمثل ولن نجد أن كيس قنصل أميرهم للثبات وإن لا خلاف بين المسلمين الذين يريدون حرية المشاركة في الانتخابات وبين الآخرين الذين يريدون أن المشاركة بالقرصون أو التصويت في الطريق إلى فرض شرعية تلك.



مؤيد الهضيبي مختصر الزيات عمر عبدالرحمن

لكلنا يحمل لهدف واحد هو تطبيق شرع الله وإن اختلفت السبل لتحقيقه لا اختلاف في الهدف حول هذه النقاط والمحمل كل هذا وإن ما يراه لخدمة شرع الله وتطبيق الشريعة وإبصار كل ما فيها يحسن التحالف مع الأحزاب القائمة لأنه من الظاهر لنا أن هذه الجماعات لا تعترف بالأحزاب القائمة حالياً باعتبارها جزءاً من النظام الحالي وقتلوا لأنها لا تتطابق معها ولا تعرف أن من منتهيهم أن يتحالفوا مع حزب من الأحزاب القائمة. هذا هو الظاهر لنا من خلال تباينهم فلم يكتفوا في هذا وهما يراؤنا أن يتخبطوا في هذا الحزب في ذلك. كما لم تطهر لنا حملاتهم الدعوى في أي تحالفات مع أي من الأحزاب الحالية. وإن كنت أرى أن عدداً من يمثلون هذه الجماعات وهم في رأيي بالجماعة من هذه الأساطير والله تعالى أعلم!!

ويقول مختصر الزيات للعلماء: موقف الجماعة الإسلامية من الانتخابات البرلمانية في مصر من أحد الفرائض التي لم يأتها علمها في تفهمهم في المرحلة الحالية سواء في موقفه كقنصل أو

معضلة شاذية

العلمية شاذية تفرض دائما الثبات على موقف واحد. بل إن أبسط قواعد العمل السياسي تقتضي أن تغير الجماعات والأحزاب بل والأفراد مواقفها فيما لديهم الكفوف من العمليات التي تفرضها أحداث أو إجراءات تضع نفسها على قدم الحدث السياسي وطبقاً لهذه القاعدة فإن من المستبعد أن يغير القضاة الإسلاميون الموقفة بعيدة من المشاركة في الانتخابات البرلمانية القائمة والتي أصبحت - على أرحم الأرباب - على الأبواب ومستوى خلال العام الحالي وإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين بما شطه - حتى ولو ظاهرها - من القدرة للتمسك في التيار الإسلامي قد يعجز لتفسيها شكلاً من أشكال العمل العلمي والتطابق مع بعض الأحزاب السياسية الموجودة والمعروف بها سواء كان هذا التفصيل علينا أن نتألفنا منه فليس إلا أن ذلك لا يضع جماعة الإخوان المسلمين على قائمة التيارات غير المعترف بها وأكدت ذلك للصوريات الأخيرة لعدم غير دليل من القوائم الحكومية والذين لا يعتبر الرئيس حسني مبارك لغيره إلا أن تسريحته تعتبر ألقاً. كما أن للممارسة الفعلية للحكومة وأيضاً الأحزاب السياسية في الأرة الأخيرة قد برزت على ذلك لأن ما يحدث حالياً من مواجهة بين الحكومة والإخوان والتي وصلت إلى حد الصدام قد جعل التيار الإسلامي على جانب الآخر - الجماعة الإسلامية - يتخذ موقفاً أكثر مرونة من معاداة الانتخابات التشريعية - مجلسي الشعب والشورى - وذلك بالتخلي عن اللقوى السابق إصدارها من داخل السجون بتحرير المشاركة في هذه الانتخابات سواء بالتخوض أو بالتصويت وذلك ترتيباً على تكثير الجمع. كان ضرورياً مع مقتضيات الموقف الحالي وهذا على معطيات جديدة فرضها واقع الممارسة السياسية والصراع بين التيارات المختلفة أن تتخذ الجماعة الإسلامية موقفاً جديداً من

الانتخابات بعدد العزم على ضرورة المشاركة فيها بالتخوض والتصويت في وقت واحد. وذلك حتى لا تغفل الساسة السياسية من التيار الإسلامي خاصة وأن الجماعة الإسلامية كانت ومازالت تحفظ بالكثيرين من اعتقادها وتصامها بل وكفورها بها من قبضة الحكومة سواء كان ذلك خارج البلاد أو داخلها. كما أن معظم كوابل الجماعة الإسلامية - في مصر وخارجها - مازالت موهولتين للكثيرين وذلك لاعتماد الجماعة الإسلامية أسلوب العمل السري والخبائي المنطوق في تنظيم الجماعة. ومع اتجاها الجماعة الإسلامية إلى خوض المعركة الانتخابية كان ضرورياً أن يحدث اصطداماً مع شكل من أشكال التحالف - المصري - مع أي من القوى السياسية غير المحبوبة خاصة وأن الساسة السياسية تشبه عليها العديد من التيارات في شأن هذه تحالفات سياسية بين الأحزاب وبعضها البعض وبين الأحزاب وبعض التيارات غير الرسمية المختلفة في القوى المنطوقة في ذات التيارات القوي في إقرار السياسات وخاصة في اللطائف البعيدة من العاصمة ومنها الصعيد الذي تنتهج فيه الجماعة الإسلامية بتفوق قوي. وعلى الرغم من ذلك العديد من الزعماء القويين على استعداد الجماعة الإسلامية لفرض الانتخابات البرلمانية ولا أدرك أن الذين أثاروا الجماعة البارزين أن يوافقوا على تمسك على القوي بتفوق الجماعة الإسلامية.

يقول الشيخ عفيف السعاري: أنا لا أمثل في حديثي عن هذه القضية جماعة معينة منها من الجماعات أو التيارات الموجودة حالياً على الساحة سواء كانت جماعة سنية أو علمية وأما يعني أن

عمر عبدالرحمن في موقف أعضاء الجماعة في الظاهر هنا بالمشاركة في الانتخابات بالتصويت للجماعة الإسلامية لأنه حتى اليوم من المسائل التي فيها تشهد كبير والقبول الخارج من هذا الموقف فيه يزيد كثير واعتقد أنه جاء أولاً على تصويتات لفترة منسوبة إلى والتي زادت تشكل عليها شديداً بين وبين الجماعة وذلك يمكن أن يدفع لفكرة المشاركة في الانتخابات مثالاً دائماً بل وبأساسياً لجمهور وأعتقد أن رفض الجماعة الإسلامية للمعركة هو رفض مبنى على أنه لا جديد على المسلم من هذا المواقف الواقعية التي تؤكد أن النظام أن يسمح بمرور أرائة لكتائهم الحقيقية عن معتوق الأتباع بحيث يشعرون بأن الأغلبية الحقيقية في رأيي والخيار أن الواقع يؤكد عكس ذلك. كذلك من الناحية الشرعية وهي هل يجوز لغيره



المصدر : الموقوف

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٥

للنشروالخدمات الصحفية والمعلومات

على شرح الله وأخفاه للرأي.
ربح ما تريد مسائل إمام عالمية من وجود الحميد من
الاتصالات السرية بين جماعة الإخوان المسلمين - والجماعة
الإسلامية لحوائل الوجهه في الانتخابات القادمة لأن ما يؤكده
للمستشار ماسون الهنسي مكن ثلثة حين يؤكد أن الانتخابات
القادمة فردية وبالتالى فلا مجال فيها للتحالفات التى تكون غالبا
في نظام الانتخاب بالقائمة فقط. ويضيف الهنسي: الانتخابات
الفردية لا تصلح فيها التحالفات لأن الإرادة فيها والاختيار يكون
للأفراد وليس ظل عدم وجود التزام حزبي لأن القسي ما يمكن أن
يخلق هي نوع من التوسيع الذى لا يتمتع السماح للرجال المرشح
واحد من أحد الانتخابات. وكذا للمستشار ماسون الهنسي أن
هالاخوان المسلمين، ليسوا هم الجماعة الإسلامية ولا تربط
بينهما أية علاقات عرقية أو سنية سواء في شكل تحالفات أو
تصديق!!



أخبار اليوم

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١ أبريل ١٩٩٥

استعدادا لعام الانتخابات :

المال يدخل المعركة الانتخابية

أساتذة القانون :

مطلوب معرفة مصادر المال المستخدم في الانتخابات

أمريكا حيث تطبق قاعدة شياية مصادر الأموال التي تصل العملية الانتخابية كما نزل إصدار أي قانون لأن قوانين أمريكا تصدق القابات وجماعات الضغط ويعرض أن أموالها معلومة المصدر .. وتعلن النتائج وجماعات الضغط البالغ التي دخلتها لإصدار قانون ما .. ونحن لسنا ضد أصحاب رؤوس الأموال ولكن منع شياية مصدرها وضمان عدم الانحراف بها فقد تريد ليس العمل أن تزدى خدمات للجمهور ولكن الاعتراض يكون على الأموال التي لا مصدر لها كإسمايل المصدرة أو أموال اللسان لأن هذا يضر بالتمتع الدولة للقرى والأرستقراطية هل كل مواطن ويعلم بمراقبة هذا : الاتهام والقيام دور الأحزاب التي من واجبها أن تشارك في الانتخابات وتثبت وجودها على الساحة لأن الفرد المستقل لا يستطيع أن يقدم برنامجا سياسيا متكامل ولا يمكن أن يشكل رسالة إحصاءات كدوائر التصحيح الأخلاء لمطلب من كل الأحزاب أن تشارك وتثبت مدى شعبيتها ولتتبعها وتراجعها على الساحة .. يجب أن تعمل الأحزاب العملية الانتخابية وهنا نقسم التزاما الذي وافق وتبدأ في تقديم العمل المتنامي وأقصى العملية الانتخابية من جوانب الانتخابات وتجنب المواطنين لادلاء بأموالهم ومن الأجهزة الحكومية أن تقدم التسجيلات وتحافظ على حسن سير العملية الانتخابية ..



د. محمد الشرفاوي ● د. الجمل

أو معنيا لصالح أحد أطراف اللعبة السياسية بما فيها الحزب الحاكم .. ويقول د. يحيى الجمل : أن تحديد سقف للدعاية الانتخابية يبلغ معين يمكن أن يتغير بالاتفاق أو بالتشريع والافضل أن يتم باتفاق كل الأطراف على أن يشارك المرشح مبلغا معينا وهذه الأمور لا يمكن أن تتشوب وتحدد للصور والاتفاق من أجل سيارات أو مرافقات أو مساهمة الانتخابات أم تبرعات المرشح لثناء مدرسة أو جامع والرائية الحزبية هي رائة المرشح العام المستقر ومن كل حال بالاتفاق البالغ فيه ل العملية الانتخابية أمر غير صحي وغير سليم ويؤثر على أن المرشح لا يثق في نفسه ولا في موثبات قدرته بعله ..

مصادر الأموال

أما د. سعد الشرفاوي استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة فيقول : لابد من إعلان مصادر المال في الانتخابات وهذا يحدث في

كتبت سعد أبو النصر

بذات الاستعدادات للانتخابات مجلس الشورى ثم مجلس الشعب .. وبدأ بعض المرشحين يرمسون مبالغ ضخمة للانفاق على المعركة الانتخابية .. ول الانتخابات التكميلية الأخيرة ظهرت بوادر ه الأضرار الصراة فهل يمكن ضبط ظاهرة الانفاق في الانتخابات ومناق قرارات تعدد سقف الترشح لديه ؟

الجمل فهل هذا ممكن ؟ في البداية يقول د. يحيى الجمل استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة : كل مال مملوك الدولة ويستعمل للسياسة العامة أو جهاز أو سلطة أو حزب يطلق عليه المال السياسي وهو سبيل المثال فالمحكمة العليا بالهند اعترفت بكونها أغنياء غلدي رئيسة الوزراء سيطرة مملوكة للدولة الأشياء وبعض جوانبها الانتخابية استعمال المال العام في غرض سياسي خاص لا يجوز وأثبتت تصرفها وكان ذلك من أسباب استقلالها والاحساس بحال العام مسألة ترتبط بالحق والحرية وبهذه المؤسسة والافصال المؤسسة من أشخاص الحكام ..

ول الانتخابات العامة بالدولة التي تؤمن بقضية المؤسسات لا يسيطر مال الأحزاب على الدولة حتى ولو كان الحزب هو الحزب الحاكم ويظل مال الدولة مستقلا عن كل سال آخر ولا يجوز أن يستعمل مال الدولة مادي



المراجع

المصدر :

١٦ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتخابات مجلس الشورى على الأبواب الجمهورية : لنواب المناسبات والماتم . ويقدمون لهم كشف حساب نشر الأحزاب : لابد أن يصدر النواب في مشاكل الجماهير

يكون على وعي بمشاكل الجماهير وأن يلف بجديهم في حلها دون أن يخشى مواجهة المسؤولين .
هذا عن رأى الشعب الاسماعيلى فى نوابه ولما يريد منهم فماداً عن آراء ممثلى الأحزاب بالمحافظة .
● يقول حصون الأسود أمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى : ان نواب مجلس الشعب والشورى بالاسماعيلية قد أدوا ما عليهم تجاه جماهير الاسماعيلية على خير وجه ولم يقصروا ولما عليهم من واجبات .
وأعتقد أنه لابد أن يتوفر فى ممثل الشعب البرلمان النزاهة وان يتصف بحب الناس له فهذا أهم شيء من أجل تطبيق التفاعل معهم ومع مشاكلهم .
● أما عصام رضا أمين الحزب العربى الديمقراطى القاصرى فيرى أن نجاح أو فشل نواب البرلمان الإقليمى إلا بما أسهموا به فى حل مشاكل الجماهير .
وأعتقد أن هذه المشاكل تتطلب وجود نواب قادرين على حلها وفى نفس الوقت لابد وأن يكون النائب على علاقة بطبقات وأمل شعبه وأن يفر عنها .
ويروى سمير أبو السعود أمين حزب التجمع أن النائب واحد من أبناء الدائرة ولابد أن ينقل احساس الناس البطام للمسؤولين بالإضافة لنقل احتياجاتهم ومطالبهم وأن يكون متتبعا لاجراءات الأجهزة التنفيذية من أجل القضاء على الفساد دون تمييز للمسؤولين ولابد أن يرتبط بالقاعدة الجماهيرية وأن يكون مرصدا فى حركته تجاه مطالب الجماهير ومشاكلهم .
● هذه هى مواصفات النائب المثالى من وجهة نظر الجماهير الاسماعيلية وممثلى أحزابها فهل نلحق سويدي فى الانتخابات القادمة هذا النائب المثالى .

تحقيق :
- اسم المصيرى -
تعد لرى نوابنا إلا فى المؤتمرات أيام الانتخابات فقط وسرعان ماكتفىء فى الاسماعيلية نواب على قدر المسؤولية منهم على سبيل المثال النائب أحمد أبو زيد والثانية سوسن التكتلى .
● ويشهد أحمد شعيب « موظف » .
تتمنى أن يكون نائب البرلمان شخصية وطنية محترمة يعرض مشاكل الناس وينصهر معهم ويعبر عن مصالحهم ومطالبهم ولا يطمى وعرضا برفقة تنقضى بالنهاية هوجة الانتخابات وأعتقد أنه لدينا نماذج مشرفة لنواب البرلمان منهم الثانية سوسن التكتلى .
ولابد من دفع دعاء جديدة للانتخابات وإعطاء الفرصة للشباب لانهم هم الأقدار على التعبير عن مصالح الشعب الاسماعيلى وأن أعطى صوته فى الانتخابات إلا لمن يمتاز بالصطق والنزاهة .
● ويقول م . ا مزارع والذى رفض ذكر اسمه أرى أن النواب فى الاسماعيلية وكثفهم فى كوكب تكتلى ولا علاقة لهم بما يدور فى المحافظة .
فأين نوابنا الكرام من مشكلة الفلاحين مع بنك التنمية وبنوك القروى والتي عانى منها الكثير من الفلاحين حتى أنهم باعوا إلى وراهم والى فدانهم حتى يسدوا ديونهم للبيك وحتى لو أوجها شبح السجن أعتقد أن نوابنا لم يفلتوا شيئا حاسما وجادا تجاه هذه المشكلة ولابد فى نائب المستقبل أن

ونحن على أعقاب الانتخابات مجلس الشورى والتي ستكون بمثابة برفقة للانتخابات مجلس الشعب .. أعتقد أن هناك تساؤل يطرح نفسه علينا .. ماذا قدم أعضاء مجلس الشعب والشورى للاسماعيلية ولأبناء الاسماعيلية .
وبما أن نائب البرلمان هو المندوب الرسمى للشعب والمعبى عن مطالبه أمام المسؤولين فهل نجح نواب الاسماعيلية فى عرض مطالب الشعب الاسماعيلى على المسؤولين أم أنهم انشغلوا بمصالحهم ومشاكلهم .. وهل لدينا نواب للعرض فقط كأي الهول صامتين أبد الدهر وكان مشاكل الشعب الاسماعيلى الذى فوضهم للولاية عنه لاتعنيهم فى شيء .
● فى البداية يقول محمود اسماعيل « محامى » .
إن حالات النواب أثرت على مصالحنا وكذا على أمل أن يتقلا من أجل حل مشكلات الشباب الاسماعيلى من خريجي الجامعات وإيجاد فرص عمل لهم بدلا من إقصائهم التتى لم نجن من ورائها شيئا وأعتقد أن عضو مجلس الشعب أو الشورى لابد وأن يتسم بالامانة والصدق .. وأنا شخصيا لن أعطى صوتى إلا للمرشحين الذين يتمييزون بالمشاركة فى حل مشاكل الجماهير ولهم أعمال سائلة فى خدمة الناس .
لا الذين يظهرون فقط فى المناسبات والماتم والأمانة على هؤلاء كثرة ولا داعى لذكر أسماء .
● أما حنا رشدى « طلبة » .
أعتقد أنه كلفا وعودا كاذبة وبراقة من نواب مجلس الشعب والشورى بالمحافظة فقد وصلنا معهم المرحلة التتى لم تعد تصدقهم فيها .. فنحن لم



المصدر: الأهرام

٢١ أبريل ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:



رأى

لا.. للتحالفات المشبوهة

يتحدد مصير أي حركة سياسية في النظام القمعي بمدى إيمان واقتناع هذه الحركة بالديمقراطية وشرعيتها... ولا يكفى أن تدعى مثل هذه الحركة صباح مساء أنها مؤمنة بهذه الشروط بل يتعين عليها أن تترن كثيرا بالعلم.

وموقف الجماعات الإسلامية من هذه القضية غير الريبه، وإذا كان بعضها ارتضى لنفسه طريق العنف مما يقدمه في الجانب للعنف للتحول الديمقراطي في البلاد، فإن الديمقراطية الحقيقية، أي أن تنازحها بين الفكر القديم فشيوعية للعنفية للديمقراطية ودعمه أفلامى عنها، والاضطر من ذلك أن إقراره للديمقراطية السياسية فيها قد كثر من الانتهازية والخراب والفساد القمعي مع جماعات العنف تحت روم أن التبداء وعلى شعرة محاربة مع هذه الجماعات يدين الأجانب في الاضطرار ويستحق الانسحاب بما يساهم في النهاية في تحقيق الفرض الذي تشده كل هذه الجماعات.

ومن حق النظام السياسي أن يدافع عن نفسه أمام موجة العنف ويحافظ لسمعيته، ومن حق أيضا أن يضع الذين يرونهم الرأيات المشعراء في موقع التسوية صا يجرى من أحداث العنف يومه عام، فلا مفاضلة في الأمر - إما أن تكون مخلصا للديمقراطية تاردا للعنف فولا ولعلا، وإما أن تكون في الجانب الآخر لا يستحق الرخص من الجميع.

ومن يكدر في تكرار خيرة اللغسي في اللبس على كل الإهانة، بلونهم أن الزمن تغير كثيرا، والحياة الحزنية والشرابية في مصر لم تعد أسيرة للتحالفات الانتهازية المظلمة كما كانت في الماضي، بل أصبح طريقها واضحا لا يحتاج في التاورات التي تتم في الظلام.

أذاً مضمون على لتشابهات تقابلية ويرى الحقنة محتاج إلى أن تحصل كل القوى السياسية مسيراتهما في الدفاع عن الديمقراطية دون تحالفات مشبوهة، وعلى قوى الإسلام السياسي الرأية في للمشاركة وفق الشروط والقوانين القائمة أن تمي القوس جيدا وتلق أي جهور لها مع قوى الأرحاب بل وأن تلك الشجاعة الكافية للتصدي له لا أن تد بعدا إليه من تحت سنان، ولا تليها تحكم على مستقبلها السياسي بالأعداد.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

للسيااسي الهنود

التاريخ :

٢ أبريل ١٩٩٥

الفرق بين المعارضة والتمرد !! الفرق في عمل محلول من اللوازم .. والفصل لم يحدد موقفه والتجمع متروك !!

كتب أحمد عبد الحكيم :

سيطرت الخلافات على أحزاب المعارضة مع إقترب إنتخابات التجديد اللصفي لمجلس الشورى ، ويبرز الإختلافات داخل الأحزاب نفسها حيث لم يتم الإتفاق حتى الآن على موقف محدد .. فمن حزب الوفد الجديد تم عقد إجتماع سرى بين أفراد سراج الدين رئيس الحزب وبين مستشارين بالحزب الوطنى حيث وجد سراج الدين بالمشاركة في عدد من الدوائر التى يتبع فيها حزبه بأغلبية وأخسة ، وتم تأجيل القرار النهائي بالابتد فى المشاركة بعد إنتخابات الهيئة العليا للحزب فى منتصف الشهر السالى .
وانقسم حزب العمل إلى فريقين ، الأول يتولده للنهوض بإبراهيم شكرى رئيس الحزب وفريقه عبد الحميد بركات أمين

للتظيم ودى خورش الإنتخابات فى عدد محدود من الدوائر ، وفريق آخر يتزعمه الدكتور حسنى مراد نائب رئيس الحزب ويتبع هذا الفريق - وفقاً بآراء - المعارضة فى الإنتخابات بحدودهم قوائم المقاعدات الانتخابية وهم جدد للمشاركة فى إنتخابات مجلس الشورى بحسب أنه لا يتبع بصلاحيات قديميه كما يشهد حزبا التجمع والناسرى إنتخابات حادة إزاء المشاركة فى الإنتخابات فلم ينفذا قرارا دولائيا بشأن المشاركة منهم حتى الآن ، ويسأل بطرح الأمر على اللجنة المركزية بكل من الحزبين وأن كان الاتجاه السائد هو الذرج ببعض المرشحين فى عدد محدود جداً من الدوائر وذلك باستثناء حزب الأحرار الذى أعد القادة للمشاركة فى حوالى ٢٠ دائرة إنتخابية .



برلمانيات

شريف العبد

مهمة الناخب هي الاختيار الأصوب والإحدى وهذه المهمة تكون سهلة طالما توافرت عناصر مرشحة جادة تهدف من وراء

ترشيحها بالفعل تحقيق المصلحة العامة دون غيرها .. وطالما وجدت العناصر التي لاتلجا إلى الخبايل والخداع نجدها تلزم بما تلتنه وتلقى بما تعد به ..

ولو نظرنا إلى مهمة الناخب في انتخابات مجلس الشعب المقبلة لسوف نجدها صعبة بل صعبة للغاية فالمطلوب من هذا الناخب أن يراعى في اختياره قواعد محددة يمكن المحصلة هي أن يوجد تحت القبة نواب لا يبتغون سوى خدمة الجماهير ورفع المعاناة عنهم .. ونواب يحسنون تمثيلهم ويكونون جديرين بإداء الأمانة والقيام بالعمل النيابي دون الإساءة إليه .. نواب لا يلهون وراء الربح السريع والمنفعة الشخصية واستغلال العضوية بكافة الأشكال والصور المتاحة.

المهمة الصعبة للناخب!

يتمسك به ويصر على اختياره مرة أخرى ويحرص على أن يمتد تمثيله له لدورات برلمانية أخرى تقبله كم منهم يكون الناخب على يقين أنه نجح في الاختيار وأدى الأمانة وتحمل المسئولية عن جدارة وكان شكله الشاغل طوال فترة عضويته أن يلقى بروحه ويكون عند حسن الظن فوجدناه قادرا على التعبير

إنها مهمة صعبة للناخب فلو قلنا أن عليه أن يستبعد المرشح المناقض المضاعف ويسعى إلى اختيار العنصر حسن السمعة وأبسط اصحاب السمعة السيئة الذين يسبون إلى من يمثلونهم .. لو قلنا أن هذا لابد أن يراعيه الناخب جيدا فكم من نواب الشعب الحاليين الذين اعتدنا أن نراهم يحاثون مقاعدكم تحت القبة طوال السنوات التي انتفضت كم منهم يمكن للناخب بل ويتمين عليه أن يطبع به ويستبعده على الفور من قائمة اختياره ويسقطه من حساباته إلى غير رجعة .. كم من هؤلاء النواب يمكن للناخب أن

عن احتياجات وأمال الناخب بشجاعة ويحرص على نقل مشاكله ومعاناته تحت القبة دون تجميل ليواجه بها الناظرين ويحيطهم علما أن هناك تقصيرا حقيقيا وواضعا وضوح الشمس من المكرمة أدى إلى تقادم تلك الأزمات واتساع المعاناة ونقل الهمم التي تلقى على أكتاف من يمثلهم ..

هل يستطيع الناخب بالفعل أن يصل إلى الاختيار الأصوب لنجده كلف النائب المناق الذي لا شاغل له تحت القبة سوى التصفيق بمرارة لوزير أو آخر بصرف النظر عما يعلنه وعما إذا كان ما يعلنه قابلا للتطبيق أم يستحيل تنفيذه أو أن كان ما يعلنه يمثل واقع وحقيقة أم يمثل مبالغة ومبالغة ..

كم مرة رأينا فيها نوابا تفحصوا في التردد إلى الوزراء بكل الصور الممكنة واستغلال كل فرصة تسنح لتأكيد ولائهم وتأييدهم للوزير لا لشئ سوى أن ينالوا رضا ويحققوا مصالحهم

الشخصية ويحتلوا بموافقة على مايتطلبون إليه ويضربونه في الموقف الصرج الذي لايمسحون أن يرفض طلبهم بعد هذا الموقف المزدى والمساعد له على النصر المطلق .. وكم مرة شاهدنا نوابا تخصصوا في فتح نيرانهم على كل من تجاسر ووجه انتقاده إلى الوزير ويصرف النظر عما إذا كان هذا الانتقاد يمثل واقعا مرا يعيشه البشر داخل دوائرهم حيث النائب المدافع هنا لايعنيه شيئا سوى أن ينال الرضا ويشيد العلاقات المتينة مع السئولين ..

كم مرة شاهدنا فيها نوابا صلفوا حتى كانت أيديهم أن



النشر والخدمات الصحفية والعطومات

التاريخ :

٢ أبريل ١٩٩٥

تتمزق وامتحوا المسئول بالمصوت العالي حتى كانوا يلقون حناجرهم ويبدوا هذا المسئول التأييد للطلق على سياسته ثم نجد نفس هؤلاء النواب يصفون ويهللون وتتعالى اصواتهم وتلقب حناجرهم لتأييد المسئول الذي يصل محله والغريب أن التهليل هنا يكون لسياسة أخرى على نقيض سابقتها مثلما رأينا في إلغاء السنة السادسة من المرحلة الابتدائية ثم العودة بها مرة أخرى أو قبول أعداد محدودة في الجامعات وريط القبول بخطط التنمية ثم فتح الباب على مصراعيه أمام المليونير أو

العمل على إبقاء مستأجر الأرض الزراعية في الأرض التي يستزرعها من منطلق أن الأرض لن يزرعها ثم التأييد الجماعي لقانون العلاقة بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية أو التسهيل للانطلاق وحماية المنتج المحلي ثم التهليل أيضا للانفتاح وتحرير التجارة واتفاقيات الجات ..

هل يتبع الناخب في مهمته ليستبعد كلية المرشحين أصحاب الصوت العالي الذين تخصصوا في التهليل والتأييد المطلق ويدافعهم في ذلك معرفة هل يتبع الناخب في الملاحظة بعمله الشهادات الحيا في النفاق والأكل على كل الموائد وعدم الثبات على المبدأ ومساندة المستأجرين وتأييدهم لصرف النظر عن سياساتهم ..

الذي يبدو واضحا أمامنا أنه بعد أن تقرر الانتخاب الفردي فإن السود الأعظم من الوجوه البرلمانية التي اعتدنا أن نراها طوال السنوات السابقة يظهر من جانبها الحصر على خووف المعارضة والعودة مرة أخرى إلى المقعد

البرلماني الذي يعطى سعره في البورصة إلى درجات تفوق الخيال فنجد المرشح الذي يظهر من جانبه الاستعداد الكامل ليتحمل المليون بل والخمسة ملايين من أجل أن يصل إلى هذا المقعد ..

ماذا سيكون موقف الناخب ؟.. هل يتبع في أن يطيح بهذه العناصر التي سادت إليه وخدمته ولم تق بما سبق أن وعدت ؟ هل يعطيها صوته لتستمر في مواصلة دورها في الضلال والزيف والتحايل والهدف معروف مسبقا وهو المنفعة الشخصية ولا شيء

سواها ؟..

هل يبحث الناخب في طريق اختياره عن عناصر جديدة وإذا حدث ذلك بالفعل فما ضماناته في أن هذا الجديد لن يكون أحسن حالا بل ربما يسرق الوجوه التقليدية في نفاقها وتحايلها

وخداعها ؟..

إنها مهمة صعبة للناخب واختيار صعب نأمل أن يجتازه بتفوق وإلا فسوف يدفع نحن غالبا هذه المرة



المصدر : التزامات القضاة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١٩٩٥

ارقام .. قبل الانتخابات

الانتخابات البرلمانية (١٩٨٤ - ١٩٩٠)

١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٨٤	تاريخ الانتخاب	البيان
١٦٢٣٦١٦	١٤٢٣٤١٦٢	١٦٦١٩٩١٩	عدد الناخبين المقيدين	
٧٣١٤٨٩٣	٧٢٢٧٤٦٧	٥٣٢٣.٨٦	إجمالي الأصوات	
٪٩٧,٣٧	٪٩٤,٤٣	٪٩٩,٢٦	نسبة الأصوات الصحيحة	
٪٤٥,٩٥	٪٥٠,٤٢	٪٤٣,١٤	نسبة الازلاء بالأصوات	
٢٢٢	٤٨	٤٨	عدد الدوائر	
٣٦٦١٧	٢١٢٣٥	٢٣٠٠٠	عدد الدوائر الفرعية	
٢٢٢	٢٢٦	٢٥٧	عدد اللجان العامة	
٢٦٦٦	٣٥٩٢	٢٨٧٩	عدد المرشحين	
٤٤٤	٤٤٨	٤٤٨	عدد مقاعد مجلس الشعب المنخبة	

توزيع المقاعد (١٩٨٤ - ١٩٩٠)

١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٨٤	تاريخ الانتخاب	البيان
(١) ٣٦٠	٢٤٨	٣٩٠	الحزب الوطني	
-	٣٥	٥٨	حزب الوفد	
-	(٦٠) (التحالف الاسلامي)	٤٠ مبعوثون	حزب العمل	
٥	-	-	حزب التجمع	
-	متحالف مع العمل	-	حزب الأحرار	
(١) ٧٩	٥	-	المستقلون غير المعيّنين	

(١) عدد المقاعد تقويبي: لان عدد كبير من المستقلين تحول إلى الحزب الوطني وقلة الحزب الناضبون بعد تاسيسه.



المصدر : الوفاء

للتنظيم والخدمة الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١٩

كيف نخرج من طارق تزوير الانتخابات

الخروج من طارق تزوير الانتخابات.. عكس الخروج من تنق طوبل.. مطلق.. وتخليص ما يشوب العملية الانتخابية من سلبيات للأضيء هدف رئيس إذا أردنا احترام إرادة المواطن وتحقيق الديمقراطية الحقيقية. والطريق إلى الديمقراطية أن يكون مهذا بدون تصحيح مسار العملية الانتخابية برمتها وإغلاق الباب الخلفى الذى يتصرب منه مصلحتون غير حقيقيين للشعب. أن إرادة المواطن أن تغلب في المرحلة القادمة ظاهرة تسويد البطاقات وإحياء اللوئى كما أن التعددية الحزبية تتطلب فرضا متساوية واختياراً واضحاً وحقيقياً للتأخذين ببناءة من تحطية جداول القيد ومروراً بتحجيد أجهزة السلطة التنفيذية والأشراف القضائية الكامل وتأمين الصناديق الانتخابية خلال عمليات النقل وفرز الأصوات ضد أى تزوير أو تبديل أو تغيير.. التحقيق التالى يعرض رؤية العديد من للفقين والمواطنين الشرفاء حول ضرورة الخروج من مأزمة لعبة تزوير الانتخابات.

ضمانات نزاهة الانتخابات :

- تنقية جداول القيد ● الأشراف القضائي الكامل
- تحجيد أجهزة السلطة ● تأمين صناديق الاقتراع

استمرار التزوير يزيد من السلبية
ويمتد الكفاءات الوطنية من المشاركة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق : أمير أبو السعود

لقد أكد فؤاد سراج كنين رئيس الوفد في لقاء جماعته... إن كوكبة لا تدر دخول الانتخابات فسوف يدخلها بكل قوة وكل حدة وحماس، وأشار زعيم الوفد إلى أن الأشكال ليس في أن تكون الانتخابات والنظام الفردي أو بنظام القائمة، ولكن الإشكال في أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة أو مزيفة ومزورة فالنزويء وارد في كلا النظامين وقد جردنا تلك وعنايتها كل العناية من النزويء والتزوير وبهتسا في اللام الأول حرية ونزاهة الانتخابات. فكيف تكون هذه الحرية والنزاهة؟

حقوق الإنسان

ولأن الديمقراطية المعنى ما يسمى باليه، وأول خطوة نحوها تبدأ من بوابة الانتخابات... فقد استلمنا عدة آراء

يرى عبدالله خليل الحامى رئيس اللجنة القانونية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أن حق المواطن في ممارسة انتخابات نزيهة بعيدة عن التزوير من الحقوق الأساسية التي تضمنتها الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان في إطار حقوق المواطن المدنية والسياسية والمواطن حق أصيل في إدارة شؤنه

بلاؤه من خلال الانتخابات الحرة والمجالس البرلمانية وغيرها. والأخذ على هذا الحق يثبت أنها كما لحقوق المواطنين، لذلك فإن جميع صيغ الاقتراع على إرادة المواطن في الاختيار أو تفويض هذه الإرادة بفعل الممثل الأساسي، لذلك فإن المنظمة تقول إنه يجب أن تكون الانتخابات على إرادة المواطنين خاصة في الفترات الانتقالية أو أصاب الحروب الأهلية وتوجد ضالجات لذلك في دول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا.

التزام دولي

ويضيف عبدالله خليل كلالا، حتى في الدول المستقرة سياسيا التي تصدرت حقوق الإنسان أصبح معيار الانتخابات أحد معايير الديمقراطية الحقيقية.

وسبق أن تضمنت ملاحظات اللجنة الدولية عدة نقاط عامة حول الانتخابات لعدم نزاهتها ولبعد من التزوير والهمها عدم الإشراف القضائي على الانتخابات حتى لا يكون الغش محذرا على اللجنة العامة الرئيسية فقط ويكون الإشراف القضائي بإكتمال على العملية

والانتخابية. ومن الملاحظات أيضا أن رؤساء اللجان الفرعية من الموظفين العاملين بالدولة وعملية نقل المصناديق وإعلان النتائج تتم بواسطة وزارة الداخلية. وكلها ملاحظات تهدف إلى دعم ممارسة المواطن لانتخابات نزيهة. **الإيمان بالديمقراطية** يؤكد الدكتور حلمي الحديدي أن ضمانات الانتخابات النزيهة هي أن تكون حرة وعلنية وديمقراطية... وأن تؤمن بذلك جميعا من حاكم ومحكوم.

وبذلك يمكن للحاكم ألا يجد أي مانع من تسليم الحكم لنحزب الذي يتجس في الانتخابات وهذا ما تقول

به اللجنة العربية وامترام إرادة المواطنين. واضع عملية تفجير النتائج وتحويلها لصالح أحزاب لصالح ومن المهم أن يكون الشعب إيجابيا وكما في أجل قيمة صوته في الانتخابات... يتجه إلى المصناديق ويمر من رأيه وشمسك بالا يستعمل أي يغير.

نقاط أساسية

ويضيف الدكتور حلمي الحديدي أن هناك عدة نقاط أساسية في موضوع نزاهة الانتخابات وأخرج من مآزق التزوير ويقول أن الرأي بأن تكون الحكومة المشرفة على العملية الانتخابية مساعدة وقت الانتخابات له يجاهد حتى تعطى الفرصة متساوية للجميع. كما يجب ألا تسقط حقوة تزوير الانتخابات **والخلاف** وأن يتحمل اللغزير ونز ما ثم

الغشير ونز ما ثم به ويمكن أيضا تشجيع عقوبة المصنف برأي الشعب وتزوير إرادته ولا تكون مجرد خرامة مالية.

ويلاحظ بذلك حجم قضية الفصل في صحة العشوية. ولا تخرب لجس الشعب لأن القاعدة القضائية تقول بأنه لا كان للقاضي مصلحة فعلية أن يتنص ويمن أن تحول قضيا تزوير الانتخابات إلى النهاية العامة ولتجس موارث في الخفس لفصن الطعون وصحة العشوية. كما يؤكد د. الحديدي أن وجود انتخابات نزيهة ومتوازنة لنزاهة الانتخابات له جوانب إيجابية قد تلعب بأرباء الولد من الكفالات التي مرزقت من الدول في الانتخابات لاسيما كثورة رغم قدرتها على خدمة المواطن والمواطن يعلق بهم

إلى مستقبل الانتخابات

ويضيف د. الحديدي، لقد سمعنا عن بعض الأشخاص يتخلون إلى الانتخابات معتمدين فقط على الاتفاق الذي وليس على قدرتهم على خدمة الوطن. ومن المناسب كذلك تشجيع المصروف التي تتفق في الانتخابات ويمكن بحث إمكانية تطبيق كل البيا من خلال اعتبارات كثيرة خاصة أن هناك من يصرف ملايين من أجل الوصول إلى الكرسي.

حماية من التزوير

أما د. شوقي السيد الحامى فيقول أن حماية المواطن من تزوير الانتخابات تبدأ من إعداد كسوف الكفيلين وتشكيل اللجان الانتخابية والأشرف عليها. ويضيف أن يتولى القضاء الإشراف وإكتمال أن تتم عملية التصويت والافتتاح داخل اللجنة الفرعية. من ركائز المهمة أمانة الفرقة لمعالي للمرضين من التزوير داخل اللجان.

وتلعب العملية لمصناديق الاقتراع من خلال ضوابط وضمانات لمصالحات بطاقات الاقتراع وضمان عدم حدوث تلاعب... ويصح بتواجد ممثلي المرشحين أو رجال القضاء خلال عملية النقل التي تتم للمصناديق.

ويصح بتواجد ممثلي المرشحين خلال عملية نقل الأصوات دون وضع عقبات في طريقهم.

الخروج من الإحباط

يرى كذلك أن يوقع انتخاب أمام خاتمة خاصة في بطاقة التصويت تؤكد أنه قد صوت رأيه بأية بطسه ومع ما يثبت شخصيا... أن الكثرة أن ينال الفرد بأكثر من صوت في لجنة واحدة. ومن الواضح أن كسوف قيد الكفيلين بحاجة إلى تشجيع وإكتمال ولذا للفرق القوي إلى الجبالاات الشخصية ويطلب أسماء اللجان للشمسية وضمان إكتمال وغير من صدرت ضدهم إكتمال وغير ذلك وأن يتم التجدد وفقا لبرهنة السكينة أي محل الأمانة للمعالي للمواطن.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٢٠٠٤ ١٩٩٥

ويشكك د. حواشي
أن تنفيذ العملية الانتخابية من
شوائب التزوير كليا بأن تجمع
الكتابات الوطنية إلى صندوق مطلي
الشعب والمخروج من حالة الاحباط
والمرارة التي تصيب المواطنين بسبب
تغيير أرائهم المفاجئة في اختيار
ممثلهم.

واستمرار هذه الشوائب يزيّد من
حالة السلبية والامتناع عن المشاركة
في الانتخابات.

أصوات المواطنين

والا كانت الآراء مجمعة على
ضرورة تنفيذ الانتخابات من عوامل
التزوير.. فإن للمزب الوطني وجهة
أخرى يبرر عنها الفكتور اللواء نبيل
لوقا بباري ويقول : عملية تزوير
تتوزع في الانتخابات أي عدم وجود
توزيع لمشي تلف على ضمانات
ممنوعة وموجودة بالفعل في قانون
الانتخابات وبالفعل توجد لدينا
ضمانات كافية لضمان أصوات
المواطنين بحق الناخب.. ومن أهم
هذه الضمانات وجود ممثلين
للمرشح في داخل اللجان الانتخابية
عملية التصويت والفرز ويمكن
للمندوب أن يسجل كل حركة غير
شرعية ويخطر المارشع لورا الذي
يقوم بإخطار القاضي للمرفع على
الجنة وكل مرشح من حق أن
يصحب في كل لجنة مندوبين
لتنفيذ.

ويضيف د. نبيل لوقا
أن الضمانات يمكن أن توجد من
خلال مراقبة مستمرة لعملية
التصويت والفرز ويوجد قانون
معاهد يلف أي وجه التجاوزات.

ضمانات لزمنة

ويقول الدكتور حلمي مراد توجد
مجموعة متكاملة من الضمانات
كلها لازمة ومطلوب توافرها
لسلامة العملية الانتخابية والمخروج
من مأزق التزوير ولا نستطيع تقديم
واحدة على أخرى لأنها ضمانات
متكاملة مثل إثبات الحضور
الشخصي للمواطن أمام مقر
الانتخاب وتوقيع بالاعضاء أو
البعض حتى لا تستعمل البطاقات
لأغراض التزوير أو يتم تسويقها
لأشخاص لأغراض خاصة..
وبالتالي يتم تغيير أراء المواطنين
ومن الضمانات السلطوية وجود
أشراف قضائي كامل على العملية
الانتخابية منذ البداية وحتى إعلان
النتائج ولا تكتفى برئاسة لهم
القضاة للجنة العامة.

ويضيف د. حلمي مراد ومن
الضروري متابعة فرز مندوبين

التصويت وتفرز في المقار التي
يخترع عليها فضلة لتفادي عملية
العبث بالمندوبين خلال الفرز أو
تغييرها بالكامل منذ الفرز
واستبدالها بمندوبين جدد.
ومن عملية المعالجة للواكبة
للانتخابات يجب توفير المناخ الحر
للنفس والمعاد من جانب السلطة .
ويمكن أن يحدث ذلك بالاعتماد
كثيرة أهمها حكومة معادية خلال
فترة الانتخابات منذ العملية حتى
يتم إعلان النتائج.. للقاضي لضمان
الأجهزة التنفيذية التابعة للحكومة.
وتشمل الضمانات المطلوبة لوقف
المعمل بفرزتين الطوارئ خلال
الحركة الانتخابية اكتشاف بفرزتين
مكاملة الأرباب.

ليست داخلية

ويرى د. حلمي مراد أن الانتخابات
التي لم تعد بمورد مسألة داخلية
ولكنها تعدى ذلك حيث النظرة إلى
الديمقراطية أصبحت من الهجوم
الدولي.. وكل دولة تسعى إلى تأكيد
ديمقراطيتها من خلال تأكيد حرية
وذخا الانتخابات ومعداة من
التزوير ولا يعتبر معاسا بالسوية
أو الأمور الداخلية.. لأن هناك من
الدول التي قامت بدعوة لفرز
وهضمت بالاضافة إلى أجهزة
الأعلام لكثافة الانتخابات فيها.
كما أن الاتحاد البرلماني الدولي
الذي يرأسه الدكتور حلمي مراد
رئيس مجلس الشعب يعنى بضمان
نزاهة الانتخابات وإجاز دعوة
مراقبين لحضور العملية الانتخابية
لأن الديمقراطية الحقيقية ترتبط
بالانتخابات العزبة الحرة التي تقل
فيها فرصة تزوير أراء المواطنين.



المصدر : **الشمس**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٠**

**شكري
في افتتاح
مقر
الحزب
بالسنتة**

ضرورة تكوين جبهة موحدة من أحزاب المعارضة لخوض الانتخابات

**«حالة الطوارئ».. شهادة
لأى نظام على نفسه بالحكم
في ظل أحوال غير طبيعية!!**

بوزارة الداخلية، والغبوب أن مكافاته أصبحت بالذوار إذا نجح في تحقيق نتائج جيدة بشأن تنظيم الأسر!!
يشاف إلى ذلك تعيين صدام الكويك حيث كانت الانتخابات تجري في العراق على علاقة وثيقة بزملائه الأساتذة الذين يشترطون، ولكن التعيين يجعل ولاءه من قام بتعيينه، ثم جاءت مسألة لجان التفتيات الجديدة التي تهدف بها الدولة السنيورة على التخلي عن المنع، وكذلك بالنسبة للمعدين إذ يشترط في تعيين المعيد أن تكون له الخبرة على البحث!! وهو شرط مهم إذ كيف تمكن عليه بعد قدرته على البحث، وهو المشوق خوال سنوات دراساته!! قد يكون ذلك

ملاحظة:

طارق عبد الحميد

مفهومنا في التربية، ولكن في بداية التعيين غير مغفول!!
واستطرد شكري إلى التنازير الأيديمة ضد طلاب الجامعات، رسالة عدم تعيين للمعدين إلا بموافقة الأمن وكذلك نقل بعض المدرسين للتدريس في بيوتهم ونشاط إداري، بالإضافة إلى نقل كثير منهم ممن لهم نشاط بارز بالجاناس المحلية كخدياب قوة إلى مكانة بعيدة من بلادهم

تأثرت بجانب هذه الجريمة الفراء،
والثانية: الاعتداء على النفس في كل مناسحي الحياة، وليس الاعتداء على القروض والمخز ومخالفه، لأنها السياسة التي خربت مصر منذ أيام التقدير إسماعيل، واستمر حتى الآن لصالح الأمريكان، ولكن للنتيجة تنازلات مستمرة، تأسيساً على مبدأ «أن من لا يعقد على نفسه عليه أن يفسح للشغراء»!!
والأخيرة: الخراف من الدول البسيطة بحيث يجب العمل على تنمية علاقاتنا بالدول العربية والوطن الإسلامي الأكبر، في عالم أصبح يتشكل من كل مكان، أوروبا مثلاً - حتى الرغم من خلافاتها - بها سوق أوروبية موحدة وبرنامج وأمريكا التي تعد قارة في ذاتها دخلت في تكتل كبير مع كندا والمكسيك، فلماذا لا يتخذ العرب والمسلمين، وكل معلومات الوحدة قائماً!!

سياسة التمييز

ولقد شكري أن الحكومة اتجهت مؤخرًا لتضييق فكرة أن الشعب مصدر السلطات، وذلك بتأكيده سياسة التمييز في كل المجالات، لقد صدر القانون بتعيين العمدة والشايخ، وهذا يؤدي إلى أن يضيّق ولا العنفة إن عينه، ويكون موقفنا

قام الرئيس شكري بإبراهيم شكري -رئيس الحزب- بزيارة يوم الخميس الماضي إلى مدينة السلطاء، وألقى فيها خطاباً للشمس -الصحف- معين صدام الحزب -الغربي-، ومضود هاشم -الأمين المساعد- وذلك للافتتاح مقر الحزب الجديد بمدينة السلطاء، حيث استقبله حشد جماهيري من أعضاء الحزب.

وتحدث شكري أمام الحشد معرباً عن معانيه بالافتتاح المقر الجديد الذي يمثل قيمة كبيرة في هذا التاريخ، الذي يتم التضييق فيه على الاجتماعات في ظل حالة الطوارئ، وقال: إذا كان هذا المقر صغيراً نسبياً، فإن القيمة الحقيقية ليست في سعة المكان، بل فيما يقوم به من دور، ولابد أن تكون للأحزاب مقار تسمع كل الأراء، لأن يريده القيام بعمل لصالح الوطن، وبمعها ملت أساساً للتضييق، لأن الشعب المصري قادر على أخذ حقوقه، والتمييز من نفسه بارتفاع كلمة الله وممارية الفساد.

وأضاف شكري: إن حزب العمل له مبادئه الأساسية تختلف عن السائد في الساحة السياسية يمكن إجمالها في ثلاث:

الأول: المصدر الأساسي للتاريخ هو الديمقراطية الإسلامية، ولا يجوز وجود



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٥

المصدر:

لثقلتهم وخرمان بعضهم من السهل إلى الفخار في إشارات ومخلاطه، وفي وسائل مدفعا التفتيش على الناس!!
المصاحبات العسكرية التي تعمر المتهم من القلوب أمام قضاةيه الطبيعي، وكذلك الإشارات إلى رفض قاضون الطوارئ، إذ أن السلام كله يعرف أن الطوارئ تأتي في بلد يمكن أن تفلل الأسواول غير الطبيعية. فكيف يمكن نظام على نفسه بصدده؟ كما أن تعديلات قانون الطوارئ المساء وبمقتضى الإعراب فيها تشديد وتقليد لبعض المواد، حيث أعطيت بعض صلاحيات النيابة إلى الشرطة بالتوسع في الاعتقال والاحتجاز بأوامر الشرطة (٢) أيام للمعتب فيها

موضوع الساعة

وعن موضوع الانتخابات المحلية أضاف شكري إلى ضرورة توازن التمثيلات الخاصة بحرية الانتخاب، وأنها إشارات شفعية انتخاب إما بالتزوير وإلا لوجود بطلان الشفعية وإما بالجمعة، وهذا إجراء سهل التحقيق لعدم التزوير. وهذا التعمد المعروف للجمعة، وهذا يجب الإضمار إلى أن أهم توصيات الحوار القومي كانت تلبية العملية الانتخابية، ولكن فجأة وجدنا قرارات جمهورية لها قوة القانون قبل عودة مجلس الشعب من إجازته بأيام لم تتخلق في صلب عملية توازن التمثيلات

ويضاف إلى ذلك ضرورة تسهيل القضاء في مسائل الاقتراع نفسها، أي إعطاء الصوت ولقاء المستورد والملائن، وليس بالزور فقط وموسم إذا لم تتخذ إجراءات جدية لإثبات شخصية الناخب أمام لجنة الانتخابات فتكون النتيجة واضحة للتزوير، وقد يكن من المفيد في هذه الحالة اللجوء للمرافعة الدولية.

وبما رئيس حزب العمل إلى تكوين جبهة واحدة من أحزاب المعارضة لخوض الانتخابات لأن المسألة لا تحتاج لتفتيش من وجهة الحزب الوطني الذي يملك كل الإمكانيات، وخاصة أنه

لا يوجد حزب مراقب له من القدرة على التفتيش إن مثال (١٥٠) ملحقا بمجلس الشعب بمرافعه، ولكن أحزاب المعارضة يمكنها تحقيق نسبة من (١٥٠) إلى (٢٥٠) ملحقا على الأقل. ويجب التركيز على ضرورة فوزها بأصبة ذلك المجلس على الأقل لتسعين مؤثرة في القرارات المهمة التي يلزم الحصول عليها على «التي» المجلس.

وإذا شكري أن الشعب يجب ألا يسلم بالأوضاع الحالية بالمجلس، لأن ذلك يكون تسليم الضمير الواقع من، ولكن يجب مقابلة هذه الأوضاع باستخدام القانون والشرعية، وضرورة خروج الناس إلى منابر الانتخاب لتلعب الأضلاع الظلمة الحالية، وخاصة الشباب الذين هم طليعة هذا الشعب، وهذه المرة، خصوصاً مع وجود ملحق مهم له حلاله بالانتخابات هو أن العالم كله غير مخلص من نفسه، ولأن الخارج يعرفون هذا كل شيء، وما ينشر علناً بالفخار له تأثير هائل، خاصة أن رئيس برلمان مصر هو رئيس البرلمان السوري، وهذا يفرح بوجود ضمانات على العملية الانتخابية، وهذا من التزوير، وهذا لا يظفر لأحد من استمراره.

الانتصار قادم

ول كتمه لك صلاح القلم -الحامي- أمع عام حزب العمل بالفرصة - أنه إذا كان إبراهيم شكري لا يصدق أن يتخذ منه أحد... بل إننا لا نستطيع يجب أنفسنا من الكلام عنه، لأنه جزء أصيل من نضال الشعب المصري منذ العهد الملكي، ولأن جهاده من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهو يمثل مكونات أساسية لتاريخ مصر في القرن الحادي.

وأشبال القلم... لا تقتنوا أن اجتماعنا اليوم صغير، بل هو اجتماع لنسج له مضامير كل فاسد ونكدر في هذا البلد وتضع مضامير النهضة. والأمريكان له كذلك، كما كان فيه إبراهيم شكري، وهذا يجب

وولنا أن خندق هذا الشعب ضد الهجمة الأمريكية والصهيوية الشرسة لمفس معالمة، ولكن هجمات مبارك في صفرها الأساسية إبراهيم شكري، ولابدنا بيد من جديد على رايات النضال، وسيتم هذا الشعب والسلمون -بلان الله- في النهاية.

ورحب مصطفى خليفة -رئيس الحزب بالسلطة- بإبراهيم شكري ذلك الجهاد الذي زهد الدنيا بعينها وتركها واختار طريق الحق والجهاد في سبيل الله وهو طريق القايض على الجهم.

أما د. محمد عبد المعطي فاضل إلى أن زيارته شكري جاءت في يوم الأرض ولم (١٩) السدى صمم الأخيرة للسلطانيون فيه على استرداد أراضيهم من مصحات على صهيون، وأن يستمرها -إبراهيم- إلا للجهادون الثراء..

وأعلن محمد المعطي أسفه للشفعية لاستقبال الرئيس مبارك لوزير الخارجية الروسي الذي سارنا ببلادنا تمنع القتل في صفوف المسلمين

في مشيئة، وتروحت كذلك في مساندة للجهاد العربي الذين يرتكبون مذبح بشعة في حق مسلمي البوسنة!!

بسرعة

في شكل شكري المصري بسيد الجمعية الفرعية بالنسبة الولد وشاركه في حفل عقد قران كريمة مصطفى خليفة -رئيس الحزب بالسلطة- على الحساب حدى صديق المصري الذي أقيم بالسلطة وسط حشد كبير من الضيوف، وقد شهد شكري على عبد الزواج، كما ألقى كلمة قصيرة قبل عقد القران، تحدث فيها عن فضائل الزواج النكاحي يضمن الإنسان من الزلل، وأكد شكري أن ملايين الشفيع من جوده (٢٠٧) مليون قاعة فوق السلاطين، بل أن زواج باعتباره مؤشراً خطيراً لوجود أزمة في إنتماء الزواج، وداعياً إلى توسيع إجراءات الزواج لأبنائه من أجل مصالح الدنيا والآخرة.

قام بمقدد القران د. أحمد غنم -العضو الإسلامي- وألقى كلمة للزواج الشيخ علي



النشْر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

عبد، والأكثر تحدياً عن قسمة
السُّبُوح وضرورة توسيع
إجراءاته كذلك، وأخيراً رفضهما
أن يسمى بوثيقة الزواج
الجنسية.

• افتتح شكرى بداية بناء
مفروع للبعد الدينى الأزهرى
بالإسكندرية/الإعدادى بشارته
بالمنطقة آنذاك وقام بملفها
كثير ومضى دفعة أولى لبناء
المنهج ثم سار شكرى للفريق
ومسجد بجوار المنهج ومعه
حشد كبير من أعضاء الحزب.

• قام المهندس عبد الواحد
الهندى باستضافة المهندس
إبراهيم شكرى وخبرته
بمنزله، وأقام حفل عشاء تكريماً
للمجاهد الكبير وخبرته.

• شارك فى الإعداد لزيارة
شكرى للمنطقة الشيخ على
حشيش - أمين مساعد الحزب
بالمناطق - والمهاج محمد
الغولى، وسليمان إبراهيم
- أمين شباب الفريق - وكل من
أحمد زبادة، ونيل الجارحى
- الحامى، وحمدي مسعود
والسيد الدوك.

• بعد انتهاء زيارته للمنطقة
توجه المهندس إبراهيم شكرى
إلى قرية محلة مرحوم - مركز
طنطا، حيث قام بزيارة منزل
سليمان إبراهيم سليمان - أمين
شباب المحافظة - وهناك
بمنازلته الأولى «فيما»..

كما التقى شكرى بأعضاء
حزب العمل بالقرية، وحضر
اللقاء الحاج سعيد عيسى
والمهندس شبل الشريف - أمين
الحزب القاصى بمركز طنطا -
وخيسان المازن، ورجب
شقر، وعدد كبير من شباب
الحزب، ودان بالقضاء لقاؤهم
موسم جيل العمل الحزبى فى
القرية القليلة، ومضى التمتع
بين الأحزاب ودور جريدة
والشعبه فى إبراز أنشطة
الحزب المشتتة، واستمع
شكرى إلى أفكار الشباب حيث
أكد سليمان إبراهيم - أمين
شباب المحافظة - أن زيارة
للمجاهد الكبير إبراهيم شكرى
تأج على رموز أهل المنطقة، لأن
الله سبحانه وتعالى ينشر هذا
للمجاهد يوم تكون مصر كلها
فيه بحاجة إليه ليوقدها إلى
الرفق والرخاء.

• هنا شكرى الحاج أبو زيد
- مفوض الحزب بالمنطقة -
وبناحية زفاف ابنته الأسيرة
القاصى، ودعا للعروسة
بالرفاه واليمن.



بدأت حرب تزوير الانتخابات.. منع أحزاب المعارضة من الحج

والطلقات والمعامل. وليس فقط بعمليتها ضد النقابات المهنية ونوابي هيئة التدريس، ولكن أيضاً بوجه الشرطة الجديدة التي تستهدف تجفيف منابع الحياة لأحزاب المعارضة في وقت لا تلتصق أحزاب الحكم بالطبع أية موارد مالية.. بل إن كافة إمكانات وموارد الدولة وأموال الفاسدين تحت أمر الحزب الحاكم. ونحن نقول إن منع حزب العمل من تنظيم حملة الحج هو صمد من سيبل الله وحرب على الفرائض الدينية.. لأن حزب العمل كان ينظم بالفعل حملة حج كل عام على مستوى مرتفع من الخدمة وبأقل الأسعار خدمة للمواطنين المصريين. ولم يكن بيع التاشيرات.. إذا كانت الحكومة ترفض أن يحصل

وقعت الحكومة منع أحزاب المعارضة حصتها المحدودة من تاشيرات الحج، بينما واصلت تقديم التاشيرات للحزب الوطني من خلال أعضاء مجلسي الشعب والشورى. (٧) آلاف تاشيرة بواقع ١٠ تاشيرات لكل عضو، رغم أن لقب هؤلاء الأعضاء يبعين هذه التاشيرات، وكان حزب العمل يحصل على قرابة ١٥٠ تاشيرة. وينظم رحلة حج حقيقية وبأقل الأسعار.

والشعب: الحكومة بدأت حرب تزوير الانتخابات.. ليس فقط بعمليتها الضخمة لاعتقال الناشطين في حزب العمل والإخوان المسلمين ومقتلا ذلك من المعتقلين للمصريين واليساريين والطلاب

بعض أحزاب المعارضة على تاشيرات لبيها في السوق. فلا بد أن تطبق ذلك بصورة حازمة على الجميع.. ولكن من الواضح أنها بداية للتجهيز في المعاملة بين الحزب الحاكم للناشط وأحزاب المعارضة. ونحن نقول لكم: إن الاستمرار في هذا الطريق.. إن وضع البلاد إلى أي نوع من الاستقرار.. وإن شعب مصر أن يسمح بتزوير إرادته في الانتخابات القادمة.. كما حدث في المرات السابقة.. وكل هذه الممارسات الظالمة.. تضع البلاد لمواجهة كبرى.. في الانتخابات القادمة.. التي تحولت إلى معركة حياة أو موت.. فلم يعد من المقبول أن يستمر هذا الحزب الفاسد ولم

ألف الشعب.



المصدر : الشـ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أيلول ١٩٩٥

هل ينقلب الإسلاميون على الديمقراطية؟!!

هل يتخذ الإسلاميون الديمقراطية وسيلة للوصول إلى الحكم فإذا استتب لهم الأمر واستقر بهم للحكم ركزوا الديمقراطية وعصلوا بها، والسؤال بصيغة أخرى: هل الديكتاتورية داء مستحكم في نخاع الحركة الإسلامية جميعها مهما اختلفت أشكالها وإن مآنها؟ ذلك سؤال نحسب الإجابة عنه غاية في الأهمية، فلتلك المقولات تتردد ليلاً ونهاراً على ألسنة العلمانيين في بلادنا كما أن الغرب - من جهل أو ضغينة - يناسب الضمومة الإسلامية العداوة ولذا لهذه الإدعاءات. ولقد كانت ورقة التوت التي حاول المستر في الجزائر أن يستروا بها سوءاتهم يوم دأسوا صناديق الانتخابات هي تلك المقولة المكررة للحقولة لديهم: إنه لا ديمقراطية مع الحكم الإسلامي. ويستند العلمانيون في إدعاءاتهم إلى بعض الأسانيد التي ستحاول هنا بحثها وتحليلها، ومنها أن الحكم في الإسلام حكم فردي لا يعرف بالأمور سسات الدستورية وأن الحاكم يجمع كل الخيوط في يديه ويتدخل في كل السلطات عنده، وإن التاريخ الإسلامي لم يعرف التعددية السياسية ولم يؤمن بالمرأى الآخر، وأن الشريعة التي نزلت منذ أربعة عشر قرناً لتلائم قوماً أجلاً في صحراء الجزيرة العربية لم تعد صالحة في أيامنا بعد التطور الهائل الذي التجزته البشرية في شتى المجالات.

الفصل بين السلطات من مطلق الرغص لذلك النظام فذلك لم يدر بخلدنا ولكننا نقول: إن المبدأ مراه بالثغرات والمثالب حتى لا يتجه طليبا الغرب بما يقوله لنا باعتباره وحياً إلهاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وذلك التوضيح شهريء لكي تثبت للغرب أن لكل مجتمع الحق في ابتكار النظام الدستوري والسياسي الذي يحقق له مبدأ الحرية والديمقراطية، أما حكاية اتهام الإسلاميين بالديكتاتورية لأنهم لم يظفروا من الغرب نظامهم من الألف إلى الياء لذلك نوع من الأرماف الفكري يقضي على حق المجتمعات في

يؤمن هذا الحزب في البرلمان هم الأئمة في السلطة التنفيذية كما أن رئيس الدولة (سلطة تنفيذية) يستطيع أن يعل البرلمان في كثير من الحالات الديمقراطية، أما السلطة القضائية فما أسهل تحميمها وخمسارها عن طريق سن القوانين التي تفلح حركتها، أما رقابتها على السلطة التشريعية عن طريق المحكمة الدستورية فلا تتعدى بحث ما هو متطابق مع الدستور من صعب أما الدستور نفسه فيضمه البرلمان أو رئيس الدولة.

يقول الفقيه الكبير السنهوري: «وقد وُلد عن إمكان الفصل بين السلطات: إن السلطة التنفيذية تتحول وتبتلع السلطات الأخرى وقد رأينا في روسيا التي تعتمد مبدأ السلطات الثلاث كيف وجهت السلطة التنفيذية نيران مدافعها إلى البرلمان وكيف أصبحت «مستنزفة» بلسن أوامره بأن يخرج قوابل الضرب من البرلمان إلى السجن. ورأينا كيف تزعس السلطة التشريعية بأحكام السلطة القضائية عرض الحاكم مرة استناداً إلى الحضانة التشريعية وجمرة أخرى استناداً إلى المبدأ الجاهلي (الجلس شديد قراره). ونحن لا نقول ذلك عن مبدأ

الذين يريدون هذه المقولات يتهمون علينا زمو وعلموا بمبدأ «مونتسكيو» في الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية) كضمانة أساسية من ضمانات الديمقراطية، ويعيدون في التاريخ التشريعي الإسلامي أنه لم يأخذ بهذا المبدأ ولو رجعنا قليلاً إلى الوراء لعلنا أن «مونتسكيو» حين خرج على العالم بهذا المبدأ كان يهدف إلى منع سيطرة سلطة من السلطات الثلاث على الأخرى ضماناً للتوازن المطلوب في الدولة. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى سهولة تطبيق مبدأ الديمقراطية، ولكن هذا المبدأ حين عرّضه الشعوب بعد ذلك على التجربة الحية والواقع العمل انضج أنه مجرد كلام منقح جميل يصلح للزينة النظرية ولا يصلح للتطبيق الفعلي وبالتالي لا يمكن الاعتماد به كما زعموا كضمانة أساسية من ضمانات الديمقراطية.

«تزيد من التضميل نقول: إن الأنظمة السياسية التي تعتمد على مبدأ التعددية الحزبية حين يفوز حزب فيها بالانتخابات فإنه يقوم بتشكيل الحكومة وهو الذي يسيطر على البرلمان (السلطة التشريعية)

بقلم الدكتور:

محمد السيد حسن

الاختلاف وتباين الرأي الأمر الذي يفرض مبدأ الرأي والرأي الآخر في مقتل. ونعز فنقول: إن الذين تصوروا أن مبدأ «مونتسكيو» هو ضمانات الديمقراطية كانوا يظنون. فهو ضمانات عرجاء تحتاج إلى ضمانات أخرى تذهب بها وتكبر عليها.



المصدر :

١٩٩٥

النشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

فيها، وأخذ بمشورة سلمان الفارسي يوم الأحزاب بفتح خلق حول المدينة، أما يوم بيعة العقبة الثانية فقد طالب من الأنصار أن يقتلوا من بينهم إثنى عشر نقيباً، كيتشاور منهم.

XXXXX

أما الاستبداد الذي عم في عهد بعض الحكام السجيين لتبصروا للإسلام ذرواً وبهتاناً لم يكن مرجعه تطبيق الشريعة وإنما كان مرجعه بحق عدم تطبيق الشريعة. فإن الحاكم إذا فهم روح الشريعة حق الفهم وسلم بالأمر الرباني يوجهوب مبدأ الشورى كما تنص الآية الكريمة وتأسى برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالعصاة تقول إذا فعل الحاكم ذلك فكيف يجد الطغيان إلى قلبه سيلاً؟

ولقد كان عمر بن الخطاب في قمة الشورى وروعة الديمقراطية لأنه فهم روح الإسلام وتشرّب ألهاف الأسمى من الشريعة الفراء وكيف لا وهو الذي أعطف مع امرأة بشأن مهور النساء لئلا تزلته الشجاعة من سوق غيره، وأصابت امرأة وأخطأ عمر، قال ذلك وهو يحكم نصف أقطار العالم، قال ذلك بينما حوّل حكام الدنيا وجلسوا مواطنهم بالسياسة، ولم يجد حرجاً

أو غشابة في أن يرفع رأي امرأة فوق رأيه لأنه لما امتزجت روحه بالإسلام وأمتزج الإسلام بروحه أصبح نموذجا لهذا الشورى لقد علمه الإسلام أن الجمهور للحق فضيلة وأن للره لا ينبغي أن تأخذه لغزاة بالإثم.

وقد أذن أبو بكر الصديق رضي الله عنه نفسه بمبدأ الشورى وحق الحكوميين في مراجمته وأوجس حقه على الرعية وحق الرعية عليه في خطبته الشهيرة يوم البيعة وأما بعد، لقد رأيت عليكم وأست بخيركم، أطيعوني ما أطعت الله فيكم وإن عصيته فلا طاعة لي عليكم، هذا هو الفهم الصحيح للشريعة وذلك هو التطبيق الصادق الأمين لها وعلى المستشرقين والعلمانيين والعسكر -من باب الأمانة العلمية- أن يفتحوا للنموذج الصادق الذي يصلح للدراسة والتحقيق حول مدى حكم الفرد في الإسلام ومدى تغلغل

السجن، يكفى أن نذكر أن النظام الديمقراطي حين بدأ في أمريكا لم يكن يعنى لجميع الأمريكيين حق الانتخاب وإنما كان هذا الحق مملوكاً لمن أدبه قسط من التعليم أو وفرة في المال وكان هذا النظام يسمى نظام الانتخاب اللقيد وظل النظام يتسع ويتسع ورويدا رويدا

مع تعليم الشعب وتربيته وبذلك أمكن للأمريكيين أن تتولد لديهم روح الديمقراطية، وهو أمر تستطيع الشعوب الإسلامية أن تكتسبه أيقسا وربما أسرع من الشعوب الأخرى إذا طليت الشريعة الإسلامية لأن روح الديمقراطية ستتغذى بمبادئ الأخلاق والتقوى والخوف من الله والاستعداد للأخرة.

ولقد عرف الإسلام مبدأ الرأي والرأى الآخر ومبدأ الشورى الديمقراطية على السلطة التنفيذية تحت مسمى الشورى فكان الرسول عليه الصلاة والسلام ومن بعده الصحابة للكرام محاملين بندية رأية من خيرة رجالات الأمة تعطى الرأي في أمشة وتخشى الله في النقد والتصحيحة ولا تحاف في الحق لومة لائم. وقد زادت سلطة هذا المجلس المحيط بالخليفة فيما بعد فكان يقوم بدوره التشريعي وكان إجماع الصحابة للمصدر الثالث من التشريع، وقد حرص الإسلام على تربية رجاله على مبدأ الشورى فكانت آيات الشورى قاطعة في أوامرها فالتزمت مرة بالامر بالصلاة والزكاة واقتربت مرة أخرى بالحق والمفردة موالدين استجابوا لريهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم وهذا رؤيتهم ينفقونه، فطاع عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر، وأخذ خصمتم سورة كاملة في القرآن تحت مسمى الشورى لبيان أهمية ذلك المبدأ كجاء الأعداء الرئيسية التي يقوم عليها الحكم في الإسلام.

وقد طبق الرسول صلى الله عليه وسلم مبدأ الشورى في مواضع عديدة في شيرته الشريعة تنكر منها نزوله على أمر الصحابة يوم خيبر وخروجه لآلئكة المشركين خارج المدينة على الرغم من اعتزائه البقاء

وإذا انتقلنا نحوه نحري فسجد أن المجالس النيابية على الرغم من عدم اختلافها حولها ليست ضمانات أكيدة من ضمانات الديمقراطية ولا يستطيع أحد أن يزعم أنها النموذج الأمثل لحكم الشعب نفسه بنفسه فإنه إذا حصلت على نصف عدد الأصوات الانتخابية + ولصد فستطيع أن تشكل البرلمان من أغلبية تزعم تمثيلها للأمة كلها. وهذا المآزق المستورى هو الذي دفع رجال القانون والسياسة إلى البحث عن بديل حتى يأتي البرلمان تمثيلاً صادقاً للأمة فكانت حكاية القائمة النسبية والقائمة المطلقة وغيرهما من النظم التي لا يكف الدستوريون عن دراستها للوصول إلى النموذج الأمثل لتطبيق الديمقراطية.

نخلص من ذلك لذكر أنه طالما تحصل الشورى إلى درجة التكامل والتضخض المطلق وطالما ظل باب التجديد والافتتاح مفتوحاً في شتى معاني الحياة فليس من حق فريق الزم فريش آخر وتعتكز رؤيته والزام بها وتجهيده بين الحق والآخر بالمعقوب والعصيان.

XXXXX

وعلى الرغم من أن مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ التشييل النيابي ليسا ضمانتين أكيدتين لتحقيق الديمقراطية فإن الشريعة الإسلامية ليس فيها ما يعارض مع تطبيق هذا النظام أو ذاك وتعدى أن يأتي أحد العلمانيين بجليل بل يجد بيتاً من الشريعة الإسلامية لا تتوسب تلك الاستبداد على الساحة السياسية والدستورية كما ستوضع في نهاية هذا المقال.

XXXXX

وحيث إن وصلنا إلى عهد جدري الضمانات السابقة فلا بد أن يسأل سائل: وما الضمانات إذن التي جعلت الغرب ينهض فهو غشا الديمقراطية مبرهاً؟ فنقول: إن الضمانات لم تكن القوانين وإنما يظفة الشعوب وتربيتها على روح الديمقراطية وسهرها على حماية مكتسباتها من الحرية والعدل والمساواة وهذه التربية وهذه الروح لا تنهضها مؤامرات بين يوم وليلة وإنما في ذلك عهد مشرق



الشرعية بل خدشة عهد تلك الأنظمة بالديمقراطية، كما أوضحت سابقا في موضوع سالف أن أقوى الضمانات للديمقراطية هو روح الشعب وتطلعاته، لا روح الديمقراطية فيه، وذلك شيء لا يكتسب إلا عبر سنوات عديدة، يكفي أن فرنسا أصرت الدول الديمقراطية لكي تصل إل ما وصلت إليه الآن، تأملت فيها الثورة الفرنسية سنة ١٧٩٨ لتتحقق مبادئ العدالة والحرية والمساواة ولكنها تضررت تضررا شديدا وجاء نابليون بديكتاتوريته المروعة في التاريخ بل ظلت الديمقراطية تقدم رويدا رويدا عبر آلاف ومخاضات مائة عصور فرنسا خمسة عشر انقلابا نستورينا منذ الثورة الفرنسية حتى الآن إل ما وصلت إل مرحلة التنضج السياسي والديمقراطي الذي نراه الآن.

الحكم والقاعدة الشرعية الأصلية تقول أن الحكم الشرعي يحدو مع المصلحة وجوباً وعندها وأولئك عصر تطبيق حد المصلحة يقطع يد السارق في زمن المجاعة لأنه فهم روح التشريع الذي يعاقب السارق عن سعة وليس عن جوع وحفظ وضيق ذات اليد.

وأولئك عصر تطبيق حد حرب الشر في العرب خوفاً من أن ينتقل الذئب إل ضلوف الأعداء فساختار الخسف الضريعين.

بناء على ما سبق وترتيباً عليه لنا أن نتساءل: إذا كانت الحرية الفداء يبروتها وحيوتها سمحت لبعض الظلمة بتتير أحكام ورد بشأنها لمن صريح في القرآن أو السنة أليكون حسيماً على التصور أن تستوعب الحرية المستجذبة الدستورية والسياسية وتقتبس من الأنظمة السياسية ما يتلاءم مع المجتمع الإسلامي وأما المسلمة؟

أما الاحتجاج ببعض الفقهاء والأحكام الجاهدة فذلك استثناء لا يقاس عليها وينسب الجهود فيها لأصحابها ولا تصعب نسبتها إل الحرية، فما علاقة الحرية بالجهود العقل لسي طائفة من المسلمين سامحهم الله؟

لحين يفتي الإمام السليوسي -الغري- بتجريم حرب القهورة الأمن العدل والإنصاف أن نسب ذلك للحرية وبقتهما بالجمود؟

وحين يفتي جباب غريز أو هيج أحمل بأن الديمقراطية بدعة شيطنانية انقلب أمامه كثيراً ونترك ما قدمنا وأصعبنا من مروت الحرية وروح الحرية وسنة وسئل الله ونهج أصحابه والتابعين؟

قول ابن خلدون: «لا بدع مضار لك من وجود قانون أو تشريع سياسي يضبط حدود سلطة ولي الأمر وحقوق الناس وهذا هو المراد بالنسور أو قانون تنظيم ممارسة السلطات، ليست هذه دعوة إسلامية صريحة للديمقراطية والرقابة الشعبية لما بال الغرب يترك القاتل من علماء المسلمين فيركز على قول شيال لا يصح القياس عليه؟ أو التوسع فيه؟

XXXXXX

يقول المحوطة الأخيرة التي يطرح بها الطوائف من طغى الديمقراطية في الدول التي سبكت لجلال في تطبيق الحرية الإسلامية، ونحن نقول لهم إن هذا التعتل ليس مرجعه تطبيق

السلطات في يدية. أما اللعبة المشكوفة التي تتجلى في انتقاء بعض الحكام الفاسقين ومحاكمة الشرعية في أشخاصهم فذلك هو التعتيل والخيانة العلمية لأن هؤلاء الحكام لم يتخلوا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان فحسب وإنما تخلوا قبل ذلك عن عقيدتهم وشريعتهم ونسوا الله فأنساهم أنفسهم.

بقيت لنا نقطة أخيرة وهي تمحيص القول بجمود الشرعية وعدم ملامتها لزماننا. ونحن نرى أن هذا القول يحمل من الجهل الضعف ما يعمل من الخطر والإسراف.

فتدور مصادر الشرعية بين القرن والسنة والإجماع والاجتهاد كانت وراه حكمة إلهية عليا تقتضي تدريب الأمة المسلمة على التشريع واستحداث ما تراه مناسباً لبيوتها وشرورها وزمانها في إطار التوجيهات الربانية المحركة.

لقد كان من الممكن أن يزل القرن من رب العزة وبه كان الأحكام بدعة واحدة ولكنه جمل وعلا جعل أيات الأحكام القانونية لا تزيد على ما أتى أية من بين ستة آلاف أية هي أيات القرآن الكريم ليظل باب التشريع مفتوحاً وجامد السنة المطهرة لتؤكد المعنى ذات بعد الاحاديث النبوية ذات الصلة القانونية خصلت حديث من أربعة آلاف حديث ليظل باب التشريع مفتوحاً لإجماع الصحابة الأجلاء واجتهاد العلماء المخلصين الأتقياء.

تنضح من هذا التدور قصة للرونة والمرونة والملازمة بين تشريع التشريع وحال الأمة المسلمة. والأداة العديدة على مروت الحرية لا تعد ولا تحصى فسرك منها أن المسلمين الأوائل كانوا يظهرون روح الحرية ولا يتشجعون أمام اللغظ.

يقول الإمام محمد عبده: «إن الصحابة كانوا إذا رأوا المسلمة في شيء يحكمون به وإن خالف الحرية لأن أعينهم كانت على روح التشريع وليس على نساء». لقد أوقف عمر بن الخطاب المصل بأية المؤلفة قلوبهم.

ومع إعطاء الزكاة لهم باعتبارهم أحد المصارف الثمانية للزكاة كما ذكرت سورة التوبة، ومع رفض الله عنه لم يكن يخالف نصاً قرانياً بل كان يطبق أروع تطبيق حين فهم روح الآية، وعلا



المصدر : الشـ عـ بـ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٩٩٥ / ١٠ / ١٠

مجدى حسين والشهابى يطالبان بجبهة موحدة للأحزاب فى الانتخابات القادمة

طالب مجدى حسين - رئيس تحرير جريدة الشعب - بضرورة تشكيل جبهة موحدة للأحزاب فى الانتخابات القادمة بحيث لا يفرد الحزب الوطنى بكل حزب على حدة، كما طالب بحماية حقوقية للمناقب لأحداث توازن فى القوى لتغيير الوضع القائم، وأكد أن خطة الانتخابات يجب أن تشمل على ثلاث خطوات تبدأ بفرض الضمانات، ثم الاستعداد المنازلة الجماهيرية والتعبئة للتحرك الشعبى يوم الانتخاب، وأخيراً النظر للفترة الإشراف السدول بعين الاعتبار، مشيراً إلى أنها ليست بفترة، حيث شارك عدد من المصطفين المصريين فى مراقبة انتخابات البرازيل وجنوب أفريقيا، جاء ذلك فى ندوة الحزب بالحلة الخميس

قبل الماضية، والتي حضرها ناهى الشهابى - الأمين العام المساعد للحزب - ومحمد أبو سعدة - عضو اللجنة التنفيذية وموضح الحزب لانتخابات الشورى فى دائرة قنطرة وسمنوط - كما تناول مجدى حسين الأزمة القروية الأخيرة مؤكداً أنها كشفت للعدان حكامنا لالإرادة عن كفاءة الأصمعية، وأشار مجدى حسين إلى إصرار باكستان على امتلاك القنبلة النووية، وهذا لم يذات إلا بعد أن تم تفريق السلطة وموازنة القوة مع الهند المائلة لهذا السلاح.

وقد كلفه أى وضع لاجئ الشهابى أن الشعب المصرى هو الوحيد القادر على انتزاع حريته من النظام الحاكم الذى درج على الاستسلام

للمهاينة ومخططات الأعداء، وأكد أن حل مشكلاتنا كلها يبدأ بالإطاحة بهذه الحكومة المستسلمة، ثم الاعتماد على الذات، وكشف الشهابى عن تدوير قومنح الاقتصادى وسيادة الغزابة على الوطن.

بينما أشار أبو سعدة إلى إرادة الشعب المصرى التى لا تنكس وتحدث من دور حزب للعمل فى بث روح التضحية والمقاومة منذ المرحوم أحمد حسين حتى إبراهيم شكرى، وطلب الشعب بالدفاع عن حقه والفروع للانتخابات، وتحدث فى الندوة على الترتيب - أمين مساهم الحزب بمركز الحلة - ومحمد الشهابى - أمين الشباب - وقدم لها سلاح شبكة - الحامى.



المصدر :
.....

التاريخ : العدد : ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بلاغ المعاصي العام بالإستكثارية

لترؤاير عمليات قيد الناخبين

تقدم إسماعيل سليمان عشور حربي
التوجه ببلاغ للمعاصي العام
بالإستكثارية، مطالباً بالتصليح على
سجلات القيد في جداول الانتخابات
بقسم مينا القيد بعد اكتشاف عمليات
تلاعب في قيد الناخبين والدائرة إثر قيام
أعضاء ولجان من الحزب الوطني
باستخراج بطاقات الانتخابية لعدد آلاف
من الأشخاص خاصة الذين يعملون في
شركات القطاع العام والبلديات والدائرة.



المصدر :
الكتاب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
العدد ١٩٩٥

بسم الله
الاستشارات
إلى عمل شهادات
لإقامة الانتخابات
القائمة، وتحديث
قائم عين الحاضر
في السجلات من
نماء غير الفهم
يقتصر حصر
التيتمتع بغيره
بالإسكندرية



المصدر : الأهرام

١٩٩٥ أبريل

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلام عن الانتخابات وعتاب !

بقلم دكتور :

حسن شوكت التونى

عودة الى الحديث عن الانتخابات التأسيسية المقبلة وقد اشرفت في مقالات سابقة الى اهمية هذه الانتخابات بالذات بالنسبة للمرحلة الحالية في تاريخ شعبنا .

وعودة الى التاريخ نجد ان اول انتخابات في بلادنا جرت بعد ثورة ١٩١٩ وكانت لحظة تحول في بناء مصر الحديثة .

وعندما نتذكر اننا منذ اكثر من خمسة وسبعين عاما جرت انتخابات تأسيسية صرة ومصرية جاءت بمنزلة الشعب والقصد حزب عامة والمطالبة الشعب المصري وهو حزب الوفد ، وهو لم يكن حزب سعد زكاول ولكنه كان

الحزب الذي الفه الشعب المصري بتأييد سعد في ثورته ضد الانجليز والسراي .

كان المجلس اعلى اراخيه

الكاسمة وادوية ومع ذلك كان هناك اصوات معارضة للوفد في المجلس وكانت مؤثرة جدا مثل النائب البرلماني العظيم المرحوم فكرى اباظة بلشا ، وار رجعت الى مفاهيم مجلس النواب حينئذ لوحدنا مواقف عظيمة تستحق الدراسة في المناقشات والقرارات البرلمانية العظيم والحوار السياسى والمعارضة البناء المؤدية ، والاعلمية التي كانت تحتمر الاقلية ولو كانت صوتا واحدا .

●●●●●
على مر تاريخ المجالس التأسيسية في مصر منذ ثورة ١٩١٩ كانت هناك شخصيات برلمانية عظيمة تركت بصماتها على التاريخ البرلماني مصر

بصماتها على التاريخ البرلماني مصر مثل فكرى اباظة ، واصمد ماهر ، ابراهيم عبيد الهادي ، رشاد جودة ، ولؤى سراج الدين - اعطاه الله العبد من المعروا الصحة - سيد مرعي رحمه الله ورحمه الله جميعا ، فكم نحن احبوا مصر والمغاية كانت واحدة وان اختلفت الآراء .

ولي عتاب شديد على الجهاز الاعلامي المصري ، فبالرغم من قرب هذه الانتخابات التي تدرك جميعا اهميتها وبالذات انها اول انتخابات تجري في مصر ، وقد بدأنا فعلا لأول مرة في تاريخها المعاصر نرى مصر الحديثة ولايفضلنا قضائيا تموير اوسراي اوصوت يعلو فوق صوت الحركة . ولم يبق الا معركة بناء مصر . مصر الانسان المصري اولاً ثم بناء الدولة بترتيب الاممية .

وبالرغم من اهمية هذه الانتخابات لتجاهلها الاجهزة الاعلامية للدولة والاذى عام انتخابات مقاما نرى في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية التي تريد التفتيش للانتخابات قبل حدوثها بعامين من عرض البرامج الانتخابية واختيار المرشحين والحوارات المتعددة لهم عبر ولاياتها الخمسين لان هناك وعيا انتخابيا والكل يعلم ان صوته الانتخابي له قيمة وله تأثير .

●●●●●
نريد من جهازنا الاعلامي الاهتمام ببرامج التوعية للتأهيل لحملهم على الادلاء بصوتهم واهمية ذهابهم الى صناديق الانتخاب ، وتنظيم ندوات

سياسية على كل المستويات بين الاحزاب المختلفة لعرض برامجها الانتخابية عبر شاشة التلفزيون المصري الذي هو لبز المصريين ولبس للشعب الملمك وحده ، وتخلع التلفزيونين بتوجيه الى الشارع المصري وعمل حوار مع المواطنين وعندما من يصلح على هذا مثل اذيعر للاعب طيد كوزي الذي يستعصر الناس جدية حواره ويتابعهم برنامجه حديث الحديث .

●●●●●
وكلمة واحدة وبسيطة الى الحكومة ، ان احزاب المعارضة في احزاب مصرية رجالها مرمعين يبعين مصر ويوجد عدد منهم كثر اقول ان المجلس التأسيسي القادم هو مكعب مصر التي نسحب جميعا ، ويوجب ان تتقبل جميعا الصورة التي تير من وجود المعارضة واحتمل ان تقرر ان الانتخابات لان تجديد الدم السياسي مفيد صنعها للمخاض السياسي وكلهم في النهاية يعملون لصالح مصر ، لنضع مصر نصب اعيننا جميعا حكومة تشبعا لكلنا زائين ومصر هي الباقيا . وما نعمله اليوم هو لصالح اجيال لاد ، واسندا اقل من دولة حديثة مثل الولايات المتحدة الامريكية التي مكث مطلق ولاياتها ثلاثة عشر عاما واكثر يفسعون دستورا القوي واحترام هذا الدستور هو اساس بناء القوى دولة في العالم .

●●●●●
يجب ان نضع امامنا دروس التاريخ والتاريخ الحديث جدا وكيف تهاوت القوى دولة في العالم وفي الاتحاد السوفياتي في ساعات قليلة بقلقت بشره وسبيد من العربة السياسية كشفت هورتها جميعا وتسلطت معها أنظمة يتايها السياسي الذي القص انه من « الشش » . نحن اقول دولة في العالم والقلم حاضرة مرفها التاريخ ، وتاريخنا دولة لها تأنيها في العالم المحيط بنا ونحن في طريقنا ليدنا مكاننا الصحيح كدولة كبرى تعدادها ستمين مليون مواطن مصر . جلدو المعارضة عبيد في وجدانهم جميعا ولم يبق لنا الا الابداع في ايماننا بيماننا التي هي دفعتنا العائلي لاحترام العالم المتحضر لنا . اللهم اني قد بلغت اللهم فاشهد .

●●●●●
كتابت المقال : استشاري الامراض الباطنية ورئيس القسم الباطنية بمستشفى اكاديمية الشرطة



كلية حب

●● ساهو هذه الأفعى

لصاريك الانتسابات.. وهل

يجوز خصيصه.. كان ذلك هو

السؤال الذي سمعته من

مستجيبة عذيقية.. قلت لا

يجوز تحديد حد أقصى.. بصفتي

أولية.. لأن الأمر يختلف بين

الخدمة وأزواج.. وبين محوري

والصعيد.. والخدمة تختلف..

في الخدمة يحتاج للشرح إلى

سجلات ومطبوعات وأصناف

واسعة.. وفي أرفف يتم القاء

على مصطبة أو في دوار

وللمطبوعات ليست أساسية..

ولكن مواعيد السيارات مهمة..

وكما زاد حجم الأوراق زادت

كمية الورق.. وتزيد

للمسجلات مساحة صعبة..

وتتغير ما يختلف.. والشرح

القوي يتلقى من التغيرات ما

يفتحه عن الانتساب.. فهل

تجاسيه على ما أتفق.. أو

تجاسيه على اتفاق لصياغة..

وقد جرت الانتخابات فلم تخط

شيئا.. ولم الاصطفاء كل شيء..

وحصلت على ٢٥ ألف صوت لم

تدفع فيها شيئا.. وكنت

توصلت إلى سهل من اعتدلت

بعد ذلك.. ومستولية نحو

الغاس فلان تدرعوا بكل شيء..

●● ولكن الحكومة متعلقة

في شيء واحد ونحن معها.. هو

الأمور الواردة من الخارج..

وهذا اتفاق عام على أنها حرام

وتنقل في شكوتنا.. ولكن

للسألة تختلف.. إذا كانت الأمور

من جهات أجنبية كانت مالا

حرما ومرفوضا.. ولكن كيف

تدفع تغيرات أسرة للشرح..

إذا كان له أثار يعملون في

الخارج.. فهل نضعهم من إرسال

تبرعات للمرشح لأن

وأيونه.. أنها أموال مصرية..

كسبها للصيريون من حلال

وهم في ميسرة.. يريدون

التبصر لصديق أو قريب

يخوض معركة الانتخابات..

●● وسأنتهي لصحيفة

الوطنية.. أن معنى ذلك أن

قلت وهل مجلس الشعب

على الانتقاء.. وخاصة على

الخبراء.. وربما كان الانتقاء

أكثر علة.. وهذا فرق بين من

يدخل مجلس الشعب للشرح

من وراء المصداقية.. أو من

يسكن أماله لخدمة الناس..

والناس على السر من كومي

أصبحت تفرق بين هذا ولذا..

وهناك أصحاب ملايين عجزوا

عن دخول مجلس الشعب..

وهذا الفكرة بدخلوا المجلس

بناييد من انصارهم.. دون أن

يتفكروا مليا.. والشعب المصري

لكي ويعرف كيف يختار.. كما

اتاحت له فرصة الاختيار

الحزب..

●● وهناك ملاحظة لم استطع

أن ألقاها لمصطفية لكويتية..

وأنتي ألقاها هنا ولكم.. لانا

تصعد الحكومة مصاريك

الانتخاب.. بينما تخط

الحكومة على مرشي الحزب

الوطني دون حساب.. ومن

ميزانية الدولة.. أنها تسخر لهم

لجسزة الإعلام.. وتكرم

للمارشية منها.. وتقيم لهم

المرافقات على حساب صندوق

الخدمة في المحافظات.. وتصدر

لهم كل استكشافات جهات

الحكومة.. وتسخر لهم قواري

لقدوم لهم ما يطلبون.. ولذا

الحزب يوسع أثر شأوي

الانتخابية.. وسوف تسمع

حسبا.. ولكن من يحاسب

الحكومة.. وهي تسخر في

ميزانية الشعب حتى يرضى

الانتخابيون عن الحزب الوطني..

ولأن يرضوا..

محمد الحيوان



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٨/٤/١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والأعلامات

«الجمهورية» تقول

الشورى ومسيرة الديمقراطية

× انتهت دورة مجلس الشورى واستعد العودة للاعتقاد بتشكيل جديد في ٢٤ يوليو القادم بعد اجراء انتخابات التجديد التامضى للاعضاء .. وإثارة الفرصة لوجه جديدة للمشاركة الفعالة في العمل السياسي وأراء الخبرات التي تتوفر بمعضوية المجلس الذي ثبت جدارة في الفترة الماضية .. وكان منبرا لبحث القضايا الهامة والراسية والحررت الحريات التي تحت قبته وقادها بحكمة وولغا للتقاليد البرلمانية العريقة رئيسه د . مصطفى كمال حطس الثرت عن العديد من الخطوات والقرارات والتسهيلات على القوانين التي تقدم مسار للوطن من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمواكف السياسية وايضا الاسراع بمسيرة الديمقراطية .

× فكم كانت القضايا التي ناقشها الشورى حيوية .. سبقتها تقارير علمية وواقعية اعنتها لجان من اعضاء المجلس وكانت بمثابة الاساس القوي والتمتين للمناقشات والبيانات التي القاها رئيس الوزراء والوزراء وكبار المسؤولين .. كما قدم المجلس الراى الصائب حول مشروعات وتعديلات القوانين التي احاطها الرئيس حصى مباركة لمجلس الشورى حصمت بالفعل العديد من الخلافات وضربت عن نضن للماضى كما كانت . طوال دورات انعقاد المجلس . وتوجه دائما وان الراى والرأى الآخر .. وتابها المواطنون بكل اهتمام .. وشكلت في مجموعها نموذجا للديمقراطية المستولة .

وتستحق الشكر المجدد للمجلس واعضائه .
× وإذا انتخابات التجديد التامضى للشورى تسبق ايضا الانتخابات المقررة لمجلس الشعب يكون من الواجب الإشارة الى أهمية الدفع بالاعناصر للمناصب والمصالحة الى غرض انتخابات الشورى تحت مظلة الاحزاب المصرية جمعا .. وان تشارك هذه الاحزاب في توعية المواطن ودفعه للاقبال على الادلاء بصوته وممارسة حقه في العمل السياسي لاختار المرشحين الذين يمثلونه والقادرين على التعبير عن اماله ومشاكله .. والاطمئنان على مضى مسيرة الديمقراطية بخطوات واسعة للامام .



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٩ أبريل ١٩٩٥

تغييرات بالحزب الوطني بالاسكندرية

استعدادا للانتخابات الشعب والشورى

الاسكندرية. من مجموع وعيد
المقصود أجريت الأمانة العامة للحزب
الوطنى بالاسكندرية تغييرات واسمعة لانتاء
الدوائر الحزبية وهيئات المكتب بها وذلك بناء
الاجازات القديمة بالأمانة العامة استعدادا
لانتخابات مجلس الشعب والطورى. ويصرح
أحمد خورى الأمين العام للحزب بالاسكندرية
وإن التغييرات الجديدة شملت تعيين ٥ أسماء
دوائر جديد لكل من المنشرة والمطاريه وباب
شرق والفيان والجمرات. وأضاف أنه يجرى
حاليا بحث ترشيحات الأسماء المطة للحزب
لغرض الانتخابات المقبلة.



المصدر :

٩ ايلول ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقباط ٦ ملايين أم عشرة؟ وهل تتكرر تجربة فرج فودة؟

لا يوجد تقرير رسمي لعدد اصوات الناخبين الاقباط المقيدين في جداول التصويت، لكن الدوائر القبطية تشير الى ان نسبة الناخبين منهم تتاخر نسبتهم الى عدد السكان. فمن المعروف ان عدد الاقباط في مصر يقدر بـ ١٠ ملايين نسمة بينما قدرهم الاحصاءات الرسمية بـ ٦ ملايين فقط.

وتتركز اصوات الاقباط في القاهرة عموما في الاماكن التي يملكون فيها غالبية سكانية، مثل شبرا والشرابية والزواية الحمراء والنجيلة والنصار وهي الترابون السوزج بين المتطرفين والاقباط. وبخلاف هذا فانهم يملكون اقلية في محافظة اسبوط كما هو معروف.

ولم ينجح البابا شنودة في تنفيذ خطته الاخيرة بتمدية اعداد الاقباط المقيدين في جداول الانتخابات، لذلك لا يتوقع ان يكون للاقباط دور كبير لو معلولات احصائية الا اننا نذكر البابا جهوده في توفير الاصوات المفيدة بالفعل.

وكانت هذه الاصوات غالبا ما توجه للعمل مع المرشحين النابيعين لحزب الغالبية (الحزب الوطني) او الذين يتعمون الى الدعاية المسيحية ثم يتحولون بعد فوزهم الى الجداول التنظيمية في الحزب الوطني.

من بين هؤلاء المرشحين انور شفيق عضو مجلس الشعب عن دائرة كرموز وهو قبطي نجح في ان يسقط الكئين من القوى المرشحين الاول هو رليس «الشركة الاهلية للفرز والنسيج» عن الحزب الوطني، والثاني هو ابو النجى الحريري عن حزب التجمع والذي يمتنع بشعبية واسعة في هذه الدائرة. وانضم شفيق بعد نجاحه الى الحزب الوطني. وفي دائرة اخرى فاز صبيح سليمان في مركز ابو تيج في محافظة اسبوط ثم انضم ايضا الى الحزب الوطني.

والطريف ان المرشح المسلم الوحيد الذي كان يحظى بتأييد علني من الاقباط خسر الانتخابات في دائرة شبرا التي تحظى بغالبية قبطية على رغم مداعه عن حقوق الاقباط والمجتمع المدني والعلمانية الى درجة دفعت للمتطرفين الى اغتياله، وهو الدكتور فرج فودة. ما جعل البابا شنودة يقول في أحد الاجتماعات الخاصة مع المحامين الاقباط، «لقد خذلنا فرج فودة حيا وميتا».



المصدر : البوابة

٩ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لماذا يعادي البابا شنودة حزب العمل؟

يعادي البابا شنودة وغالبية الاقباط المؤمنين له حزب العمل من دون بقية الاحزاب، لسببين، الاول هو ان حزب العمل وصحيفته «الشعب» احتويا عددا كبيرا من رموز التيارات المعارضة للبابا، ونشروا كثيرا من اخبار هذه الرموز. والثاني هو ان الحزب كان التنظيم السياسي الاكثر هجوما على البابا في موضوع سماعه للاقباط بالسفر إلى اسرائيل. ونشرت صحيفة «الشعب» ذات مرة عنوانا يقول، هل حقيقة ان البابا لا يؤيد السفر إلى إسرائيل؟ مال البابا في احتفال الميلاد الاخير إلى رد الصاع صاعين إلى حزب العمل عندما دعا لاصد مجاهد المنشق عن حزب العمل وابراهيم شكري الرئيس الفعلي للحزب إلى المشاركة في الاحتفال المذاع تلفزيونيا على الهواء، ثم قدمها قائلا الامتثالان لاصد مجاهد وابراهيم شكري ممثلا حزب العمل، ما اعتبر ضربة مؤلمة من البابا للحزب.

وبخلاف هذا فان الاتجاه الرسمي للاقباط هو الاقتراع لمرشحي الحكومة. ويستبعد تأييدهم حزب الوفد قبل ان يحسم اسم الشخص الذي سيتولى منصب السكرتير العام وهل يكون قبطيا ام لا. وإلى هذا سيهبط حزب التجمع بتأييد نوعي في بعض الدوائر استنادا إلى العلاقة الشخصية الوطيدة التي تربط بين الدكتور رفعت السعيد أمين الحزب والبابا شنودة. وفي هذا السياق يقول مقربون من بواكر القرار القبطي، اننا تحالفت مجموعة احزاب المعارضة بعيدا عن حزب العمل لكي تحظى بعدد من المقاعد في مواجهة الحزب الوطني فان هذا التحالف سيحظى ببعض التأييد القبطي خصوصا إذا كان من عناصره الحزب الناصري الذي يدافع دفاعا صريحا عن الكنيسة في مواجهة الحكومة، وخصوصا ان البابا لا يريد ان يخسر هذا التأييد الكبير.



جميع الأحزاب تسعى إلى مودتهم

مصر: الاقباط لمن يقترعون في الإنتخابات؟

تحقيق من القاهرة
بقلم عبدالله كمال

يتمتع اقباط مصر بميزة مهمة في الانتخابات النيابية المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، تجعل منهم - لو مضى السيناريو الحالي في طريقه - الورقة الرابعة لاية قوة يمتحنونها أصواتهم. ولذلك يبذل حزب الغالبية الحاكم و«الإخوان المسلمون» وحتى الوفد والناصريون محاولات عدة لخطب ودهم.

وما أعطى هذه الميزة صدقية كبيرة أن البابا شنودة الثالث بطريرك الاقباط الأرثوذكس قال في اجتماع خاص بالانتخابات مع عدد من المحامين الاقباط قبل أشهر: « سنقف في أي انتخابات باعتبارنا مصريين. نحن مع المرشح الأصح سواء كان قبطيا أو مسلما، لكننا لن نرشح أحدا للانتخابات، ويجب ألا يكتسب الأمر صفة دينية فنحن نتصرف باعتبارنا مصريين ».

وسعيًا وراء أصوات الاقباط، لا يزال أقوى الأحزاب المصرية المعارضة - الرسمية - يؤجل في قرار تعيين سكرتير عام له، لأن ثمة تيارات قوية داخله تطالب بأن يخصص هذا المنصب بالاقباط. ومن هنا فإن الوفد الذي خلا منصب

سكرتيه العام برحيل القبطي إبراهيم فرج، لم يصدر قرارا بتعيين خلف له خصوصا أن أقوى المرشحين هو القبطي سعد فخري عبدالنور.

وفي السياق نفسه، يحاول الحزب الوطني أرضاء الاقباط بالقدر نفسه الذي يبديه الناصريون وحزب التجمع. ومن الواضح حتى الآن أن الاقباط لن يقفوا وراء حزب بعينه، وأن كانوا يرغبون في أن يضم المجلس النيابي المقبل عددا من الأسماء التي تتميز بالولاء للكنيسة أو لرموز المجتمع القبطي قبل أن تكون موالية للحكومة

سلبية وعزوف

ويذكر أن التجارب الانتخابية السابقة سجلت حالة عامة من السلبية للقبطية حيال المشاركة في الحياة الحزبية. وهو ما يمكن تجسيده بمثال بسيط أننا عرفنا أن عدد الأصوات القبطية في



المصدر :

التاريخ : ١٩٩٥ أبريل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حي الشرايبة في وسط القاهرة يبلغ ١٥٠ ألفاً، بينما يفوز المرشح الفاجح بسبعة آلاف صوت فقط! وهو ما يعني أن الاقباط عازفون تماماً عن المشاركة

وهذه الظاهرة حظيت بالدراسة أكثر من مرة، وادلى فيها الاقباط بأرائهم، إذا قال البابا شنودة في أحد حواراته المهمة، إن ما يسمى عزلة الاقباط له اسبابه النفسية وغيرها، ولم يظهر دور الاقباط السياسي إلا في أواخر القرن التاسع عشر، بعد ظهور طبقة ملاك الأراضي التي كان الاقباط شريحة مهمة بينها، ولعبوا دوراً سياسياً في حزب الأمة الذي تأسس عام ١٩٠٧. ثم كان اشتراكهم في ثورة ١٩١٩، وعندما جاء الوفد ليشرح شعار «الدين لله والوطن للجميع» فقبله

الاقباط، وكانت اية جماعة سياسية حريصة على مشاركتهم، لكن ما حدث عام ١٩٥٢ هو أن حكومة الثورة بدأت بتنفيذ مبدأ «لنك في واحد» وترتب على هذا أن التقلد لم يعد يشاربه، خصوصاً أنه لم يكن بين الضباط الأحرار اقباط كثيرون.

وأضاف، أن كثيراً من الضباط لم يزل يعمل على الساحة وطيلة رجال الأعمال التي يمتد عليها الحزب الوطني ليست فيها اقلية قبطية، وكذلك المسلمون الذين عملوا في الخليج ومثلوا العصبية المتفشرون من كل الأحزاب، أما الوفد فكان أملاً فيه كبيراً عندما أعلن عوبته عام ١٩٨٧ إلا أن ما حدث من تحالف مع الإخوان المسلمين أدى إلى عزوف الاقباط عن الوفد.

لكن الدكتور رفيق حبيب، وهو باحث انجيلي معروف وله آراؤه المناهضة للكنيسة الارثوذكسية، قال ان الكنيسة بعد عام ١٩٥٢ لعبت دوراً في هذا الانحزال لأنها بدأت بعد الثورة بوزار مهما في جلب المسيحيين اليها مرة أخرى وفي وقت أصبحت ساحة العمل السياسي محدودة، وأصبح انتماء الاقباط إلى الكنيسة التي تحولت في السبعينات مثلاً سياسياً للاقباط. وأضاف، أصبح التكيف السياسي للضهور بالأمان لدى الجماعة القبطية هو عدم الدخول في معارضة سياسات مع الدولة، ويبقى بالتالي الحزب الوطني الحاكم مع مجالهم ينتظرون أن تأتي كل استجابات المطالب منه ومن رئيس الدولة مباشرة.

اقباط المهجر

في ضوء هذا التحليل يمكن فهم معنى الرسالة التي بعث بها عدد من اقباط المهجر إلى الرئيس

حسني مبارك قبل أشهر، إذ قالوا فيها تعليقاً على تحديد بعض الاقباط في مجلس الشعب، «هناك أشخاص من الاقباط اخبروا لهذا الدور في الماضي ولم يتمتعوا بثقة الاقباط وتأييد الشعب القبطي بل لم يعبروا عن مصالح معتلهم من هؤلاء نرى مكرم عبيد وكمال هنري ابائير».

وفي هذه الرسالة قال اقباط المهجر، «إننا نقترح عليكم أسماء مثل الدكتور ميلاد حنا، فتحي اسكندر، أنطون سيدهم، نجيب ساويرس، أمين عبدالنور، وعصما تخفخارون هذه الأسماء فإنكم ستقدمون إلى الاقباط رسالة واضحة لا تخطن مؤمناً ان الدولة جادة في تصحيح العوج ورفع الخيب واستبعاد اصحاب المصالح الشخصية».

ومن بين هذه الأسماء كان الدكتور ميلاد حنا الرئيس السابق للجنة الاسكان في مجلس الشعب، وقد وصف الانتخابات المقبلة بأنها ستكون «محركة بين ممثلي المجتمع المدني وقوى التيارات الدينية»، أما عن الاقباط فقال، «إن الاقباط جزء من نسيج الوطن، وعندما تكون قوى المجتمع كلها في حال انكماش أو انسحاب فإن اقباط مصر يتأثرون أيضاً بذلك، وبدلية من عهد الثورة ضمير دور الاقباط لم يحدث رضاء بالأمر الواقع وقبول مبدأ التسعين، وبالتالي برزت على الساحة نوعيات متسلطة أصبح وجودها يذكروا وشكياً لم تغيرت البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقباط وأصبح وجودهم في البرلمان قضية غير مطروحة».

سعد فخري عبدالنور المرشح في الشالعات بقوة لتولي منصب سكرتير عام الوفد قال مفسراً ما يحدث، «إن أهم سبب لما يحدث هو غياب الانتخابات الحرة النزيفة، وأجراء مثل هذه الانتخابات هو المجرى الطبيعي الذي سيعود من خلاله الاقباط إلى الحياة العامة، خصوصاً أن رجال الأعمال الاقباط لا يشاركون لانهم ملتزمون بأن الديموقراطية مجرد ديكور ولا بد عموماً من ضمانات زمامة صندوق، ووضع الانتخابات تحت إشراف قضائي شامل حتى لو استدعى الأمر إجراؤها في بضعة أيام».

نقاط تفسيرية

ويمكن عموماً فهم الوضع الانتخابي القبطي الحالي من خلال نقاط تاريخية وتفسيرية عدة، أولاً، ما قاله الدكتور ميلاد حنا في إحدى ندوات جمعية الكنائس الجديد قبل أيام، أن هناك تغيرات كثيرة حدثت على الخريطة السياسية والفكرية في مصر مع بروز دور الجيش وظهر



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طبعة إبادة العمال والفلاحين، ثم بروز الحركات الدينية، مسيحية وإسلامية، إذ تلعب القوى الدينية الرسمية وغير الرسمية دوراً سياسياً لا يمكن إغفاله. وكثافت على الجانب المسيحي فإن

البابا شنودة يمارس دوراً سياسياً كأنه رئيس حزب، وهو في تصريحاته وممارساته يكرس فكرة سيطرة رجال الدين وفكرة إقامة حكم ديني.

ثانياً، والقعات تاريخياً خاصتان بموقف الدولة من التعيين واختيار ممثلي الأقباط في البرلمان. ففي العام ١٩٧١ طلب الرئيس الراحل أنور السادات من البابا شنودة أن يرشح عشرة أسماء لتعيينهم في مجلس الشعب، لكنه لم يختار منها سوى اسم واحد. ومن يومها توقف البابا عن ترشيح أحد، لكنه قال أنه لا يرفض مبدأ التعيين، «وأن كنا لا نريد من الحكومة تعيين بعضنا في المجالس النيابية فقط لا نريد من يكون ولاهم للحكومة وليس للمواطنين».

ثالثاً، في إطار الواقع والتفسيرات التي يرجع إليها في حالة تصور سلوك الأقباط في الانتخاب، يجب تذكر واقعة الحوار الذي دار بين «الأخوان المسلمين» والأقباط في الانتخابات الماضية، وقد دعا إلى هذا الحوار عدد من أبرز الأقباط وعلى رأسهم ميلاد حنا ويونان لهيب زرق - الذي لم يحضر - وماجد عطية.

في هذا الحوار الذي كان تمهيداً لإعلان حزب اخواني يضم بعض العناصر القبطية، طرحت لضحايا خاصة برؤية هذا التيار الديني غير الرسمي إلى وضع الأقباط في مجتمع مسلم، ومدى تمثيلهم واشتراكهم في القوات المسلحة. ووصف الدكتور يونان هذا الحوار بأنه «مثير للدمعة لأنه يشعر الناس بأن الحكومة غائبة كان ليست هناك أحزاب سياسية وصحافة في هذا البلد، وأنه لم يعد له السامحة المصرية أي شخص سوى هذه المجموعة لتقرر مصير

مستقبل مصر سواء من الإخوان أو الأقباط. في هذا الحوار بدا كأن مصر انقسمت إلى أقباط ومسلمين وهذا غير مقبول إطلاقاً».

رابعاً، في إطار تقسيمه يمكن ذكر واقعة اتجاه بعض الأقباط في منتصف الثمانينات إلى إعلان تشكيل حزب قبطي. وهي فكرة وصفها الجميع بأنها محاولة ليبحث ميت وإنها مشروع محكوم عليه بالفشل، ويقول الدكتور يونان، «ليس هناك عائق - ناهيك عن الأقباط - يمكن أن يوافق على إنشاء حزب قبطي لأسباب عدة، أولاً أن هذا الحزب سيكون تجسيداً للوجود القبطي بما يسهل مهمة أي شخص يريد أن يضرب الأقباط وأنه سيكون تكريساً لفكرة المواطنة على أساس

المصدر :

أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

شهادة ميلاد، فإننا كنا نشكو من انتمزال الأقباط كيف نوافق على أن يدخلوا الحياة السياسية من خلال حزب ديني (من حوار الزميل عمرو عبد السميع مع الدكتور يونان في كتابه «النصارى»).

كل هذه المؤشرات توضح الخلفية التاريخية لما ستجري عليه القوة القبطية في الانتخابات المقبلة، وهي عموماً مرتبطة بمؤشر تحدث عنه تقارير صحفية لم ينلها أي مسيحي ولا البابا شنودة عند ما قالت أن هناك اجتماعات عقدها البابا لدفع الأقباط إلى أن يكونوا مؤثرين في الانتخابات المقبلة.

خطة الأقباط

وبناء على هذه التقارير فإن خطة الأقباط تمحورت على الآتي:

- استغلال فترة زيادة مدة القيد في جداول الانتخابات من شهر إلى ثلاثة أشهر لكريس عملية قيد الأصوات القبطية في الجداول.

- تعليمات للجنة والقسماسة بتوجيه الشعب القبطي في لكتائس إلى القيد في الجداول.

- تشكيل لجنة في كل كنيسة بالقاهرة من القسماسة والكنة وأعضاء مجالس الإدارة، وكذلك في المحافظات.

- أن يدعو ممثلو الجمعيات القبطية الأعضاء للتأمين إلى هذا الإجراء.

- تشكيل لجنة للاتصال والعلاقات العامة لدراسة المشاكل التي تواجه عملية القيد.

- في هذا السياق اجتمع البابا مع عدد من المحامين الأقباط الممثلين في الحياة العامة واتفق معهم على الآتي:

- طبع طلبات القيد وتوزيعها في الكنائس.

- القضاء على سائبة الأقباط في الانتخابات.

- تسهيل عمليات القيد وعدم الخضوع للقيود الروتينية.

وكل هذا يشير إلى ما سيقوم به الأقباط في الانتخابات المقبلة، فهم من جهة يتنون المشاركة والآخرين من جانب ثان يريدون كسب



المصدر : الأهرام

٩ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النادي السياسي للحزب الوطني

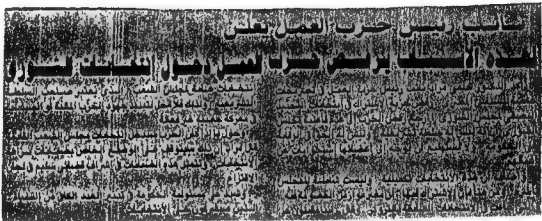
ناقش انتخابات مجلس الشورى

عقد النادي السياسي للحزب الوطني اجتماعا مساء أمس بطر الأمانة العامة للحزب الوطني حضره الدكتور يوسف رافى الأمين العام للحزب الوطني، وأسيد كمال الشاذلي أمين التنظيم، ووزراء التعليم والاسكان والإدارة المحلية، والفرقة للبحث العلمي وعدد من نواب مجلس الشعب والشورى، وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من القضايا الجماعية من بينها الانتخابات التجهيزية لمجلس الشورى، وشرح قانون الاسكان.



المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ٩ إبريل ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





المصدر : **الإعلام**

التاريخ : ٩ إبريل ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والعلاقات



٢١ مايو موعد الانتخابات التكميلية للمقاعد

الفردية بالمجالس الشعبية في ١٠ محافظات

كشبت - منى الشرفاوى :

تقرر إجراء الانتخابات التكميلية لأعضاء المجالس الشعبية المحلية من المقاعد الفردية الخالية في ١٠ محافظات يوم ٢١ مايو القادم على أن يتم فتح باب قبول طلبات الترشح ولمعتمدا بمعرفة لجان فحص الطلبات اعتبارا من ١١ إبريل الجاري وابتداء ١٠ أيام ثم

الانارة المحلية بأن الانتخابات ستجرى عن اللامد الفردي على قوائم من قسم القادر وهي مصر الجديدة من قسم مصر الجديدة بمحافظة القاهرة ، وفي قرية ميت غراب مركز السنبلين ، ومركز ميت غمر عن قرية سلفا بمحافظة الدقهلية ، ومركز الحسينية عن الدنية ومركز أبو حماد عن قرية الصيرة بمحافظة الشرقية وكوم حمادة عن قرية بدر بمحافظة البحيرة وكبر مواس عن قرية تل بني عمران وبمخاليف عن قرية بني خالد بمحافظة المنيا وعن قرية الحمام مركز أسيوط بمحافظة أسيوط وعلى مقدم محافظة سوهاج عن مركز بني السلام وعن مدينة أبو ثلث بقا ومركز الأصغر عن قرية العن ومنطقة نصر الترية بمحافظة أسيوط ومقدم محافظة أسوان عن مركز أسوان ، ومقدم مدينة أبو منيل السياحية وعن قرية القسمية مركز الحصنة ومركز الشيخ زبير عن قرية قهر هجر ، وعن مدينة الغدوى عن قرية بالغة بمحافظة شمال سيناء.

تصره كشوف للباسم وتقدم الاعترافات والعمل فيها بمعرفة لجان الفصل في الاعتراض من ٢١ إبريل وابتداء ١٥ يوما يستلزم للمنافسة بتحرير كشوف باسماء الناخبين وأعداد اللجان العامة والفرعية وتموين رؤسائها وأعضائها اعتبارا من ٦ مايو وابتداء أسبوع ثم تنبع بطاقت لواء لواء وتجرى الانتخابات يوم ٢١ مايو وابتداء في اليوم التالي .

وصرح الدكتور محمود شريف وزير



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأحزاب .. والانتخابات [٢]

استكمالاً للمقال المنشور بتاريخ ١٢ مارس الماضي نقول ان الانتخابات القادمة التي ستجري قرب نهاية هذا العام هي أهم انتخابات.. لأن مجلس الشعب القادم سيكون المسئول عن القيام بدوره الوطني والدستوري أثناء دخول مصر القرن الحادي والعشرين بكل قطاعات وأعمال والاستعدادات التي قامت بها الدولة لذلك منذ سنوات وسيكون هو المسئول أيضاً عن بلوغ مرحلة التحول التاريخية التي نعيشها الآن إلى بر السلامة. الانتقال إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط بما يحقق أهدافنا القومية.. والانتقال إلى مرحلة الانتقال الاقتصادي.. والانتقال إلى مجتمع الانتاج والتجارة.. والانتقال إلى مجتمع عصري سواء في الدراسة أو للصنع أو التجارة.. وهذه مهام خطيرة ومصيرية ويتوقف عليها تحديد مكانة وبنو مصر في القرن القادم.

رجب البنا

لاختلاف بين الأحزاب أمر قائم وضروري ويجب ان يستمر.. ولكن كيف نحصى هذا الاختلاف من ان يتحول إلى معارك غير أخلاقية.. نستخدم فيه أسلحة غير أخلاقية.. ويستمر بطريقة غير أخلاقية.. ولأهداف غير أخلاقية.. وكيف نحصى هذا الاختلاف من أن الانتخابات الحزبية.. وكيف نحصى من ان يتحول إلى خلافات شخضية قد تنقلب إلى معركة لتفنيش الإعراض وهذه علامة للناس.. وكيف نحصى الشباب من ان يقع فريسة للاستغلال في مثل هذه المعارك غير الأخلاقية.

البدائية المصححة للانتخابات منذ الآن هي وضع إطار عام أخلاقي.. يحدد المبادئ والنظم التي تجعل الحركة الانتخابية مناسبة لصالح الوطن وليست مضاعفة سياسية لتصحيح فيها الصرامات.. وترتكب المخالفات.. وتضرب فيها المبادئ.. ولكنا فيها الاتهامات جزائفا نون مراعاة للحقيقة والتفسير والمصلحة القومية.

صحيح ان المعركة الانتخابية القادمة ستكون قاصلة بالنسبة للأحزاب القائمة.. وسوف يتحدد فيها ما هو الحزب الذي تعطيه الجماهير لثقافتها.. وماهي الأحزاب التي يمكن ان تبقى في الساحة بفكرها منها من أنصار ومؤيدين.. وماهي الأحزاب التي تمثل زواجا لآفة لها.. ولأفكار.. ولأغلبية.. ولأقول من المواطنين.

وننتيجة الانتخابات القادمة بالطبع ستكون ثقافتها هي استحقاق هذه الزوائد الحزبية.. لأنه ليس هناك قرار أقوى وأصدق من قرار الجماهير بالبقاء أو الإبقاء لهذا الحزب أو ذلك.. وإذا كان النظام السياسي في تطبيقه لجبا التعديدية يسمح بقيام أحزاب كثيرة ليس لها قواعد شعبية فإن الانتخابات هي المناسبة القومية التي تتم فيها عملية الانتخاب الطبيعي.. بحيث يكون البقاء للأصلح وليس العكس.. وهذا هو مايجوز الأحزاب التي لها قواعد شعبية في العمل بشكل مختلف.. يعتمد أساسا على طرح قضايا سياسية.. وبحلول للمشاكل.. وبذلك السياسات التي تختلف معها.

ولكن بلغت النظر ان احساس العام لم يتبدل بعد بخطورة هذه الانتخابات بالدرجة الكافية.. ومازال الاستعداد لها يجري بنفس العقلية والتفكير.. وبنفس الأشخاص وينفس الوسائل.. أما الأحزاب فان استعدادها للانتخابات مازال قائما على انماج الأساليب القديمة التي كانت مبنية في الثلاثينات والأربعينات.. من استشارة العصبيات.. أو عقد التحالفات والالتصيق قوى وأجتهات متعارضة بطبيعتها بحكم التكوين والمصلحة.. أو عقد صفقات.. انتخابية.. شيء مقابل شيء.. واعتماد اساسي على العامل الشخصي والاسراف في البعوض وإلهاج الشططعات لدى جميع القادات.. واللف بكل الأوراق للمكتسب في النظر حتى عن الاعتراف بالأخلاقية أو اعتبارات المصلحة العامة أو الاعتبارات القومية.

ومازال في الوقت متسع لكي تراجع الأحزاب ببقائها بين قيادات الأحزاب لكي تتفق على الإطار العام الأخلاقي والسياسي الذي يجب ان يلتزم به جميع الأحزاب.. لكي تكون هذه الانتخابات فرصة لتحقيق تقدم واضح سياسي في البلد.. وليس العكس ولكي تكون الانتخابات ونتائجها لصالح القوى الوطنية.. مهما يكن لخصاؤها الحزبية.. وليس العكس.. ولكي تظل هذه الانتخابات محكومة بضوابط ذاتية تجعلها فرصة لإدارة حوار عام مفتوح في البلد كله.. في كل مكان.. وفي كل موضوع.. وعلى كل مستوى.. لكي يساعد ذلك في النهاية على انضاج رأى عام مستنير حول القضايا الجوهرية.. وينفع المواطنين إلى المشاركة بفعاليتها الواسعة.. المشاركة التي تخرج الغالبية الصامتة من حالة الصمت.. وتخرج اللغة السليسية عن سلباتها.. وتحدد أمام الشباب التحريك السليم الذي يوصله إلى أهدافه المشروعة ويسمح له بفرصة عادلة في العمل العام بآراءه والوجه.

مثل هذا الاجتماع ليس مقصودا منه توحيد جهود الأحزاب حول الموضوعات التي ستجري حولها الدعايات الانتخابية.. ولا توثيق الحوار بين الأحزاب.. ولا عقد تحالفات بين بعض الأحزاب.. ولا توزيع الدوائر.. ولكن المقصود هو إجراء حوار نزيه ومخلص لوجه الوطن حول مسألة واحدة هي : ان نتفق على كيف نختلف.



المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ : أبريل ١٩٩٥**

" فالحزب المعارضة حتى الآن لم تحدد إلا ما ندر نفسه .. وتعرف ما لا تريد .. ولكنها لا تقبل سياسات متكاملة في كل ميدان من الميادين .. بينما المقروض أن الأحزاب بيوت خنرة سياسية وفنية .. والانتخابات هي المؤسسة لا الخطيم كل ما هو قائم .. وتشويه كل ما هو النجاسة بل لتقسيم رؤية جديدة ومختلفة للموضوعات الأساسية التي تخلق بالمستقبل ... وإبداء آراء إيجابية ومتكاملة ومشروعات للعمل مدروسة وقابلة للتنفيذ ..

ومشكلة أحزاب الأقلية أنها تعمل وفي بقيتها أنها سوف تظل أحزاب الأقلية، ولذلك فهي لم تعد نفسها إلا لتتوارى والمعارض المتعاقب، الذي يحاول البقاء الوجود عن طريق الصوت العالي .. والمخالفة لكل شيء وهذا موقف يمكن فهمه في مرحلة الطفولة الحزبية .. وفي مرحلة المراهقة السياسية؛ ولكن لا يمكن تصوره في مرحلة النضج السياسي التي تأمل أن تساعد أحزاب الأقلية نفسها على الوصول إليها.

ومسئولية حزب الأغلبية أكبر من غيره .. في أن يجعل القوة، والنزاع في الممارسة السياسية التنظيمية والوضعية، والاختيار وجه تنظيمية ومحترمة من الناس ولها تاريخ معروف، ووجه جديدة وإعادة البعث مقدرة على العمل السياسي والشعبي.

وفي بلد مازالت فيه الأمية سائدة بين أكثر من نصف سكانه فإن الطبيعة المستحدثة عليها واجب، لابد من القيام به هو أن يكون له دور الحارس للقيم الأخلاقية السليمة في الممارسات الحزبية .. وإيقاظ الوعي العام بأهمية هذه الانتخابات .. ليس لكي ينتج مرشح معين ويخيل مجلس الشعب ويتمتع بالحصانة وتوابعها .. ولكن لكي تكون لها سلطة تدرجعية قوية تستطيع أن تقوم بدورها في قيادة العمل الوطني في عالم جديد .. هو عالم القرن الحادي والعشرين وإذا لم يشعر المثقفون بهذه المسؤولية وتضمنوا نصيبهم الأكبر منها منذ الآن فمن الذي سيقوم بذلك ؟



المصدر : الحياة للخدمات

١٠ أبريل ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

الحزب الوطني يستعد لانتخابات مجلس الشورى

□ القاهرة - الحياة

■ أعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب (البرلمان) والشورى أمين التنظيم في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر السيد كمال الشاذلي أن لجنة المرشحين النهائية للحزب في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى ستعرض على الرئيس حسني مبارك باعتباره رئيساً للحزب.

وأوضح الشاذلي في اجتماع نقابي سياسي للحزب الذي عقد مساء أول من أمس أن الأمانة العامة للحزب تلقت لوائح مرشحي أمانات الحزب لمجلس الشورى في كل المحافظات المصرية. وأضاف أن مراجعة هذه اللوائح تتم حالياً وستعلن النتائج النهائية عقب عرضها على الرئيس مبارك. وتابع أن الحزب سيشارك بمرشحين في كل الدوائر التي ستجرى فيها انتخابات. وتبدأ انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى في الأسبوع الأول من حزيران (يونيو) المقبل.



المصدر : الإسماعيلية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٥

ترشيحات الحزب الوطنى لانتخابات الشورى تعلن بعد عرضها على مبارك

□ الوزراء فى النادي السياسى للحزب الوطنى :

زراعة ٧٣٠ ألف فدان بالقطن هذا العام
برنامج لتطوير العشوائيات وآخر للتنمية الريفية
٦٥ مليون جنيه للإسكان فى الموازنة العامة
امتحان الثانوية العامة فى مستوى الطالب المتوسط

تعرض على الرئيس حسنى مبارك ، بصفته رئيسا للحزب الوطنى ، خلال الأسبوع القادم ، الترشيحات النهائية للحزب فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى . أكد ذلك السيد كمال الشاذلى الأمين المساعد للحزب ، وقال : إن الأمانة العامة تلقت ترشيحات أمانات المحافظات ، وتتم حاليا مراجعتها ، وستعلن بعد عرضها على الرئيس ، وأشار إلى أن الحزب سيشارك فى جميع الدوائر الخالية ، وستجرى الانتخابات خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو القادم .



المصدر : النش :

١١ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد فوات المدة القانونية:

الداخلية تخطر مديريات الأمن بإعداد كشوف النافذين!

كتب صلاح الشفيق:

للمنفذين طلب لأول مرة ولم يسبق عرضها كما ينص القانون. ول إنشاء مرفقها باليمن والقوى هامدنا للشافخ واللجان للفرق بها إحداء الكشوف تولى عليها ليل فهاى وتقوم بقتل الأسماء من الدلائل وتقرئها ل الكشوف الانتفاية. ويؤكد هذا صحة ماقره الشعب لى مارس المنفى من أن كشوف المنفذين لم يتم عرضها لى القواعد القانونية التى حددها قانون ميافرة الحقوق السياسية ولائحته التنفيذية. مما يعرض انتفايات مجلس الشعب القادمة للبلان، عالم وصدر رئيس الجمهورية حكما وتنيا وصواعيد جديدة يتم خلالها عرض جنود المنفذين.

أخطرت وزارة الداخلية مديريات الأمن بالمحافظات بسرعة إعداد كشوف المنفذين، ومن غسوه هذا الإخطار طلبت مديرية أمن القليوبية الأسبوع المنفى من شافخ الشفافات باليمن والقوى موافاتها بالكشوف لى سوه إسماء إمس الإلتين. ويأتى إحداء هذه الكشوف بعد فوات القواعد القانونية التى حددها القانون ولائحته التنفيذية بروجوب عرض جنود المنفذين لى شفافات اليمن وحمصى للقوى والأمكنة التى يراها مدير الأمن بكل محافظة لى القارة من أول فهاى حتى منتصف مارس ١٩٩٥.

ملتمت «الشعب» أن إعداد كشوف



المصدر : ١١

التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥٠ ألف جنيه تمويضا لـ أحمد علي بشر بسبب تزوير انتخابات مجلس الشعب

كشفت محكمة استئناف جنوب القاهرة بصرف تمويش قدره ٥٠ ألف جنيه من خزائن وزارة الداخلية للدكتور محمد علي بشر أمين عام نقابة المحامين إثر رشح السابق لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ عن دائرة شبراخيت للكرم بمحافظة المنوفية.

وكانت محكمة القضاء الإداري قد قضت بنجاح الدكتور بشر ومرشحيه آخرين، إلا أن وزارة الداخلية ومجلس الشعب رفضا تنفيذ الحكم وحصل د. بشر على حكم من محكمة أول درجة بتسويش قدره ٥٠ ألف جنيه فقط من تزوير الانتخابات لصالح منافسه مرشح الحزب الوطني فاستأنف الحكم فقضت له المحكمة بالحكم السابق.



الوطن العربي

المصدر :

١١١ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشارع السياسي

مجلس الشعب فوق صفيح ساخن ١١

رؤية أعضاء المجلس لكيفية الفصل بين السلطات

هل المجلس سيد قراره

.. أم سيد لائحته ؟

أعلن الدكتور سرور رئيس المجلس أن مجلس الشعب هو سيد قراره. وعلى ذلك وإعمالاً بهذا الحق استلم المجلس بصلة السلطة التشريعية من التطبيق على الحكم الصادر من سلطة قضائية تأكيداً لمبدأ الفصل بين السلطات الذي هو تأكيد للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

إختصاص المجلس

ويرى المستشار محمد جويش عضو مجلس الشعب وأحد سر اللجنة التشريعية أن المادة ٢٠ من القانون تنص على أن مجلس الشعب هو المختص دون غيره بالفصل في صحة عضوية أعضائه، وقرار المجلس بصحة العضوية أو إسقاطها يمثل قراراً قضائياً وهو ما تقتضيه المحكمة الدستورية العليا من قيام مجلس الشعب بالفصل في الطعن المرفوع للأحكام القضائية بحيث لا يجوز للمجلس أن يبتل عن قراره أو يعيد النظر فيه بمن لم يأت بهما إلا لائحة مجلس الشعب الدخيلة بقرار المجلس في هذا الخصوص هو قرار نهائي والنفسية للتعويض الصادر ضد الدكتور سرور فهو صادر ضد

أثار الحكم الذي أصدرته محكمة استئناف القاهرة وبالقسم ورئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية السابق برفع مبلغ (١٠٠) ألف جنيه كتعويض للدكتور حمدي الحديدي وزير الصحة السابق نتيجة تزيف الانتخابات وحرمانه من الحصول على عضوية مجلس الشعب الحالي الدكتور من الجدل، فقد قام الدكتور سرور ورئيس مجلس الشعب بتأكيد هيئة قضايا الدولة بالعلن في هذا الحكم، الذي لم يكن الأول من نوعه فقد سبق لمجلس المحكمة أن أصدرت حكماً مماثلين من قبل وقد بلغت عدد الطعون الانتخابية التي تقدم بها المرشحون حتى الآن ٢٦٨ طعناً فصلت محكمة النقض منها حتى الآن ٢٥ طعناً وتم إعلان مجلس الشعب بذلك. وقد أثار هذا الحكم عدداً من التساؤلات حول طبيعة العلاقة وضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية والقضائية وخاصة في مجال أحكام القضاء وكذلك حول بصحة عضوية بعض أعضاء مجلس الشعب، وبما معني أن مجلس الشعب سيد قراره.

وحول ذلك القضية أجرت «الوطن العربي» هذا الاستطلاع :-

أصل الحكاية

واصل الحكاية كما بدأها الدكتور حمدي الحديدي في العديد من أحاديثه إنه قد تقدم بطلب إلى رئيس مجلس الشعب حول صحة الانتخابات التي جرت بدائرته يوم ١٩٩٠/١١/٢٩ وقام رئيس المجلس بأحالة الطعن إلى محكمة النقض للتحقيق في صحة لائحة المحكمة ٩٢ من الدستور وإيقته المحكمة شكلاً رموزها وتم إخطار مجلس الشعب بذلك

موسى، بفتح التعويض من جويش
سيد قراره
وفي رده على حكم محكمة النقض



والجبهه التشريعي والرقابي بدقه لابد ان يكون قد انتهى من النظر في موضوع الطعون الانتخابية وبهذا يجب ان يكون هناك فترة محددة للنظر في الطعون .

ليس سعيد قراره

ويمن النائب كمال خالد عضو مجلس الشعب المستقل ان الفصل بين السلطات هو ان تولي كل سلطة واجبتها كاملا وان يراقب القضاء جميع نواحي تحقيق العدالة التي تضطلعها أي سلطة من السلطات الأخرى كالسلطة التشريعية والتنفيذية وعلى القضاء ان يراقب تحقيق العدالة في جميع الاحوال لا يترك في ذلك بين مواطن عادي ومطل من السلطات وهذا هو المفهوم الحقيقي للفصل بين السلطات تحقيق العدالة .

اما بالنسبة لمبارة سعيد قراره لمجلس الشعب هو سعيد لانتمه فقط لانه لا يتم وضع اللائحة الداخلية له ويقوم بتعديلها في أي وقت يشاء كيفما يحلو له .

اما عبارة "سعيد قراره" فهي عبارة يرفضها الحزب والنطق السليم وقد رفضها الدكتور احمد قنص سرور وقال لفترة طويلة يستعمل عبارة ان مجلس الشعب سعيد لانتمه ولكنه استبدلها وعاد ليستخدم عبارة مجلس الشعب سعيد قراره .

اما حكم المصادر ضد الدكتور سرور فهو حكم صدر عنه بصفته الوظيفية ومعلوم ان الشكا الوظيفي الناشئ عن مجرد اختلاف وجهات النظر في تفسير القانون لاجناس على الأشخاص .

ويؤكد كمال خالد ان مراقبة القضاء لادور العدالة في السلطة التشريعية لا يمثل أي خروج عن مبدأ الفصل بين السلطات بل هو يدخل ضمن هذا الباب

ان قاربنا على نهاية الدورة البرلمانية لمجلس الشعب الحالي الا ان هناك ٨٦ طعنا انتخابيا مازالت منظورة امام محكمة النقض فمتى سوف يتم النظر في هذه الطعون ؟

ولهذا يجب ان يكون هناك فترة زمنية معينة ينظر خلالها المجلس في الطعون الانتخابية والآن ان تكون السنة الأولى من عمر الدورة البرلمانية هي الفترة التي ينظر خلالها المجلس لكافة الطعون بحيث تقدم محكمة النقض بالتحقيق في الطعون وارسلها الى مجلس الشعب للنظر فيها واتخاذ صيغة المصنوعة من عدمها واكد انه من غير المعقول ان يكون مائتين من عمر مجلس الشعب الحالي اقل من ٢ شهر وسارعت محكمة النقض تدريس وتحقيق اكثر من ٨٦ طعنا في المجلس الحالي بينما نظرت المحكمة ٢٧٨ طعنا انتخابيا سابقا .

لكي يستطيع المجلس ان يمارس

بصفته الوظيفية كرئيس مجلس الشعب وليس بصفته الشخصية .

احترام تقرير المحكمة

يرى النائب محمد السعيدوني عضو مجلس الشعب ان المجلس مطالب باحترام تقارير محكمة النقض ولابد ان تكون هذه التقارير محل اهتمام من المجلس واذا رفض المجلس هذه التقارير فلا بد ان ينكر لاسباب قانونية ارفعه لها ولكننا نلاحظ ان غالبية تقارير محكمة النقض ترفض من مجلس الشعب الذي هو سيد قراره فقط بلا مبررات اخرى ويجب ان يهتم المجلس بهذه التقارير حتى لاذهب اصحابها الى المحكمة لتحكم لهم بتعويض مادي يدفعه الشعب من قوته بينما يجلس على مساعد نواب الشعب من لم لايدعون للشعب .

سنة أولى طعون

ويقول النائب حسن جبورل اننا نعد



المصدر : **الاربعاء ١٢**

التاريخ : **١٢ أبريل ١٩٩٥**

للنشور والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة!

أريد من الأحزاب في مصر أن ترفع وجوها جديدة لمهوية مجلس الشورى ومجلس الشعب . لا أريد أن أرى التكرارات فوق مقاعد البرلمان . بل أريد أن أرى الكفاءات والعلماء والرجال والنساء الذين يشار إليهم بالبنان . وهذا هو نفس ما يريده الشعب ويطلبه به ويصلي عليه . لقد تمصصت المجهولة والأصنام الغريبة لا تصنع بركة أوها بل تصنع مجلسا هزيلاً ضعيفاً لا عمل له إلا التصديق للحكومة والتفاف بأسرها وذهن لا تريد الشوفاء ، وإنشا أريد مجلس تحرير عن أرادة الأمة وتكون بقلتها لا مجلس الشبه بفيل الماته الذي كلفه المصالح ولا كلفه الشورا

أريد ثوابا يتكلمون ولا أريد الخائب الأخرى الذي يطي صابنا طوال خمس سنوات لا يطلع له إلا ليتكلم ولا يلق إلا لتحية معالي الوزير

مجلس شورى بلا ممارسة هو مجلس ميت ليس فيه حياة . هو مقاعد في البرلمان ليس فيها أحد . هذه المقاعد الخالية تبقى خالية مادام اصحابها لا يفتحون أفواههم ولا يرفعون صوته . كل مطالبهم شخصية وكل الكلام فارغة وكل شعارهم ميت .

إننا لا نهمنا عدد المعارضين في مجلس الشعب الجديد أو مجلس النواب الجديد فطناً قلنا أن ثانياً شعاعاً واحداً هو أغلبية ، وأغلبية يكمن هي الأقلية لا أفيده لها ولا وزن لها وهي مجموعة من الأصاغر ليس فيها رقم واحد صحيح .

لقد رأينا ثوبا مظلماً في تاريخ البرلمانات المصرية . ثوب يستطون الوزارات ويهزون مقاعد الحكام يقفون على الخبير فيسمعهم الشعب كله . المعارضين والمؤيدين على الصواء . يصنع الأمة أصواتهم قبل أن تفتح الميكروفونات . رب كلمة واحدة من أفواههم تتحول إلى تنفيذ أوامر يطيع الشعب كله . رب استجواب واحد يهز الصناديق ويوقظ النائم ويحرك الغالطين .

لا أريد المجالس التي تعينها الحكومة ولا ينتخبها الشعب بل تعكس أن الانتخابات الحرة وحدها هي التي تجيء بمجالس شريفة تمثل الأمة وتحرر عن أرايدها . أعطونا مجالس منتخبة في الانتخابات حرة تعطيهم برنامجاً من الصعلة لا مجلساً من الأزام .

مصطفى أمين



التاريخ: ١٩٩٥/٤/١٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعايير الجديدة للتجديد السياسي استعداد الانتخابات «الشورى والشعب»

يتخلف أداء دور أي مؤسسة سواء كانت تنفيذية أم تشريعية أم غيرها، على طبيعة الأشخاص الذين تقسمهم هذه المؤسسة إلى فئات، ويتأثر هذه الفئات بشكل أكثر وضوحاً في تلك السلطة التشريعية حيث يتوقف على عضوية هؤلاء في البرلمان (السلطة التي تشترع القوانين) أي دورها في العالم، أولاً أعداد القانون، بصورة معينة تدور عن طبيعتهم وتكوينهم الطبقي واقتصادهم السياسي، وثانياً حيث تربط بينهم وقرائهم في ضوء المناخ العام للممارسة الديمقراطية على وجود دور فعال للبرلمان، الذين يبتون إليه في صنع القرار السياسي وذلك بدلاً من تركيزه باستمرار في يد رجس الدولة النشأ بالأنباء والاشأ

● أما من معيار الزيادة، ولكل هذا سبيل حلول في تكوين لوائح، ويطلب، وعليه اشتباها بين حين وآخر، وأول من أن تكون ملكات الرسمية مخرجة لهذا الوضع إلا أنه بكل أسف، تشير الابات للجمع إلى أن هناك فجوة بين الأزيان الرسمية والواقع الفعلي، وذلك من الناحية أن لم يكن في السحب الابات نزاهة أحد من عمه في حال هذا المناخ، ومع ذلك لابد من التأكيد على ضرورة تجميع معلومات تنتم بالغة حول الأشخاص القراءين في التشريعي تتلخص بوضعهم الحالي، مع عقد جلسة لهم استألفهم عن وضعهم عن طاعتهم بأن هذا لا يشجع فمناخية خرابية، ولكن ليمدحها كقوائم، ليحول محاسنهم لوما بعد أن يتصور في الأوقات يمكن رسمد نواباً ولكن في نفس الأوقات يمكن رسمد سنو نزاهة التشريعي في تكوين لوائحهم سواء أكانوا برلمانيين رسمي ما ارتكبه من جرائم، وعلى ما فكره سببهم، وأيضاً إذا كانوا اشتباها في العمل الأمر لابد من التأكيد من حسن سيرهم والاختصاص في سلامة أساليب تكوين لوائحهم وسماهم التشريعي وسببهم الطيبة وفقاً الفكر أحد

الاشأ بعدة القياسات الفئات التي يمكن الطريقة لأختيار الموضعين لجلس التشريعي أولاً ثم الشعب فيما بعد.

١ - المعايير المخرجة خلافاً، بمعنى أن الموضع يمكن الأخذ به في حالة إذا كانت هذه الشعبية نتاجاً لخدماته للجماهير عبر مسهورة قانونية لم يقصد بها سوى

الصالح العام وصالح الفئات التي ينتمى إليه والجماعية الذين يمشون معه لكن عندما يقصد بالشعبية أنه من المشهورين لأنه من الأقليات، في المنطق وأدبه عدد العمارات أو من الأزيان أو يمثل أدبه عدد من الأشخاص بالأي في القرية أو المركز حسيماً يظن، أو دور عن أبيه وأسرته، ولأن أبيه كان له في السياسة، فويرد أن يرث ما كان لأبيه أن لعمه أن لخاله في السياسة أيضاً من كرمي في البرلمان أو غيره.

كذلك عندما يقصد بالشعبية أنه لأبي كرمي مشهور، ويمكن أن يصلح أن يصلح منطقة ما في البرلمان، لكن قد يشأ وقد شهدت تجربة مشابهة في دائرة شبرا الكاوية للصيد أحمد عدات رحمه الله عليه وكان عندما يقصد بالشعبية أنه شخصي أو خلق وهادي، ويظهر ويرجع وأنه مجسود الحال يمكن أن يعطى أن يكون قد علمناه أساساً الجموع الشعبية، وهذا ينسحب على أي صاحب مهنة متميزة كمشاة الجامعة المشهور أو النحاس المشهور، أو... الخ. فضلاً عن ذلك فإن الشعبية تنسحب على أصحاب القدرات الشخصية الذين لا يمكن معرفة مصادر أموالهم ولكنهم يتمتعون بشهرة واسعة ومناخية كبيرة وبأنهم على وجودهم في العمل لثقل كبير مهما قيل بشأن هؤلاء، لأن هؤلاء يشعرون بالسياسة السياسية الكبرى أكثر مما يوليونها!

ومما كسأ لقديراً من الانتخابات، وسببها من معايير لشعرا للأزواج، وخاصة الحزب للتكوين وهو الحزب الحاكم (البرلماني)، لأعضائهم في البرلمان، وما هو عام ١٩٩٥، قد بدأ منذ أشهر وأحدث لا يقطع من أنه عام الانتخابات، وأنه عام الديمقراطية، وأن الأهل محارب على أنه عام التكوين وتمام التجديد السياسي من خلال أنه سيحدث أكبر انتخابي لجلس التشريعي أولاً في يديه، ثم الشعب ثانية في ديسين.

وما هي المعايير تتلخص عليها مرة أخرى، سابقاً معها ومنها: الشعبية التي ينتسب بها المرشح، والصحة، والزيادة، والماء، وغير ذلك من معايير التمثل والعرض على الحصة العامة، يجمعها من المعايير التي يصعب الاحتكاك بها والاتفاق على حدود لها والذليل تعدد القوائم التي كتبت بشأن بعض الأشخاص الذين أدوا بالجلس السابق واتضح أنهم من تجمار المفحورات فيما بعد!

لنلتفت أولاً على عدة أمور وهي:

- ١ - أن التجديد السياسي في كل دولة انتخابية للتشريعي والشعب أمر محلي، ليدع أداء جديدة تطبي حيوية لهذه المجالس حتى لا تتجمد الأداء في شرايطها.
- ٢ - أن تكوين المستورالية في انتخاب الأعضاء لابد أن يكون للجنة تتسبب بالأمانة واستورالية العرض على السلطة القوية بصورة لا يأتى حولها غير أثناء أو فيما بعد عملية الانتخاب خاصة بالنسبة للحزب الحاكم وأيضاً كالمسيرة وكذا يتسبب الأمر على اللسان الأخرى للأحزاب المعارضة، وذلك لأن تشكيل اللجنة لابد أن يكون بمشاهير من رئيس الحزب والشعاع من قبل ليوصل على ذلك أمام الله والوطن والتاريخ، لأننا سمعنا عن أشيا، غريبة من لجان سابقة غيوت أسماء، ويطعن بالمرين لأسياب وطمحا الله!
- ٣ - أن توقيع المعايير أولاً ويعتبر بوضوح، ويتم الاتفاق على معيار عدد اختلاف مصادر التقارير، وذلك بترجيح أحد هذه التقارير ولا تترك الأمور لكل حالة حتى لا تترك الأمور للتأثيرات الشخصية والعوامل المزاجية!



معين ، وتغارا فيه تقديرا كبيرا ليعطوا
بشرف مساندة ودعم الحرب ، أما المعارضة
بالشخص بلا تاريخ في العمل العام ، فيك
أسف ، على الحرب ودعم الأمن عاليا من
مكائنه كما أن الانشغاف وشغف من
مكائنه لدى الناس الكثير ولكن بريق
المصانة له من الوجهة الاجتماعية ما
يلو هؤلاء الانشغاف على الانشغاف
حتى ولو على اسعة الأراج ومهما كان
الفس ظالا كثيرا فليس على ذلك بكل
أسف!

ثانيا : فرض الضمان على الشخص
الرشح : حيث من الضروري توافر حد
أعلى من الأول حتى لو استعمل الأمر
تعديل القانون على وجه الضمان شل
القوانين الأخرى ، ولكن الابتدائية بدلا من
بلى ويكتب على كثير لحظا أمام الحاكم ،
وأعرف هذا أحد الثواب حاليا له شيان
أحدهما وأصب بالشرى لاجل ١١ وضت
القضية على نائب رئيس اتحاد عمال مصر
البرلمان أحمد القنار الانشغاف العمالية
الامة بكون راجعها بعد الأربعين وتاريخه
كثرت على صفحته دورية ومعارضة بكل
أسف! علاوة على أن الانشغاف على
لو تم تتبع تاريخ الانشغاف وشغف عنهم
من خلال تفشيهم واستعمال الأجر
للشخص والمعلومات التي يجب أن تعمل
بمعة وشغاف!

ثالثا : الخدمة المالية للشخص ، وتاريخ
حالاته المالية ومكائنه الضمانية لبلاد أن
يكن لكل شخص مثل هذا الأرف كمبر
مهم في الاختيار لك اتتم له قد توجب
من الضمان لا يمكن الوثوق به وأجد من
تجلبه ولو حصل على نطق من مصان
غير مشروعة يمكن تجلبه حرصا على
الصالح العام لأنه لا يمكن الوثوق به عند
حصوله على الخدمة إلا بقرا الناس ما
يظهر من أمريكا ، في الصحف لدينا!
عن لأوجهات التي تحدث في الكوادر
بين أسفاله وبين الانشغاف الذين
يرفعهم الرئيس الأمريكي وأكرم مدير
وكالة المشاتر الأمريكية التي أعطى
عليها شمر بلاء مسلم مواجهة من بعض
أطراف في حيات!

أن هذه للناظر الشك لا ثم الإنقاذ
عليها مع أرفج السعة تطبيقه أو
الشخصيات ستكون الضل لكن أرفج هذه
العابرة ستدفع بالشخص على مستوى
الاستبالية ، لقد أعطت أن عدم وجود خلفية
لدى بعض الأشخاص الذين احتلوا مقام
للناظرين كليل أعزها عاما بالان
وتحدثت من ذلك وبهم محافظ كان
بالقروية وانتقل في الشرقية ومواجه ذلك
مركز للخدمة في شبرا الخيمة متجامل
كل للجلسات الطبية التي رشت! نال أن
يؤخذ بهذه العابرة حرصا على الصالح
العام ، وأصلا في مجلسي شعب وأموري
لهما دور قوي في تعميق للفسدة
للديمقراطية وفي صنع القرار السياسي

د جمال على زهران

القرار الذي نجح في الانتخابات الأخيرة
وسأل كل شخص في اللوس وصل
المصانة كانت عليه شرائط شغف ،
فاستثمر المصانة لأغراض الضمان
والشغف عليها واستطاع لقاء أكثر من ٥
ملايين جنيه! وأعرف ذلك في الدورى بدأ
بمرتبه في إحدى الشركات بما لا يهاون
خمسائه جنيه منذ ما يقرب من ١٢ عاما ،
والآن أصبح مليونيرا وولدت وراء أن
يستمر حشوا بالشرى للفترة القادمة ..
لنرى الحسابات وابن مهيمن للزمانة!
والضاحك كثيرة أن يردد أن يحاسبه وإن
يراق!

وهذا وروندا بلا شك في مناقشة
للمعايير المسماة في الاختيار سمعا ثم
الاجتيد السياسي بهدف تفوية دور
المهمنة الدستورية الكاملة في مجلس
الشعب بعد أن ألحقت القرار أمام القوى
السياسية أن الوضع من نفسها من خلال
أمرائها ومصطفها وتجان أراما ونسهم
بمعرفة غير مباشرة في صنع القرار وأن
الشغاف التالية تتصل في انتخاب مجلس
شعب لوى صاحب أولة ومباركة وسهم
في صنع القرار السياسي ومشاركه رئيس
الديلة في ذلك سمعا وراء شكل للفترة
الديمقراطية لتصبح محور رائدة في هذا
الطريق ، وفي تدريبي في الشغاف الأرف
نبدأ من معايير اختيار المرشحين الذين
مطلوب كل حزب وهنا للتدريبي على الحزب
الكبير والقيادة مع مجلس الشورى التي
استعفى الأمل وتجدد في مجلس الشعب
القديم بأن الله ، ويمكن بلورة هذه المعايير
ليما يلي:

أولا : تاريخ طويل من العمل السياسي ،
حيث يكون النفع بالانشغاف الذين يهاون
الاحزاب في البرلمان تتجاف لتربية بيمانية
ومعارة ، خاصوها على مستويات حزبية ،
وتمر مدافى العمل العام وشغفوا لتقريب



المصدر :

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ أبريل ١٩٩٥

الاستفتاء

بعد اتفاق الحكومة والرئاسة على تأجيل تصحيح تكاليف الملاوة الاجتماعية من المواطنين، إلى ما بعد انتهاء انتخابات مجلس الشعب، يشاع أن مساجد القاهرة تشهد هذه الأيام زحاما منقطع النظير من الموظفين الذين يدعون عقب كل صلاة: «بارك الانتخابات ما تخلص»!!

عبد النبي عبد الباري



العدد ١٠٠٠

المصر :

١٩٩٥ - ١٣٠٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حداشرة البية

الوزير

النظام الرئاسي

تسخير
إمكانيات
الدولة والحكم
المحلي في خدمة
السادة
الوزراء

العملية الانتخابية
أمر غير مشروع
ويطلق عليه قانوناً
الفرج من الوظيفة
العامة وجائزاً في
الجالين الدستوري
والأبدي انصرافاً
بالسلطة وإساءة
استعمالها.

فهل يقدم الوزراء
الذين يزعم الحزب
الوطني ترشيحهم
في الانتخابات
القادمة استقلالاً
قبل الانتخابات
حتى تتكافأ الفرص
بين المرشحين؟
وهل لدى الوزراء
وقت كاف ليكونوا
نواباً بالمجلس مع
ممارسة عملهم
الوزاري؟ أم إنهم
سيغوزون بالمقاعد
ويتركون بواكرهم
بلا نواب لأنشغالهم
بوزاراتهم؟

تستعد الحكومة
حالياً لترشيح
بعض الوزراء في
الدوائر الانتخابية
في الانتخابات
القادمة وترشيح
الوزراء ضد مهلة
المساواة بين
المرشحين.

وفي عام ١٩٩٠
شهدت الفرقة
الانتخابية في
مجلس الشعب في
الدوائر التي رشح
الوزراء أنفسهم فيها
محنة صارخة لعدم
تكافؤ الفرص
واتعدام المنافسة
والإخلال بالمساواة
واستغلال النفوذ
واستخدام عناصر
الحملة الانتخابية
على حسيان
الوظيفة والصحة
العامة.
استغلال الوزراء
لخصائصهم في



الصدر : السيد

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ - أبريل ١٩٩٥

لا يسمح للوزراء بعضوية البرلمان .. واستقلالهم ضرورية قبل الانتخابات

تحقيق :
سامي أبو العز

الوزراء ممنوعون

من تقديم أسئلة
وطلبات إحاطة
ويحظر عليهم ممارسة
كافة الحقوق البرلمانية



فواتير الفريزة في الانتخابات التمهيدية هيئت العديد من القيادات والمخالفات للمعالية للفريزة وكان قناتير مواليرا بمنح الامانات والتجديدات لمعد من الجهات والاستعمارة والسلطة العامة لانجاز بعض الاعمال فحصل من الاستعمارة بالسيارات الحكومية والمنازل دونات في امكن العمل والمقرس وغير المعادة واستغلال اجهزة الاملاك والمصاحفة للخدمة الانتخابية بالإضافة الى استغلال الفريزة الحكومي والقناتير على اعشاء وزياسة الجوان والقناتير دون ان يتفكك مرسى الحزب شيئا وانما الانتخابات كانت تقوم للوظائف والعمل للتصويت لرئيس الحكومة من الفريزة والسيارات وبهذا كانت لسياسة التمهيدية والفريزة مستمرة للخدمة لفرش على طاعة القناتير والازنكية... كان تراسيد القناتير والمقرس والقناتير هم ابوات القناتير لوزير القناتير في ذلك الوقت.

مفسدة الفريزة في الحكومة وفي نفس الوقت دوات من الادلة في الفريزة على الحكومة صمغ بين مفسدة من مفسداتين في وقت واحد لا يمكن انهاء إعدامها الا على حساب الآخرين... فلا يمكن ان يكون وزيراً وقناطير وفي نفس الوقت صمغ من الفريزة... كذب من القناتير يرايت نفسه في زمره له ان الوقت طلب اصلا في سلالا في مفسدة القناتير من نفس او زميل له نام در وزيراً مارس سلطات البرلانية ابداً

أم المحاسب

مفسدة تراسيد الفريزة لمفسدة الجيش التمهيدية مفسدة جهاززة في النظام البرلاني هو نظام تعاون وتماثل وتماثل بين السلطتين التشريعية والقضائية والتنفيذية ومن مظاهر التعاون بين السلطتين كما يرى الدكتور عاتق الدين رئيس اللجنة الدستورية بمرس الدولة والاستاذ بكايه الحقوقي جامعة القاهرة ان المجلس النيابي له ان يقدم اسئلة واستجوابات وطلبات اسئلة للوزراء ويشكل لجان تحقيق برلاني ومجمع القناتير من الفريزة او الحكومة كلها وفي اللجان فان الحكومة تشترك في العمل البرلاني من طريق مفسدة الفريزة لاندستام وفي نفس الفريزة وتقوم بمرشحات الفريزة في جانب مايركن ان يقدم امعاء البرلمان من القناتير بقرارين وفق رئيس الدولة في اسناد القناتير... ومن مظاهر التعاون ايضا حق الوزراء في حضور جلسات المجلس بل وحقوقه ان يكونوا اعضاء فيه من طريق التماسد للاختصاصات ومنا في النظام البرلاني التقليدي في اسناد وجوهه... ومنا التماسد في النظام الاتحادي... اما النظام الفرنسي كما هو في الولايات المتحدة الامريكية فهناك لسل في حد بعيد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية... فالجيش

التمهيدية ليس لها رقابة على الحكومة والحكومة ليس لها رقابة على الجيش والوزراء يمتدبون مندوبين لسياسة رئيس الدولة ولا يكونون اعضاء في البرلمان بل ولا يفسدون جلسات هذا النظام الانتخابي البرلاني والرتاسي... كما يلاحظ في العمل ان كثيرا من نظم الحكم لا تكون برلمانية خالصة ولا رئاسية خالصة كالنظام الفرنسي حاليا فهو في الاساس نظام برلاني ولكن مع نوع التطور ويحول بعض خصائص النظام الرتاسي فيه ومن امعاء إماما رئيس الدولة بعض السلطات العامة بحيث لا يقتصر على ان يكون مبرز رمز كما في النظام البرلاني البحت... حيث ان رئيس الدولة في النظام البرلاني لا يحكم وإنما السلطة الفعلية هي للجيش والوزراء ورئيس مجلس الوزراء... ومن التطور في النظام الفرنسي ليساه له اسبغ مفرغاً بعض مفسدات على الوزراء ان يكونوا اعضاء في البرلمان... ويشتر الدكتور عاتق الدين انما افلا... ثاكي لثامات للمقرس... ومصر كما تقول فلما هي ام القناتير... والقناتير هذا لها ام المفسدات ومن هذه المفسدات ان نظام لا هو برلاني ولا رئاسي بل هو ابرلاني... ويمكن ان نقسبر ابرلاني... لاه مفعم بين خصائص مفسدات من كل القناتير البرلاني والرتاسي وهذا الجمل بين مفسدات من القناتير ليسايراصفوق ولكن يفرق ان يكون لهذا النظام خليط فريزة... اما لدينا فهو خليط بين لوان ويظهر ذلك في ان رئيس الدولة له سلطات فعلية

وحقوقية بعض القناتير وفي سلطات تزداد وتضخم في الواقع ومع ذلك فهو غير مسئول بهذا الحكومة فلتست سلطاتها كثيرا بسبب دور رئيس الدولة ومع ذلك هو المسئول والمساعدة الصمغية سواء في اللجان الدستورية او في مجال الادارة العامة او حتى في مجال الادارة الخاصة هي الاوتاب بين السلطة التشريعية... لمحت تكون السلطة يجب ان تخرج للسلطة ويصحب ان من اعطى سلطات وسلطات يجب... عاتق لساننا واستجوابات... ان يكون مسئول عن مفسداتها والمكس ايضا صحيح لمحت تكون القناتير يجب ان تخرج اسئلة... ويوصف الدكتور عاتق الدين مفسدة ان يكون المسئول لا يمتع من تراسيد الوزراء لمفسدة مجلس القناتير وهذا مقبول وجائز من منطق النظام البرلاني فان كان نظاما ليس برلانيا بحتا... ومروا فيه عند تراسيد الوزراء في القناتير الديمقراطية في الغرب ليست هناك خطورة لانا تضامد حكومات تجري الانتخابات ويوسط حزبا وهي اتفاقية برلاني بين حزب آخر او من احزاب اليسرى ويكتمل

السلطة... بل اننا تضامد في الغرب رؤساء جمهورية يفسدون بجهاد الانتخابات الرتاسية ومع في السلطة فيفسد الرئيس الموجود في الحكم وعلى غيره قول هذا امر وارد لدينا؟ ويحبب افلا... امسائل ليست الاجابة عنه صمغية القناتير بل اننا عند تراسيد الوزراء لاه يمتعن إماما كل رسائل القناتير القناتير الذي لا للتصويت وعدم استخدام سيد القناتير ومن علم ان سيد القناتير سيد بقر وقناطير نعب كثيرا مع اننا نرى القناتير لا نرى القناتير في دول حشرات الوزراء في القناتير وفي القناتير في هذا ليس ربة في عوا ولكن لا السال والامعة للجان ومفسدات كل اسان من استعمارة اسل الوزراء والامعة... والامعة العامة ورطيقها ومعارها ومكاتبها وسياراتها وتراسيدها... الخ... كل هذه القناتير وهذا امر غير مفسد بل رحيل وصمغية القناتير القناتير من القناتير العامة وفي جانب ويصحب في القناتير الدستورية والبرلانية الانتخابية بالسلطة وإسناد استعمارية بها هو لشدة واضطر المصوب قناتير تصويت

تمسرات الحكم والمسياتين ويظهر القناتير بهم بل نعد مشروعية مفسدات

وزارة محاسبة

ان تصديق هذا كافي القناتير الذي نرس عليه القناتير بين القناتير في الانتخابات البرلانية يفسد في ان يقدم القناتير استقامتهم من مفسدات هذه بده هذه المفسدة... هذا مايركنه الدكتور محمد سيد مراد نائب رئيس حزب العمل حتى لا تفسد في مفسدة في استغلال مفسدات وسلطاتهم في القناتير على القناتير او في تعزيمه في امكانيات القناتير والتفكير اننا هذه المفسدة العامة يفسد على العمل في كثير من القناتير التي تكون مفسدة القناتير... وبذلك ان كان بعض من الاعزاب المعارضة يطلب من من مفسدة بزعامة القناتير في الترشح وازار مساعدة الحكم في البلاد منذ مدة القناتير في الانتخابات حتى تظهر تهيبتها لاه من بل لاني ان يقتصر الرهون والقناتير على مساعدة مفسدة من دوات نظامها من

مركز السلطة والقناتير حتى لا يفسد في القناتير في الانتخابات مفسدة مفسدات القناتير وعدم مفسدات بما يفسد على القناتير القناتير في هذه المفسدة الانتخابية ولا



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

١-٢-١٩٩٥

يجوز في هذا
المصدر القول
بان الانتخابات
العمامة تجري
في بعض دول
البحرين
الديمقراطية
دون ان تنطلي
الحكومة
البحرينية
الوجود في
السلطة من
مواقعها لا ان
لكل دولة
شروطها

وتاريخها وتاريخها حيث ان هذه الدول
لست تاريخها ان حكومات حزبية تجري
الانتخابات ومع ذلك لا تضيق الفرض
فيها. اما عندما لا تنطلي بؤكد له لم
تحدث انتخابات مرة بالبحرين المعطى
لهذه الكلمة لا اعتما كانت تنطلي
وتاريخ حكومات سابقة زمام الامور
خلال فترة الانتخابات وذلك قبل ثورة
٢٣ يوليو.

ويوضح الدكتور علي مراد ان من
الذات في كثير من فترات ان لم نخل
كل التاريخ التي جرى لعدم زمام في
الحكم للترخيص لها قد ضاها فكتبر
من صور الاستقلال في اساليب
وقرر الدعاية الانتخابية لعملي
الوزراء ضد منافسهم من عامة
الضبط ان تدخلات حيث بدأ من
ذرع الانتخابات العمامة ومنع الموكبي
الانتخابية ومحاصرة سرقات
الاجتماعات العامة القائمة بالترخيص
غير الحكومية والتمثال الاساسي
للشخص على مستوى الترشيح من
البحرين الانتخابية وعلى مناسخ
الخطا من مؤيديهم ومعهم واهية في
بلاغات مقابلة بقصد نشر الفرض
والارباب بين مسئولون انصار للترشح

لا لكن ان هذا في مصر يصدق ذلك
للتصريحات الرسمية التي تؤكد على
حرية وتزامة الانتخابات البهاية القادمة
لان التصريحات الحكومية في هذا
الجال تميزت لانساف عدم مصداقيتها.
كانت تلك بداية كلمات محمد احمد
لجوب محافل بني صريف السابق
وعرض الوكيل الديا للورد والذي اذاع
الثلاذ لاند اسباب الخشب للمسري الياس
من اصلاح العملية الانتخابية في
مراحلها للتقليل بدء من التسهيل في
كشوف الانتخابات حتى اعلان النتيجة
بغرض امد للترشحين الي ان يصل لحد
احترام قرارات محكمة القضاء حول
ترتيب اعادة الامانة. لقد مل الخشب
الاستماع في كل مايتعلق بتجريب
نتائج الانتخابات العامة وهو لا يزال
يرى ويستمع الاستعداد الذي يجري
على قدم وساق في الفترات وشركات
لحاف الاحوال لتسهيل الامان بها
في قائمة التي من الخشبات ان يشرح
الوزير ان رئيس لشركة تنظم بها على
مياهه العذب القويضا ثم يستغل في
حقله الانتخابية اسواق البشري ورات
للزبون الفرص التي باقى عليهم
الحرائز والمكافآت في موسم الانتخابات
كما يستغل سوارات الحكومة وقطاع
العام والعمل للوكائيم والقطاع
للعمامة ليراسل ثم تدن الحكومة
وحزبها للثال ان الجلال لم تشهد
حياتها نزاعا كذلك التي يمارسها
مسلمة الانتخابات من بلطجة امام
لجان التقيوت وارتز الاصوات.

ويشرح محمد احمد لوبب موصفا
ان الحكومة - انما ترات ان تؤكد للشعب
حريتها في اجراء انتخابات حرة
وتزامة - فما عليها الا منع الفوزا
يكبر رجال الدولة رؤساء شركات
الاعمال من الترشح في الانتخابات
القاعة. انما لاسر ملاء على الترشح
للهمم الاستقالة من وظائفهم
بما تضمن عليه القوانين التي تنظم
خدمه رجال القضاء والقضاء
والشرطة. اما ان ارات الحكومة ان
تقيد والتقيوتات الدولية للتنظيم
وتتقدم وتزامة دون كبار رجال الدولة
وقبالات لحاف الاعمال للترشيح
لعمليهم ان يتجربوا من كل حافز
الحكم ومستطوبه عدد حقدوا نالرو
الانتخابية ليستفيد من سراته الخاصة
ومحاونين من خبر موافق الدولة مع
تجهيز مساحيب خاصي ولا يسم
جهاز الحاسبات لتقديم تقرير من
لغات حملة الوزير الانتخابات حتى
يمكن للشعب ان يسترد بعض الثقة
للقدرة في اجراء العملية الانتخابية
كلها.

غير الرسمي واغلاء لجان الانتخاب من
الزبونين من جانبهم حتى يخلو الجو
للحوت بمطالقات الزاوي ومن ناحية
الترشيح لوكائيم لكانت الدولة في
الدعاية والمعاونة لخدمة الوزراء من
الترشحين حتى ان سيارات وراتهم
الزبون وكافل تعمل لدم حملتهم
الانتخابية ونقل المعبر من الفوزا
العامة دون حيل من ان هذه السيارات
تعمل لراتها حكومية بالإضافة الى
استخدام الاحوال الحكومية في
الافراس الانتخابية تحت اي مسمى
من مساهمات الانفاق العام وراساء
الخدمة السياسية لتسهيل الطلب
الجمهوري على والى سهل التسمية
وعند الوصول في التفتيد بعد حجاج
الوزراء الذين وصلوا بها كما تشهد
بذلك تصريحاتهم في تاريخ الانتخابات
البحرينية.

الاستغلال والظلم

استغلال الوزراء لنامسهم الدولية
وسلطتهم الحكومية لخلال
ترشيحاتهم للانتخابات الجبلية على
مر سنوات عديدة مبيت امر لا يمكن
لعملة ويجب الا يتكرر في الانتخابات
القادمة. من هذا للتخليل يشير الدكتور
احمد ميكل وزير الثقافة السابق ان له
ليس من العمل ولا من تكاثر الفرض
ان يستغل اي مسئول محسبي في
الدعاية لنفسه والجميع من هذا ان يستغل
الوزير في لتسليول اجهزة الوزارة في
اجهزة الحكومة التي يشرع عليها
الدعاية لنفسه لان هذا نسب لولا
استغلال لغيره لا يمكنه بعد هذا ذلك
ظلم لمن يرفع اسماة وياس ورتا في
مستولا اناساارة والمطاف وتكاثر
الفرض والامانة كل هذه لتفشي ان
يختل من يرفع طلب - وزوا في غير
وزير - من تسخير اكانات مادية من
اجهزة الحكم ومن باب أولى من اسرار
الدولة لاجلته الشخصية ومن هذا
وتقدم للرفع انما كان موافق مصطف
الشخصية وتاريخه في الانفصال
الوطني وواجباته الشخصية دون ان
شبه آخر ومن هنا تكاثر الفرض
تتمثل في لعملة وتفرغ الامانة.



النشر

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤ أبريل ١٩٩٥

للكتاب فقط

نعم... حزب وطني !

وخلاصات كلها ملغاة لتتفك في صوت واحد، فملا حزب وطني، لا يملكه أعضاء هذا الحزب من تجاوزات لا إنجازات ومن إغلال لأشياء ومن تلبس ووسيلة لاتقضي. ومن عدم في البداية والقيم.. لا يملك للجنس والوطن.

.. وهذه هي:

يقول مناصب الرسالة الأولى إن أحد أعضاء مجلس الشعب محزب وطني، يساعد أحد الليبيين في الاستيلاء على قاعدة أرض بجوار مسجد مدينة

كما توقعنا.. جاءت بعض الحلول المسبقة الانتخابية التي كنا قد أشرنا إليها في ذات المكان قبل أسبوعين مسبوقة إلى حد كبير.. ومليحة بالروح والإثراء وحسن التشبيح ورفض الواقع السيء الذي يحيط بنا في كل مكان ومن جميع الجوانب. ولأننا عند هذا حتى يحسن المتسايقين الآن هنا.. فلن نفضل على الاستيلاء للنازيين بالإنجازة. وهي كما نذكرنا زيارة إلى مجلسي الشعب والشورى وللشباب الصور للثوارية تحت القبة الليباركية وبقوار الحقيقة للبرودة التي لا تضبط أعضاء مجلس الشعب من الحزب الوطني لزيارته مخالفتهم.. لا في ذلك من احتياج منهج إلى أوراق إحصائية تفصيل إنجازات أعضاء الحزب الوطني خلال الفصل التشريعي الذي قارب الانتهاء. وسلكنا هذا الأسرع سنقول من استكمال أسئلة المسابقة الانتخابية التي لا تقتصد من وراء تخرها سوى مزينة من المشاركة واستقلال الرأي بمصوابه.. لتعريف بعض ماوصلنا من رسائل

الشعوب الليبية وبالرب من مخزن التلفزيونات يتخذ وأن لولا مساعدة هذا الشعب.. ما انتظرت الأجزاء للتهدئة، وسارعت بإزالة تعديات هذا المواطن السذبة والتي تعول عمليات الصرف والتجهيل والتظلمة.

أما صاحب الرسالة الثانية من عائلة السبيبة زبيب فيشير إلى أن إحدى الصحف قد نشرت قبل أسبوعين حادثة تفحص التسلسل وهي باعصار: فبعد أحد أعضاء المجلس التشريعي يتولاهم في السبوبة زبيب وهو يقدم بتسهيل تعاملي الأفكار للزيائن وعرض الألام الخلة بالانام، والمطالبة أنه عند ضبط للذكر أرحط أنه يحفظ بصورة تذكارية له بصحبة نائب السفارة الدكتور قحطى سرون.. فعلاً يعني ذلك!

وصاحب الرسالة الثالثة دكتور باجراج وتزياع كارة السبيبة التي تعرض للضيق من ترى أسبوعه، ويؤكد أن أدعي الحزب الوطني رفض مجلس الشعب من مركز استبداد لم يحاول أن يفهم الأم



المصدر : المجلد ١٤

التاريخ : ١٤ أفريل ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحرث الوطنى انتهى من إعداد قوائم مرشحيه للجهيد العرضا على الرئيس مبارك

وجوه طيبة في جسد الشورى بـ ٥٠٪

علم المحرر السياسى لـ « النهار » أن الحزب الوطنى الديمقراطى قرر التقدم لانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى فى جميع الدوائر على مستوى الجمهورية .. وأن الحزب انتهى من إعداد قوائم مرشحيه تمهيدا لعرضها على الرئيس حسنى مبارك .

كما علم المحرر السياسى أن نسبة التقيير تبلغ ٤٠ ٪ بالكفاءة والزمالة والقدرة على التعبير عن الاحتياجات بمعنى أن الوجوه الجيدة التى ستخوض الانتخابات الواسعة فى مجال تخصصه العلمى والمهنى .. كما ستكون فى حدود هذه النسبة .. وقد تم اختيار المرشحين الجدد على أسس موضوعية تضمن أن يكون للمرشح جماهيرية حقيقية .. ومشهودا له المجلس .

بالكفاءة والزمالة والقدرة على التعبير عن الاحتياجات الفعلية للجماهير وأرائهم .. بالإضافة إلى الخبرة الواسعة فى مجال تخصصه العلمى والمهنى .. كما روعى اتاحة أكبر فرصة للوجوه الشابة لدخول المجلس .



المصدر :
 الإصدار :
 رقم :

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٥
 النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطني:

تقرير للرئيس حول الترشيحات لانتخابات مجلس الشورى

الترحيب بمشاركة المعارضة لأثراء المسيرة الديمقراطية

أكد الدكتور يوسف وإلى الأمين العام للحزب الوطني أنه سيتم خلال الأسبوع الحالي دراسة ترشيحات للمحافظة لانتخابات مجلس الشورى، وذلك في اجتماع هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب التي تعد تقريراً شاملاً لرفعها إلى الرئيس حسني مبارك يومه رئيساً للحزب، لاعتقاد الترشيحات ومخبر لاجتماع الهيئة السيدان صفوت الخريف وكمال الشاذلي الأمينان المساعدان للحزب
 وحسب للدكتور وإلى ترشيحات الأحزاب المعارضة للانتخابات لثراء مسيرة الديمقراطية، مشيراً إلى أن برنامج الحزب الوطني في الانتخابات القادمة يشمل إنجازات الحكومة، وإلى ماحقها نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أشاد به المستأيدون الأمريكيون وإلى مقصدهم الرئيس كليتوتن خلال زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة الأمريكية، وأشار أيضاً - في تصريحاته لوسائل شتى - منوية الأفرام - إلى أنه سيتم طرح هذا البرنامج على الفوائد الشعبية في الانتخابات التي سيتم عقدها للانتخابات بعد اعتماد التوضيح، وأكد أن الحزب سوف يتقدم بترشيحاته في كافة الدوائر الخالية في التجديد التأسيسي للشورى على مستوى الجمهورية، وقال أنه سيتم شرح هذا البرنامج في وسائل الإعلام المختلفة، لمصر ماتم تحقيقه من قبله، وما تم تحقيقه من نجاحات.



المصدر : السياسى المصرى

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ / ١٢ / ١٩٩٥

قبل اجراءات الانتخابات القادمة .. قيادات الاحزاب تؤكد قانون تنظيم الدعاية الانتخابية حبر على ورق ويستحيل تنفيذه الاتفاق على الدعاية بملايين الجنيهات والغرامة جنيه واحد

كتب مراد مجلع

عام ٩٥ هو عام الانتخابات . فقد تم فتح باب الترشيح للانتخابات التكميلية للمجلس الشعبى المحلية .. ويعقبها انتخابات مجلس الشورى .. ولتبدأ الانتخابات مجلس الشعب .. وهناك مخاوف كثيرة في هذا العام بعذات من محاولات استغلال رأس المال في الدعاية الانتخابية والتأثير على الناخبين . قيادات الاحزاب اعربت عن قلقها الشديد من هذه الظاهرة التي تهدد نزاهة العملية الانتخابية .. وطلبوا صراحة تطبيق نصوص القانون النظم لعملية الإنفاق على الدعاية الانتخابية والتي سيكون الغارس فيها مرشحي الحزب الوطنى .. وأكدت تلك القيادات على ضرورة تشديد العقوبة على المخالفين في مجال الإنفاق على الدعاية الانتخابية حتى يكون هناك رادع للمخالفين ..



السياسة المصرية

المصدر :

١٩٩٥ - ١٦

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويرى الدكتور ابراهيم الدسوقي ابانته سكرتير مساعد حزب الوفد ، ان الضابط الوحيد لسلامة العملية الانتخابية وتمثيلها الحقيقي للتيارات السياسية هو اولا وعلى التناخين وثانيا نزاهة الانتخابات وحيادها بالذراف القضاء الكامل عليها وايضا هذا ذلك يعتبر عينا لى عيى . ومن المصطف ان يصدر قانون يحدد مايجب انقله على الدعاية الانتخابية بالنسبة لكل مرشح لان ضبط هذه المبالغ حين انقلها او عدم تطبيقها مع المرشحين . وتطبيق هذه يعتبر دخلا سافرا لى اعادة التناخين . ومن للفروض ان المرشح القوى لى انصار لى الدائرة . وبامام رجلا جامعها محبوا فان انصاره سيضعونه حافيا ، حتى لو كان غير قادر حافيا ، لهذا يطبع له منشورات على حسابية ، وذلك ليقيم له مؤثرا او يعطيه سيارات للمرور لى الدائرة ان مشابه ذلك . فكيف يتم السيطرة على هذه الامور . وهل مستحكم على انصار الرشح عندما يقيمون المؤتمرات لتأييدها . ان الضابط الوحيد ، وعلى التناخين وسلامة العملية الانتخابية لنسها . وكفى من مرشحين انقلوا اموالا طائلة وسفطرا لى الانتخابات امام مرشحين لقرأوا لايتكلمون اموالا . بينما يقول حامد محمود عضو المكتب السياسى للحزب الناصرى ان هذا الشرط او هذا القيد لم يفرض على الحزب الناصرى من قبل لعدم خوض الحزب معارك الانتخابية من قبل . والواقع ان هذا القيد لايتناسب مع ظروف العملية الانتخابية لى هذه المرحلة . لى ترفع لىها نسبة التخصيم ، وإلا ليجب اننا

يقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان هذا القانون موجه وهو لى الواقع حير على ورق ، ولايتحقق وليست هناك ضوابط لتطبيق هذا القانون لدى الحكومة وادى الاحزاب . ولى هذه المرحلة سيخرج عدد كبير من رجال الاعمال للانتخابات القادمة ، مما سيجعل الائتلاف متزجعا جدا . ويستقم الدعاية لى بعض الدوائر من طريق المصنف مايزيد الائتلاف زيادة كبيرة وذلك فلابد من وضع ضوابط صارمة ومتابعة تطبيقها مع المرشحين . وتطبيق هذه الضوابط على الجميع والمقررات الموجودة حاليا عبارة عن غرامة مالية بسيطة وفى من ايسر انواع المقررات ولابد من تشديدها حتى تكون رادعة ..

ويقول الدكتور حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل ، انه لى فضل هذه المقررات عند محاولة تطبيقها لى انتخابات سافلة . ولم تات بنتيجة عملية الا انه من السهل التصل من عدم احترامها بوسائل كثيرة مشروعة كان تقدم اموالا لاغراض انتخابية تمت اسم معاونات وتأييدات من ناخبي الدائرة كما انه يصعب حصر الائتلاف المتعدد الحزب . ويمكن ان تاخذ ايضا صور الهدايا والتأييد من جانب الهيئات والجمعيات والافراد ومن هذا لى يجرى تطبيق هذا النص وامانا وجدولة بالنسبة لمرشحي الحكومة حيث ان عملية الضبط والاتهام بالخروج على هذا النص سوف تكون لى يد الشرطة وعلى هذا فان النص لايفعل عدالة او مساواة لى سيزيد لى تميز اكيد لصالح مرشحي الحكومة . . .

تتمثل من مجتمع اشرافى الى مجتمع راسمال بكل ابعاده لى ان الحكومة تشجع مايسمى بالخصخصة وتشجع رجال الاعمال والاطلاق حدود الاستثمارات لى ان رجال الاعمال اصبحوا يشكلون فترة موازية للقوى للحكم . واصبحوا يشاركون لى المناقشات التى تتم لى زيارة رئيس الدولة ومراقبى الى الدول الاخرى كما حدث لى اليابان وامريكا . ولى ضوء ذلك فان رجال الاعمال اصبحوا يمتلكون رؤس الاموال الضخمة واصبح هذا القيد من الناحية العملية يستحيل تطبيقه . ولى ضوء ذلك فاننا نعود الى مجتمع ما قبل الثورة . والذى كان من مبادئ الثورة لىس لى احلنها بحدود قيادها هو القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، وهكذا نجد ان هذا الشرط لم يعد يتسهم مع طبيعة المرحلة والمجتمع الذى نميشة بالنسبة للحزب الناصرى . فحين ملتزمون بالقانون لىعد اسبابا لى اننا نؤمن بالاشراكية سافرا

وعلا . ويقول كمال كبة رئيس حزب الخضر . ان هذا المبلغ لايكفى نظرا لارتفاع الاسعار . وعلى اية حال لى تتكمن الدولة من مراقبة هذه المصروفات . وتؤكد الشراهد السابقة ان هناك عددا من الدوائر وصل لىها المصروف الى اكثر من مليون جنيه . والاحزاب يمكنها ان تتولى تنظيم هذه العملية اما الراسماليون ورجال الاعمال الشراهد فهم مطالبون كاضفاء لى المجالس التشريعية لخدمة ومتطلبات المرحلة القادمة . وتطبيق اهداف الخطة . . .



غياب التفاهم على قواعد اللعبة في عام الانتخابات المصرية تقوية الحزب الحاكم لا إضعافه ضرورة للتطوير الديمقراطي

وحيد عبد المجيد *

■ ربما يكون العام الحالي (١٩٩٥) أحد الأعوام الحاسمة في التطور السياسي المصري المعاصر، بالنظر إلى إمكانية التفاعلات المتوقعة خلاله، للفترة الأولى، ثاني انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى في عام واحد، منذ إنشاء الأخير سنة ١٩٨٠. كما تجري هذا العام انتخابات عدد من أهم النقابات المهنية لجمعية المحامين والمصلحين والطلاب والمعلمين وللمعلمين فضلا عن الاتحاد العام للمعلمين. لقد شهدت الحياة السياسية في مصر ثلاثة أعوام مضطربة خلال العشرين الأخيرين. كان أولها عام ١٩٧٦، الذي بدأ فيه التحول من النظام الواحد إلى التعدد الحزبي الحقيقي، ثم عام ١٩٨١ الذي تعرض فيه هذا التحول لأخطر انكسار حتى الآن. وأمكن عبورها قبيل نهايته. أما عام ١٩٨٧ فقد تميز بانتخاباته الثابتة التي أسفرت عن وصول لائحة نسيية من المعارضة إلى البرلمان في تاريخ مصر بمسجلها الانتخابي ١٩٩٥.

ولا يزال ١٩٩٥ أهمية عن تلك الأعوام التي مثلت ما يشبه علامات فارقة، ليس فقط لأنه سيكشف أكبر عدد من العمليات الانتخابية في عام واحد، ولكن أيضا بسبب اتجاه جميع الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية للمشاركة في انتخابات مجلس الشعب، ولما ينطوي عليه من كشافات في التفاعلات. ومن ذلك، ليس لمة ما يدل حتى الآن على إمكان أن تتجسد هذه الفرصة بحرية الرزق أو أن تتجسد هذه الفرصة بحدودها المشددة بين تجارب التعددية الحقيقية في العالم العربي، مستغلة تجربة شروط تحريك هذا الركود عمالية أو غير مؤثرة بالقليل لتلك التي في مصر. كما لا يخفى أحد أهم هذه الشروط باتني اهتمامي وهو الشرط المتعلق بوجود حزب حاكم قوي وقادر على خوض نقاش مفتوح اعتمادا على ثقافته وتكوينه، لا استنادا إلى الجسهر الأثري للدولة. ويتكسب هذا الشرط أهمية خاصة في

الحالات التي لا يتوفر فيها تفاهم على قواعد اللعبة، أو تستمر فيها حرب المرجعيات الأيديولوجية الملققة. وهنا حالة مصر، حيث يتواصل الحزب من تحقيق هذا التفاهم ليس فقط بين الحكم والمعارضة، ولكن أيضا بين أحزاب وقوى المعارضة نفسها. ولي مثل هذه الحالة، نشدت الحاجة لتأمين استمرار حصول الحزب الحاكم على غالبية في الانتخابات حسرة من دون تدخل الجسهر الأثري لصلصته، إلى أن يبره أطراف للعبة السياسية ضرورة التفاهم على قواعد

هذا هو جوهر مفهوم الشرح في التحول الديمقراطي، الذي يستهدف تجنب حدوث فوضى قد توالد الفتن والفتن إذا أسفرت انتخابات حرة عن هزيمة الحزب الحاكم في مثل ذلك التفاهم، أو فوز تيار غير مؤهل في التزام الديمقراطية وأخيرا، لنق الفترات والقرى الأخرى - أو بعضها - في الوجود، وصحي ذلك أن تحريك الرزق السياسي غير إجراء إصلاح ديمقراطي يستلزم أن يكون الحزب الحاكم قويا بذاته، لا بالجهز الأثري الذي يتدخل لصالحه، لكن مقلما تتجاهل معظم أحزاب وقوى المعارضة في مصر أهمية السعي إلى تفاهم عام حول قواعد اللعبة، فهي لا تدعو مبركة ذلك لوقع الحزب الحاكم من هذه التطور الديمقراطي في غياب مثل هذا التفاهم، وما يقرن به من قلة متناقلة. فالنائب على خنايا دعوة للفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم (الوطني الديمقراطي)، ضمن مطالبها المتخلفة بسلامة حرية وزاغة الانتخابات. ويتنوي هذه الدعوة على شقين رئيسيين: أولهما: أن حيا، الجهاز الأثري خلال العملية الانتخابية لا يتصلق ما دام رئيس الدولة هو رئيس الحزب الحاكم. ولثانها: أن هذا الحزب يستمد ثقوذه من وجود رئيس الدولة على رأسه، وليس من رصيده في الشارع وتحمته بشايد

تطبيع من غالبية الهيئات النائية. ويؤدي هذه الخاتمة أن الفاصل الوثيق بين الحزب الحاكم والجهاز الأثري للدولة يمثل عبية أمام التطور الديمقراطي، أو حتى توسيع هامش الالتاح للمعارضة بأي قدر. وهذه عبية معروفة في بلاد أخرى تمر بمرحلة التعددية الحقيقية، خصوصا تونس.

لكن يظل السؤال: أنهم هم: هل يعني تحلي رئيس الدولة عن الحزب الحاكم ذلك إيجابيا بجهز الدولة الأثري؟ وهل يلحق فك هذا الارتباط بدعم لفرص التحسين الديمقراطي بدعم تفاهم عام على قواعد اللعبة وتضاعف أهمية هذا السؤال إذا أخذنا في الاعتبار أحد دورين السؤا - عارة الجزائر. إذ أدى فك الارتباط بين حزب جبهة التحرير الوطني وجهاز الدولة، قبل انتخابات كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ الحرة، إلى إضعاف هذا الحزب من دون تفاهم على قواعد اللعبة بيني الإنتاج للام لتقسيم بالتأدية تداول السلطة. فكانت النتيجة انتكاسة تبرى الفزرت بتحول الكفلس السلمي إلى صراع مفتوح لحد عام الرابع على التوالي.

ودلالة هذا الفرس هي أنه عندما تحوّل الأحزاب والقوى الرئيسية عن التفاهم على قواعد اللعبة، يتحول النقاش الانتخابي إلى صراع على السلطة وقد صارت نتيجة خلعها لهذا الطرف أو ذاك، بدلا من أن تكون أداة لتحقيق التغير العام، واعتقد ربما لا يكون إضعاف الحزب الحاكم سوى إلى حالة صراع مفتوح يمتد على أي قواعد محترة، ومن ثم ترويض الفرص التي كانت مشاحة للتحول الديمقراطي. وعلى رغم خصوصية الحالة الجزائرية، في بعض جوانبها، فهي ليست حالة فريدة تماما. فالقاسم المشترك بينها وبين تجارب تعددية عربية أخرى وجود التفاهم عميق حول قواعد اللعبة وعمليات الدولة، وهو ليس مستحيلا بين سلطة الدولة (وشرعها) في بعض الحالات، وقوى إقليمية، وإن كان هذا هو الخطر الأكثر وضوحا لضعفها. فمن يكون لحد حزب أو تيار مرجعيا متخلفا، وبالتالي مقهور أو متخلف في غياب تفاهم عام على قواعد اللعبة، هذه العبية ساحة للمداراة لا للنقاش الديمقراطي، وتتحوّل إلى عبية صغرى، بمعنى الفأل فيها اختصار السلطة باعتبارها عبية يستغنى في استبعاد أي استجابة ليد. ولي هذا السبيل إلى أن يبرر ترك الأحزاب للحاكم لوقعه في السلطة إلى الانتخابات من تعددية مفتوحة إلى ميمنة إقليمية كاملة، وإنما قد يندد بإلغاء التعددية الحقيقية نفسها. ولذلك لربط التعددية معوية الحزب الحاكم من النظام السياسي، وعلاقة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٥ - ١٢ - ١٢

الحياة النخبية

المصدر:

الإراري ومن لم عزله عن الصحافة السياسية. كما كان لجوؤه إلى عناصر جديدة من خارج الحلقة الضيقة نخبة الحكم والإدارة، من أجل تشكيل الحزب الوطني الديمقراطي، تعبيرا عن إيمانه الخفية بالاعتماد على عناصر النخبة الواعدة السابق وجهاز الدولة. لكن انخفاص المحاولة، وعانت العناصر القديمة لتسيرة على الحزب الحاكم «الجديدة» الذي لم يتغير فيه سوى اسمه. فقد بقي محافظا على ركوبه وصف بذلك التخلي، ومغلطا للمباردة ومن لم يتعدا على الجهاز الإراري ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى معاودة السعي لإصلاح الحزب الحاكم، وبحث قدر من الحيوية فيه، لمخاضا عن أهمية وجود حزب حاكم قوي بذاته وقادر على خوض المناكبات الانتخابية مستمعا على نفسه، لتماثل الديمقراطية تطور نخبة الحكم في أساليبها من نخبة الإدارة وعندها يمكن التطلع إلى ذلك الإلهام بين الحزب الحاكم والجهاز الإراري، فإزالة الديمقراطية في مصر، كما في بلاد عربية أخرى، تمر بمرحلة التمدد القليلة، هي أزمة نخبة في حد ذاته تكوين الجماعة جوهريا إلى حد ذاته تكوين الجماعة السياسية الوطنية وصف التخليد التعددية لديها، سواء كانت في الحكم الآن أو في المعارضة، ويتناول الداخل السيد بين نخبة الحكم ونخبة الإدارة من ناحية، وعجز النظام الأقدم من نخبة المعارضة عن تأكيد الالتزام بالديمقراطية كخيار نهائي من ناحية أخرى. أبرز مظاهر هذه الأزمة.

ومن هنا أهمية إعادة بناء الحزب الحاكم، بتحريره من سيطرة نخبة الإدارة وتحقيق انتقاها على الجماعة السياسية والقطبية الحاملة بالعناصر المستقلة عن الأحزاب. وعندها لن يكون ذلك ارتباطه بالجهاز الإراري للدولة خليقيا أو ليس مستمعا. وربما لا يكون هناك سيد آخر في اللحظة الزائلة لتسوية الركود السياسي، إلى أن تلتهم قوى المعارضة الخطأ في حزب مرجعيات مستمرة إلى عدم حصول المطالبة بتوسيع الهامش الديمقراطي ما لم تعمل على بناء نظام عام حول قواعد اللعبة.

• كاتب رباح مصري

بالجهاز الإراري للدولة بمسألة التناغم أو التناغم العام على مقومات الديمقراطية وقواعد اللعبة في ظلها. ونحن نعيش في ظلها هذا التناغم، يصح خروج الحزب أو الائتلاف الحاكم من السلطة مستمعا. وهذا هو درس التجربة المصرية، على رغم أنها لم تكتمل بعد، الذي يؤكد درس الأجزاء معكوسة. صحيح أن التقدم نحو نظام عام على قواعد اللعبة ليس مسؤولية قوى المعارضة وحدها، لكنها تكتمل قدر ما تعبيرا من هذه المسؤولية، خصوصا عندما تكون عاجزة عن تحقيق هذا التناغم فيما بينها ككلمة للتفاوض عليه مع الحزب الحاكم، ونحن نكون مستمعا في حزب مرجعيات، لا هواة فيها. ففي حالة مصر، ما زالت هناك شكوك في التزام مستمعا كقوى المعارضة الديمقراطية كخيار نهائي، فبذلك يخالي لها إلى أن التناغم على مقوماتها وقواعد اللعبة في ظلها، وذلك بطل تصعد هذه القوى بالالتزام بالديمقراطية إذا فاز أي منها في الانتخابات، هزلة، والتناغم على ما يمتد ذلك وما يرتبط به من قواعد، هو أدخل الضروي لآخر جدي لخطقة لوليات الحزب الحاكم بالجهاز الإراري للدولة. ونحن نتحقق هذا، سيقطع القسي ما يمكن التطلع إليه هو علاج عوامل الضعف الجبائي للحزب الحاكم، والرهان على أن يعود ذلك إلى تسريع قمة الحكم على إجراء إصلاح سياسي يتضمن انتخابات حرة. وهكذا، ففي غياب نظام عام على قواعد اللعبة، ربما تكون إعادة بناء الحزب الحاكم وسيلة لتحريك الركود السياسي في بعض تجارب التعددية المقيدة العربية، مثل تجربة مصر التي تجتاز اختيارا جوهريا في العام الحالي، فعلى مدى ما يقرب من عقدين ظل الحزب الحاكم في مصر مستمعا (الاتحاد الاشتراكي) وانخفاصت الخلاصة المبكرة التي قام بها الرئيس الرحل أنور السادات ليبدأ حزب حاكم يتسم بالقطبية والدينامية، فقد امتن عام ١٩٧٨ عدم رضاه عن أداء حزب مصر العربي الاشتراكي، وهو أول حزب حاكم عانى التحول للتعددية المقيدة، وكان شعار «التحول إلى الشارع السياسي» الذي راعه حينئذ، تعبيرا عن إيمانه لجوهر أزمة ذلك الحزب، أي طابعه القوي - القلبي.



ضياء الدين داود يدعو المعارضة للتكاتف في مواجهة تزوير الانتخابات



الحشي حمود

غريب الدماغي

إن نكره هذا السكون وعلينا أن ن فكر
مما كيف سيور الأمور العزبية ونعيد
بحث القضية العزبية وكيفية الاستنادة
منها والقيام الأمكن التي لم يتواجد
فيها الحزب

وإسأل إن القسوق يبدنا وبين باقي
الأحرار أن أعضاء حزينا هم جميعاً
قادة الحزب وأسماءنا أننا جميعاً أننا
إلى سواكتنا التنظيمية والانتخابات
ببغرافية ولم تصدر قراراً وأحد بتعيين
عضو في أي موقع تنفيذي ونحن لسنا

حزب مسخرة وطنياً أن نتنطق إلى
الاستقلال وتنقصر من كل المعوقات التي
تقف أمام مسيرة نشأتنا في الحزب وأنه

لا تشعلنا أية خلافات لأنه لا وقت فسيه
وطينا أن ن فكر في مصير هذا الحزب
العملاق حزب الزعيم الشاذ جمال عبد
الناصر. وأضال الأمن العام يجب أن
يكون لنا معارضة قوية في ظل هذه
الظروف ويجب أن يكون هناك شكل من
اشكال التنسيق بين أحزاب المعارضة
وطينا أن ن فكر ونجهز أنفسنا
بجهاديتنا في مواجهة التزوير في
مواجهة الحزب الحاكم.

وفي لسانه بلجان الحزب بالملحة
الكبرى أكد الأمن العام أن حزينا
استطاع أن يبرز وسط الحركة العمالية
العالية والعزبية والمصرية بشكل واضح
من خلال طرح مشاكل لطيفة للامة
وتبنيها ومساندة الحزب لكافة قضايا
العمال وكان للحزب الدور القوي والفعال
في التحصين للثوارات المضبوطة التي
تسلط حلق العمال
وعن الديمقراطية العزبية لهار الأمن
العام إلى أننا استطعنا أن نثير حواراً

هذر ضياء الدين داود الأمن
العام للحزب من تزوير إرادة
الجماعين في الانتخابات المقبلة.
ووجه الأمن العام الدعوة لكي
تتكاتف أحزاب المعارضة في
مواجهة تزوير الحكومة وسطوة
الحزب الحاكم.

وقال داود إن ١٥٠ خائفاً
نحوها في الانتخابات البرلمانية
الماضية كمشغلين لكن معظمهم
انضموا للحزب الوطني لصالح
شخصية. وأكد أن حزينا هو
الوحيد الذي يطبق الديمقراطية
قولاً وعملاً وإن الحكومة ستفقد
تعارض الديمقراطية بطريقة

مؤجلة.
وعلى مدار اجتماعين في محليتي
طنطا وألخا وسط حشد هائل من
أعضاء الحزب والبرقية تمتد الأمن
العام للحزب مؤكداً أن عقد مثل هذه
اللقاءات في بعض المراكز والمناطق
والتي في إطار التسمية العزبية لحركة
معوقات الأمن العزبي والعمال على
إزالتها وتنشيط العمل في فروع الحزب
بالمعدات الأساسية وعن الانتخابات
القريبة أكد الأمن العام على ضرورة
خوض الحركة الانتخابية بتدابير وأمية
تتفاصل مع مشاكل الجماعين وتنحلي
بتدبير شديد.

وأشار الأمين العام إلى أننا ننضوي
الانتخابات ليس من نطاق المعارك
السياسية فقط بل نفوضها من أجل
الحصول على عضوية في المجالس
الجمعية وغيرها في النقابات
والاتحادات. وأضاف: يجب أن يكون
لدينا الإحساس بالمسئولية للقاء على
ماتن حزينا ولهذا رأيت أنه من الواجب

ولفناً صريحاً وهذا أسمى أثار
الديمقراطية وعلى أعدائنا أن يعلموا أننا
الرجيون الذين نطق الديمقراطية قولا
وعملًا وسلوك ونطق سليم وأضال أننا
أمام بيان وأضال للحرية القائمة والتي
سعيدنا بالانتخابات وهذر ضياء الدين
داود الحكومة من تزوير إرادة الجماعين
في الانتخابات وأشار إلى أن الحكومة
ستفقد تماسك الديمقراطية بطريقة مؤجلة
وإن الطريق الديمقراطي الصحيح وقابل
السلطة وهو ما لا ترويه الحكومة وتعمل
على تنسيق الخلل علينا وعلى الشعب
وفي كلمته لأشد سيد شعبان أمن
الحرية وعضو المكتب السياسي بدر
الأمين العام القوي والفعال داخل مجلس
الشعب في كافة القضايا التي يبالونها
للحسب وأهل اسمها قضية التنوير
الحكومي مع العدد المجهول. كما
أشار بدر جريدة «العربية» لسان حال
الحزب الثامري لوما طرحه من قضايا
قوية ونصديها وكشفها لقضايا الفساد.
وأشار إلى النظام يشي حزب الزعيم
عبد الناصر لاصحاب كثيرة منها أننا
نخطف اختلافاً جزئياً مع سياسة النظام



المصدر : **الاستاذ**

للتشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

هذا الحزب وانهم اصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير الذي قام به الزعيم جمال عبد الناصر.

وعرض محمد بن حجازي أمين تنظيم القومية في بداية الاجتماع تقريراً تالاه على اليمين العام والاضواء شمل نشاط الحزب في الفترة السابقة وما انجزه في إيجاد مسار في مدينة طنطا والمحلة والمنطة والطور. كما شمل التقرير المولات التي تراهي الأداء الحزبي.

وتحدث شمس أبو مكية عضو اللجنة المركزية فقال: لقد كان محمد الناصر لديه السعة للتفكير في ملح مزاي ونكاسب للضم وبطناً أن نضالنا على ما تبلى منها وقال: يجب أن تكون الديمقراطية في الأساس في الممارسة التنظيمية ولي إنشاد القرائ.

وتحدث جمال عبد الحفيظ عضو اللجنة المركزية وقال: علينا في خوض الانتخابات أن يكون لدينا الكاس الذي يقدو الديمقراطية لمانعة موضح الحزب وأن نزيد أنشادنا بالإرادة ونفتح مغاراتنا أمام أنشطة الأعضاء والتجان وأشار إلى أنه لا فرق بين عضو وآخر سوى بمقدار إيمانه بالناصرية.

وتحدث صلاح الدين شوقي أمين عمال القومية وعضو اللجنة المركزية مؤكداً أنه على الأمانات القومية أن تلهي فوراً فعلاً وسط الديمقراطية للعمل معاً على قلب رجل واحد. كما تحدث علي أبو اليزيد عضو لجنة مركز السلطة وأشاد بدور اليمين العام في مواقف من زيارة الوفد الصهيوني لجس كشمب وكذلك موقف الحزب من قضية الحجاج البينين وموقف الضروف من قضية المظاهرات احتجاجاً على مشاركة إسرائيل في معبرض القاهرة الدولي.

ولما أريد للعضاء على التخطف والثل الذي أوجهنا فيه سياسة الحكومة الفاشلة.

وأشار فخمي محمود أمين عمال الحزب بدور فخمياء الذين داود الأمن العام في مجلس الشعب وتصديق مشروع قانون النقابات والعمل للرحمة الذي تراجعت الحكومة عن تقديمه للمجلس بلشفت أن الحكومة أجرت ١٩ تعديلاً على مشروع قانون العمل للرحمة. ونحن الآن في أمالة العمال نتمرد إلى لقاء إتمام دراسة صيغ بجلة المواد التي تتعارض مع مصالح ونكاسب العمال. وأكد أن الدول الثمانية تنظر إلى اعتبارنا قوى الكوجه الأساسي للعمال واللاحمين وبطناً أن نعمل على توسيع عضوية العمال والتشجيع ونستعد لخوض الانتخابات النيابية القادمة.

وأشار اللواء صلاح سمعة أمين القومية وأمين لجنة النظام المركزية إلى أن هذا الاجتماع انطلاقة لانتاعة العمل في مدينة المحلة الكبرى وأكد أن حزبا هو الحزب الوحيد الذي يدافع عن مصالح العمال واللاحمين وهم وكبنة



المصدر : **الانصار**

١٦ - ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

نحن نستجوب احزاب المعارضة

هل يعنى قرار المشاركة

في الانتخابات القادمة اعترافا

بخطأ قرار القاطمة؟

في انتخابات مجلس الشعب الماضية قام الوفد والتحالف الذي يضم الاحرار والعمل وجماعة الاخوان بمقاطعة الانتخابات واعلنت ان سبب قرارها يرجع الى عدم وجود ضمانات من قبل النظام تكفل إجراء انتخابات نزيهة ومحيدة.

وقد قررت هذه الاحزاب خوض الانتخابات الليابية القادمة ..التساؤل الذي يطرح نفسه هل بعد ذلك اعترافا ضمينا منها بانها اخطأت عندما قاطعت الانتخابات لاسيما ان الضمانات التي اشترط وجودها حتى تشارك في المعركة الانتخابية لم يتحقق ولاسيما ايضا ان الانتخابات التي قررت خوضها لا يختلف جوها العام عن الانتخابات التي قررت مقاطعتها .

النادي السياسي، يواجه قادة هذه الاحزاب بهذا التساؤل المطروح.

كتب - عبده امبابي:

في البداية تحدث مصطفى كامل مراراً ورئيس حزب الاحرار قائلا: ان فكرة إشراك القضاة على اللجان العامة والفرعية في الانتخابات مجلس الشعب والشورى تهدف الى الشاكة من سلامة الانتخابات ومنهجها وهذا بالطبع يصلح مصلحة للراشدين في مختلف الاحزاب والمستقلين أيضاً، لان الانتخابات هي القاعدة التي تنهض عليها دعائم الديمقراطية ولا شك ان إشراك رجال القضاء على الانتخابات سواء في اللجان العامة او الفرعية يحمي الوسيلة الفعالة لضمان نزاهة الانتخابات وبما لم تسحب الحكومة لهذا الطلب استلذت الاحزاب من تفويض الانتخابات في اعادة حزب التجمع الذي يمثل حالياً بسطة اعضاء وهذا بدوره أدى الى ضعف المعارضة في مجلس الشعب مما يشجع الرأي الأخر وبالتالي يتعسف على ضعف المجلس التشريعي في مجالى الرقابة والتشريع، وفي هذه المرة أيضاً تحرياً نفس للطلاب السابية وتامل ان يكون رد الحزب الوطنى إيجابياً ولقد تامل الحزب الوطنى في الانتخابات السابية بان عدد رجال القضاء غير كاف ليشاركوا على جميع اللجان العامة والفرعية حيث ان اللجان العامة والفرعية يبلغ عددها حوالي ٢٢ ألف لجنة وعقد رجال القضاء لا يتجاوز ثمانية آلاف وكان رد احزاب المعارضة لمعالج الموقف هو هذين الاقتراحين.

الاقتراح الأول ان يشرف رجال القضاء على كل مقر من مقر اللجان ومن المعروف ان المقر يضم من ٦ - ٨ لجان وعدد المقر لا يتجاوز ستة آلاف مقر.

الاقتراح الثاني ان تتم الانتخابات على يومين أو ثلاثة أيام وتقسيم كل ثاني القاه الكبرى يوماً ووجه بحرى يوماً والسعيد يوماً ومازنا لهذا هذا الطلب وتامل ان يستجيب الرئيس مبارك لهذا الطلب ولأن الاحزاب السياسية في جميع الأحوال ستخوض المعركة الانتخابية لمجلس الشعب والشورى بحيث إنه لا يمكن ان تصيب المعارضة عن البرلمان لانه معلن تشريعين (عشر سنوات) لمران تلك بضعف العمل السياسي وتقلل من سرعة العمل الديمقراطي في البلاد ويستطرح زعم الاحزاب نحن لم نطعن عندما قاطعنا انتخابات مجلس الشعب السابية لان مطلبنا واضح وسليم ويهدف الى تحسين نزاهة الانتخابات التي هي أساس العمل الديمقراطي فامضنا في سنة ١٩٩٠ من خوض للمعركة الانتخابية كان على سبيل الاحتجاج القوى



1-2-1990

باعتباره المدة القصيرة التي استمر فيها العمل بالأمم المتحدة، كما أنه لا يمكن أن يكون له تأثير كبير على المجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن العمل بالأمم المتحدة قد ساعد على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، خاصة في المجالات الإنسانية والتنموية. كما أن العمل بالأمم المتحدة قد ساعد على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة في الدول النامية. ومع ذلك، فإن العمل بالأمم المتحدة قد ساعد على تعزيز الفساد والفساد، خاصة في الدول النامية. ومع ذلك، فإن العمل بالأمم المتحدة قد ساعد على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة في الدول النامية.

[illegible]



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطا أصلا لما حدث من مقاطعة كان
محاولة لتصحيح المسار والوضع
الانتخابي حتى تصل إلى أهدافنا
عبر القنوات الشرعية الدستورية ولما
رأينا أن الحكومة تصر على عدم
تغيير نهجها العملية الانتخابية
فأطعنا الانتخابات حتى نخش
الحكومة عن عمليات التزوير
المعممة ولما رأينا أن محاولتنا لم
تؤت ثمارها صبلنا عن هذه الفكرة
لأننا لم نخطئ بالمقاطعة لأن هدفنا
كان الإصلاح ولا يعني بخولنا هذه
المرحلة اعتزالنا بخطا المرة السابقة كما
نقول ولكنه تعامل مع الواقع فنحن
نتحرك في كل الجهات التي تؤدي
إلى وصول أصواتنا إلى الناس.



الحوار مع صهيوني المعارض الذي وفاته الانتخبي قبل الماضي حول مرس لنشر الانتخابات نقابة الصحفيين، ومن إمكانية تكراره في الانتخابات المقبلة سواء في النقابات المهنية والصحفية أو الكنائس الشيعية والمجتمعية، يظهر تكتلات وتحالفات نهائية لمرشحين عن التيار الإسلامي مع التيارين الشيوعي والشيوعي، حيث سألني صديقي المعارض : ألمت متى أنه على الأحزاب السياسية المقروعة وأرض مثل هذه التحالفات؟

يتضمن

الانتخابات القادمة .. ومسئولية الأحزاب (٢)

محمد باشا

حقا من أحزابنا جميعا وفي مقدمتها الحزب الوطني حزب الأغلبية أن تكون الممارسة في هذه الانتخابات نظمية وموضوعية ..
وإن يفسد أبدا في قسدي أن نكسب الانتخابات ونخسر الديموقراطية !!

وإذا كان الرئيس مبارك وصفه رئيسا لكل المصريين يختلف اتجاهاتهم ولتساءلهم الحزبية، قد دعا أن تكون الانتخابات القادمة منافسة شريفة بين كل الأحزاب لتعطيها الفرصة الوطنية العليا لخدمة الشعب، وأن تكون مصرية في أسلوبها وفي دعائها وأجرائها، فهل تكون مثاليين إلا ما طابنا هذه الأحزاب أن تتلقى لكي تضع إطارا عاما لهذه الدعوة لتلزم به سياسيا وأخلاقيا ، خلال هذه الانتخابات حتى لا تخرج عن قيم التحول أمثالها الشريفة المطلوبة إلى صراع ومعارك تضع فيها كل القديم والمبادئ وتنتهك فيها كل الأعراس وتنتهك فيها الشائعات وتبدو الحركة الانتخابية، وكأنها صراع ابتدئ بين الأحزاب أو مرشحها، لا نتيجة من وراءه إلا ذبح الديمقراطية وضياح الأخلاق، وشطرنج الديموقراطية، وفي ذلك خسائر لامة .. فاجبة لأنها تقدم لشيئنا القوية السبل التي قد تدفع به إلى الوقوع فريسة سهلة للاستغلال في مثل هذا الصراع غير الأخلاقي

وقال صديقي المعارض الذي يحترم أراه دائما أننا أختلفنا (لا شك في كل هذا .. لكن السمت حتى أن ذلك لا يتفق) أن صهيوني لا إلا لحسمت هذه الأحزاب جميعها اختيار مرشحها؟
قلت : بل هي مسئولية وطنية .. نتحمل منها موضوع حوارنا الاتيني المجل بانان الله.

ولقد ايضا انه على هذه الأحزاب جميعها، أن تترك أننا تمر بمرحلة ثقافية، ونشغل فيها ونحن على مفارقات القرن الحادي والعشرين إلى عصر النهضة، بعد أن بدأت نكس ونسك بمقداراته، وفي مقدمتها دعم الديموقراطية واتساع مساحة حرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك مرحلة جلي لفساد نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحول اقتصادنا من النظام الشمولي إلى نظام آلية السوق وحريتها، وأصبح من حق الجماهير أن تجس لفساد هذا النجاح، بعد أن تحملت بصير سؤالات الشعب والمصالح الخفية على أمل هذا الغد الأفضل، والمستقبل الزاهر المسيرة فيه حياة شجائنا، كما أننا نتحمل الآن مهام ومسئولية الانتقال إلى العلوم المتقدمة في مختلف التكنولوجيا وألغوم المتقدمة في مختلف ماضي الحياة بداية من المدرسة إلى كل موقع إنتاجي وخدمي في عالم القرن القادم، كما أننا والفضول إلى عالم جديد، البقاء فيه سوف نعيش نظاما عالميا جديدا، للبقاء فيه سوف يكون للتكتلات الاقتصادية، وعلمنا أن نثبت وجوبنا داخل هذا النظام بكل قوة، وإننا دورنا لنؤخذ والفصل والحزب الإسلامي وعالمنا، ليتني أبدا أن

نقله ، أو حتى نسمح لأحد أن يعوق مسيرته وليس خافيا أن عناصر الأحزاب التي تنسب نفسها إلى الإسلام الحنبلي بما فعلته وقلة نفسها إلى الإسلام الحنبلي، لتعادي للمقد والبناء والتطور، وسجلها حال بمعلميها تخريب وشرب اقتصادنا، وللأسوأ وضع به فعلته في فترة تصحيحها لعملياتها الأهلية ضد السباحة

أن الأمر المطلوب هنا من كل لحزبنا السياسية الشريفة أن تمارس مسئوليتها في توجيه جماهير الناخبين اللذين يمثلونها بأهنية هذه المرحلة وخطورتها على مستقبل الوطن، ومسئولياتها في التنازع في النظام الديموقراطية، فإن أية حركة سياسية في نظام التعددية الحزبية، يرتفع مسيرها دائما وإبدا بمدى إيمان واختصاص هذه الحركة بالديموقراطية وصحيح مآزلها، ومازبد

□ قلت: نعم أنا معك في هذا تماما، بل أزيد بأن ذلك يكون في مصلحة هذه الأحزاب، التي لم تحر الشوق والحرص عليه الرئيس حسني مبارك، وليس من شك في أن هذا الخلف الذي تمارسه الجماعات الأهلية التي نسي إلى الإسلام الحنبلي، بأبعائها الانتخاب إلى نظامه من أهدافه الحزبية إلى النظام الشمولي الذي هو الداء الديموقراطية، والتي حين تسلط راياتها، سوف تسلط معها هذه الأحزاب، وكذلك تكون قد حكمت على مستحباتها السياسية بالإعدام من سبق الإصرار والترصد، إذا ما جالت إلى مثل هذه التحالفات سواء كانت مغلقة أو غير مغلقة.

بل الأكثر من ذلك تكون هذه الأحزاب قد خاضت، للجماهير التي ولقت فيها وأعطتها أمانة المسئولية في تقديم مرشحين على غير مبادئ وتوجهات الحزب، التي انضمت تحت لوائه ، بل الأكثر من ذلك فعل هؤلاء المرشحين سرعان ما يعودون بعد الانتخابات إلى سيرتهم الأولى

وهنا لا يتحقق للحزب التحالف الاستقلالي المرجوة منهم كممثلين داخل هذه المجالس التشريعية، كما لا تستفيد الجماهير التي انتخبته من جهودهم كممثلين شرعيين لهم، وفي ذلك طبيعة الحال خسائر للأحزاب والحزبي في بلادنا، لا تصور أن ثقيلة هذه الأحزاب وفقدانها

ولقد استعصى المعارض : بل الأكثر من ذلك أن هذه الانتخابات تأتي في مرحلة سابقة الشريفة جميعا، وفي مقدمتها حزب الأغلبية الحاكم، الحزب الوطني الديموقراطي أن تترك أن هذه الانتخابات تأتي في مرحلة سابقة الأهمية والشمولية للوطن والعمل السياسي في بلادنا، والحركة على مساهمة (أصبحت في تقديرنا لتقليل بآية حال من الأحوال الغياب عن الوعي لكل هذه التحالفات الانتخابية، وضرورة التفرغ إليها بوعي سياسي شامل، ومسئولية وطنية، ولا يؤخذ الأسر وكأنه لدية انتخابية سرعان ما تمر ولننتهي



المصدر : النصر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١-٢-١٩٩٥

الأمين العام في القليوبية: النظام لا يسمح بتداول السلطة لكننا سنخوض الانتخابات

ندوة بمقر الحزب بالعريش

في لقاءه بأعضاء لجنة المحافظة للحزب
الناصرى بالقليوبية، أعلن ضياء الدين داود
الأمين العام للحزب: أن انتخابات مجلس الشعب
القادمة قدر لا بد من مواجهته واقتحامه ومهمتنا
الرئيسية في المرحلة القادمة هي دفع الجماهير
وتحريكها من أجل استعادة حقوقها السياسية
وذلك بصرصها على الشروع إلى الانتخابات
والحفاظ على أصواتها من التزوير.

وكان الأمين العام وبحيطة عضو المكتب السياسي سيد
شمران ومن أعضاء اللجنة العامة جندب سباعي وكمال أبو
حيلة ومزاني على مزاني ومحمد بويحيى أمج للمحافظة قد قاموا
بالقاء محاضرة عامة تأسس شعبية في مقر الحزب الناصري بمدينة
عريش والتي يشارك فيها من أعضاء الحزب الدكتور حسام
الحسني واكتور حاتم دق بومص... وبعد الافتتاح توجه
الأمين العام والمندوب إلى مقر الحزب ببها للمشاركة في
اجتماع لجنة المحافظة، وفي رده على تساؤلات الأعضاء أشار
الأمين العام إلى ضرورة اكتشاف عمقنا السياسي في الواقع
الجغرافية المختلفة ومن ثيل اكتشافنا ذلك في مرات عديدة ذكر
فيها مقال به الاتحاد الاشتراكي بوسط الضيق وراء الجيش
بعد معركة ١٩٧٢ استعدادا لمعركة التحرير، وكذلك في
انتخابات الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٩ والتي جرت من القاعدة
إلى القمة وكانت قيمتها الكبرى في اكتشاف المناهضين
للحقائق، وفي الحالتين كانت القيمة العظمى في اكتشاف
للعمق السياسي لشعارات الثورة والمناضلين الحقيقيين
للتبطلين بها والمتنصمين إلى الواقع بالارتباط الحقيقي مع

أحداث لجنة محافظة شمال سيناء،
مساء الأتلاء المناهضين ثورة حول
الأوضاع القارة وتضامنا مع المتطلعين
تحدث فيها سيد شمران عضو المكتب
السياسي وأمين الحريات بالحزب حول
عدد من القضايا من بينها التحولات
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي
يمر بها المجتمع المصري منذ منتصف
الستينيات وأثرا السلبية في مجالات
العمل والتملك والتعليم والصحة.
وتحدث عن الأخطار التي تهدد الأمة
العربية بعد تراجع مصر عن قيادتها
مشيرة للعالم الشرق الأوسطي عبر
مشروع السوق الشرق الأوسطي وأثرا
السلبية على المجتمع العربي كله.

وتناول دور الحزب في أحداث
المعركة الدولية وتحريكه عند كبح من
قياداته للاحتفال والحماس وأبرز دور
الحزب في مساندته جميع الكفالات بغض
النظر من اتجاهاته للحزب وتقديم كل
سبل الدعم حتى تم الإفراج عنهم مشيرة
إلى دور الحزب في دعم نظام المسموح
حينما تعرضوا لجنة السبيل بتقديم
تبرعات عينية وقائية لهم
في شمال سيناء وإيادات حزب التقدم



سعد الشجاعت

المجتمعات، ومن هذه النواحي التاريخية لقراهن أهمية أن تتحول إلى أعلام وأصوات الحركات التي تبهت لتتخاضع وتسلم نفسها إلى القوى والجهات ومقرها بالناشئة مع استعصاف في هذه الأمور الحقيقية للجماعات وتعمل على مرشداتها حاليا للتحرك الاندفاعية بالاضافة الى دورها التاريخي المتخفية التي تتعدى الحدود الجغرافية الى التظاهرات والى ما تقدمت تلك القوى للتخمين على كل الجوانب، لكن لا بد ان نترفع على حيزنا قليلا لكي نشاعر القضية من اقلين تمثلا للسيولة التاريخية لبناء ذات الحق والبيان النكاح من البنية، فالحزب ذات التظاهرات والاضافات، وامانيا وبما يخصنا تتبرر تلك القوى التاريخية في الساحة العربية

واغن اننا لعمام ان الحق يوشك على الانتهاء من السيفه الهائيه تشوع الزباجين الضارب افراقه من المؤثر المزداد من التظاهرات في تلك الحاض السياسية التي اقل شياء الذين ادوا ان عنصر ادنا السلطة هو العنصر المهيمن الذي تقوى على التهيؤ على وجه جديده، وبالتالي فان التضايل المزعبي اننا لا يمكن ان نتجاهل دور الوهم في القوي للترقي طالا تلك السلطة تمارس اساليبها السياسية في منع الاحزاب من الاتقاء، كما في الحاضر

وأوضح الأمين العام أن العبرة الرئيسية في المعركة الانتخابية تكون بالفترة على حشد الناس الذين هم في الأساس حائذو التصويت والذين هم على سبيل المعركة بدءاً من التصويت حتى اليوم. لا ينبغي هذا الكلام فرض أساليب فوقية على

[illegible][illegible]

انسانی دنیا میں ایک ایک ملک کی اپنی اپنی زبان ہے۔

ولقد كمال أهل مكة على أننا نواجه معارك متعددة ولابد أن
ننظرها برؤية جديده على الشارع، فمحمّد التميمي وأبو سعيد
الهريري، وكثيرا ما تسمعون في أذنكم التفسير الذي رواه والدي
سبيطلة والذي في مجلده أعاد الذهب العربي على جميع...
والذي كثر عازي على هذا، فيقولون كل المعلومات التي من
المطالعات وأما في كتابي من كل ما للاستفادة على في المعارك
الاستراتيجية وفي حالات الحيلة ومستمرى الضميمة وغير ذلك
وأشار للبرص على الهادي عضو اللجنة العامة على اسم
اكتشاف الكائنات المجهريّة الذي استطاع تحويل كل الناس
في عام وسبعين على هذا، فاستطاع التمييز على قاعدة
كشف الفساد وفشّر الذين يفتنون على مصالح الفقراء
والذين من المصير.



المصدر : الوفاء

التاريخ : ١٧ / ١ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة مطالب الحزب الوطني بإجراء حركة تغييرات بين المحافظين

١٥ جهات رقابية وأمنية لاختيار المرشحين في الانتخابات القادمة

الحاليين. استعادت قيادات الحزب الوطني بالتكليف زكريا عزمي أمين عام وشعبة الجمهورية للتدخل على مطالبهم بالتفكير في الوجود لجهة من المحافظين. صعدت تعليمات أمانة الحزب الوطني باختيار مرشحي مجلسي الشعب والشورى، بعد الحصول على آراء الجهات الرقابية والأمنية. وتحدثت لأول مرة جهات أمنية لكثافة تقارير عن للرشح. وتشغل الرقابة الإدارية والأمن القومي وأمن الدولة والأمن العام ورأي المحافظ. وتحدث خلال الفترة القادمة اجتماعات مختلفة بين مسؤولي أمانة الحزب الوطني ووزيري الداخلية والأمن للحلقة لاختيار مرشحي الحزب الوطني. كما تجري حاليا حركة تغييرات واسعة في أمانات الحزب الوطني.

الشعب والشورى. طلبت قيادات الحزب الوطني من الرئيس حسني مبارك، إجراء التغييرات لاتساع حدة الخلاف بين ثوابي بمجلس الشعب وبين بعض المحافظين

كتب - محمد عبدالعليم : تنرس حاليا القيادة السياسية، مطالب قيادات الحزب الوطني بإجراء حركة تغييرات بين المحافظين، قبل انتخابات مجلس



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٨ أبريل ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إعلان أسماء مرشحي الحزب الوطني لمجلس الشورى السبت القادم بعد عرضها على الرئيس

علم مندوبه الأمامه أن أسماء مرشحي الحزب الوطني للتجديد للتصلي لمجلس
الشورى ستعلن السبت القادم الذى يوافق أول يوم للفتح باباً لتقديم و ذلك بعد
عرضها على الرئيس مبارك الأارها خلال لقائه مع هيئة مكتب الحزب الوطنى
بلغ عدد المرشحين ٦٠ مرشحاً يخوضون الانتخابات فى ٤ دوائر إنتخابية جديدة
على مستوى الجمهورية منها دوائران جديدتان لأول مرة وهما دائرة موب و دائرة
الدخيلة بالإسكندرية، وعلم المندوب أنه من المنتظر أن تتراوح نسبة التغير فى
المرشحين ما بين ٢٠ و ٣٠٪.



الشمس

المصدر :

١١ ايلول ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قرارات مهمة للحزب بالدقهلية

الدقهلية - مرامل «الشعب»:

لإظهار الاستعداد لخوض انتخابات مجلس الشعب والعمل متواصلين من قيادات الحزب بالدقهلية فقد أصدرت أمانة المحافظة في اجتماعها مساء الأحد الماضي بالمقصورة برئاسة د. أمين الدكروري وخضره د. الحسيني، ريجان عضو اللجنة التنفيذية والاستاذ محمد السخاوي عضو الأمانة المركزية للتنظيم والزميل جمال إمامي الصحفي وأمين إعلام شباب الحزب بمضى القرارات التي من شأنها دفع العمل الحزبي بالمحافظة وهي:

أولاً: إعادة تشكيل هيئة مكتب الدقهلية من كل من د. أمين الدكروري أميناً عاماً للمحافظة، ود. الحسيني ريجان أميناً عاماً مساعداً، والاستاذ عبد الحليم لوفه

أميناً للصندوق والاستاذ إبراهيم الخريشي أميناً للتنظيم، وكل من الاستاذة الحسيني ميارك ود. محمد منصور الخريشي ومحمد حسن تقيي الحامح بالسنبلاتين ود. ياسر سكيل أخصائي رسم بمستشفى ميت غمر وعادل قطب وفواز عيسى ورضا إسماعيل خضر أعضاء، ولأمانة المرأة هانم طويار الحامية.

ثانياً: تشكيل لجنة للتنظيم برئاسة أمين التنظيم إبراهيم الخريشي تضم كل أعضاء التنظيم بالمراكز والأقسام على أن تقدر هيئة مكتب المحافظة بتشكيلها. ويجدد لها اجتماع كل شهر على الأقل.

يخضره أمين المحافظة.

ثالثاً: تقود تشكيل أمانة الإعلام يرأسها الاستاذ أحمد عميرة وتضم أمانة الإعلام بالمراكز ويجدد لها

أيضاً اجتماع شهري على الأقل.

وأخيراً: كما تم إسناده رئاسة قطاع جنوب الدقهلية - الذي يضم ميت غمر وأجدا والسنبلاتين ونفس الأميد - للزميل جمال إمامي، وقطاع شمال خريش - الذي يضم القيزة والخرية والجمالية وميت سلسيل وميت النصر وكراس ونس - للزميل محمد الأمير، أما باقي المحافظة بما فيها مركز ومدينة المقصورة وتضم قطاع شمال غرب قسم إسناده واستبقا للدكتور السخاوي ريجان. من ناحية أخرى تقرر عقد اجتماع دوري للهيئة المكتب الثلاث الأولى من كل شهر في الخامسة مساءً ولأمانة المحافظة لـ الثلاثة الثاني والثلاثاء الثالث للجنة المحافظة كما تعقد هيئة المكتب أول اجتماعاتها بعد صلاة الجمعة القادمة بمقر الحزب بالمقصورة.



المصدر : النابا

التاريخ : ١٨ أغسطس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة موجزة

● الحكومة قررت تأجيل الضرائب الجديدة إلى ما بعد الانتخابات.. وتأجيل رفع الأسعار إلى ما بعد الانتخابات.. وهي أخبار مؤكدة ومعلنة.. والحكومة لاتخفي نواياها.. أنها تعلم أنها قرارات قاسية.. وتريد أن تستدرك الشعب إلى الانتخابات.. فإذا فاز الحزب الوطني انبهلت التكاثرات للسياسة على رؤوس المصاهير.. والحكومة لاتخفي ذلك.. ولاتتصور أنه سر.. لأن كل شيء معروف ومعلن.. ولكنه مؤجل.. وكان الأولى أن تقدم الحكومة وعداً بتحسين الأحوال.. كل الحكومات تقدم وعداً طيباً للمناخبين.. إلا ما بعد الانتخابات.. ولسان حالها يقول.. انتخبوا الحزب الوطني تجدوا ما يضركم من الكوارث للسياسة والاقتصادية.. وهو وضع مكتوب.. فالمعروف أن الحكومة تحتاج إلى ٦ مليارات جنيهه ضرائب جديدة.. سوف تحصلها إذا فازت في الانتخابات.. وهناك عدد من السلع والخدمات يجب أن ترفع أسعارها.. ولأن تكاليفها عالية.. ولابد من رفع أسعارها..

● والحكومة تقامر.. لأن تأجيل الكوارث لايعتبر من الذكاء السياسي.. لأن الشعب يعرف ما ينتظره من بلاوى إذا أعطى صوته للحزب الوطنى.. والحكومة صلك الذكاء السياسى المطلوب.. ولكن القمار هذا مضمون.. لأن الحكومة تنوى أن تلوز.. وبالأغلبية الساحقة.. ولابد من تزوير الانتخابات.. وهي لعبة تصيدها الحكومة.. وهار سها من زمان.. وليست جديدة عليها.. وتعود إلى الحكم الذى تحكروه.. وتنفذ

ما تشاء.. من قرارات خالصة تطحن للشعب أكثر مما يعاينه..

● وكان يمكن للحكومة أن تكون أكثر لكاه.. وإن تقدم نفسها للشعب بشكل أفضل.. بأن تقدم وعداً بخفض انفاقها الضخمة.. تقدم وعداً بضغط مصاريف الحكومة.. وأن تقول للشعب انتخبونى.. وسوف اشارك الشعب فى ربط الأحزمة على البطون.. ولكن الحكومة لم تفكر فى هذا الوعد.. بل إن كروش حبابي الحكومة تزيدا اتساعا.. بما يهترون ويشطون.. ولم تعلن الحكومة أى اتجاه لوقف هذا الطوفان من الفساد والاسراف والنسب.. والأبهة والخرقة.. وأقارب الحكومة وأحبائها يزادون ذراء.. بينما الشعب يزداد جوعا.. والله الأمر من قبل ومن بعد..

● الحكومة تضمعن الخناخ فى الانتخابات.. ورهانها مضمون.. وهي تؤجل كل البلاوى إلى ما بعد التناج.. فإذا استقرت واستمرت فرضت ما تشاء من ضرائب لقيمة وأسعار باهظة..

محمد الحيوان



المصدر : **الخراساء**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

١٩ أبريل ١٩٩٥



مسافر بلا خيال

● بقلم : **ممن محمد**

الفُرصة الضائعة

ول الجامعات مثلا كان يمكن للتأخرين من الاسلاميين ان يهاجموا انتشار الدروس الخصوصية التي استقبلت ان كان يهتموا بالفقراء من الطلاب وما اكثرهم في الجامعات ، وان ييسروا سبل المواصلات - مثلا - او يقدموا وجبة غذائية لهم ، وما احويهم اليها ، او يقدموا بتشغيل الطلاب في مشروعات صغيرة اثناء الدراسة او تدريبهم على اعمال يتناولونها بعد التخرج .

ولكن الاسلاميين في الجامعات اعتدوا بالشكل دون الموضوع وبدلا من الجهر اعتدوا بالقلب والمحباب وتركوا المشكلات الاصلية . والقلب والمحباب يحتاجان إلى الانحياز لا إلى قرار أو إكراه .

ول النقابات كان عدد كبير من الاسلاميين مهتمين بالفتاوى لا بالدين .

ارادوا التعلق الشخصية لهم والعقد لاسرههم وقد توسعوا في المنح والمزايا ان يسبونهم بالاسلاميين .

ونشر ذلك في الصحف ، واثاره زلزالهم من اعضاء مجالس الادارات . وكان يمكن للاسلاميين ابلاغ النيابة بمطالبه السلطات بالتطبيق لآليات كذب هذه الاتهامات والتأكيد على لغتها مجرد مزاعم .

ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ووليت الاتهامات عاقلة بالاسلاميين . ولم يهتموا حتى بتكذيبها . وكانت النتيجة ان النقابات المهنية في مصر اصيبت بالشلل ، ولم تنجح في تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها وهي خدمة الاعضاء واسرهم .

وسادت سمعة النقابات ، ويوجد خصوم

الاحزاب الاسلامية ، إن صرح هذا التعبير ، ترشح شعار « الاسلام هو العمل » . وتستطيع هذه الاحزاب ان تدعوا لبرامجها كما تشاء ، وان تبالغ في الدعاية لما سيحدث في أي بلد من معجزات إذا قوت هذه الاحزاب - الحكم . والسبب في ذلك ان هذه الاحزاب لم تحكم أبدا منذ مئات السنين ، ولذلك فإن أحدا لا يستطيع ان يدعي فشلها بينما تستطيع الاحزاب القول بأن الفرصة لم تنح لها لإثبات دعائها .

ولكن .. حدث في النقابات المهنية المصرية ان كانت للجماعات الدينية الغلبة ، أو التفوق العددي في مجالس الادارة ، أي اصبحت هذه الجماعات تملك القدرة على إدارة النقابات فلها الاغلبية في مجالس الادارة .

ولا يمكن القول بأن الاحزاب الدينية هي التي سيطرت على بعض مجالس ادارات النقابات لأن القوانين تمنع قيام احزاب دينية . ومن هنا يمكن القول للجماعات الدينية بدلا من الاحزاب الدينية .

وكان متوقعا ان تنفذ هذه الجماعات برامجها الملزمة في النقابات لتكون دعاية لها في الانتخابات البرلمانية .

وعلى سبيل المثال كان يمكن للاسلاميين - إن صرح التعبير مرة أخرى - في مجالس إدارات النقابات ان يبدروا بمكافحة البطالة بين المهنيين اعضاء النقابات ، وما اكثر الماطلين هذه الأيام بين المحامين ، مثلا ، وغير المحامين .

وكان يمكن للاسلاميين تدبير نظم المعاشات والتأمين الصحي وتعميم علاج أسر اعضاء النقابات .



التاريخ لا يرهم

كانت أياما حافلة
للمر بدلت تتحدر من السوفييت وترفع
شعارات جديدة عن الحرية فرأى خروشوف أن
يقمع حركة التحرر الوليدة بالديابات والقتال .
وهكذا اندلعت الديابات السوفيتية في أكتوبر
عام ١٩٥٦ في شوارع بودابست عاصمة المجر
تطلق مدافعها على الشباب الذي يتظاهر ضد
الاحتلال السوفيتي . وخذت الممعة
وقبل أن يبدأ الموقف أسرع الانعطاف
والفرنسيون والاسرائيليون يهاجمون مصر في
بؤرسيد في عهد جمال عبد الناصر بعد سقوط من
تاسيمه لقناة السويس .
يرأى السفير البريطاني في موسكو السبع وأيام
هايتز - الذي مات منذ أيام - أن في مجرم بلاده
على مصر في الأزمة الثلاثية الشهيرة كرتة .
كان السفير يعرف أن السوفييت اقروا
ميكوفيتش داخل السفارة ، وفي حجرة نوم .
وأنهم يستمعون إلى كل كلمة يهيم بها لزوجته
حتى في الفراش لقال لاسوت :
— تمالي تملي في الحديقة .
وبالفعل خرجا يسيران في حديقة السفارة
الواسعة ، رغم البرد الشديد ليقول لزوجته أن
رئيس وزرائه انتزعت أيدن قد أخطأ عندما تحالف
مع فرنسا واسرائيل للمجر مصر .
وقال لها :
— كان يمكن أن يتحرك الرأي العالمي ضد
الهجوم السوفيتي على المجر ، ولكن الانتظار
تحويلات الآن إلى مصر .
وأضاف :
— شاعت فرصة أن تتكرر في هذه الحرب
الباردة ضد موسكو .
والغريب في الأمر أن السوفييت بعد ١٢ سنة
كرروا التجربة وهاجموا حركة تحرر قامت في
تشيكوسلوفاكيا وساربت دياباتهم في شوارع براغ
تقتل المتظاهرين المائتين بالحربة .
وتحرك الرأي العام العالمي وتثار ضد
السوفييت الذين طردوا زعماء تشيكوسلوفاكيا من
مناصبهم والقاموا بدلا منهم وزعماء وحملاء جدا .
ولم تستطع المجر أو تشيكوسلوفاكيا أن
تقرضا ثورتهم على موسكو . ولم ينجح الرأي
العام في إقناع السوفييت بالخروج من التشيكاني .
فالثورات مهما أيدها العالم الخارجي لا يمكن أن
تنتج بالتأثير الخارجي وحده . بل لابد لها من
السيطرة على الداخل أولا .
والآن ..
من لماذا تعيد ذكريات تاريخية ؟
السبب في ذلك ما جرى أخيرا في المجر .

الإسلاميون الفرصة وجاء القانون الأخير الذي
يفرض أغلبية يجب أن تصوت في الانتخابات
القادمة وإلا تولت سلطات قضائية إدارة
النيابات .
واكتفى المسلمون بمقارعة القانون
ومهاجمته وكانت أمامهم فرصة ذهبية لاثبات
أنهم يستطيعون تقديم خدمة مثالية للنيابات تكون
تموجا لما يفعلونه إذا تولوا الحكم . ولكن
الفرصة قد ضاعت . ولا أظنها ستكرر إلا ...
ولا .. ولا .. ولا .. فتحت الباب للاجتهادات
والظنون وما يشبه المستحيل .

من أين لك هذا ؟

سبح : ما الذي نريده من المرشحين في
الانتخابات القادمة لمجلس الشعب والشورى ؟
الجواب : تبدأ بإقرار الشريعة والملكية
والضرائب عند تقديم أوراق الترشيع . وبعد ذلك
إقرار آخر عند انتهاء عضوية المجلسين .
وتعاقوا نبحث عما يحدث في الخارج .
في فرنسا مثلا لا يوجد قانون يلزم المرشح في
الانتخابات العامة أو الإقليمية المحلية بإعلان
عنى ثروته .
ولكن القانون يلزمه بتقديم هذا الإقرار للجنة
مالية خاصة لا تعلن ذلك ، أي أن الأتوار يبقى
سرا أمام اللجنة وحدها .
وصدر عام ١٩٨٨ قانون يلزم اللذان في
انتخابات رئاسة الجمهورية ، أي من أختير
رئيسا للجمهورية بأن ينشر في الجريدة الرسمية
التي تشبه النفاذ المصرية عندها ، بيانا بأمواله
عند انتخابه وآخر عند انتهاء مدة رئاسته . بعد
سبع سنوات .
وقد رأى المرشح الاشتراكي في الانتخابات
الفرنسية المالية ليونيل جوسبين أن يركب نفسه
للناخبين لوقوف في اجتماع عام يقول :
« ليس عندي أرض ولا عمار .
استأجر شقة في باريس وأخرى في تولوز .
وليس عندي أسهم أو سندات .
وعندي شيء واحد يمكن أن يسل الرغاية
وتعتبر نوعا من الكماليات وهي سيارة ماركه ...
لأحقق حاما من أحلام الشباب وقد اشتريتها بما
حصلت عليه كإيراد عن تأليف كتاب منذ ثلاث
سنوات .
واشعار مرشحو الرئاسة الآخرين إلى الإعلان
عن ثرواتهم ، إما في أحاديث مصطفية
أو تلفزيونية .
وتحن في مصر نريد إقرارا مماثلا علنيا من كل
المرشحين في مجلس الشورى والشعب والمجالس
المحلية وكذلك كل وزير وكل مرشح لأي منصب .
على أن ينشر ذلك مرتين عند التمتين .
والانتخابات . وعند ترك المنصب . لتتوقف أية
شائعة تصيب أحدا .



لزيارتها ، وتستغل في ذلك اتصالات السلام الأخيرة لتبين أنها دولة يؤيد العالم جهودها السلمية .
وفي الشهر الأخير زارت إسرائيل الملكة بياتريس ملكة هولندا ورئيس وزراء بريطانيا جون ماجور .
ويلقى الضيوف الكبار - عادة - خطبا في البرلمان الإسرائيلي « الكنيست » . ولكن نواب إسرائيل أعضاء الكنيست لا يهتمون كثيرا بحضور الجلسات التي يتحدث فيها الضيوف من زعماء العالم .
وأخر أعضاء يقول إن ثلث أو نصف الأعضاء لا يحضرون هذه الجلسات . ويحدث أن زار رئيس دولة أوروبية إسرائيل وولف يتحدث في الكنيست ليجد أن ثلث الأعضاء فقط حضروا الجلسة وجاء خمسة من الوزراء فقط بينما عدد وزراء إسرائيل ١٨ وزيرا .
وبهذا الإحصاء يكشف عن حقيقتين ربما أن إسرائيل تستهين بضيوفها وأيس شريطا أن يجرى كل النواب ليستمعوا إلى خطاب تقليدي بينما يرى للنواب والوزراء أن مهامهم وشؤونهم الداخلية هي الأهم وهي التي تسترعى انتباههم ، أما مسائل « التشريعية » فلا تهم .
والكلام لك يا جارة .

أسئلة

- السياسة أخطر من الحرب ففي الحرب يموت الإنسان مرة واحدة فقط .
- إذا كنت قويا فالقوة تتحدث عن نفسك .
- إذا كنت ضعيفا فالكلمات أن تساعدك .
- العلم : ما تعرفه . الفلسفة : ما لا تعرفه .
- قلب طيب أفضل من كل الرغبات في العالم .
- العالم كوميديا لمن يفكر وبأسامة إن يحسن .
- إذا لم تنتشر الصحف أخبار الكوارث يقول القاريء الصحف خالية من أي شيء .
- المتشائم : إنسان عندما يكون عليه أن يفكر بين مصيبتين يختار الاثنتين .
- الحرب : سلسلة من الكوارث تنتهي بالنصر .

رأى حكام المجر الحاليين أن يعيدوا بحث ودراسة ما حدث في بلادهم عام ١٩٥٦ . ويوجدوا أن اثنين من رجال الميليشيا التابعين للحزب الشيوعي أحياء ، وتذكرهم الناس قاتلين :
— هذان الرجلان أطلقا النار على المتظاهرين عام ١٩٥٦ ولابد من محاكمتهم . وبالعمل قامت النيابة بتشجيع اتهام للرجلين بأنهما ارتكبا جرائم ضد الإنسانية وانعقدت - على الفور - محكمة حاكمت الرجلين وادانتهمما وقضت بسجنهما خمس سنوات لكل منهما .
والعبرة من هذه الحكاية أن الحاكم عندما لا يستطيع أن يقدم حديدا للشعب فإنه يفتش في أرتاق التاريخ ويحاكم مجرمي الماضي .
والعبرة الثانية أن التاريخ لا يرحم . وإن يرحم .

التحريض

تحريض إسرائيل على دعوة ملوك وزعماء العالم



المصدر : **الإمام**

التاريخ : **١٠ أبريل ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تصحيح

لكلّي «الإمام» رسالة من الدكتور زكريا عزمي عضو مجلس الشعب هذا نصها :
 نشر في جريدة «الأهرام» العدد ٢٩٥٧٧ الصادر يوم الثلاثاء ١٨ أبريل ١٩٩٥، وفي الصفحة السادسة منه، وتحت عنوان «كلام الكبار» صورة الطقات في مجلس الشعب، تجمعني السيد الأستاذ كمال الشاذلي وزير الدولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى وعضو المجلس كما نشر بجوار صورة تعليق عليها، وأود أن أوضح أن الشخص الشاذلي في هذه الصورة هو الأستاذ لاجي سالم، أمين الحزب الوطني وعضو مجلس الشعب (معارف) عن دائرة الزيتون التي للشراف بتعليماتها في المجلس، وليس السيد الشاذلي طرحت مصطلحي كما ورد في التعليق هذا وقد كانت المناقشة حول أمور حزبية تخص الدائرة، وليس كما ورد في التعليق.

١٠٪ زيادة في المعاشات

■ وافق مجلس الشعب امس على مشروعين بقانونين لزيادة المعاشات المدنية بنسبة ٢٠٪ اعتباراً من ٩٥/٧/١ وزيادة المعاشات للقوات المسلحة بنسبة ١٠٪ اعتباراً من ٩٥/٧/٣٠.

لجنة برلمانية لإعداد مشروع قانون حماية الطفولة

■ كما وافق مجلس الشعب امس برئاسة الدكتور فتحى سرور على تشكيل لجنة برلمانية خاصة برئاسة أحمد حمادى وكيل المجلس لإعداد مشروع قانون بشأن حماية الطفولة وتقديمه إلى مجلس الشعب لمناقشته وإقراره.

٢ دوائر انتخابية جديدة

■ كما وافق المجلس امس على مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب، ويقضى التعديل بانشاء ٣ دوائر انتخابية جديدة هي الدائرة التاسعة وتنتسب لسم شرطة منوف وتضم اليها مدينة السادات والدائرة ١٣، ومقرها مركز شرطة وأدى لتطرون بمحافظة البحيرة، والدائرة الثانية ومقرها قسم شرطة القصير بمحافظة البحر الأحمر وتضم اليها شلاتين وحلايب.

جلسة الشورى

وافق مجلس الشورى في جلسته الطارئة التي عقدها امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي على تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية حول مشروع قانون بتعديل الدوائر الانتخابية. ويقضى المشروع بضم قسمي شرطة حلايب وشلاتين الى الدائرة الثانية بمحافظة البحر الأحمر ومقرها قسم شرطة القصير كما يقضى بضم مدينة السادات الى الدائرة التاسعة بمحافظة المنوفية ومقرها مركز شرطة منوف.



المصدر : الصحافة اليوم

19 ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مشروع قرار للبرلمان

التجمع يطالب بنقل الاشراف على الانتخابات من وزارة الداخلية إلى العدل

القضاء في رئاسة اللجنة المشرفة على العملية الانتخابية فقط - اللجنة العامة - وإنما في كل دائرة وفي كل صندوق.. بحيث يكون عدد القضاة متناسباً مع عدد المقار الانتخابية. وطالب التجمع في مشروع قانونه بأن يباشر رجال الشرطة - المتدربون للانتخابات - مهامهم في العملية الانتخابية تحت اشراف رجال القضاء ويتلقون التعليمات منهم وضماناً لفعالية هذا الاجراء. طالب التجمع بنقل ادارة الانتخابات من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل.

ثانياً: - أن يتم التأكد من شخصية الناخب بمسند رسمي وأن يوقع الناخب باسمه أو بصمته على كشف الناخبين، وذلك لإيجاد

وسيلة مادية للتأكد من أن الناخب هو الذي أدلى بصوته فعلاً وبمسمى هذا أيضاً إلغاء عمليات التزوير وأعطاء أصوات الغائبين لمرشح معين.

ثالثاً: - تشديد العقوبة على الموظفين العموميين الذين يؤثرون في العملية الانتخابية، سواء بإلغاب الناخبين أو منعهم من الإدلاء بأصواتهم، أو تبديل صناديق الانتخابات أو التلاعب بالتذاكر الانتخابية. كما طالب التجمع في مشروعه ألا تسقط مثل هذه الجريمة بالتقادم.

رابعاً: - أن يكون من سلطة القاضي إعلان نتيجة الانتخابات وتسليم نسخة للمرشحين منها بمجرد إعلانها.

تقدم حزب التجمع المصري المقارن برئاسة خالد محيي الدين بمشروع قانونين إلى مجلس الشعب المصري، لتسوية الضمانات الكافية لنزاهة انتخابات مجلس الشعب التي يتوقع أن تكون في أكتوبر المقبل.

قال عبد الغفار شكر عضو الاسانة المركزية للحزب إن مشروع القانون وقع عليه 20 نائباً فقط من نواب حزب التجمع والمستقلين بحسباً عن ضوابط موضوعية تضمن نزاهة الانتخابات.

يتضمن مشروع قانون التجمع أربعة اشراف قضائي كامل.. بحيث لا يكون رجل



المصدر : السيرة :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٥

تعديل دوائر الانتخابية لجلس الشـعب

كتب - محمود غلاب
وجهاد عبدالنعم

والق امس مجلس قاضوى
برئاسة الدكتور مصطفى كمال
حلمي، على مشروع قانون
بتعديل بعض القوانين
الانتخابية لمجلس الشعب.
وقضى القانون بضم صلاحيات
وشاكين ضمن الدائرة الثانية
لمحافظة القصر الأحمر ومقرها
قسم شرطة القصير.

كما يقضى القانون بتعديل
جداول الدوائر الانتخابية في
الدائرة التاسعة ومقرها شرطة
مخوف بمحافظة الدقهية.
ويضم إليها مدينة السادات. كما
يقضى المشروع بتعديل الكوادر
الاندرية لخدمة الاسرعات من
الدائرة الثالثة عشرة بمحافظة
البحيرة ومقرها مركز شرطة
والى القنطرون.



المصدر : الزمان الجديد

التاريخ : ١٩ / ٤ / ٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة المصرية تتمسك بمطالبها لخوض الانتخابات القادمة

الوفد يطالب بحكومة محايدة وإلغاء

الطوارئ وإشراف قضائي كامل

حزب التجمع قرر خوض المعركة

الانتخابية وبدأ الاستعداد لها

الدخول في الانتخابات السريّة ولكنني التزمت بقرار الأغلبية في الحزب. واعتقد أن كثيرين فهموا أن عدم مشاركة حزب الوفد أو بعض الأحزاب الأخرى لم تكن نتاجه طيبة وإنما بالعكس كانت سيئة. لأن الشباب في الأحزاب يجيبون ممارسة الحياة السياسية وإذا لم يتمكنوا من ذلك انتقلوا إلى أحزاب أخرى.

○ أسأله.. ولكم تبالغون في طلباتكم وشروطكم وكأنكم تعارضون مجرى المعارضة.. ما هي حدود المرونة لديكم؟

○ يجيب.. - هذه الطلبات عادلة وطبيعية لأنها لا تحتاج لتعديل الدستور أو أي شيء من هذا القبيل بل يكفى صورها

لإزالة أحزاب المعارضة على موقفها بشأن إجراءات انتخابات مجلس الشعب المصري المقبلة. الحكومة المصرية استجابت لمطالبها فيما يتعلق بتنفيذ جداول الانتخابات من غير أصحاب حق الاقتراع. وكذلك مدة فترة التسجيل لهذه الجداول إلى ثلاثة أشهر بدلا من شهر واحد. مع ذلك قصر المعارضة على موقفها. فهي تشترط خوض المعركة الانتخابية في أكتوبر المقبل عدة شروط منها: تنازل الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني وإلغاء حالة الطوارئ أو على الأقل وقف العمل بها خلال الانتخابات، ويطالبون أيضا بالإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية. كما يطالبون بحكومة محايدة لإجراء الانتخابات.

تبحث الهيئة العليا الجديدة للوفد والتي ستتشكل في أول اجتماع للجمعية العمومية خلال هذا الشهر، وسوف يلتزم الجميع بالقرار بمن فيهم رئيس الحزب.

فإذا استجابت الحكومة لطلبات الوفد.. والتي تتبناها كل أحزاب المعارضة، فسوف يكون القرار بالمشاركة. وإن كان رأيي الشخصي، هو المشاركة بالانتخابات في جميع الظروف والأحوال. فإني أرى ضرورة الانضمام بالجماعي، حتى لا يتآكل الحزب بعدم دخوله الانتخابات لمدة ١٥ سنوات خاصة أن الحزب لم يدخل الانتخابات السابقة. وأنا شخصيا كنت أرى ضرورة

○ فما هي مطالب المعارضة وما هو حجم المرونة التي يمكن أن يجود بها، وما هي استعداداتهم لخوض تلك المعركة الكبيرة.. ثم ما هو تعليق الحزب الوطني الحاكم على مطالب المعارضة، الوفد هو أول الأحزاب التي وضعت الشروط المسبقة لخوض معركة مجلس الشعب القادمة.. فهل لا يزال متمسكا بها؟

○ الهيئة العليا للوفد سوف تصمم الأمر. يجيب ياسين سراج الدين رئيس حزب الوفد في القاهرة.. فالحزب كما يقول، خاصة إذا تمثقت طلباته من الحكومة والتي تتعلق بالضمانات المعقولة والعدالة التي توجد مناخا سليما ونزيها وديمقراطيا لمنع التزوير أو تقليصه على الأقل ولكن القرار بالمشاركة من عدمه سوف



محمود نافع

بقرار من وزير الداخلية، وإذا احتاج بعضها للقانون، فلا توجد صعوبة في ذلك أيضا، إن يمكن صدور هذا القانون من مجلس الشعب.

○ وفيما يتعلق بتنازل رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الوطني؟

□ يجيب: - للتوافق الحكومة حل بقية الطلبات، وحينها يكون الأمر متروكا للهيئة العليا للوقد... فإذا وجدت أن ما وافقت عليه الحكومة كاف دون أن يؤثر على الحركة الانتخابية فسوف تقرر الموافقة.

○ وفيما يتعلق بوجود حكومة محايدة لإجراء الانتخابات؟

□ يقول: - هذا الطلب ليس غريبا أيضا، لأن الحكومة هي حكومة الحزب الوطني، فكيف نطالبها بالحياة، وكل السلطات في المحافظات والمدن، وكذلك كل المحافظين ورؤساء المدن ياترون بأمرها.

مع ذلك أقول شخصيا إن المشاركة في جميع الأحوال ضرورية ومهمة، لأن وظيفة

الأحزاب السياسية هي الاشتغال بالسياسة الانتخابية... وبالطبع فإن وجود نواب من أي حزب في مجلس الشعب يعد مكسبا كبيرا جدا.

المقاطعة ليست في صالح المعارضة، ولكن مع المطالبة بضمائبات إجراء العملية الانتخابية.. فالانتخابات القادمة تعد مهمة جدا لأحزاب المعارضة، خاصة أنها قاطعتها عام 90.. وهذه المقاطعة كما يقول عبد الفتاح شكر عضو الأمانة المركزية لحزب التجمع لم تكن نتائجها في صالح العملية الديمقراطية، حيث إن الحزب الوطني الحاكم لم يهتم بمقاطعة المعارضة للانتخابات وخاض الانتخابات بمفرده، وكانت النتيجة أن المعارضة لم تمثل في المجلس إلا بحوالي 20 عضوا وهي نسبة لا تمثل حقيقة اتجاهات الشعب.

ومن هنا فالواجب خوض الانتخابات مع المطالبة بضمائبات إجراء العملية الانتخابية لأن عدم تصنيح المناخ الذي تجري فيه الانتخابات من شأنه أن يعمد الحزب الوطني والحكومة

بوصمة ستكون سبة في تاريخ مصر، حيث ستكون مصر هي البلد الوحيد الذي لا يزال يزور الانتخابات.. ومن هنا فإنني أرى أن أحزاب المعارضة يجب أن تنسق فيما بينها بحيث لا تعطى فرصة أكبر من الفرص الموجودة لدى الحزب الحاكم. أما فيما يتعلق بالمطالب التي نطلبها لضمان العملية الانتخابية فكلمها عادل، فإذا اخذنا أشدها وهي مطالبة الرئيس مبارك بالتخلي عن رئاسة الحزب الوطني، فإن وجهة نظر المعارضة في ذلك بسيطة للغاية: - فالرئيس مبارك هو بالفعل رئيس كل المصريين، وبالطبع هناك ولاه في نفس كل مصري أن يراسر البلاد... ومن هنا فإن بقاءه في رئاسة الحزب الوطني - يعني في وقت الانتخابات والمركة الانتخابية - أنني لو رشت أحد من حزب معارض في دائرة أمام مرشح الحزب الوطني، فمعنى ذلك أنني أرشحه ضد الرئيس مبارك، وهذا غير معقول أو مقبول، فتجن بالفعل لسناء ضد الرئيس مبارك ولا ضد الحزب الوطني الحاكم، وإنما لحزبنا سياسيا تختلف عن



المصدر : **السلام اليوم**

التاريخ : **١٩ أبريل ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحضير للانتخابات قبلها
يوقت كاف مسألة ضرورية.

وقد تم بالفعل تشكيل لجنة
مركزية للانتخابات مهمتها
تحديد الدوائر والمرشحين الذين
سيخوضون الحركة ووضع
البرنامج الانتخابي وتحديد
خطوط الدعاية وتقديم المساعدة
الكافية للمرشحين سواء اعلاميا
أو سياسيا.. وقد بدأت اللجنة
بالعمل عليها في تلك المجالات.

○ ولكن ما هو تعليق
الحزب الوطني الحاكم؟

□ الانتخابات حرة.. يقول
محبي الدين عبد اللطيف الأمين
العام للحزب الوطني في
القاهرة.. وقد تمت الاستجابة
لكل طلبات المعارضة، فيما
يتعلق بتنقية جداول الانتخابات،
والإشراف القضائي، ومد فترة
التسجيل بالجدول إلى ثلاثة
شهور.

وقال محبي الدين عبد
اللطيف إن استمدااتنا الآن
لانتخابات تتمثل في دفع قيادات
الحزب الوطني عن أن ترتبط
بالجماعة وتتمسك على
مشكلاتها وعقد الاجتماعات
المستمرة مع الأجهزة التنفيذية
لحلها. وأضاف أن ترشيحاتنا
لمجلس الشعب تعتمد على شعبية
المرشحين ورغبة الجماهير
وموقفهم من المرشح، لذلك
سيتم حصر جميع الأشخاص
الذين يريدون الترشح، لثم
بعد ذلك عملية التقييم، حتى
يمثل المرشح الناس بالفعل على
أساس سليم، لذلك لنحن نقيم
من حيث: الشخصية والتاريخ
السياسي والشعبية التي
اكتسبها. أما فيما يتعلق بطلب
المعارضة بتنازل الرئيس مبارك
عن رئاسة الحزب الوطني، فإن
جريدة الحزب الوطني الناطقة
باسمها علق على ذلك بوشوح
تام حين قالت: - إذا كان العمل
السياسي قائما أساسا على
الاختيار فيكفيها القول إن
الرئيس مبارك قد اختار الحزب
الوطني، وأن الحزب الوطني قد
شرف بزعامة الرئيس مبارك،
حتى تنتهي القضية وينتهي
الجدل.

سياسة الحزب الوطني.
○ ولكن هل تقتشد لحزب
المعارضة وتعارض لجسده
المعارضة؟

□ هذا غير صحيح بالمرة،
فمعارضتنا ومطالبتنا على حق..
ومع ذلك فالمطالب التي نطالب
بها لتزاهة العملية الانتخابية
تسير في خط، وقرارنا يخوض
الانتخابات بالفعل جهازا
وصادر منذ أكتوبر الماضي
ونعد بالفعل للانتخابات في خط
آخر مواز.. الكلام يقوله عبد
الغفار شاكر عضو الأمانة
المركزية لحزب التجمع.

ويضيف.. وردا على مقولة
أثنا تعارض لجسده المعارضة،
القول إننا نعتقد أن التعديلات
التي أجريت على قانون مباشرة
الحقوق السياسية والخاصة
بتنقية الجداول الانتخابية
وزيادة مدة القيد غير كافية
لأجراء انتخابات نزيهة.. ونحن
لا نعارض هنا لجسده المعارضة.
أما فيما يتعلق بخوض
الانتخابات من عدمه، فإن اللجنة
المركزية للتجمع - وهي أعلى
سلطة للحزب - أصدرت قرارا
في أكتوبر الماضي لمشاركة
الحزب في انتخابات مجلس
الشعب القادمة، لأننا نعتبر أن



المال.. والانتخابات

القادمة

طلعت الميزان

.. بعد أن تشددت أن يكون الأسلوب الانتخابي القادم الذي تجرى به العملية الانتخابية هو الأسلوب الفردي طبقاً للدستور فقد بات واضحاً أن المال سيكون سيد المعركة الانتخابية به وبواسطة هذا المرشحون إلى لئلا يبرلمان بما يتفقونه من دعاية انتخابية وبشراء أصوات الناخبين، وتبقى القضية العميقة ثلاثة: كيف يمكن تمهيد المال بحيث لا يصنع مصيراً حاسماً في مسار العملية الانتخابية؟ فقصده: كيف توضع أصحاب رؤوس الأموال والوطنيين بتوزيع أنفسهم بدلاً من شراء للخدمات والسلاح؟

على سلامة سكرتير مساعد حزب الوفد يوضح أنه لتسليح ١٩٥٢ لم يكن المال هو السبب الرئيسي في نجاح المرشحين وأن يكون للمال سبباً في نجاحهم إلا أن الصوت الانتخابي حرة وتزويجه بمهودة من تزيف السلطة الحاكمة فهي الضعيف الصلة المستقلة المعتمدة على ديكتاتورها من جانب الحكام والمكرمين لا أثر في

لديهم للمال قبل المبادئ في الأصل في الحكم على المرشحين (اختيار للمرشحين) وعلى سهول للمال في سنة ١٩٣٦ خاض أولود معركة انتخابية حرة في دائرة العوامدية (الجيزة) وكان المرشح الوحيد فيها هو الشيخ محمد البرتقالي للمحامي المصري وكان منافسه من ضمن الأقباط في المنطقة ويقتل من خلال التكتير وأسفرت النتيجة عن نجاح مرشح أولود! من هذا يتبين بجلال أن الناخب المصري ناخب ذكي يحكم حكماً صحيحاً على الأشياء وعلى المرشحين. فالمرشح إذن بلجو الذي يجري فيه الانتخاب فإذا كانت الديمقراطية المنة التي تعود البلاد فالتدبير الديمقراطية المنة باليمن المتأخرين إلى المصالح على ما في انتخاباته وما يفسد له من المال الذي خربته في انتخابات ١٩٣٦ كان مرشح أولود يدفع المرشح الغني المتأخر له من أموال ولكنه دعماً للناخبين إلى المصالح على ما يحكموا ضيقهم عندما يلقون أمام صندوق الانتخاب. فإذا كان النظام الحاكم يبتغي حلاً ومصدراً في يكون في مصر برلمان يمثل الشعب أمضى تشريعاً قلعياً

وتكفل الضمانات الحقيقية التي تمنع تزيف إرادة الشعب وسوف يتغير ويختل تغير للخدمات وأصواتهم ممن لا يبدون بالثبات المنة!!

عبدالله عمر أمين تنظيم الحزب الوطني محافظة قنا يؤكد أن الانتخابات النهائية القادمة من لخطر الانتخابات في تاريخ البرلمان المصري نظراً للمتغيرات الهائلة. مصرياً وعربياً ودولياً (جاءت - إصلاح - اقتصادي - معالجة منع الانتشار للدور - حالة التفتك العربي). ونظراً لأن الانتخابات سوف تتم بالأسلوب الفردي لسوف يلعب المال دوراً جوهرياً فيها حيث يتحكم هذا النظام لأصحاب رؤوس الأموال - أيأ كان مصيرها - حتى توزيع أنفسهم وهذا يصبح وأجها علوية أمانة الفرصة لأصحاب القضايا الوطنية والفرقاء لتوزيع أنفسهم بدلاً من اللجوء للمكسبين والكرات الشعب وأصحاب الأموال السوداء وهذا لن يتم إلا بالوعي الانتخابي لدى الجماهير وتواجد الرشع في الشارع السياسي والاحتكاك بالناخبين حتى يعرفوه من قرب لفتح أصحاب الأموال السوداء من توزيع أنفسهم بشراء أصوات الناخبين أو تزيف

الانتخابات بالاستعانة بالبلطجية. والمطلوب في هذا الإطار من كل الأحزاب - بما فيها الحزب الوطني - حسن اختيار المرشحين الوطنيين على أن تكون الوطنية في المعيار الأول والأخير وليس المال فقط حتى لا يتسلل تجاهل للخدمات والموارد وتجاهل الإصلاح إلى البرلمان. التكتير وحيد عبدالمجيد الكبير يركز للدراسات السياسية والاستراتيجية عديدة تضمن عدم سيطرة المال على العملية الانتخابية لأنها تصيد حد أقصى للانفاق على الانتخابات بحيث يكون الرشع ملتزماً بهذا الحد والمستيقنة أن انتخاب الحزب الوطني هم الذين يكسرون هذه القاعدة المصدرة لفساد كذالك لابد من حصرية الانتخابات فهي الضمان الأكيد لمعنى الاختيار بين المرشحين وضمان مشاركة الناخبين وهذا لن يتم إلا بإعادة الثقة في نفوس الناس فيصحبون حريصين على أصواتهم بدلاً من شرائها على يد أصحاب الأموال السوداء لعدم ثققتهم في العملية الانتخابية. وفي هذا الإطار أيضاً لابد من منع فريش

في قوته على العملية الانتخابية فلا ينبغي حرمهم في مرشح من خوفاً الانتخابات إلا ولما لكم قضائهم من أننا يجب ألا تمنع لعدا أجروا اتهامه أن يملك أموالاً محرمة لأن هذا ينتج الباب أمام فريش مزيف من القهود على الانتخابات لذا يجب أن يكون القضاء وحده هو صاحب الكلمة البرهيدة بحرمهم أي مرشح من المشاركة في الانتخابات. كذلك يجب أن يكون القضاء هو صاحب ولاية الفصل في صحة عضوية أي مرشح فلا فإن مرشح استخدم أموالاً سوداء - مصريات مثلاً - في الدعاية الانتخابية فمن حق من لديه لالة على ذلك أن يتقدم للقضاء بالظن في صحة عضويته ولما حكم القضاء بطلان عضويته لينفي تنكبه الحكم لفساد من جانب اللباس للوزر وعدم الفصل بأي حجة (الظن) سيد قراره لأن القضاء رقيب بالضرورة على أعمال السلطات التنفيذية والتشريعية!!



كلمة صبح

بمس نزاهة الحكم.. وبسبب عوازل النظام كله.. وإذا كان الأمر حصانة.. كان الوزراء له حصانة أقوى من عضو البرلمان.. وله امتيازات وتنفوذ أكبر من عضوية البرلمان.. إلا إذا كان المطلوب أن تضيق عددا من المضمون تاهبهم في البرلمان..

● قشع في مصر لا يفتخر وزيراً.. ومجلس الشعب لا يفتخره.. وحتى رئيس الوزراء لا يفتخر على هواء.. ونحن نحرف أن مجلس الوزراء يمثل من تقاسمات خطيرة.. تظهر في الصحف.. لأن الانسجام مفقود بين أعضائه.. وحتى أجهزة الأمن لا تأخذ بما تقولونه.. مع أن عورات السرجال معروفة.. وتجاهلها أحياناً عند اختيار القيادات!

● ومعرفة الانتخابات فيها من الكلام ما يجوز وما لا يجوز.. ويتحول الأمر إلى كارتة إذا تناول الناخبون عورات السرجال خلال المعركة.. ومن الأفضل أن يبعد الوزراء عن البرلمان.. ماتم اختيارهم لا يخضع لرأي الشعب أو لغيره.. خصوصاً أن ماعد البرلمان أن تضيق أهم شيئاً.. ولكنه يحرم المواطنين من عدة دوائر يمكن الاستفادة فيها.. لأن للخافسة مع الوزراء صعبة.. والنتيجة معروفة.. هي نجاح الوزراء وسقوط كل الناقلين مهما كانت أقدارهم!

محمد الحيوان

● انارت جريدة الوفد قشعية في محتويها الحساسية.. وهي اعداد بعض الدوائر الانتخابية.. وتخصيصها للوزراء.. وتظامنا السياسي لا يحتاج الى وزراء أعضاء في البرلمان.. لأن الحكومة تعين ولا تختار.. تبقى أو تخرج لأسباب لا علاقة لها برضا الشعب أو غضبه.. قد يبقى وزير لا يرضى عنه الشعب.. ويخرج آخر له قبول عند الشعب.. والوزراء يعملون بتوجيهات.. وهم مثل السكرتارية.. مثل النظام الأمريكي مع فارق بسيط.. أن الرئيس الأمريكي يختار القيادات ويعرض الأسماء على الكونجرس.. مثل الوزراء وقادة الجيش والقضاة والسفراء ورؤساء الأجهزة القبلية.. وفي مصر يتم الاختيار دون مشاورة الهيئة البرلمانية للحزب الوطني.. بل يتم اختيار القيادات بشكل مطلق..

● إذا كان دخول الوزراء الى البرلمان من باب الوجاهة السياسية.. فإن الحكم مسئولية وليس وجاهة.. وليس كل الوزراء مضمون نجاحهم إذا كانت الانتخابات حرة.. وبعض الوزراء معرض للسقوط لأن له تاريخاً.. وحوله لأسماء.. ولا يجد قبولاً عند الشعب.. إذا كانت الانتخابات حرة.. ونجاح هؤلاء بالتزوير

